



BOK_00000647

JrSy-CPS-BK-0000000061~JrS

479135

٢٤١
ج ٢

المذكرۃ القانونية

لصحة
﴿ في الاجراءات التنفيذية ﴾ مكتبة ثقافية
﴿ لمحضري المحاكم الاهلية ﴾ اصحفيه
١٦٧٢ ١٧٥٤

صه
(حقوق الطبع محفوظة لجامعها) محمد مصطفى

﴿ حسن حلمي ﴾

المندوب بمحكمة الزقازيق الاهلية
« سابقا »
١٩٠٣
١٦٧٢ ١٧٥٤

لا تعتمد النسخة ما لم تكن مختومة

بختام جامعها

(طبع بالمطبعة المصرية الاخوية بشارع كلوت بك بمصر)

١٩٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

أن ابهج ما تسطره الاقلام . الافتتاح باسمك يا اعلام . احمدك حمداً
 جزيلاً . واشكرك بكرة واصيلاً . واسألك التوفيق في البداية والنهاية .
 وارجوك الوصول بي لاجل غاية . واصلي واسلم على اشرف الامم . وسيد
 العرب والعجم . جامع شتات القبائل العربية . ومؤيد اركان الشريعة الاسلامية .
 سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم . وعلى اله وصحبه . والسائرين على
 دربه . وعاقدي النية على حبه . وبعد فهذه مذكرة جمعتها بقدر امكاني في
 مواد قانون المحاكم الاهلية التي تختص باجراء عملية المحضرين التنفيذي وسميتها
 المذكرة القانونية في الاجراءات التنفيذية لمحضري المحاكم الاهلية والحققتها
 ببعض صور محاضر تنفيذ واعلانات حضور وهكذا ليسهل على من يريد
 اجراء أي عمل كان بمجرد اطلاعه على نصوصها وارجوا سادات القارئین
 لها أن يصفحوا عما يجدوه من السهو والنسيان والله سبحانه وتعالى
 يحسن الختام

❦ قواعد عمومية ابتدائية ❦

ماده ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ١٣ و ١٥ و ٣٥ و ٧٦

كل ورقة مشتملة اعلانات أو اخبار يقع من بعض الاخصام لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على امر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الخصم المقدم الورقة المذكورة وتكون هذه الورقة مشتملة على بيان اليوم والشهر والسنة والساعة واسم طالب الاعلان أو الاخبار أو التنفيذ ولقبه وصنعتة أو وظيفته ومحل الشريعة المنسوب اليه الذي يقوم فيه بأداء ماله وما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولولم يكن حاضراً فيه في بعض الاحيان أو أغلبها وأن لا يجمل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه أو المحل المختاره هو بالبلدة السكائن بها مركز المحكمة التي يجري فيها اجرائته في سير دعواه وان لم يوضح لا هذا ولا ذاك فيعتبر قلم الكتاب محلاً مختاراً له لتوصيل الاوراق المعلقة اليه به ويكون الاعلان صحيحاً ثم اسم المحضر والمحكمة الموظف بها واسم المعلن اليه ولقبه وصنعتة أو وظيفته المشهور بهما ومحل واسم من تسلم اليه الورق المعلقة عند عدم وجود المعلن اليه أو امتناعه أو امتناع من تسلم اليه الورق في حال غيبته وحصول التوقيع ممن استلم من عدمه وحصول المساعدة من شيخ أو حاكم البلدة المقيم فيها المعلن اليه أو امتناعه عند طلب ذلك منه مبدأً يات ثم الموضوع يذكر والادلة التي يستند عليها في الدعوي والمحكمة التي يكلف الخصم بالحضور امامها المختصة بالفصل في هذا الموضوع واليوم والساعة المقتضي حضوره فيها ويكون الاعلان من اصل ونسخ بقدر من سيعلمون ويذكر في كل من تلك الاوراق سواء كان الاصل والنسخ اسماء الشهود الحاضرين وقت

الاجراءات مع التوقيع منهم في ذيلها وكذا بيان الرسوم المستحقة على الاعلان
ويسلم الاصل لكاتب المحكمة

مادة ٦ و ٧ و ١٠

وفي حالة عدم وجود المعلن اليه أو أحد من اقاربه الساكنين معه أو
امتنع هو أو من وجد من اقاربه عن الاستلام فتسلم النسخة المختصة به لحاكم
البلده المقيم هو فيها مع التوقيع ممن يستلم على الاصل ويذكر فيه وفي الصورة
ذلك بدون أخذ رسم جديد على هذه الاجراءات بشرط تنفيذ تلك الورقة في
يوم تقديمها سواء كان كأمر المحكمة أو كطلب الخصم مالم يكن هناك مانع
شرعي واذا كان المحل المراد الاعلان به بعيداً عن مركز المحضرين فللقاضي
انتداب شخص لاعلانها ويؤشر بالانتداب على ذات الورقة المعلنه في اولها

مادة ٨ و ٩

اذا كان المراد اعلان تلك الورقة الى الحكومة فتسلم نسختها الى مدير
الاقليم الداخل في دائرة المحكمة المختصة بنظر تلك القضية المعلن من اجلها
الورقة هذه

أما إذا كان للمصالح فتسلم النسخة الى ناظر ديوانها العمومي وإذا كان
للدوائر فتسلم لنظار الدوائر وإذا كان للشركات فتسلم لمأمور إدارة الشركة أو
مديرها أو من ينوب عنهما والى رئيس مجلس ادارتها أو لحد شركاؤها المتضامنين
ويتوقع ممن استلم على الاصل بذلك ومن يمتنع ممن ذكر في الاحوال الثلاثة
الاولى أو لم يوجد من يستلم فيذكر ذلك المحضر في الاصل والصورة ويسلم
النسخة المختصة بهم الى وكيل الحضرة الفخيمة الخديوية الموظف بالمحكمة التابع
لها المحضر ويتأشر منه على الاصل بالاستلام وكذلك يستلم النسخة المختصة

بمن يكون مراد اعلانه وهو غير معلوم له محل إقامة بالقطر المصري أو كان موضعاً بالورقة محل اقامته بأحدى البلاد الاجنبية وفي الحالة الاولى تعلق صورة أيضاً على لوحة المحكمة القضائية وفي الحالة الثانية تسليمه النسخة للوكيل المذكور ليرسلها لناظر الخارجية وهذا يوصلها الى المعلن اليه بالطرق السياسية

مادة ١٦

لا يدخل يوم الاعلان في الميعاد

مادة ١٧

إذا كان الميعاد معيناً في القانون فيزاد عليه يوم لكل مسافة ثمانية ساعات سفر بالبر بين محل المعلن اليه والمحل المراد حضوره فيه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات فيزاد له يوم كذلك وإذا كان السير بالسكة الحديد فينقص من مواعيد المسافات نصفها

مادة ١٨

إذا كان اليوم الاخير يوم عيد المحدد فيصير امتداده لليوم الذي بعده

مادة ١٩ و ٢٠

مواعيد الحضور لمن يسكن خارج القطر المصري هو ستين يوماً لمن يكون في ممالك الدولة العلية أو في البلاد الكائنة بسواحل البحر الابيض المتوسط مائة وثمانين في كافة البلاد الأخر من أوروبا أو مينات الشرق لحد بلدة يوكوهاما

ثلاثمائة وستين في جميع البلاد الأخر التي تبعد عن البلاد المذكورة ولا تعتبر هذه المسافات لمن يكون قاطناً بالقطر المصري بل تراعى فيه المسافات المقررة للقطر حسب القانون

مادة ٢١ و ٢٢ و ٢٣

لا يجوز الاعلان لا قبل الساعة السادسة افر نكيه صباحاً ولا بعد الساعة
لسادسه افر نكيه مساءً ولا في أيام الاعياد مالم يأمر القاضي بخلاف ذلك
وإذا لم تراعي تلك المواعيد كان العمل لاغياً فضلاً عن إلزام المحضر بالمصاريف
والتعويضات إن كان لها وجه مع عقابه تأديبياً

❧ الباب الثاني في رفع الدعوى ❧

مادة ٢٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣

يجوز تكليف المدعي عليه بالحضور بميعاد ساعه واحده في المنازعات
المستعجلة التي تحصل في وقت التنفيذ والتي يخشى عليها من فوات الوقت
ويكون المحضر نائباً عن المدعي في المرافعة امام المحكمة ويحرر المحضر علم خبر
مشتتمل على تاريخ اليوم والساعة واسم الخصمين ولقبها واليوم والساعة
المقتضى حضورهما فيه والموضوع بالايجاز والمحكمة المقتضى حضورهما امامها

مادة ٤٨ و ٤٩

ميعاد الحضور في الدعاوي المدنية الكلية ثمانية أيام والتجارية ثلاثة
أيام والجزئية أربعة وعشرين ساعه ويجوز تنقيص تلك المواعيد في حالة
الضرورة انى ثلاثة أيام في الدعاوي المدنية وأربعة وعشرين ساعه في التجارية
ويجوز أيضاً الحضور امام المحكمة في التجارية والجزئية في مسافة ساعه واحده
حسبما يترأى للقاضي

❧ الباب الرابع في الاحكام ❧

مادة ١١٢

لا يجوز تنفيذ الاحكام إلا بعد اعلانها للخصم المحكوم عليه

مادة ١١٧ و ٢٣٤ و ٢٣٥

ميعاد المعارضة في تقدير المصاريف عن الأجر ثلاثة أيام بعد يوم اعلانه بالحكم أو الامر الصادر بالتقدير وتصح المعارضة بمجرد تقديرها بقلم الكتاب في ظرف الثلاثة أيام المذكورة ويترتب على ذلك ايقاف التنفيذ بتقدير الأجرة ويرفع أمرها الى المحكمة مع طلب الاخصام ما لم يكن صدر حكم بالألزام بالمصاريف وإذا كان فلا يطلب الخصم الذي لم يطالب الخبير ولم يحكم عليه بالمصاريف

❦ الباب الخامس في الاحكام الغيابيه ❦

مادة ١١٨ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٠

يكلف المعارض ضده في هذه الحالة في مسافة أربعة وعشرين ساعه خلاف مسافة الطريق أما في الحكم الغيابي الصادر بعد اعلان الخصم بحكم ثبوت الغيبة فلا تقبل المعارضة وكذا الاحكام الصادره ببطلان المرافعات كذا التظلم في الاوامر الصادره من المحكمة لا يوقف التنفيذ بل انه واجب حتما

❦ الفرع الثالث في التحقيقات ❦

مادة ١٨٣ و ١٨٧

اعلان الامر الصادر من قاضى التحقيق المدني بتكليف الاخصام بالحضور يكون قبل يوم التحقيق بثلاثة أيام وذلك في سماع شهادة الشهود وغيرها عدا المضاهاه وإن تخلو عن الحضور الشهود فيكلفوا عن يد محضر بالحضور لاداء الشهادة بميعاد يوم واحد غير مواعيد المسافه

مادة ٢٥٩

تعلن صورة أمر قاضى التحقيق فيما يتعلق بالمضاهاه في ظرف يوم كامل

مادة ٢٢٦

اعلان محضر حلف يمين أهل الخبره يكون قبل مباشرة العمل بأربعة وعشرين ساعه على الأقل

مادة ٢٣٨ و ٣١٠

في حالة طالب رد أهل الخبره المعين من المحكمه يكون تكليف حضور الاخصام في ميعاد ثلاثة أيام بعد اليوم الصادر فيه الحكم الحضورى وبعد اعلانه إن كان غيابه وكذا في رد القضاة

مادة ٢٤٢

يكلف الاخصام بالحضور في ظرف ثلاثة أيام كامله للحكم بتحديد ميعاد لتقديم تقرير الخبر أو استبداله بغيره

— الفرع الخامس —

(في الكشف على الاعيان الثابتة)

مادة ٢٤٦

يكون اعلان الحكم أو الامر القاضى بانتداب أحد القضاة لمعاينة العين المتنازع فيها في حالة ما إذا رأت المحكمه لزوماً لذلك بمسافة أربعة وعشرين ساعه قبل العمل غير المسافة

— الفرع السادس في تحقيق الخطوط —

مادة ٢٥١ و ٢٥٣

يجوز لمن بيده سند غير رسمى أن يكلف خصمه بالحضور امام المحكمه ليقرر صحة ذلك السند بصفة دعوى أصلية وفي حالة تأخيره عن الحضور وحكم في غيبته وان كان ذلك يقوم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم

عليه حق المعارضة في ذلك في ظرف ثمانية أيام من يوم اعلانه إليه ويجوز أن تكون تلك المعارضة بعلم خبر

❧ الفصل الثالث ❧

(فيما يتعلق بدعوى التزوير)

مادة ٢٧٦ و ٢٧٩ و ٢٩٠

إذا كانت الورقة المزورة تحت يد الخصم المزور لما فيبين القاضى مخبر ليستلمها أو يضبطها ويودعها في قلم الكتاب وتعلن أدلة التزوير للخصم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ التقرير بها في قلم كتاب المحكمة ومتى تم التحقيق في التزوير يكاف الخصم الآخر بالحضور للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام كاملة

❧ الباب الثامن ❧

(في معارضات المدني والتجاري وفي طرق الطعن في الاحكام)

مادة ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦

تقبل الاحكام الصادرة في الغيبة المعارضة فيها والاوامر لغاية ٢٤ ساعه من وقت اعلان مخبر التنفيذ وذلك في المواد المدنية والتجارية كاليه وجزئيه ولا يجوز تنفيذ الاحكام الا بعد اعلانها بثمانية أيام مالم يكن التنفيذ الموقت مذکور فيه ولا تقبل المعارضة في الاحكام بعد الرضاء بها ويجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في المحضر أو في ورقة التنبيه بالتنفيذ أو ورقة الاعلان بالحجز ويجب حينئذ على المحضر أن يعلن كل من الخصوم على ذيل ورقة المعارضة بطلب حضور وحصول المعارضة يترتب منه إيقاف التنفيذ

مالم يكن التنفيذ الموقت مذكور في الحكم أو في نص القانون كالأحوال التجارية
ومع ذلك يلزم اجراء الوسائل التحفظية

مادة ٣٣٧ و ٣٣٨

تقدم المعارضة في الأحكام والأوامر الى الجهة التي أصدرتها

مادة ٣٣٩

الحكم الغيابي بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة أخرى

مادة ٣٤٠

كذا. الأحكام الصادرة بعد تكليف الخصم مرة ثانية بالحضور وامتنع

مادة ٣٤٣

لا يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة إلا بشهادة من قلم الكاتب
داله على عدم وجود معارضة

مادة ٣٤٤

يبطل الحكم الصادر في الغيبة مدني وتجاري جزئي وكلي ويعد كأنه لم
يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدوره

— الفصل الثاني —

(استئناف المدني والتجاري جزئي وكلي)

مادة ٣٥٠

الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص أو به يجوز استئنافها مهما
كانت قيمتها

مادة ٣٥١

لا يقبل استئناف أحكام الغيبة إلا بعد المعارضة فيها

مادة ٣٥٢

يجوز استئناف الاحكام الصادره على خلاف أحكام سابقه

مادة ٣٥٣

ميعاد الاستئناف في الدعاوي السكايه مدنيه وتجاريه ستين يوماً من يوم اعلان الحكم المستأنف وثلاثين يوماً في الجزئيه مدنيه وتجاريه من الاعلان أيضاً

مادة ٣٥٤

يزاد على مواعيد الاستئناف المذكوره المسافه المقرره اذا وجدت ولا تعتبر تلك المواعيد في الاحكام الغيايه الا من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة القبول

مادة ٣٥٥ و ٢٨

ميعاد استئناف الاحكام الصادره في المنازعات المستعجلة المتعلقة بالتنفيذ والتي يخشى عليها من فوات الوقت وفي الاحكام المتعلقة بالتفليس وفي توزيع الاموال على الديانه وبين الغرما يكون خمسة عشر يوماً

مادة ٣٥٦

لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادره من أول درجه إلا بعد مضي ميعاد الاستئناف مالم يكن التنفيذ الموقت مذكوراً فيها أو مبصر حايه في القانون

مادة ٣٥٨

موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا يحسب الباقي من الميعاد الا بعد اعلان الحكم لورثاه في آخر محل كان لمورثهم

مادة ٣٥٩

اذا صدر حكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام شخص لعدم ظهور

ورقة قاطعه في الدعوى حجزها ذلك الشخص فلا يتبدأ ميعاد الاستئناف في الحالة الاولى عند التزوير الا من اليوم الذي أقر فيه بذلك فاعله أو حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية في حالة عدم ظهور الورقة القاطعة فيعتبر من تاريخ ظهورها

مادة ٣٦٠

لا يجوز استئناف الاحكام التحضيرية التي تصدر في أثناء المرافعة بمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى الا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى

مادة ٣٦١

أما الاحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى كذا الاحكام الصادرة باجراء أمور موقفة فيجوز استئنافها في الحال أو حالة استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضاه بدون سقوط حقه في الاستئناف

مادة ٣٦٢

استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الاحكام التحضيرية والتمهيدية ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية بقبول طلب الاستئناف للاحكام قبولاً صريحاً

مادة ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥

ميعاد تكليف الخصم بالحضور امام محكمة الاستئناف ثمانية أيام كلى أو جزؤي مدني أو تجاري وينقص ميعاد التكليف بالحضور الى ثلاثة أيام في المواد التجارية الجزئية ويجب وضع محل للطالب في العريضة بالبلده التي

بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه والا فيصح
اعلان الاوراق اليه بقلم الكتاب وتعلن تلك العريضة الى نفس الخصم أو
لمحله الاصلى المعين بالعريضة الابتدائية

مادة ٣٦٧

ترفع المارضة الصادرة في الاحكام الغيابية الاستئنافية في ظرف
العشرة أيام التالية لاعلان الحكم

— الفصل الثالث —

(في التماس اعادة النظر)

مادة ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥

ميعاد التماس اعادة النظر في الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ اعلان الحكم
ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد المذكور فيما لو كانت حصل غش أثناء نظر
الدعوى ترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم أو حصل الاقرار بعد
الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم أو تحصل الملتمس على أوراق
قاطعة في الدعوى كانت مجوزة بفعل الخصم الاخر الا من وقت ظهور
الغش أو التزوير أو الاوراق المخفية وتكون عريضة التماس كعريضة
افتتاح الدعوى

مادة ٤٠١

للمحكوم عليه في المدني والتجاري ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة في اقتدار
الكفيل من عدمه وتحصل بتقرير في قلم الكتاب وذلك من تاريخ اعلانه
بالكفيل سواء كان ضمن اعلان الحكم أو بورقة مستقلة بذلك

﴿ باب التنفيذات ﴾

مادة ٣٨١ و ٣٨٢

التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ ويحصل التنفيذ هذا بمعرفة المحضرين وهم مكلفون به وملزمون بأجرائه بناءً على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ

مادة ٣٨٣ و ٣٨٤

إذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر أو لقاضى المواد الجزئية التابع له المحضر ولا يكون التنفيذ إلا على الاشياء المعينه الخاليه عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم او السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم او محله والتنبيه عليه بالاجراء

مادة ٣٨٥

المحضر الذي يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصاً له في الاستلام وإعطائهما سند المخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير محل الواقع فيه التنبيه من المحضر

مادة ٣٨٦

إذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية الكاين بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم

مادة ٣٩٠ و ٣٩٢

التنفيذ الموقت واجب في المواد التجارية ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو النصح به في الحكم بشرط تقديم الكفاله ويؤمر بالتنفيذ

الموقت في المواد المدنية ولو مع حصول استئناف مع أخذ الكفاله أو بدون أخذها على حسب ما تراه المحكمة

مادة ٣٩٤

التنفيذ الموقت بدون أخذ كفاله ولو مع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيما أمر به من اجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوي إنما للمحكمة ان تأمر بتقديم الكفاله اذا كان يخشى حصول خطر من التحقيق المحكوم بأجراء

مادة ٣٩٥ و ٣٩٧

التنفيذ الموقت يكون واجب لكافة الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في المنازعات ويسلم كاتب المحكمة في هذه الاحوال المستعجلة نسخة الحكم الاصلية للمحضر بوصل منه وعلى المحضر أن يردّها عقب التنفيذ

مادة ٣٩٨

الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائنه عرضاً رسمياً اذا كان الدائن منازع فيه إنما القاضي المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ موقتا بواسطة إيداع المعروض أو مبلغ أزيد منه يمينه بمعرفته

مادة ٣٩٩

في حالة عدم جواز تنفيذ الحكم إلا مع أخذ الكفاله يكون لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأتي بكفيل مقتدر أو يودع نقودا أو سندات تساوي قيمة المحكوم به بخزينة المحكمة وما يختاره الطالب من ذلك يكتب في ورقة مستقلة تعلن لنفس الخصم أو لمحله قبل صدور ورقة التنبيه

مادة ٤٠٣

الاحكام التي تصدر في المواد المستجيلة باقتدار الكفيل او في السندات المراد ايداعها لا تسأنف وتكون نهائية

مادة ٤٠٤

الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف الستة اشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك

مادة ٤٠٦

إذا مضت الستة اشهر المذكوره بدون شروع في التنفيذ او وقف التنفيذ مدة ستة اشهر بدون حصول مرافعه فتكون الاعلانات الى نفس الخصم او محله الاصلى

مادة ٤٠٧

الاحكام الصادرة من محاكم بلاده اجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية ان توضح عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلاد فيما يتعلق بتنفيذ احكام غيرها من البلاد فيها

مادة ٤٠٨

الاحكام الصادرة بالزام غير المتخصصين بفعل امر او ادا شيء لا يجب تنفيذها على ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضه والاستئناف الا بابرار ورقة اعلان الحكم او شهادة المحضر الداله على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضه او استئناف

الحجوزات التحفظية

(بطريق الحجز للمدين لدى الغير)

مادة ٤١٠

يجوز لكل دائن بيده سند رسمي يثبت له ديناً خالياً عن النزاع يطلب وضع الحجز على مايكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الاوراق المستحقة الاداء في الحال أو في المال أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذي سيحجز من أجله

مادة ٤١١

لا يجوز لطالب الحجز ان يضيف لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد مستقبليه ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة مايلزم من المصاريف انما لا يجوز في أي حال من الاحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش

مادة ٤١٥

يجري وضع الحجز بورقة تعلن على يد المحضر حسب الاصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الأمر الصادر بوضع الحجز وعلى المحل الذي عينه طالب الحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكناً فيها فاذا لم تفي تستوفي الورقة جميع ذلك كان الحجز لاغياً

مادة ٤١٦

اذا كان الحجز واقعاً على ماتحت أيدي محصلي الاموال الميرية أو المديرين

لها أو الامناء عليها يجب أن يكون الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم ان يضعوا
علاماتهم على النسخ الاصلية من أوراق الحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون
التأشير على الاصل من وكيل الحضرة الفخيمة الخديويه

مادة ٤١٧

اذا كان المدين والمحجوز مال للمدين عنده مقيم في جهة واحدة جاز
اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي أعلن بها المحجوز مال المدين عنده
واذا كان السند المستند اليه في وضع الحجز غير واجب التنفيذ ينبغي أن ورقة
الاعلان للمدين تكون مشتملة على تكليف بالحضور في المواعيد المعتادة امام
قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو امام المحكمة الابتدائية الكائن
في دائرتها محل المدين على حسب الاحوال لاجل سماع الحكم بصحة الحجز
لتوفر الشروط اللازمة فيه.

مادة ٤١٨ و ٤١٩

اذا لم يعلن محضر حجز مال للمدين لدى الغير لكل من المحجوز تحت
يده والمدين في يوم واحد معاً فيكون اعلانه للمدين في ظرف ثمانية أيام من
تاريخ وضع الحجز وان لم يحصل ذلك يكون الحجز لاغياً من نفسه

مادة ٤٣٤ و ٤٣٥

لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة وشهرياتهم ومهيات
المستخدمين ومرتبات ارباب الوظائف والمعاشات الا بقدر الخمس اذا
كانت الماهية الشهرية ثمانية قرش فأقل وبقدر الربع لغاية ألفي
قرش وبقدر الثالث فيما زاد عن ذلك وما زاد عن ذلك يصرف الى مستحقه
بدون أمر بذلك

مادة ٤٣٦ و ٤٣٧

لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقرره والمرتبه مؤقتاً ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبه أو الموصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الاشياء التي بنص القانون بعدم حجزها وإنما يجوز على المبالغ المقرره للنفقة لوفادين النفقه

مادة ٤٣٨

المبالغ الموهوبه أو الموصى بها مع اشتراك ^ط عدم جواز الحجز عليها يجوز حجزها للمدائنين المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصيه

مادة ٤٣٩

إذا كان الحجز واقعاً على إيراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الإيراد مع مراعاة الرسوم المقرره في فصل التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقوله وبيعها

— الفصل الثالث في حجز المنقولات —

مادة ٤٤٠

لا يجوز حجز المفروشات والاعيان المنقوله الا بعد أربعة وعشرين ساعه من التنبيه على المدين بالوفاء وإنذاره بالحجز

مادة ٤٤١

لا يجوز للمحضر أن يحجز الا اذا كان بيده إذن خاص بذلك من طالب الحجز ويجب أن يكون مأذوناً فيه بقبض الدين الا إذا كان مستحقاً في جهة غير التنفيذ

مادة ٤٤٢

ويجوز لمحضر الحجز بحضور شاهدين بالغين لا يكونان من اقارب الخصمين ولا من اصهارهما الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في الغايا ويوقعوا على الاصل والصورة بغير حضور طالب الحجز وإذا كان حاكم البلدة أو الشيخ حاضراً وقت التنفيذ فيستغنى به عن الشهود ويوقع بهما

مادة ٤٤٣

ويجوز أن يكون الشاهدين من رجال الضبطية

مادة ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١

يشتمل محضر التنفيذ على بيانات الاوراق المتعلقة بعمل المحضرين ويزاد عليها تنبيه بالدفع جديد وإنذار بالحجز وبيان مفردات المحجوز وأصناف النقود التي توجد وقت الحجز وتودع بخزينة المحكمة وإن لم يحصل ذلك كان العمل لاغياً وبين اليوم الذي تحدد لمبيع تلك الاشياء المحجوزة ويوزن البضائع التي توجد وقت الحجز أيضاً وتكال أو تقاس على حسب أنواعها أما مصوغات الذهب والفضة وسبايكها فتبين أوصافها ويصير تقويم تلك المصوغات والمجوهرات بمعرفة خبير أمام قاضي المواد الجزئية بعد حلفه اليمين القانوني وتقوم جميع الاشياء المحجوزة كطالب الطالب إذا ترأى للقاضي لزوم ذلك ويرفق محضر الخبير بمحضر التنفيذ ويعين المحضر حارساً على ما حجز إذا لم يعين الطالب حارساً ويلزم أن يكون الحارس متصفاً بأوصاف الشهود وتعطى له صورة محضر الحجز ولا تنقل تلك الاشياء المحجوزة من محلها وفي حالة عدم إتمام التنفيذ في يوم واحد جاز للمحضر ترتيب من يلزم للملاحظة المحلات التي بها الاشياء لحين إتمام المحضر بشروط متابعة الايام وتسلم صورة محضر

الحجز الى المدين إذا كان حاضرا ويمضى على المحضر أو كان غائبا فتسلم له حسب الاصول المتبعه في الاعلانات وامضائه محضر الحجز لا يعد رضاء بالحكم وأما إذا لم يحضر المدين وقت الحجز أي كان غائبا فتعلن إليه صورة المحضر في ظرف أربعة وعشرين ساعة من وقت إتمام الحجز غير مواعيد المسافه

مادة ٤٥٢

إذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الامر لقاضي المواد الجزئية على المحضر تكليف المدين بالحضور ولو بميعاد ساعه واحده ان دعت الضروره بمنزل القاضي

مادة ٤٥٣

إذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة المدين منلقه أو حصل امتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعدى على المحضر أو مقاومه فيعمل جميع الوسائل التحفظية لحين استنجاهه رجال الضبطيه والحكومه المحليه

ماده ٤٥٤

ولا يجوز الحجز على المفروشات والثياب والملابس التي على المدين أو كانت لا قاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه بمعيشة واحده

مادة ٤٥٥

ولا يجوز الحجز على الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد والملبوس العسكري والسلاح والغلال والدقيق لمؤنة شهر له وعياله ولا على بقره أو ثلاثة من النعاج أو الماعز مما يختاره المدين الا في حالة ما إذا كان الدين المحجوز من أجله لتأدية ايجار مسكن أو أرض أو نفقه

مادة ٤٥٧

لا يجوز للحارس أن يستعمل أو ينتفع بالاشياء الموضوعة تحت
حراسته ولا يعيرها وإلا كان ملزوماً بالتضمنات

مادة ٤٥٨

إذا انتصب حارس غير الاول فتجرد الاشياء بمحضر يعمله المحضر ويسلمها
للحارس الثاني كالاول

مادة ٤٥٩

يجازى من يختلس شيئاً مما حجز قضائياً أو إدارياً مجازاة السارق

مادة ٤٦١ و ٤٦٣ و ٤٦٣

للمدائنين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ ان يوافقوا الحجز على
ماسبق حجزه من الامتعة ويعلنوا الحارس والمحضر بذلك وعلى الحارس ان
يبرز صورة محضر الحجز الاول للمحضر ويريه الاشياء التي تحت حراسته
ويعين هو أيضاً حارساً على ما يحجز خلافاً لذلك وفي هذه الحالة لا يحتاج لطلب
الحكم بصحة ذلك الحجز ويكتفي باعلان الطلب الى المدين ويكون معتبراً
كالحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر كما وانه يجوز للمدائنين الذين بأيديهم
سندات غير واجبة التنفيذ ان يحجزوا على ثمن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم
طلب الحكم بصحة ذلك الحجز

مادة ٤٦٥

إذا لم يدفع الراسي عليه المزااد الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته بأي
ثمن ويلزم بالفرق

مادة ٤٦٦

لا يجوز بيع محل التجارة أو حق الايجار مع البضائع أو الامتعة الموجودة

أو على انفراد كل منها الا بعد الحجز بخمسة عشر يوما بالاقبل ويكون بيع ذلك بالمحكمة ان طلب احد المدائنين ذلك وان لم يطلب ذلك فيكون البيع بالمحل الذي يختاره المحضر با شهر نقطه بالبلده الواقع فيها الحجز

مادة ٤٦٧

يعلمن البيع باعلانات تعلق على المحل الموجود به الاشياء المحجوزه ومحل البيع اذا كان غير الموجود به الاشياء وعلى باب شيخ البلد وفي لوحة المحكمة وبالنشر في الصحيفة اكثر انتشارا واشتهار التي تعين بالمحكمة

مادة ٤٦٨

تبين في اعلانات اللصق والنشر البيع واليوم والساعة وانواع الامتعة بدون تفصيل

مادة ٤٦٩ و ٤٧١

يكون بين لصق اعلانات البيع ونشرها بالجرنال وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع ويشبث تعليق الاعلانات بورقه من المحضر غير معلنه وترفق بها نسخه من الاعلان

مادة ٤٧٢

اذا لم يحصل البيع في اليوم المحدد بمحضر الحجز تعلن للمدين الورقه المثبتة تعليق اعلانات البيع قبل البيع بيوم واحد

مادة ٤٧٤

اذا كانت المباع مجوهرات او مصنوعات او فضيات فتعلق به ثلاث اعلانات وينشر عنه ثلاث مرات ^{بالصنف} للصحف وذلك في ايام متواليات بدون أمر

مادة ٤٧٥

يذكر في محضر البيع حضور المدين من عدمه

مادة ٤٧٦

إذا تحصل من المبيع مبلغ كاف يوازي الدين المحجوز من أجله والمصاريف يكتفي بذلك ويترك ما بقى من المنقولات المحجوزة وإذا حصل تحت يد المحضر أو من يكون تحت يده الثمن فإنه يكون غير ساري لعدم وجود زياده عن القيمة المحجوز من أجلها ومصاريفها تحت يده أما إذا وجد شيء من النقود زياده على ذلك فيمكن الحجز عليها

مادة ٤٧٧

في حالة تأخير الحاجز عن إجراء البيع في اليوم المحدد يطالب على الحاجزين الآخرين ^{البيع} بأيديهم سندات أو أحكام واجبة التنفيذ أن يطلبوا البيع أن ينهبوا على الحاجز الأول الواقع منه التأخير بأربعة وعشرين ساعة قبل البيع

مادة ٤٧٧

إذا كان المحجوز عليه ملكاً لا خيراً فلا خيراً هذا أن يرفع دعوى استرداد على كل من الحاجز ثم المدين ثم الحاجزين أخيراً أو يحكم في هذه الدعوى بوجه الاستعجال

مادة ٤٨٠ و ٤٨١

المزروعات التي لم تحصد يكون الحجز عليها كالمنقولات ولا يجوز حجزها قبل استئونها بأكثر من خمسة وخمسين يوماً

— الفصل الرابع —

(في حجز وبيع الايرادات المقرره والسندات والسهام والديون)

مادة ٤٨٢ و ٤٨٣

سندات السهام والمطلقة أو التي تقبل التحويل يكون حجزها كحجز المنقولات اما الايرادات المقررة وسندات السهام التي بأسماء اصحابها والخصص التي تكون للمدين في مقاوله أو التزام او حقوق الشركاء ذوى الاموال في شركات التوصية وحصه الشريك في اي شركة كانت فلا يجوز حجزها إلا بسند واجب التنفيذ ويكون بهيئة حجز مال المدين عند غيره

مادة ٤٨٦

يترتب على حجز الايرادات وسندات السهام وغيرها حجز الارباح والفوائد الناشئة عنها

مادة ٤٨٩

سندات السهام من اي نوع كانت والسندات التي تثقل بالتحويل يكون بيعها في ظرف خمسة عشر يوما التاليه لوضع الحجز او لاقرار المحجوز عنده او لتاريخ صيرورة الحكم الصادر في الاقرار او عدمه نهائياً

مادة ٤٩١

يعلن كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه بأيداع قائمة شروط بيع الايرادات او السندات المبينة في هذا الباب بقلم كتاب الحكمة في ميعاد الثلاثة ايام التاليه ليوم الإيداع غير مواعيد المسافه

مادة ٤٩٥ و ٤٩٦

استئناف الاحكام الصادره في الاقوال والمنازعات وواجه البطلان فيما

يتعلق باجراآت بيع الايرادات والسندات المذكورة في هذا الباب يقدم في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلان الحكم ولا تقبل المعارضة فيها

مادة ٤٩٧

تنشر وتلصق ملخص قائمة شروط البيع للايرادات والسندات السابق ذكرها قبل حلول اليوم المعين للبيع بثمانية ايام بالاقل وفي ظرف خمسة عشرة يوما بالاكتر

مادة ٥٠١ و ٥٠٦

اذا تأخر ذلك البيع وجب إعادة النشر واللصق ثانيا قبل البيع بثمانية ايام بالاقل وفي حالة تأخير الراسي عليه المزاد عن دفع الثمن يعاد البيع على ذمته بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ التنبيه عليه باعادة البيع على ذمته ويعلن بمحضر النشر والتعليق قبل يوم البيع بخمسة ايام بالاقل وعشرة ايام بالاكتر

مادة ٥٠٧

اذا رفع حازر الايرادات أو السندات حجزه أو تأخر عن تميم اجراآت البيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين على تلك الايرادات او السندات تميم اجراآت البيع بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ تكليف المتأخر بتميمها

❧ الفصل الخامس ❧

(في القسمة بين الغرماء)

مادة ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥

في حالة المنازعه بين الغرماء يكلف كل من المحجوز عليه والمنازع والمنازع في دينه واسبق واحد في وضع الحجز من الدائنين الغير ممتازين بالحضور بجميع اثار ثلاثة

ايام كامله امام القاضي الجزئي او المحكمه الابتدائيه التي عملت التوزيع على حسب الاحوال ولا تقبل المعارضة في الاحكام التي تصدر في هذا الشأن ولكن يجوز استئنافها في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان مع مراعاة قيمة الدين المتنازع فيه انه لا ينقص عن الالف قرش مهما كانت الديون المتنازع فيها

❦ الفصل السادس ❦

(في اجزآت نزع الملكيه)

مادة ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩

يتحرر تنبيه علي يد المحضر الى المدين وباعلاه صورة السند الواجب التنفيذ بوفاء الدين وانذاره بنزع الملكيه ان لم يعلن اليه السند سابقاً ويشتمل هذا التنبيه على محل للمدين ببلدة المحكمة المختصة بنظر دعوى نزع الملكيه وبيان العقار المقتضى نزعه بالبيان الكافي ثم يطلب نزع ملكية المدين من العقار في بحر الستين يوم التي تلي الثلاثين يوم من التنبيه المذكور والا كان الطلاب لاغي

مادة ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥١

المعارضة في تنبيه نزع الملكيه يلزم رفعها في ظرف خمسة عشر يوم التاليه لاعلان ذلك التنبيه واستئناف حكم تلك المعارضة يكون في مسافة عشرة أيام من اعلانه مع العلم انه لا يجوز اذا كانت قيمة الدعوى اقل من الالف قرش ويراعى عدم ايقاف التنفيذ فيما لو اذا تقدمت هذه المعارضة بعد الخمسة عشر يوماً بالمقررة لها ما لم يصدر أمر من القاضي بالايقاف للسبب المهم

مادة ٥٥٩

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في احكام نزع الملكية مطلقا

مادة ٥٦٠ و ٥٦١

لا يتعين يوم لبيع العقار قبل ثلاثين يوم ولا بعد ستين يوم من تاريخ التعيين وتلصق اعلانات بيع العقار قبل البيع بمدة لا تنقص عن العشرين يوم ولا تزيد عن الاربعين يوم وذلك في حالة بيع عقارات المدين والمفلس والقاصر

مادة ٥٦٢

ويجب اعلان صور تلك الاعلانات الى كل من ارباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل في ظرف خمسة عشر يوماً قبل البيع على الأقل

مادة ٥٦٣

تلصق اعلانات النشر على باب محل المدين وباب العقارات ان كانت محاطة بسور او كانت بيوتاً او حوانيتاً الخ والميدان الاعم لمركز المديرية او المحافظة ومركز المديرية او المحافظة والبلد الكائن بها المحكمة وباب شيخ البلد الكائن بها المدين والعقار ولوحة المحكمة الداخل في دائرتها فحل المدين والعقار

مادة ٥٨٠

يعلن تقرير الزيادة في ذلك الى كل من المدائن والمدائين المسجلة ديونهم والراسي عليه المزاد الاول في ظرف الثمانية ايام ليوم تقرير تلك الزيادة ممن طلبها وان تأخر فيعلن بواسطة قلم الكتاب في ظرف الثمانية ايام التالية له

مادة ٥٨٣

يكون النشر ولصق الاعلانات بعد تقرير المزايد هذه قبل البيع
بثمانية ايام

مادة ٥٨٥

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في أحكام تأخيرات البيع

مادة ٥٨٦

لا تقبل المعارضة في حكم البيع ولا يستأنف إلا لعدم استيفاء الشروط
المقرره قانوناً وميعاده خمسة ايام من تاريخ صدوره
(في دعوى الغير باستحقاق العقار)

مادة ٦٠٠

لا تقبل المعارضة في دعاوي الاستحقاق ولكن استئنافه يكون ميعاده
عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم

مادة ٦٠٢

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام الصادره ببطلان الاجراءات
الحاصلة بعد تعيين يوم البيع

مادة ٦٠٣ و ٦٠٤

ميعاد استئناف الاحكام الصادره في دعاوى بطلات المزايدة الثانية
عشرة ايام

(في اعادة بيع العقار على ذمة الراسي عليه المزااد الاول)

مادة ٦٠٧

من له شأن في إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المتأخر عن الوفاء يعلن
سنده اليه في ميعاد ثلاثة ايام يكلفه فيها بالوفاء

مادة ٦١٠

يعان الراسي عليه المزاد الاول وكل من ارباب الديون المسجله بيوم
البيع قبل حصوله بخمسة عشر يوما بالاقل ويكون لصق الاعلانات كذلك
قبل البيع بتلك المدة

(في بيع عقار المفلس والقاصر)

مادة ٦١٥

يعان اولى الشان بالحضور بجلسة بيع عقار المفلس أو القاصر قبلها بثلاثة
ايام بالاقل

مادة ٦١٨

تلتصق اعلانات اعادة بيع المفلس أو القاصر قبل يوم البيع بعشرين
يوم بالاقل

(في التوزيع بين الدائنين)

مادة ٦٤٣ و ٦٤٥ و ٦٤٦

ميعاد المعارضة في قائمه التوزيع الانتهائي من يوم تكليف المداينين
بالاطلاع عشرة ايام وميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة ايام من
تاريخ اعلانه او إعلان الحكم الصادر في المنازعات المتعلقة بذلك
(في الاجراءات التحفظيه)

مادة ٦٦٨ و ٦٧٠

يجوز لكل مالك عين مؤجرها أو مستأجر اصلي لها ان يطلب
من القاضي توقيع الحجز التحفظي على ما يوجد بالعين يكون ملكاً للمؤجر
المذكور تأميناً على اداء الاجر المستحقة لهم ولو لم يكن بأيديهم سندات واجبة

التنفيذ والملاك المذكورين لهم أن يحجزوا على ما يوجد بالعين ملكا للمستأجر
الثاني المستأجر من المستأجر الاصلى

مادة ٦٧١

اعلان الحجز التحفظي يقع موقع الحجز بشرط اتباع الاوجه المقررة له

مادة ٦٧٢

يجوز للمالك والمستأجر الاصلى أن يضع الحجز التحفظي على ما يملكه
المستأجر الثاني أو الاول التي نقلت من محلها بدون رضاه في ظرف ثلاثين
يوم من نقلها

مادة ٦٧٤

يجوز الحجز التحفظي على ما يوجد بالعين المؤجره بأمر القاضي ولو لم
يكن لصاحبها المستأجر مستقر بالقطر المصري

مادة ٦٧٦

لا يكون الحجز التحفظي صحيحاً إلا اذا أعقبه في ظرف ثمانية أيام غير
المسافة طالب الحكم بصحته

مادة ٦٧٧

صدور البيع ^{الحكم} بصحة ذلك الحجز بجملة منفذا ويحصل فيه الاجراءات
اللازمة كما في بيع المنقولات المحجوزة حجرا تنفيذيا

مادة ٦٧٨

يجوز للمالك المنقولات أن يحجزها بأمر القاضي عند من توجد تحت
يده أيا كان

(في عرض الدين على الدائن وايداعه رسمياً ان لم يقبله)

مادة ٨٨٦

يعلن الدائن بحضوره وقت ايداع الدين بخزينة المحكمة في حالة عدم قبوله إياه قبل يوم الايداع بيوم كامل بالاقبل هذا ان لم يتنبه عليه في محضر عرض الدين

مادة ٦٨٩

ان لم يحضر الدائن وقت الايداع فيعلن اليه محضر الايداع في ظرف ثلاثة أيام من يوم الايداع

مادة ٧٢٣ و ٧٢٤

لا تقبل المعارضة في أحكام المحكمين ولكن استئنافها كاستئناف احكام المحاكم

(انواع العقود التجارية)

« في القانون التجاري البري »

مادة ٥٨ و ٥١

يلصق ^{منصوص} مخلص مشارطة شركة التضامن بلوحة المحكمة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ وضع الامضات على المشاركة

(فيما لحامل الكمبياله من الحقوق وما عليه من الواجبات)

مادة ١٦٢

يعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي ليوم حلول الدفع وتزاد عليه مدة المسافة بين المحل اللازم عمل البر وتستوفيه وبين مركز المحكمة فاذا كان اليوم التالي ليوم حلول الدفع يوم عيد رسمي فيعمل في اليوم الذي بعده

مادة ١٦٥

ميعاد تكليف محول الكمياله للحضور في الجلسة في حالة الرجوع عليه بقيمتها من حاملها المحول اليه هو في ظرف الخمسة عشر يوماً الثانية لاعلانه بروتستو ويزاد على هذا الميعاد المسافه بين محلي المسحوب عليه والمحلي المدين الأصلي

(في اشهار الافلاس)

مادة ٢٠٧

ميعاد اعلان المدين المفلس الاصيلي للحضور في جلسة الافلاس قبل الجلسة بأربعة وعشرين ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يكون ساعه واحده

مادة ٢١٤

ميعاد لصق اعلان وقت وقوف المفلس عن دفع الديون بعد الحكم باشهار افلاسه يكون قبل الحكم بتعيين وقت الوقوف بثمانية أيام
(في تحقيق الديون التي على المفلس)

مادة ٣١١

بعد توقيع الحجز تحت يد وكلا المدائنين يكلفوا بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام كامله ويعلموا الدائنين الذين سبقوا من اوقع الحجز بيوم الجلسة قبلها بثلاثة أيام
(في الصلح)

مادة ٣٢٢

تعلن معارضة الدائنين الغائين في عمل الصلح لكل من وكلاء المدائنين الحاضرين الصلح والمفلس في ظرف الثمانية أيام التالية لعمل الصلح

(في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في التفليس)

مادة ٣٩٠

ميعاد المعارضة في حكم اشهار الافلاس وحكم تعيين وقت توقف المفلس عن دفع الديون هو في ظرف ثمانية أيام بالنسبة للمفلس وفي ظرف ثلاثين يوم بالنسبة لكل ذي حق غير المفلس ويبتدئ الميعادان المذكوران من اليوم الذي تمت فيه اجراءات لصق ونشر ملخص كل من الحكمين المذكورين

مادة ٣٩١ و ٣٩٢

يجوز للمفلس استئناف حكم اشهار افلاسه بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام للمعارضة

مادة ٣٩٤

ميعاد استئناف حكم صدر في الدعاوي الناشئة عن نفس التفليسه هو خمسة عشر يوماً من يوم اعلانه خلافا لمسافة الطريق بين المستأنف ومركز المحكمه المصدرة للحكم

مادة ٣٩٥

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليس أو وكلاء المدائين وفي الاحكام المتعلقة بالافراج عن المفلس أو باعطائه امانه أو لعائلته أو في الاحكام الصادرة ببيع الامتعة أو البضائع ولا في أحكام تأخير عمل الصالح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرًا مؤقتًا ولا في الاحكام الصادرة في التظلم من الاوامر التي أصدرها مأمور التفليس على حسب حدود وظيفته

مادة ٤١٢

تلتصق صورة عريضة المفلس أصلا وطلب رد اعتباره اليه بعد إفائه
ما عليه من الديون على لوحة المحكمة القضائية وفي جميع المحلات القانونية
ويتشر ملخصه بأحدى الجرائد

مادة ٤١٦

وتلتصق صورة حكم إعادة اعتباره اليه في لوحة المحكمة القضائية
(قانون التجارة البحري حجز السفن وبيعها)

مادة ١١

لا يجوز حجز المركب إلا بعد التنبيه بأربعة وعشرين ساعة

مادة ١٤

ميعاد اعلان محضر حجز السفينة للمالك هو ثلاثة أيام من وقت تمام
الحجز إذا كان مقيما في البلده السكاته بها المحكمه ويزاد على ذلك الميعاد مسافة
الطريق إذا كان في جهة أخرى سواء كان في ممالك الدولة عليه أو في البلاد
الاجنبية على حسب المقرر في قانون المرافعات

مادة ٣٢

في حالة إعادة بيع السفينة على ذمة الراسي عليه المزاد الاول يكون
لصق الاعلانات قبل يوم البيع بثلاثة أيام

مادة ٣٦

ميعاد المبارضة في تسليم ثمن السفينة المباعه هو في الثلاثة أيام التالية ليوم البيع
(في ترك الاشياء المؤمنه)

مادة ٢٢٨ و ٢١٤

على المؤمن له (أى الموضوع السفينة تحت يده) بأي كيفية كانت ان

يعلن المؤمن مالك السفينة بالاخبار التي ترد اليه فيما يختص بضرر السفينة أو تركها في حالة جواز ذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم ورود الاخبار اليه

ماده ٢١٤

على المؤمن المالك أن يرد على المؤمن له المذكور في ظرف أربعة وعشرين ساعة من وقت اعلانه

(في عدم سماع الدعوى)

ماده ٢١٧

تكون المطالبات والبروتستات التجارية البحرية لاغية إذا لم تحصل في ظرف ثمانية واربعين ساعه ولم يعقبها رفع الدعوى في ظرف واحد وثلاثين يوم من تاريخها

(في سقوط الاحكام المدنيه والتجاريه)

يسقط الحكم الصادر في المواد التجاريه بمضى خمسة سنوات من تاريخ الحكم النهائي وبمضى خمسة عشر سنه في المواد المدنيه السكليه والجزئيه (قانون تحقيق الجنايات)

ماده ٤٣

على المدعي بالحقوق المدنيه الذي يرفع دعواه مباشرة أن يعلن قلم النائب العمومي قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام

(في الاجراءات الاحتياطيه اللازمة في حق المتهم)

ماده ٥٦

لايجوز تنفيذ أي أمر إلا باظهار أصله للمتهم وتسليمه صورة منه ويلزم أن يذكر في الاعلان تسليم الصورة للمتهم أو امتناعه

مادة ٩٧

لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط أو الإحضار أو أوامر السجن بعد مضي
سبعة شهور من تاريخ صدورها ما لم يؤشر عليها من إصدارها تأشيراً
جديداً مؤرخاً

(في محكمة المخالفات)

مادة ١٢٧

يكف المتهم والشهود بالحضور للجلسة بميعاد يوم كامل بالاقبل
خلافًا للمسافة

مادة ١٣٠

ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية هو في ظرف الثلاثة أيام التالية
ليوم إعلانه وتعلن أيضاً للمدعي المدني قبل انعقاد الجلسة بأربعة وعشرين ساعة

مادة ١٥٠ و ١٥١

ميعاد الاستئناف في ظرف الثلاثة أيام التالية ليوم صدور الحكم إذا
كان حضوري وفي ظرف الثلاثة أيام التالية ليوم انقضاء ميعاد المعارضة إذا
كان غيابي وذلك إذا كان محكوماً بالحبس أو كان التطبيق القانوني أو
تأويله خطأ

مادة ١٥٦

تكليف المتهم والشهود في محكمة الجناح بالحضور للجلسة يكون بميعاد
ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة

مادة ١٥٩

ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية هو في ظرف الثلاثة أيام التالية
ليوم إعلانها

مادة ١٧٧

ميعاد الاستئناف بالنسبة للمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها
ورئيس قلم نيابة المحكمة هو عشرة أيام من يوم صدور الحكم وثلاثين يوماً
بالنسبة للنائب العمومي ولا يبدأ هذا الميعاد للمتهم إذا كان الحكم غيابي إلا
من اليوم التي صار فيه المعارضة غير جائزة القبول

مادة ١٧٢

يكون تكليف الاخصام بالحضور إمام محكمة الاستئناف بميعاد ثلاثة
أيام غير مسافة الطريق

مادة ١٨٦

ميعاد المعارضة في الاحكام الصادرة غيابياً من محكمة الاستئناف هو
في ظرف الثلاثة أيام التالية ليوم اعلانه

(في محكمة الجنايات)

مادة ١٩٢

اعلان ورقة الاتهام يكون قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوماً على
الاقل كذلك أمر الاحاله الصادر من قاضي التحقيق اما شهادة الشهود
ومحاضر تقارير أهل الخبرة فتعان للمتهم قبل الجلسة بثمانية ايام ويكون اعلان
الحضور قبل الجلسة بثلاثة ايام كامله ويكون اعلان اسماء الشهود المقتضى
حضورهم للجلسه قبل انعقادها بأربعة وعشرين ساعه بالاقل

مادة ١٩٣

يجب على كل من المتهم والمدعى المدني أن يعلن للاخر اسماء شهوده قبل
الجلسه بأربعة وعشرين ساعه بالاقل

مادة ١٩٤

تكليف الشهود بالحضور يكون قبل الجلسة بأربعة وعشرين ساعة بالاقـل
خلافًا لمسافة الطريق

مادة ٢١٥

استئناف الجنايات مثل استئناف الجنح الموضح بالمادة ١٧٧
(في محكمة النقض والابرام)

مادة ٢٢١

تكليف المتهم والمدعي المدني بالحضور يكون قبل الجلسة بثلاثة
أيام كامله

مادة ٢٢٣

الاحكام الصادره بعقوبه جنائيه وصارت نهائيه تلصق صورها على
باب قاعة الجلسة الجنائيه أو باب أعظم محل للإدارة الداخل في دائرته
محل الجناية

مادة ٢٢٥

تعلق ورقة التكليف بالحضور الخاص بمن لم يتيسر القبض عليه أو فر
من السجن بالاماكن الموضحة بالمادة ٢٢٣ وتنشر أيضًا

مادة ٢٣٥

لا يقبل استئناف الاحكام الغياية في الجنايات

مادة ٢٣٧

تعلق صورة الحكم الصادر على المتهم غيايبي سواء كان ابتدائي أو استئنافي
وينشر كطلب النيابة

(في سقوط الاحكام الجنائية)

مادة ٢٤٩

الحكم الصادر في جنايه بمضي عشرين سنة من تاريخ صدوره يسقط
ويستثنى من ذلك الحكم الصادر بالقتل قابه يسقط بمضي ثلاثين سنة هلاله
من تاريخ صدور الحكم النهائي

مادة ٢٥٠ و ٢٥١

يسقط الحكم الصادر في جناحه بمضي خمس سنوات من تاريخ الحكم
النهائي وكذا في الاحكام الصادره في المخالفات بمضي سنة
(في سقوط حق إقامة الدعوى الجنائية)

يسقط حق إقامة الدعوى في الجنايات بمضي عشرة سنوات من يوم
ارتكاب الجنايه أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضي ثلاث سنوات
في مواد الجناح وستة أشهر في مواد المخالفات
(نبذة من لأئحة الرسوم)

يؤخذ رسوم نسيه على الدعاوي المدنيه والتجاريه المعلوم قيمتها والغير
معلوم لها قيمة فيؤخذ عنها رسوم مقررده كما ويؤخذ رسوم مقررده في
الدعاوي الجنائية وعلى اعادة أي عمل في الدعاوي المدنيه كالاعلان وخلافه
(بيان الرسوم التي تؤخذ على المدني)

باعتبار المائة الاولى تسعة والثانية أربعة والثالثة أربعة والمائة الرابعة
وما فوقها لغاية الالف يؤخذ باعتبار اثنين وما فوقها فيكون باعتبار المائة واحد
(بيان الرسوم التي تؤخذ على الجنائيات)

القضايا الجنائية فيؤخذ الرسم عليها باعتبار كل رول منها مائة وخمسين

مليم وأما قضايا الجنح فيؤخذ باعتبار الرول مائة مليم وأما قضايا المخالفات فيؤخذ باعتبار الرول خمسين مليم

(بيان الاشكالات التي ترفع وقت التنفيذ)

الاشكال على نوعين

الاول في اصل الدعوى ويرفع امره الى المحكمة التي اصدرت الحكم بعد اخذ رسم على ذمة الامانات اما اربعة جنيهاً ان كان الحكم من محكمة ابتدائية أو اثنين جنيهاً إن كان من محكمة جزوية
الثاني في التنفيذ ويرفع امره للمحكمة الجزوية التي بدأرتها محل التنفيذ ويؤخذ رسم اثنين جنيهاً امانه ايضاً

﴿ عريضة دعوى افتتاحية بين الاخصام وبعضهم ﴾

انه في يوم
بناء على طلب فلان ولقبه الكاتب من مصر ومتخذ له محلاً مختاراً بها مكتب
فلان المحامي الكائن بشارع كذا قسم كذا
وعلى ما جاء بقانون المرافعات
أنا فلان محضر محكمة مصر الاهلية قد توجهت في تاريخه أعلاه الى جهة كذا
وطلبت من شيخ حارثها أو من عمدتها مساعدتي في اعلان هذه العريضة الى فلان
صنعت كذا ومقيم تبع شياخته فأجاب وتوجهنا لمنزل المعلن اليه المذكور وأعلنته
بما يأتي مخاطباً مع
هنا توضح المخاطبة اما مع شخصه عند اعلانه هو بنفسه أو
مع فلان نسبته اليه كذا ومقيم بمحل واحد أو مع فلان عمدة الناحية أو شيخها أو
حاكمها لغياب المعلن اليه وعدم وجود من يستلم قانوناً أو لوجود منزله مغلق أو
لامتناعه أو امتناع أقاربه عند الاستلام ويذكر لفظة الذي أمضا أو ختم
بالاستلام وبحضور الموقعين أدناه

هنا يتحرر موضوع الدعوى

ثم يقول فبناء على ما توضح أنا المحضر سالف الذكر أكلف المعلن اليه بالاحضور امام محكمة كذا الاهلية الكائن مركزها بجهة كذا في يوم كذا الساعة كذا افرنكي صباحا لسماع الحكم عليه بطلبات المدعي ولمعلوماته بذلك قد تركت له صورة هذا ورسمه ملين محضر محكمة امضا المستلم امضا الشاهد امضا الشاهد

﴿ صورة اعلان حكم ﴾

يتوضح

انه في يوم

بناء على طلب فلان الفلاني الكاتب من مصر ومتخذ له محلا مختارا مكتب

فلان المحامي بها

وبناء على الحكم الصادر من محكمة كذا الاهلية بتاريخ كذا ومشمول بصيغة

التنفيذ ومنسوخ صورته بهذا القاضي وبملزومية فلان الفلاني بكذا

أنا فلان الفلاني محضر محكمة كذا الاهلية قد توجهت الى جهة كذا حيث

اقامة فلان الفلاني المذكور وبارشاد شيخ الجهة قد أعلنته بصورة هذا الحكم

لاجراء مفعوله في المسافة القانونية مخاطبا مع تذكر المخاطبة كما ذكرت بالاعريضه

ولمعلوماته بذلك قد سلمت له صورة هذا الحكم مخاطبا كما ذكر ورسمه تابع للنسي

امضا المحضر امضات الشهود والمستلم

﴿ صورة محضر تنفيذ ﴾

يتوضح التاريخ

انه في يوم

بناء على طلب فلان الفلاني الكاتب من مصر ومتخذ له محلا مختارا بها

مكتب فلان المحامي

وبناء على الحكم الصادر من محكمة كذا الاهلية بتاريخ كذا القاضي بملزومية

فلان الفلاني بكذا ومشمول بصيغة التنفيذ ومعلن بتاريخ كذا للمحكوم عليه وصارنها ثيا

وبناء على التوكيل المعطى الى من الطالب أو من وكيله بتاريخ المصرح لي فيه

بتنفيذ منطوق الحكم المذكور وقبض ما يلزم قبضه واعطا سند المخاطبة به وفي

حالة تأخير المدعي عليه المذكور عن القيام بذلك أجرى تنفيذه بالصفة القانونية
واجرى توقيع الحجز التنفيذي على ما يوجد له من المنقولات بمنزله أو بدكانه بقدر
ما يوازي المبالغ المطلوبة منه مع رسم هذا المحضر

انا فلان محضر محكمة كذا قد توجهت في تاريخه أعلاه الى جهة كذا وطلبت من
فلان شيخها أو عمدتها مساعدتي في تنفيذ هذا فأجاب أو لم يجب وتوجهت مع من
بصحبتى من الشهود الى منزل المدعي عليه المذكور وأنذرتة بان يقوم بنفاذ مفعول
هذا الحكم حالا ونهيت عليه أنه ان لم يفعل ذلك أجرى توقيع الحجز على ما يوجد
عنده من المنقولات نظير ما هو مطلوب منه فأجاب بالدفع أو بعدم الدفع
وفي الحالة الاولى يكتفى بان تقول واسلمت منه المبلغ المحكوم به مع المصاريف
ورسم هذا المحضر

وفي الحالة الثانية نقول فشرعت في مباشرة الحجز بحضور الشهود وأجريت
توقيع الحجز على ما يأتي

عدد

١ كذا

تسلسل الاشياء

فقط عدد كذا لا غير

وقد حددت لمبيع تلك الاشياء يوم كذا بجهة كذا الساعة كذا ولعدم اتيان الطالب
بمحارس قد نصبت فلان الفلاني صنعتة كذا حارسا عليها وهو قادر على حراستها وقابل
لها وموصوف بالاوصاف الشرعية وحذرتة بما جاء بالمادة (٤٥٧ و ٤٦٠) مرافعات
وسلمت لكل من المدعي عليه والحارس صورة هذا المحضر وأوقع كل منهما

امضا المحضر

مع الشهود على هذا ورسمه ملين

الحارس

شهود

امضا أو ختم

امضات

محضر ختم محلات تجارة المفلس وحبسه

يتوضح التاريخ

انه في يوم

بناء على طلب فلان الفلاني صنعته كذا ومقيم بجهة كذا ومنخذ له محلا مختارا بها محل فلان الفلاني صنعته كذا

وبناء على الحكم الصادر من جلسة المواد التجارية بمحكمة كذا الاهليه بتاريخ كذا ويشمول بصيغة التنفيذ

أنا فلان الفلاني محضر محكمة كذا الاهليه قد توجهت الى قسم بوليس كذا واستصحبت معي فلان الفلاني بوليس كذا لاجل المساعدة عند الاقتضى وتوجهنا معا الى محل تجارة فلان الفلاني المدعي عليه وأيضا بصحبتى فلان الفلاني الباشحاجب بالمحكمة الحامل لختمها وأجريت غلق محل فلان الفلاني المذكور الكائن بجهة كذا وصار ختمه بالجمع الاحمر وبصمت على الجمع المذكور بختم المحكمة ثم توجهنا لجهة كذا حيث موجود للمدعي عليه خان آخر وأجريت غلقه أيضا وختمت عليه بالجمع الاحمر وكان عدد بصمات الختم على محل التجارة كذا وعلى الخان عدد كذا وقد نصبت فلان الفلاني صنعته كذا ومقيم بجهة كذا حارسا على محل التجارة وهو موصوف بالأوصاف القانونية وهو مقتدر وقابل لها كذا ونصبت فلان الفلاني حارسا على محل الخان المقيم بجهة كذا وصنعته كذا وموصوف أيضا بالأوصاف المذكورة وهو قابل أيضا للحراسه ومقتدر عليها ونهيت على كل منهما بحفظ الاختام الموضوعه على المحل حراسته كما وانه ملزوم بحفظ المحل مما جميعه لحين ما يستلم منه وسلمت له صورة هذا وختم على الاصل والصور ثم بعد ما قبضت على المدعي عليه المذكور وذهبت به الى جهة كذا ونهيت على مأمور السجن باستلامه وسجنه حتى يصدر له أمر بشأنه وسلمته صورة هذا المحضر كما وسلمت المدعي عليه أيضا صورة ووقع على هذا بذلك وكان ختامه الساعة كذا ورسمه ملیم

توقيع الحاجب توقيع الحارس توقيع الحارس توقيع مأمور السجن
امضا المحضر توقيع المدعي عليه توقيع البوليس نمر كذا
يلزم المحضر ان يؤشر بدفتر السجن قرين اسم المدعي عليه بذلك

﴿ محضر ضبط وربط ورقة مزوره ﴾

انه في يوم
يتوضح التاريخ
بناء على طلب فلان الفلاني صنعه كذا ومقيم بجهة كذا ومتخذ له محلا مختارا
بجهة كذا محل فلان الفلاني

وبناء على أمر حضرة رئيس المحكمة المسطر على هذا
انا فلان محضر محكمة كذا الالهيه قد توجهت في تاريخه اعلاه الى محل وجود
فلان الفلاني صنعه كذا ومقيم بجهة كذا وطلبت منه أن يسلمني الورقة القائل
عنها المدعي الصادر بضبطها أمر حضرة فلان المسطر بهذا المدعي بتزويرها فعرف
أنه لا يكون موجود عنده أوراق مزوره

وحيث أن الطالب عرف انها موجوده بخزينة محل تجارة المذكور فطلبت
مفتاح الخزينه من المدعي عليه فلم يمثل فاستحضرت أحد الكوالتجيه وصار
فتحها بمعرفته وبتفتيشها وجدت أوراق ومن ضمنها العقد المطعون فيه بالتزوير
فاخذته معي وحضرت إلى مركز المحكمة وسلمته لحضرة فلان الفلاني رئيس القلم
المدني الذي امضا على هذا بالاستلام وتحرر هذا محضرا بذلك وأعطيت صورته
الى المدعي عليه وأخرى الى حضرة مستلم العقد ورسمه مليم

توقيع المحضر

توقيع مستلم
الورقة

﴿ محضر حجز تحفظي على ما للمدين لدى الغير وتكليفه ﴾

(بالحضور امام الجلسة)

انه في يوم
يتوضح التاريخ المعتاد
بناء على طلب فلان الفلاني صنعه كذا ومقيم بجهة كذا و متخذ له محلا مختارا
محل فلان بجهة كذا

وبناء على الامر الصادر من حضرة رئيس المحكمة المسطر أعلاه المشمول بصيغة
التنفيذ القاضي بتوقيع الحجز على ما للفلان الفلاني طرف فلان انا فلان محضر محكمة
كذا قد توجهت الى جهة كذا حيث اقامة فلان الفلاني المذكور ونهيت عليه

شخصياً بأن يحجز تحت يده حجزاً تحفظياً علي ما فلان الفلاني المذكور بذمته
نظير المبالغ الآتي بيانها مطلوب المدعي الصادر بها الامر

مليم	حنيه	
..	..	قيمة الصادر أمر حضرة بالحجز من أجله
..	كذا	

فقط مبلغ كذا لا غير

وأفهمته بأن هذا الحجز هو علي ما يكون استحق ويستحق دفعه ويبقى محافظاً
علي ذلك ولا يدفع منها شيء للمدعي عليه بحيث لو دفع يكون ملزماً بدفعه مرة
أخرى، وسلمته نسخة هذا وامضاء علي الاصل ثم وفي تاريخه أعلاه الساعة كذا توجهت
لجهة كذا حيث اقامة فلان المدعي عليه المذكور واعلنته بنسخة من هذا المحضر
مخاطباً مع واعلمته فيه بوقوع هذا الحجز علي ما يستحقه طرف فلان المحجوز لديه
بالكيفية الواضحة أعلاه وكلفته بالحضور امام جلسة كذا التي ستعقد بسراي
المحكمة في يوم كذا الساعة كذا لسماعه الحكم بتثبيت الحجز هذا من عدمه ولكي
يكون معلوماً ذلك بطرف المحجوز لديه والمدعي عليه قد تركت وسلمت لكل
منهما صورة هذا مخاطباً كما ذكر ورسمه مليم توقيع المحضر

﴿ اعلان حضور لمن يكن بالبلاد الاجنبية ﴾
(او غير معلوم له محل اقامة بالقطر)

انه في يوم يتوضح التاريخ
بناء علي طلب فلان

أنا فلان محضر محكمة كذا قد توجهت الي قلم النائب العمومي بمحكمة كذا
وأعلنت فلان الفلاني الذي كان مقياً بمصر بجهة كذا مثلاً والآن بجهة كذا من
البلاد الاجنبية أو غير معلوم له محل اقامه بالقطر المصري في شخص حضرة فلان
الفلاني وكيل النائب بالمحكمة المذكورة مخاطباً مع حضرته الذي امضاء علي هذا بالاستلام
وكلفته بالحضور امام محكمة كذا في يوم كذا الساعة كذا لسماع الحكم في
الدعوى هذه كما الآتي (هنا يتوضح موضوع) الدعوى

ولكي لا يجهل المعلن اليه المذكور ذلك قد تركت له صورة هذا بقلم النايب
العمومي بمحكمة كذا لتوصيلها اليه بواسطة الخارجية بالطرق (في حالة عدم معرفة
محل اقامته يذكر انه علق صورة هذا على لوحة المحكمة) السياسية ورسومه ملزم
توقيع المحضر توقيع النائب

﴿ محضر بيع وجرد منقولات ﴾

انه في يوم يتوضح التاريخ
بناء على طلب فلان الفلاني صنعته كذا من جهة كذا ومتخذ له محلا مختارا
محل فلان بجهة كذا وبناء على الحكم الصادر من محكمة كذا القاضي بملزومية
فلان الفلاني صنعته كذا من جهة كذا بدفع مبلغ كذا الى الطالب وما يتبع
ذلك من المصاريف ومشدول ذلك الحكم بصيغة التنفيذ ومعلن بتاريخ كذا
وبناء على محضر الحجز المتوقع على منقولات المدعي عليه المذكور بتاريخ كذا
ومحدد به لمبيعها اليوم الساعة كذا

وبناء على محضر لصق الاعلانات المؤرخ في كذا
وبناء على نشر بيع تلك المنقولات بجريدة كذا عدد كذا
أنا فلان الفلاني محضر محكمة كذا الاهلية قد توجهت الى جهة كذا
وبصحبتي شيخ الناحية الى منزل فلان الفلاني المدعي عليه الموجود به الاشياء
وبطلبها من الحارس المعين عليها احضر الى مفتاح المحل الموجود به المحجوزات
وفتحناه وبجرد الاشياء وجدت تمام حسب كشف محضر الحجز فبناء عليه صار
المناداة على تلك الاشياء بالمحل المحجوزه به وصار العطاء يتداول بين المزايدين
بمحضر المدعي عليه حتى رسي العطاء على فلان الفلاني من جهة كذا بقيمة كذا
وحيث أن قيمة الثمن هو زايد عن المبالغ المحجوز من أجلها فقد سلمت ما
زاد عنه للمدعي عليه والباقي حفظته معي لحين تسليمه للطالب أو ايداعه بالخزينه
على ذمته وسلمت صورة هذا للمدعي عليه وأوقع علي هذا باستلامه قيمه الزيادة

في النقدية المتحصلة من المبيع وصورة هذا المحضر بعد تسليم الحارس قيمة حراسته
من وكيل المطالب أو من الطالب سلمت المبلغ اليه بالا يصال على هامش هذا
وكان ختامه الساعة كذا افرنكي

ورسمه كذا	توقيع المحضر	توقيع الحارس
محل الايصال من	محل الايصال من	
المدعي عليه	الطالب	

صورة بروتستو عدم الدفع
صورة الكمبياله أو السند
تحرر حرفيا لغاية الامضا

انه في يوم يتوضح التاريخ

بناء على طلب فلان الفلاني صنعته كذا المقيم بجهة كذا

وبناء على الكمبياله أو السند المنسوخ صورته اعلاه المؤرخ كذا أنا فلان
محضر محكمة كذا قد انتقلت الى محل اقامة فلان الفلاني المقيم بجهة كذا مخاطباً مع
ودعوته بأن يدفع ليدي في الحال قيمة الكمبياله أو السند البالغ قدره مبلغ
كذا ورسم هذا البروتستو وأن أعطى الايصال اللازم علي ذات الكمبياله أو السند
فأجاب بما يفيد كذا عند الاعتراف بالمبلغ والوعد بدفعه يقول وحفظت حقوق المطالب
قبل المعلن اليه

وعند الاجابه بالدفع حالا يقول قد استلمت منه مبلغ كذا قيمة الكمبياله أو
السند المنسوخ صورته اعلاه بما فيه رسم هذا البروتستو ولما كلفته بان يمضي او
يختم على هذا فأمضي أو ختم أو عرف بعدم معرفة الكتابة وختمه ليس معه
ولمعلوماته بما ذكر سلمت له صورة هذا البروتستو مشمولاً بصورة الكمبياله أو
السند كما ذكر أعلاه ورسم هذا

توقيع المدعي عليه	توقيع المحضر
-------------------	--------------

﴿ صورة محضر عرض دين أو اي مبلغ ﴾

انه في يوم يتوضح التاريخ
بناء على طلب فلان الفلاني من جهة كذا ومتخذ له محلا مختاراً محل فلان بجهة
كذا انا فلان محضر محكمة كذا قد توجهت الى محل اقامة فلان الفلاني صنعتة
كذا واعرضت عليه مبلغ كذا قيمة ما بذمة الطالب له بمقتضى كمياله محرره تحت
يد المعروض عليه عرضاً حقيقياً مخاطباً

فاجاب بالقبول واعطى الا يصال بذلك على هذا
او تقول واعرضت عليه عرضاً حقيقياً مبلغ كذا قيمة ثمن العين المشتريها هو حيث
ان الطالب شفيع لها ويروم شراها بالشفعة فاجاب بالقبول او بعده
فبناء عليه اعلنته بان سأجري ايداع ذلك المبلغ بخزينة محكمة كذا في يوم
كذا الساعة كذا

ولمعلوماته بذلك قد سلمت له صورة هذا مخاطباً كما ذكرورسمه ملين
توقيع المعروض عليه توقيع المحضر



اصلاح خطاء

نرجو من القاريء الكريم اصلاح الاغلاط الآتية في مواضعها بقلمه

وجه	سطر	خطأ	صواب
١٧	٠٢	الحجز للمدين	الحجز ما للمدين
١٧	١١	من فوائد مستقبله	من فوائد سنه مستقبله
١٧	١٨	فاذا لم تفي تستوفي	فاذا لم تستوف
١٩	٠٧	مع اشتراك	مع اشتراط
٢١	١٢	او مقامه	او مقاومه
٢٢	٠٥	اذ انتصب	اذا تنصب
٢٢	١٠	ان يوافقوا	ان يوفعوا
٢٣	٢٠	للصحف	بالصحف
٢٤	١٠	يطب	يجب
٢٤	١١	الاخرين بايديهم	الاخرين الذين بايديهم
٢٤	١٦	اخير او يحكم	اخيراً ويحكم
٣١	١٦	صدور البيع	صدور الحكم
٣٢	١٥	يلصق مخلص	يلصق ملخص
٣٥	٠٦	القضا	القضائيه
٣٥	١١	وقت تام	وقت تمام
٣٦	٠٦	الرعوى	الدعوى

قوانين
الحكومة المصرية

سنة ١٩٠٤

مجموعة الثلاثة شهور الاول



المطبعة الاميرية بمصر
١٩٠٤

ترجمة أمر عال

لائحة بشأن المحلات العمومية

قانون نمرة ١

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بشأن المحلات العمومية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١
وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ بمنع تعاطي الخشيش
وبيعه في المحلات العمومية المعدل بقرار آخر صادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيو
سنة ١٩٠٣ الصادر طبقا للأمر العالي المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

٩ يناير
سنة ٩٠٤

أمرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

تعتبر بموجب أحكام أمرنا هذا من المحلات العمومية القهاوى والمطاعم والخانات
والحانات ومحلات بيع المشروبات الروحية (بار) ومحلات بيع الجمعه (البيرا) والمراسم
(التيارات) وملاعب الخيول المعروفة باسم (سرك) ونوادي الاجتماعات المعروفة
باسم (سركل وكلوب) وما شابه ذلك من المحلات المفتوحة للجمهور

(المادة الثانية)

لا يجوز فتح محل من المحلات العمومية في الاخطاط التي يعينها المحافظ أو المدير من
الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات والغير مسموح معاطاة التجارة فيها ولا بالقرب
من الاماكن المعدة لاقامة الشعائر الدينية أو لتعليم الاحداث ولا بالقرب من الجبانات
والأضرحة التي هي موضع الاحترام عند الجمهور

(المادة الثالثة)

لا يجوز للأشخاص الاتي ذكرهم فتح أو تشغيل محل عمومي لأبأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين ولا استخدامهم فيه بصفة مديرين أو مباشرين وهم

(١) القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمهجور عليهم

(٢) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جناية من المنصوص عنها في قانون الجنايات

(٣) المحكوم عليهم بالحبس بسبب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة بعد الائتمان أو إخفاء جانين أو هتك حرمة الآداب أو تحريض القاصرين على الفسق أو إدارة محل مقامرة أو بيع أصناف مغشوشة ومضرة بالصحة وذلك في حالة ما اذا كانت العقوبة لم يمض عليها خمس سنوات

(٤) أصحاب المحلات العمومية الذين حكم عليهم بأفعالها لأموال متعلقة بإدارتها وكذلك مديرو تلك المحلات ومباشرو أعمالها متى كانت العقوبة لم يمض عليها ثلاث سنوات

(المادة الرابعة)

صدور الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب محل عمومي سبق قيده أو على مديره أو على مباشر أعماله يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله أو على مباشرة إدارته في المدد الموضح عنها في الفقرتين المذكورتين وذلك من اليوم الذي تصير فيه تلك الأحكام نهائية

(المادة الخامسة)

كل من يرغب فتح محل عمومي يجب عليه أن يحضر المحافظة أو المديرية بالكتابة قبل فتح المحل بخمسة عشر يوما على الأقل

(المادة السادسة)

الاخطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة تمغه من فية ثلاثين مليما بحسب المثال الذي يقرره البوليس ويكون محتويا على الايضاحات الآتية

(١) اسم كل من مقدم الاخطار ومدير المحل أو مباشر أعماله ولقبه وسنه ومحل ولادته وصناعته ومحل اقامته وتابعيته

(٢) نوع المحل المطلوب فتحه أو الغرض الذي سيخصص له وموقعه

(٣) اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعيته

(المادة السابعة)

يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار وعن المدير أو مباشر أعمال المحل أو شهادة من السلطة التابع لها كل من المذكورين دالة على عدم صدور الحكم عليهم باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة

ويتعهد مقدم الاخطار تعهدا صريحا بأنه يدير أعمال المحل بحسب أحكام هذه اللائحة وعلى الخصوص بأن لا يسمح لأحد بلبع أى نوع من ألعاب القمار في محله على الاطلاق وأن لا يقدم حشيشا للتعاطي ولا يسمح للغير بتعاطيه ولا بيعه

(المادة الثامنة)

يجوز فتح المحل في اليوم السادس عشر من تاريخ الاخطار المنقوه عنه في المادة الخامسة ما لم تعلن المحافظة أو المديرية في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضة في ذلك مستندة على أحكام المادتين الثانية والثالثة من أمرنا هذا أو على كون الاخطار غير مستوف

(المادة التاسعة)

اذا تغير صاحب أى محل عمومي وجب على صاحب المحل الجديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية في ظرف ثلاثة أيام وأن يقدم في غضون تلك المدة أيضا شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها

ويجب على كل صاحب محل عمومي أن يعلن في مثل الميعاد المذكور عند حصول تغير مدير المحل أو مباشر أعماله وأن يقدم شهادة مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها عن المدير أو مباشر الأعمال الجديد

(المادة العاشرة)

ينبغي الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الأقل ويجوز النقل في اليوم السادس عشر ما لم يعلن المحافظ أو المدير في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضته في ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من أمرنا هذا

(المادة الحادية عشرة)

ينبغي أيضا الاخطار في ظرف ثلاثة أيام عن كل تغيير ولو وقتي في نوع المحل أو الغرض المخصص له في الاخطار الاول

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز بيع المشروبات الروحية أو الخمر في المحلات العمومية بدون رخصة خصوصية وللصحة دون سواها الحق في منح هذه الرخصة أو رفضها وتعطى هذه الرخصة مجاناً وتكون شخصية

أما ما يتعلق بالمحلات الكائنة بالأخطاط الأوروبية المقررة بمعرفة المحافظات في مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس فمن باب الاستثناء يعتبر اخطار أربابها بفتحها على حسب الشروط المنوّه عنها في أمرنا هذا كأنه رخصة بجميع المشروبات

(المادة الثالثة عشرة)

ينبغي وضع لوحة فوق الباب الاصلى لكل محل عمومي مكتوب فيها بيان نوعه وكذلك ينبغي أن يعلق فوق كل باب من أبوابه فانوس يستمر مضيئاً من غروب الشمس لحين اقفال المحل

(المادة الرابعة عشرة)

لا يجوز فتح المحلات العمومية قبل الساعة ٦ صباحاً من ١٥ اكتوبر الى ١٤ ابريل ولا قبل الساعة ٥ صباحاً من ١٥ ابريل الى ١٤ اكتوبر وميعاد اقفال هذه المحلات يكون في نصف الليل ابتداء من ١٥ اكتوبر الى ١٤ ابريل وفي الساعة الواحدة بعد نصف الليل من ١٥ ابريل الى ١٤ اكتوبر

والسلطة المحلية (أى المحافظة أو المديرية) : أن تعطى إذنا خصوصا بالسهر بعد هذه
المواعيد للمحلات الكائنة في النقط المتوسطة

وإذا وجد أحد المحلات العمومية مفتوحا بدون إذن بعد الميعاد المقرر فللبوليس أن يقفله
حالا ولا يجوز فتحه مرة أخرى إلا في المواعيد المقررة

وعلى كل حال يعمل محضر مخالفة حين اجراء الاقفال

(المادة الخامسة عشرة)

كل محل عمومي يحصل فيه أمور مغايرة للنظام يجوز اغلاقه بمعرفة البوليس قبل
المواعيد المقررة وفي حالة تكرار تلك المغايرات ينبغي اغلاق المحل في الوقت الذي يعينه
البوليس لمدة من الزمن يحددها بمعرفته

(المادة السادسة عشرة)

لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أو مستخدميها أو الخدمة فيها قبول أو إبقاء أناس
في تلك المحلات وصرف أى نوع من أنواع المشروبات أو المأكولات في غير الاوقات
المقررة لفتحها

(المادة السابعة عشرة)

لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أو مستخدميها أو للخدمة فيها قبول أشخاص في حالة
السكر ولا إبقاؤهم فيها ولا صرف مشروبات لهم

(المادة الثامنة عشرة)

لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أن يتركوا أحد يلعب بألعاب القمار على اختلاف
أنواعها مثل لعب البكارا واللانسكينه والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين
والفرعون والروليت وما كينة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب

وفي حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الأشياء التي حصل اللعب بها

(المادة التاسعة عشرة)

لا يجوز تقديم الحشيش للتعاطي أو ترك أحد يتعاطاه أو يبيعه بأي طريقة كانت في المحلات العمومية

وفي حالة مخالفة ذلك يضبط الحشيش والادوات التي استعملت في ارتكاب المخالفة وضبط الحشيش بين الاصناف الموجودة في محل عمومي يتخذ دليلا على بيع الحشيش فيه

(المادة العشرون)

يجوز للبوليس الدخول في المحلات العمومية (ماعدا محل السكن الخصوصي) وذلك في الاحوال وبالشروط الآتية.

(١) ضبط البوليس ومأمورو الضبطية القضائية يجوز لهم الدخول في جميع المحلات العمومية بقصد اثبات ما يقع مخالفات لنصوص أمرنا هذا أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أي شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد التجأ الى أحدهذه المحلات

(٢) يجوز لأنفار البوليس الدخول في المحلات العمومية عند حدوث مشاجرة أو تعدد أو أي أمر يخل بالنظام العمومي أو لضبط من يشاهد متلبسا بالجناية

(٣) لكل رجل من رجال القوة العمومية الدخول في أي محل عمومي يطلب دخوله فيه لمناسبة وقوع أمر يخل بالنظام أو للاغاثة

(٤) يجوز للضباط وأنفار البوليس الذين تعينهم المحافظة أو المديرية لهذا الغرض أن يدخلوا في المراسم ومحلات لعب الخيول (سيرك) وقاعات الاجتماع ومحلات الفرجة والمراقص العمومية لأجل تأييد النظام فيها

(المادة الحادية والعشرون)

تعين ادارة مصالح الصحة مندوبين خصوصيين يجوز لهم الدخول في المحلات العمومية لفحص المشروبات المعروضة فيها للبيع

أما المحلات التي يكون أربابها أجنب فعلى المندوبين المذكورين عند ذهابهم إليها أن يخطروا القنسلاتو التابع اليه صاحب المحل بالكتابة وفي هذه الحالة للقنسلاتو أن يرسل مندوبا من طرفه لمرافقة مندوبي الصحة وان لم يرسل مندوبا في الحال فلا يتوقف العمل على حضوره

إذا ثبت من تقرير أولئك المندوبين أن أحد أصحاب المحلات العمومية الحائزين للرخصة المنقوه عنها في المادة الثانية عشرة قد باع أو عرض للبيع في محله مشروبات مغشوشة محتوية على مخلوطات مضرّة بالصحة فيعمل عن ذلك محضر مخالفته ضده ويجوز سحب الرخصة منه بأمر القاضي بدون الاخلال بما يترتب على ذلك من اقامة الدعوى أمام محكمة الجنج

(المادة الثانية والعشرون)

الأشخاص الذين يفتحون مؤقتا قهاوى أو مرايح أو محلات لببيع المشروبات أو ما أشبه بمناسبة الموالد أو الأعياد العمومية أو الاجتماعات الأخرى التي تماثلها لا يكلفون بتقديم الأخطار المنقوه عنه في المادة الخامسة

ولكن عليهم أن يستحصلوا قبل ذلك على رخصة من البوليس وإلا يصير اغلاق محلاتهم حالا بعرفة البوليس فضلا عن محاكمتهم جنائيا

(المادة الثالثة والعشرون)

أحكام المواد السابقة ماعدا المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ تسرى على الفنادق (أوتيلات) والبيوت المفروشة والخطانات والمحلات التي تماثلها وكذلك على أصحابها ومديرها ومباشري أشغالها

(المادة الرابعة والعشرون)

على أصحاب المحلات المذكورة في المادة السابقة إيجاد دفتر عندهم مختوم بختم المحافظة أو المديرية على كل صحيفة منه ويكون مطابقا للمثال الذي يقرره البوليس وعليهم أن يدرجوا فيه فورا كل شخص يقيم عندهم في يوم حضوره بدون ترك مسافة على بياض ولا قسط ولا كتابة بين السطور مع بيان اسمه ولقبه وصناعته وتابعيته ومحل اقامته واسم الجهة القادم منها ويبادروا بإيضاح تاريخ مبارحته للمحل

و يجب عليهم أن يعتدوا هذا الدفتر الى من تعينه المحافظة أو المديرية من ضباط البوليس أو من مأموري الضبطية القضائية لمراجعته وعليهم أيضا أن يعطوا للبوليس كل ما يكون مفيدا له من المعلومات

(المادة الخامسة والعشرون)

على أصحاب المحلات المذكورة أيضا أن يسلموا في صباح كل يوم الى مندوب البوليس المعين لذلك كشفا بأسماء الاشخاص الذين سكنوا في محلاتهم أو بارحوها مدة الأربع والعشرين ساعة الماضية

ويكون هذا الكشف محتويا على نفس البيانات الواضحة في الدفتر المذكور

(المادة السادسة والعشرون)

يجوز لضباط البوليس الدخول في الفنادق (أوتيلات) والمنازل المفروشة المعدة للتأجير والمحلات المماثلة لها للمراجعة الدفتر المنصوص عنه في المادة (٢٤) والتحقق من خدمة هذه المحلات عن صحة ما ورد فيه وبالأجبال ليأخذوا منهم كل المعلومات اللازمة للبوليس

ويجوز لانتفار البوليس الدخول فيها لأجل الحصول على الكشف المنصوص عنه في المادة السابقة

(المادة السابعة والعشرون)

كل مخالفة لأحكام هذا الامر عدا أحكام المادة (١٩) يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ

وفي حالة ارتكاب مخالفة أخرى في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة (١٩) فيعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

(المادة الثامنة والعشرون)

في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة (١٨) يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التي تكون قد ضبطت

ويحكم أيضاً بمصادرة الحشيش والأدوات المضبوطة في المخالفات التي تقع ضد أحكام المادة (١٩)

(المادة التاسعة والعشرون)

عند ما يكون الحكم صادراً بسبب ترك الغير يتعاطى الحشيش يحكم القاضي أيضاً بإقفال المحل لمدة شهر واحد

ويحكم بإقفال المحل نهائياً عند صدور حكم في إحدى المخالفات الآتية

(١) فتح أو تشغيل محل عمومي بطريقة مخالفة لأحكام المواد ٢ و ٣ و ٤

(٢) بيع المشروبات الروحية أو المنجرة بدون رخصة

(٣) بيع الحشيش أو تقديمه للتعاطى

(٤) ترك الغير يتعاطى الحشيش متى كان سبق صدور حكم في مثل هذه المخالفة في أى وقت كان

(٥) ترك الغير يلعب القمار إذا كان صدر في بحر الثلاث سنوات الماضية حكمان ضد أصحاب المحل ولومتعاقبين في مثل هذه المخالفة

(المادة الثلاثون)

الحكم الصادر بإقفال المحل بنقض بدون تعويل على أى تنازل لم يكن حصل الاخطار عنه طبقاً لنص المادة التاسعة من هذا الأمر

(المادة الحادية والثلاثون)

إذا رفعت الدعوى العمومية ضد جانب ووطنيين بسبب مخالفة واحدة تكون المحاكم المختلطة مختصة بمحاكمة جميع المتهمين

(المادة الثانية والثلاثون)

ألغيت أحكام اللائحة الصادرة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ بشأن المحلات العمومية وكذا القرار الصادران في ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ و ١٩٠٠ مايو سنة ١٩٠٠ بشأن الحشيش

(المادة الثالثة والثلاثون)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ويسرى مفعوله بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

صدر بسراى عابدين في ٩ يناير سنة ١٩٠٤

﴿عباس حلمي﴾

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
(مصطفى فهمي)

ترجمة أمر عال

بشأن صندوق التوفير بالبوسنة

قانون نمرة ٢

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بإنشاء صندوق توفير بمصلحة البوسنة

١٤ فبراير
سنة ٩٠٤

وعلى الامر العالى المعدل له الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية : وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

رخص لمصلحة البوسنة قبول مبالغ تودع لديهم على شروط مخصوصة
ويجب عليها فى هذه الحالة أن تقدم للمودع استمارة مطبوعة لامضائها منه مشتملة
على ما يأتى : -

أولا - توكيل المودع لمدير عموم البوسنة توكيلا عاما باستعمال مادفعه فى الطرق
الجائرة شرعا الخالية عن معاملة الربا بوجه من الوجوه

ثانيا - إذن المودع لمدير عموم البوسنة بأن يخلط ماله المدفوع منه بمال غيره
من المودعين

ثالثا - قبول المودع بالاشتراك مع باقى أرباب الاموال المدفوعة فى الربح بقدر
ما يقابل مادفعه

(المادة الثانية)

تضمن الحكومة رد جميع المبالغ المدفوعة وما يخصها من الحصص في الربح والحصص في الربح تكون بواقع ما يصيب المودع من المكاسب على نسبة المبالغ المدفوعة منه وكسور الجنيه تعتبر ودیعة لا يحسب لها حصة في الربح والحصة في الربح لا تزيد عن جزء من أربعين من رأس المال قط وتبقى الزيادة ان وجدت حقا مكتسبا لمصلحة البوستة نظيرا لالتعاب والمصاريف

(المادة الثالثة)

المبالغ المودعة في أثناء الشهر تبقى ودیعة ولا حظ لها في الربح إلا من أول يوم من الشهر التالي لشهر الايداع

وكذلك المبالغ المستردة في بحر أحد الاشهر لاحظ لها من الربح اعتبارا من أول الشهر الذي وقع فيه الاسترداد وفي ٣١ ديسمبر من كل سنة تضاف حصص الربح المستحقة على رأس المال ويحسب لها ربح أيضا ويصرف النظر عما يكون من كسور العشرة المليمات في مجموع حصص الربح المستحقة من هذا القبيل

(المادة الرابعة)

تعطى مصلحة البوستة مجانا لصاحب الشأن دفتر صغيرا تقيده فيه ما يدفع من المبالغ وما يسترد منها ومبالغ الربح المستحقة

ولا يجوز لأي شخص كان أن يكون بيده أكثر من دفتر واحد

(المادة الخامسة)

اذا فقد دفتر فيجوز لصاحبه الحصول على نسخة ثانية منه بدفع خمسين مليما وبقبوله للشروط والاجراءات التحفظية التي تقررها مصلحة البوستة

و يترتب على اعطاء النسخة المذكورة ابطال مفعول الدفتر الاصلی

(المادة السادسة)

لا يجوز أن تقبل أي دفعة أقل عن ٥٠ مليما ولأن تشمل كسور عشرة مليمات

(المادة السابعة)

كل مبلغ يسترد لا يجوز أن يكون أقل من خمسين مليماً ولا أن يشمل كسور عشرة مليات

(المادة الثامنة)

لا يجوز أن يزيد مجموع المبالغ المودعة من شخص واحد على خمسين جنيهاً مصرياً في السنة ولا على مائتي جنيه مصري في عدة سنوات وذلك بخلاف حصص الربح المستحقة

(المادة التاسعة)

يسوغ لأصحاب الشأن استرداد كل المبالغ المودعة أو بعضها في أي وقت كان

(المادة العاشرة)

لا يجوز لمستخدمي مصلحة البوستة إعطاء أي استعلام كان للغير عن المبالغ المودعة إلا إذا كان الطلب من السلطة القضائية

(المادة الحادية عشرة)

تسري أحكام أمرنا هذا اعتباراً من تاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٠٤

(المادة الثانية عشرة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ - ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

﴿عباس حلمي﴾

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

ناظر المالية

احمد مظلوم

أمر عال

قانون نمرة ٣

بتنفيذ أحكام قانون العقوبات

نحن خديو مصر

١٤ فبراير
سنة ٩٠٤

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المسمى على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالى المؤرخ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

١ - يستعاض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الآن بقانون العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا

٢ - يجوز للقاضى فى مواد الجنىح والمخالفات المنصوص عليها فى الاوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفض العقوبة طبقا للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هي :

أولا - للقاضى اذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معا أن يحكم بأحدى هاتين العقوبتين فقط

ثانيا - وله أن يخفض الغرامة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانونا بشرط أن لا تقل عن خمسة قروش

ثالثا - وله كذلك أن يخفض مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع وعشرين ساعة

ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها فى لائحة الجمارك

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من
١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بسرأي عابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

﴿عباس حلي﴾

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

قانون العقوبات الاهلى

الكتاب الاول أحكام ابتدائية

الباب الاول

(قواعد عمومية)

١ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات شرعية

٢ - تسرى أحكام هذا القانون أيضاً مع مراعاة الاستثناء السابق على الأشخاص الاتى ذكرهم

أولاً - كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري

ثانياً - كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :
(١) جنائية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الاول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون

(ب) جنائية تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ من هذا القانون

(ج) جنائية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانوناً في القطر المصري

(٢)

٣ - كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو في خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه

٤ - لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج الا من النيابة العمومية

ولا تجوز اقامتها على من يثبت أن المحاكم الاجنبية برأته مما أسند اليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته

٥ - يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح لتتهم فهو الذي يتبع دون غيره

٦ - لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض

٧ - لا تخل أحكام هذا القانون في أى حال من الاحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفراء

٨ - تراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية الا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك

الباب الثانى

(أنواع الجرائم)

٩ - الجرائم ثلاثة أنواع :

الاول - الجنائيات

الثانى - الجنح

الثالث - المخالفات

١٠ - الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الاعدام

الاشغال الشاقة المؤبدة

الاشغال الشاقة المؤقتة

السجن

١١ - الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

١٢ - المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

الباب الثالث

(العقوبات)

القسم الأول

(العقوبات الأصلية)

١٣ - كل محكوم عليه بالاعدام يشنق

١٤ - عقوبة الاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيد بالحديد في أشق الاشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا

١٥ - يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد

١٦ - عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيّد بالحديد في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً

١٧ - يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي
عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن
عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن سنتين

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر

١٨ - عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً

١٩ - عقوبة الحبس نوعان

الحبس البسيط

الحبس مع الشغل

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة

٢٠ - يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك فى الأحوال الأخرى المعينة قانونا

ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط فى أحوال المخالفات

وفى كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل

٢١ - تبدئ مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى ومع ذلك اذا كانت العقوبة المحكوم بها هى الاشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعا من المحكوم عليه وحده ولم تنقص العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة أن تأمر فى حكمها بأن لا تستنزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطى التى مضت من يوم صدور الحكم الابتدائى بها أو أن لا يستنزل منها الا بعض هذه المدة

٢٢ - العقوبة بالغرامة هى الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدر فى الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية فى أى حال من الأحوال

٢٣ - اذا حبس شخص احتياطا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور

واذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التى قضاه فى الحبس الاحتياطى تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة

القسم الثاني (العقوبات التبعية)

٣٤ - العقوبات التبعية هي

أولا - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥

ثانيا - العزل من الوظائف الاميرية

ثالثا - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس

رابعا - المصادرة

٣٥ - كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية

أولا - القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة

ثانيا - التحلي برتبة أو نيشان

ثالثا - الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الاعلى سبيل الاستدلال

رابعا - ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قيماله هذه الادارة تقره المحكمة فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته في أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة

ويكون القيم الذي تقره المحكمة أو تنصبه تابعها في جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله الا بالإبضاء أو الوقف أو بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته

خامسا - بقاءه من يوم الحكم عليه نهائيا أو غيابيا عضوا في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أي لجنة عمومية

سادسا - صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات الميينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خيرا أو شاهدا في العقود إذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الاشغال الشاقة

٢٦ - العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا تليه أي مرتبة مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجزأ أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة

٢٧ - كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه

٢٨ - كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن جنائية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الاحوال الميينة في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو لجنائية من المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفف مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جلة

٢٩ - يترتب على مراقبة البوليس الزام المحكوم عليه بجميع الاحكام المقررة في الاوامر العلية المختصة بتلك المراقبة

ومخالفة احكام هذه الاوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة

٣٠ - يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة جنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الاسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية وإذا كانت الاشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولولم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم

٣١ - يجوز فيما عدا الاحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الاميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الاحوال المنصوص عليها قانونا

القسم الثالث (تعدد العقوبات)

٣٢ - اذا كَوَّن الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها

وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم

٣٣ - تعدد العقوبات المقيدة للحرية الا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦

٣٤ - اذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي

أولا - الأشغال الشاقة

ثانيا - السجن

ثالثا - الحبس مع الشغل

رابعا - الحبس البسيط

٣٥ - تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها الجريمة وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة

٣٦ - اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين

٣٧ - تتعدد العقوبات بالغرامة دائماً

٣٨ - تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها عن خمس سنين

الباب الرابع

(اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة)

٣٩ - يعد فاعلاً للجريمة

أولاً - من يرتكبها وحده أو مع غيره

ثانياً - من يدخل في ارتكابها اذا كانت تشكون من جملة أعمال فيأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها

ومع ذلك اذا وجدت أحوال خاصة بإحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها إلى غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها

٤٠ - يعد شريكاً في الجريمة

أولاً - كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض

ثانيا - من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقع بناء على هذا الاتفاق
ثالثا - من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شئ آخر مما يستعمل
في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو
المسهلة أو المتممة لارتكابها

٤١ - من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانونا بنص خاص
ومع هذا

أولا - لا تأثير على الشريك من الاحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير
وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الاحوال
ثانيا - اذا تغير وصف الجريمة نظر الى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب
الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد
الشريك منها أو علمه بها

٤٢ - اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم
وجود القصد الجنائي أو لاحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة
المنصوص عليها قانونا

٤٣ - من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعمد ارتكابها
متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للنحرىض أو الاتفاق أو المساعدة
التي حصلت

٤٤ - اذا حكم على جملة منهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء
فالعقوبات يحكم بها على كل منهم على انفراده خلافا للعقوبات النسبية فانهم يكونون
متضامنين في الالزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك

الباب الخامس (الشروع)

٤٥ - الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الاعمال التحضيرية لذلك

٤٦ - يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك

بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام
بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤبدة
بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانونا أو السجن
اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة
بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد
عن خمسين جنهما مصرى اذا كانت عقوبة الجناية السجن
٤٧ - تعين قانونا الجناح التى يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا
الشروع

الباب السادس (العود)

٤٨ - يعتبر عائدا
أولا - من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جناية أو جنحة
ثانيا - من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت انه ارتكب جنحة قبل
مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة
ثالثا - من حكم عليه جناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة
وثبت انه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الاولى قبل مضى خمس سنين من تاريخ الحكم
المذكور وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا مماثلة في العود

٤٩ - يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن عشرين سنة

٥٠ - اذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير بعد الحكم عليه بأكثر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة

٥١ - وللقاضي أن يحكم بمثل ذلك أيضا على العائد الذي سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة

الباب السابع

(في الاحكام المعلق تنفيذها على شرط)

٥٢ - كل حكم صادر في مواد الجنح ما عدا مائنص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه باليقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقا على العقوبات الاخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم

٥٣ - يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ولم يرتكب جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فإنه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه

أما إذا ارتكب المحكوم عليه جنائية أو جنحة في الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الأول واجب التنفيذ حتما ولا تدخل العقوبة الأولى في الثانية

٥٤ - يجب على القاضي بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الأولى بتمامها بدون ادخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للعود تتوقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون

الباب الثامن

(أسباب الإباحة وموانع العقاب)

٥٥ - لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة

٥٦ - لا عقاب على من ارتكب جريمة أُلجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حלוه ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى

٥٧ - لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل

لما لجنون أو عاهة في العقل

ولما الغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها

- ٥٨ - لاجرمية اذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الاحوال الآتية :
- أولا - اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه
- ثانيا - اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة

الباب التاسع (المجرمون الاحداث)

- ٥٩ - لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة
- ٦٠ - اذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت عقوبة الجريمة التى ارتكبها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا
- وإذا ارتكب جنائية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين
- ٦١ - اذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وارتكب أى جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التى نصت عليها المادة السابقة فى مسائل الجنائيات أن يقرر
- إما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه اذا التزم الوالدان أو الوصى فى الجلسة كتابة بحسن سيره فى المستقبل
- وإما تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما
- وكذلك يجوز له فى مسائل الجنح والجنائيات أن يقرر بأرسال المجرم الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له فى هذه الحالة أن يقرر أيضا تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما

- ٦٢ - يترتب على التزام الوالدين أو الوصي طبقاً للمادة السابقة ما يأتي
إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى
قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً
مصرياً
وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي
سنة من تاريخ وقوع الجريمة الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنسه مصري
إن كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنهين مصريين إن كانت جنحة أو جناية
- ٦٣ - يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بعصا رفيعة ولا يجوز
أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثنتي عشرة في المخالفات ولا عن أربع
وعشرين في الجنح والجنايات
- ٦٤ - لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية إلى مدرسة
إصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين
وإذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنايات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة
و يجوز في هذه الحالة تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين
إلى خمس سنين
- والمجرم الذي سبق تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لا يجوز في أي حال من
الأحوال إرساله مرة ثانية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر
- ٦٥ - لا تسرى أحكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالعود على
المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة
- ٦٦ - لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي
زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفي هذه الحالة يجب على
القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع
ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت فإن كانت تلك العقوبة هي الاعدام أو الأشغال
الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وإن كانت الأشغال الشاقة
المؤقتة يحكم بالسجن
- ٦٧ - إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه

الباب العاشر

(حق العفو)

٦٨ - للجناب الخديوي أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وأن يبدلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو ابدالها بأخف منها بعد أخذ رأي ناظر الحقانية ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأي مجلس النظار

٦٩ - اذا صدر العفو بابدال العقوبة بأخف منها تبطل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة واذا عفى عن محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين والعفو عن العقوبة أو ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون وهذا كله اذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المضرة بالصلحة العمومية
وبيان عقوباتها

الباب الاول

(في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج)

٧٠ - يعاقب بالاعدام كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها

٧١ - كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو تخابر معها أو معه بقصد إيقاع العداوة بينهما وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالأعدام ولولم ينشأ عن فعله محاربة

٧٢ - وكذلك يعاقب بالأعدام كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضي الحكومة أو تسليمه مدناً أو حصوناً أو محطات عسكرية أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفناً مما هو مملوك لها أو بقصد إمداده بعساكر أو نقود أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو إلى أرضها أو إزدياد قوته عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهين صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأي وسيلة أخرى

٧٣ - إذا كانت المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنایات المذكورة بالمادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضرّة بأحدى حالتي الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهدتها يعاقب فاعلها بالسجن

٧٤ - يعاقب بالأعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأموري الحكومة أو غيرهما أودع إليه سر مخبرة أو أرسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاء بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة إلى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك

٧٥ - وكذلك يعاقب بالأعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانئ فسلم جميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لمأموريه وأما إذا سلمها بدون إذن الحكومة إلى مأمور دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحيادة فيعاقب بالسجن

٧٦ - كل من أخفى عنده أحد من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو جعل غيره على إخفاء من ذكر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة

الباب الثاني

(في الجنايات والجرح المضررة بالحكومة من جهة الداخل)

٧٧ - كل من حرض بفعل محسوس سكان القطر على حمل السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالاعدام سواء تم المقصود من ذلك التحريض أو ظهرت بعض مبادئه فإن لم يتم المقصود منه يحكم على المحرض بالاشغال الشاقة المؤقتة

٧٨ - الاغراء الذي يقصده تحريض سكان القطر على مقاتلة بعضهم بعضا أو على تخريب جهة أو أكثر أو على قتل أو نهب سكانها يعاقب فاعله بالاعدام اذا تم المقصود منه أو ظهرت بعض مبادئه

٧٩ - اذا حصلت احدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبة أو شرع فيها فن كان منهم مدير تلك العصبة أو محرطها يحكم عليه بالاعدام أي كان المحل الذي قبض عليه فيه وأما باقي الأشخاص المعتصين فن قبض عليه منهم في محل الواقعة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٠ - اذا تحزب جماعة خفية وصمموا متفقين على فعل احدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ يعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا ألحقوا هذا التحزب بأفعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تميم ما صمموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصول مقصودهم وأما اذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الافعال بل حصل مجرد التصميم والاتفاق على فعل الجناية فيعاقب المتحزبون بالسجن وأما اذا دعا شخص أحدا الى التحزب على فعل احدى الجنايات المذكورة في المواد السابقة ولم يجبه المدعو الى ذلك عوقب الداعي بالحبس

٨١ - يعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه مع قصد سيئ قيادة فرقة أو جيش من العساكر أو دونها أو سفينة حربية أو محل حصين أو نقطة عسكرية أو مينا أو مدينة بدون مأمورية من الحكومة أو سبب مقبول وكذا يعاقب بالاعدام كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف أمر الحكومة وكل ضابط أبقى عساكره مجمعة بدون سبب مقبول بعد صدور أمر الحكومة له بإطلاقهم من الخدمة

٨٢ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل شخص مرخص له بالتصرف في عساكر الجيش أو عساكر الضبط والربط فطلب منهم أو أمرهم بعدم جمع العساكر اللازم جمعهم بحسب أمر الحكومة أما اذا ترتب على أمره أو طلبه حصول مقصوده بمعنى أنه امتنع تنفيذاً أو أمر الحكومة ببناء على امتثال العساكر أمره الغير الجائز قانوناً فيعاقب بالاعدام وأما من دونه من رؤساء العساكر الذين امتثلوا تلك الاوامر المخالفة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٣ - كل من أحرق أو خرب عمداً وبسوء قصد مبانى أو مخازن مهمات أو نحو ذلك من أملاك الحكومة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

٨٤ - كل من قلد نفسه رياسة عصبية جاملة للسلاح أو كان موظفاً باحدى وظائفها يعاقب بالاعدام سواء كان قصده من ذلك الاعتصاب اغتصاباً أو نهباً أراضى الحكومة أو أملاكها أو نقودها أو عقارات مملوكة لجماعة من الناس أو كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بقمع المرتكبين لمثل تلك الجنايات وأما الاشخاص المعتصبون الذين لم تكن لهم رياسة ولا وظيفة في تلك العصبية وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٥ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبية المذكورة في المادة السابقة أو شكلها أو أعطاها أو جلب اليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث اليها بعثونات أو تخابر بأى كيفية مع رؤساء تلك العصبية أو مديريها مع سوء القصد وكذلك كل من أعطاها مساكناً أو محلات يكتنون أو يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم

٨٦ - لا يحكم بعقوبة ما على كل من كان في زمرة البغاة ولم يكن له فيها رياسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الحكام الملكية أو الجهادية أو بعده اذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعاً بدون مقاومة ومجرداً عن السلاح وانما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات

٨٧ - يعفى من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شارك فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش

٨٨ - كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنهما مصرى

الباب الثالث

(فى الرشوة)

٨٩ - يعد مرتشياً كل موظف عموى قبل وعدا من آخر بشئ مما أوأخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً ولا امتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق

٩٠ - المأمورون والمستخدمون أيأ كانت وظيفتهم والخبزيون والمحكون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين

٩١ - تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التى تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو من شرائه بثمن أنقص منها أو من أى عقد حصل بين الراشئ والمأمور المرتشئ

٩٢ - يعد أيضاً رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التى تحصل لاجل الغرض السابق ذكره للموظف أو لأى انسان آخر عينه لذلك

٩٣ - من أرشئ موظفاً والموظف الذى يرتشئ ومن يتوسط بين الراشئ والمرتشئ وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك يعفى من العقوبة الراشئ أو المتوسط اذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها

٩٤ - يعد مثل الراشى ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته

٩٥ - كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كالميين في المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ٩٣ اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة

٩٦ - من شرع في اعطاء رشوة ولم تقبل منه أو في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

الباب الرابع

(في اختلاس الاموال الاميرية وفي الغدر)

٩٧ - كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المسدوين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شيء من الاموال الاميرية أو الخصوصية التي في عهده أو من الاوراق الجارية بحرى النقود أو غيرها من الاوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن

٩٨ - كل من يكلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه في شراء ذلك الشيء أو بيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل ان كان موظفا عموما

٩٩ - أرباب الوظائف العمومية أيًا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرؤسين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزموا الرسوم والعوائد والأموال ونحوها والموظفون في خدمتهم إذا أخذوا في حال تحصيل الغرامات أو الاموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي
رؤساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالسجن وأما المستخدمون المرؤسون ومساعداو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا بردها المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها

١٠٠ - كل موظف في الوظائف العمومية حجز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة بحمل توظيفه من أجرة ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجرة وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالتين برده ما أخذ لمستحقه وبغرامة مساوية له

١٠١ - كل موظف عمومي لم يشوق استخدام كامل الخدمة المعينين للأمرية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع من تبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ما هيته من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيدوا أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة

١٠٢ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الأشغال المحالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء كان الاتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير أمرية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشتراك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائهم لغيره على المعاملات الأميرية التي من هذا القليل أو اكتسب أرباحا فيها يتعلق بصرف النقود أو بأباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

- ١٠٣ - كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع
- ١٠٤ - كل موظف عمومي أعان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للعساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والعزل

الباب الخامس

(في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها)

- ١٠٥ - كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو أضراره سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا
- ١٠٦ - كل قاض امتنع بناء على الأسباب المذكورة آنفا عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل
- ١٠٧ - إذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنهما مصريا
- ويعد امتناع الحكم كل قاض أبى أو توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر
- ١٠٨ - كل موظف عمومي استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانونا أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل والحبس

١٠٩ - كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور

الباب السادس

(في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس)

١١٠ - كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لجله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر واذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا

١١١ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصريا ويجوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالعزل

١١٢ - اذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الاحوال الميينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصريا

١١٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث انه أدخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصريا

١١٤ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولا قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلا عن رد الشيء المغتصب أو قيمته ان لم يوجد عينا

١١٥ - من استخدم من أصحاب الوظائف العمومية أشخاصا سخرة في أعمال غير ما تأمر به الحكومة من الاعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الاعمال التي اضطر الحال اليها لنفع الاهالي يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بدفع الاجرة المستحقة لمن كلف بتلك الاعمال بغير حق

١١٦ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدى في حال نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق ما موريته بأن أخذ منه قهرا بدون ثمن أو بثمن بخس ما كولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهامصريا وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم برده عن الاشياء المأخوذة لاستحقاقها

الباب السابع

(في مقاومة الاحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره)

١١٧ - من أهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أي انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهامصريا فإذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

١١٨ - كل من تعدي على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

١١٩ - وإذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا
فإذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس

الباب الثامن

(في هرب المحبوسين وإخفاء الجانين)

١٢٠ - كل إنسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

فإذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن أو كان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجرمة أخرى

١٢١ - كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب بإهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا إذا كان المقبوض عليه الذي هرب محكوما عليه بعقوبة جنائية أو متهما بجنائية وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

١٢٢ - كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو مرافقته أو بنقله وساعده على هربه أو سهله له أو تواطأ على ذلك يعاقب طبقا لاحكام الآتية
إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة

وإذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن
وفي الاحوال الاخرى تكون العقوبة الحبس

١٢٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على انسان ويهمل في الاجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب الاحوال الميينة فيها

١٢٤ - كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سهله له في غير الاحوال السالفة يعاقب طبقا لاحكام الآتية
إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع فإذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع وأما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس

١٢٥ - كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

١٢٦ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنتحة أو صادرا في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا لاحكام الآتية
إذا كان من أخفى أو سوعده على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

وإذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة الحبس

وأما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا

ولا تسرى هذه الاحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده

١٢٧ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيا مصريا ولا تسرى هذه الاحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية

الباب التاسع

(في فك الاختام وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة)

١٢٨ - اذا صار فك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا ان كان هنالك حراس

١٢٩ - اذا كانت الاختتام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جنابة أو لمحكوم عليه في جنابة يعاقب الحارس الذي وقع منه الاهمال بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا

١٣٠ - كل من فك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة فان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

١٣١ - اذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعا لامر غير ماذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرية وان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة

١٣٢ - اذا سرقت أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصرية

١٣٣ - وأما من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئا مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الاشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

١٣٤ - اذا حصل فك الاختتام أو سرقة الاوراق أو اختلاسها أو اتلافها مع اكرام الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة مؤقتا

١٣٥ - كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستانة أو مأموريهما أو فتح مكتوبا من المكاتب المسلمة للبوستانة أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصرية وبالعزل في الحالين وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلغرافا من التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو أفشاه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين

الباب العاشر

(في اختلاس الالقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق)

١٣٦ - كل من تدخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك أو أجرى عملا من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرية

١٣٧ - كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائز الرتبة أو تقلد بنيشان من غير أن يكون حائزاً له يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرياً

الباب الحادى عشر (فى الجنح المتعلقة بالاديان)

١٣٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرياً :

أولاً - كل من شوّش على اقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد

ثانياً - كل من خرب أو كسر أو أ تلف أو دنس مباني معدة لاقامة شعائر دين أو رموزاً أو أشياء أخر لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس

ثالثاً - كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها

١٣٩ - يعاقب بتملك العقوبات على كل تعدى يقع باحدى الطرق المبينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علناً ويقع تحت أحكام هذه المادة :

أولاً - طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظراً أهل دين من الأديان التى تؤدى شعائرها علناً إذا حرق عمداً نص هذا الكتاب تحريفاً بغير من معناه

ثانياً - تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور

الباب الثاني عشر

(في اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية)

١٤٠ - كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار المعدة للنفع العام أو الزينة وكل من قطع أو أتلف أشجارا مغروسة في صحون الجوامع أو في الشوارع أو في المتنزهات أو في الأسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أتلفه من تلك الأشياء

الباب الثالث عشر

(في تعطيل المخبرات التلغرافية أو التليفونية)

(وفي تعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية)

١٤١ - كل من عطل المخبرات التلغرافية أو أتلف شيئا من آلاتها سواء بإهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض

١٤٢ - كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الاسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الاسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال بالزامه بالتعويض عن الخسارة

١٤٣ - كل من أتلف في زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات بين ذوي السلطة العمومية أو منع توصيل مخبرات آحاد الناس وكذا من منع قهرا تصليح خط تلغرافي يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور

- ١٤٤ - تسري أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها بالمنفعة العمومية
- ١٤٥ - كل من عطل عمدا سبيل قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال اشارات كاذبة أو القاء أشياء أيا كانت على الخط أو أحداث خلل في القضبان وحواملها أو نزع الخوابير أو مسامير التثبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن
- ١٤٦ - اذا نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أما اذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة
- ١٤٧ - كل من تسبب بنير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه القاء الاشخاص الذين به في الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيه مصرية أما اذا نشأ عنه موت شخص أو اصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس

الباب الرابع عشر

(في الجنح والجنایات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها)

- ١٤٨ - كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جنحة أو جنایة وترتب على اغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجنایة بالفعل يعد مشاركا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقر لها سواء كان الاغراء واقعا بامعاء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو حفل عمومي أو كان بمكاتب أو مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كان التحريض بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة

أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجنایة فيحكم بمقتضى المادة ٤٦ من هذا القانون

١٤٩ - كل من حرّض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الحرق أو جنایات مخلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المنصوص عنها في المادة السابقة ولم يترتب على تحريضه أى نتيجة يعاقب بالحبس

١٥٠ - كل من تطاول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة احدى الطرق المتقدمة ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو باعة في أى محل يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

١٥١ - من حرّض الناس باحدى الطرق الميينة آنفا على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها أو على الازدراء بها بفجرائه أيضا الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

١٥٢ - كل من حرّض العسكرية باحدى الطرق المتقدمة ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٥٣ - كل من سعى باحدى الطرق المتقدمة ذكرها في تكدير السلم العمومى بتحريضه غيره على بغض طائفة أو بجلة طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرى

١٥٤ - من حرّض غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمر امن الامور التى تعدّ جنابة أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرى

١٥٥ - كل من انتهك بواسطة احدى الطرق الميينة آنفا حرمة الاداب أو حسن الاخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرى

١٥٦ - كل من عاب في حق ذات ولى الامر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

١٥٧ - كل من عاب في حق أحد ملوك الدول أو أحد رؤساء الحكومات الاجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

١٥٨ - كل من عاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصرى

١٥٩ - يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو اقترى عليه أو سبه باحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته

١٦٠ - يجازى بتلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة احدى الطرق المذكورة اهانة في حق احدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية

١٦١ - يجازى بتلك العقوبات أيضا كل من تصدى بواسطة احدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجنرالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الاقتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم

١٦٢ - من نشر بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أورا قامصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلا عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الاخبار أو الاوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومى

١٦٣ - كل من تصدى بأحدى الطرق المذكورة آنفا إلى نشر ما جرى في دعاوى القذف التي لم يجوز القانون فيها إقامة الدليل على الأمور الموجبة للقذف أو ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد إعلان الشكوى بناء على طلب المتشكي أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنهما مصريا

١٦٤ - من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة بيانها ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقة قاصدا بذلك قصدا سيئا يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنهما مصريا

١٦٥ - كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ما جرى في المداوлат السرية بالمحاكم استثنائية كانت أو ابتدائية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

١٦٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا كل من نشر بأحدى الطرق المتقدمة ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعة أو بإشرب نفسه جعها التعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جناية أو جنحة

١٦٧ - اذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جناية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر

ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الأمر بإزالة أو اعدام كل أو بعض الأشياء التي ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضا اصدار أمر بطبع الحكم المذكور في جريدة واحدة أو أكثر والصاقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه

ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها في أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وان تأخرت عن ذلك حكم بالغائها

١٦٨ - الحكم على من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما الغاء الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وفضلا عن الحكم بالغاء الجريدة أو الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضا على قفل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في ارتكاب الجنائية الصادر الحكم بشأنها وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المضرة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الأولى يسوغ في هذه الحالة إصدار أمر في الحكم الثاني الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر

وان تكرر منه ذلك ثالث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر

ويجوز أيضا إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر إذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جنائية غير الجنائيات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجنائية أو كان صادرا بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن في حقها

وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجنائية أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بالغاء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتقفل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع

١٦٩ - اذا ألقى أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي مجفل عمومي مقالة تضمنت قدحاً أو ذمماً في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة نصح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

الباب الخامس عشر (في المسكوكات الزئوف والمزورة)

١٧٠ - من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكاً بطلاء يصير مشابهاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشتراك في ترويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

١٧١ - اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع

١٧٢ - الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها

١٧٣ - الاشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور

الباب السادس عشر (في التزوير)

١٧٤ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيأ من الاشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الاشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الاشياء هي :

فرمان أو أمر عال أو قرار صادر من الحكومة

ختم الحكومة أو ولى الامر

أختام أو تمغات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة

ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة

أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخر صادرة من خزنة الحكومة أو فروعها

أوراق البنوك المالية التى أذن بإصدارها قانونا

تمغات الذهب أو الفضة

١٧٥ - يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس

١٧٦ - يعاقب بالحبس كل من قلد ختما أو تمغة أو علامة لحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيأ من الاشياء المذكورة مع علمه بتقليدها

١٧٧ - كل من استحصل بغير حق على الاختام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى ادارة من ادارات الاهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٧٨ - الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور

١٧٩ - كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضات أو اختتام مرفوعة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مرفوعة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

١٨٠ - كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشرين

١٨١ - يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجها أو بجعله واقعة مرفوعة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

١٨٢ - من استعمل الاوراق المرفوعة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر

١٨٣ - كل شخص ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مرفوعة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل

١٨٤ - كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحد في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى

١٨٥ - كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو تزوير في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا مصريًا

١٨٦ - كل صاحب لوكندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للتجارة وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يوميًا قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

١٨٧ - كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا فضلا عن عزله

١٨٨ - كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أي خدمة عمومية يعاقب بالحبس

١٨٩ - كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أي خدمة عمومية بسبب الترجي أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري وأما إذا سبق إلى ذلك بالوعد له بشئ مما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشدين بالعقوبات التي تستوجبها جنائيتهم

١٩٠ - العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم إلى المحاكم

١٩١ - لا تسري أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال التزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية

الباب السابع عشر

(الاتجار في الاشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات)

١٩٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط
كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو حملها في الطرق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك ما لم ينص قانونا عن عقوبة أخرى

١٩٣ - يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابقة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو غوذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة

الكتاب الثالث

في الجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس

الباب الاول

(في القتل والجرح والضرب)

١٩٤ - كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام

١٩٥ - الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط

١٩٦ - التردد هو ترصد الشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى إيذائه بالضرب ونحوه

١٩٧ - من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام

١٩٨ - من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا تردد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جريمة أخرى وأما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

١٩٩ - المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

٢٠٠ - كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع وأما اذا سبق ذلك اصرار أو تردد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٠١ - من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠

٢٠٢ - من قتل نفسا خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوف أو عن عدم مراعاة اتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

٢٠٣ - كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٠٤ - كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد وترتب في حكم بالاشتغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشرين سنين

٢٠٥ - كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الاشتغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس

٢٠٦ - إذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية فإن كانت صادرة عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٠٧ - إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء فتكون العقوبة الحبس

٢٠٨ - كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

٢٠٩ - لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها

٢١٠ - حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح للشخص الأفي الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصاً عليها في هذا القانون

وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٤٠ فقرة أولى والمادة ٣٤٢ فقرة أولى وثالثة

٢١١ - وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية

٢١٢ - لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول

٢١٣ - حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية

أولاً - فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة

ثانياً - اتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة

ثالثاً - اختطاف انسان.

٢١٤ - حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية

أولاً - فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من هذا الكتاب

ثانياً - سرقة من السرقات المحدودة من الجنايات

ثالثا - الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته
رابعا - فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة

٢١٥ - لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله أيا به دون أن يكون قاصدا لحدوث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائية أن يعده معذورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون

٢١٦ - في جميع الأحوال المبينة في هذا الباب التي تقضى فيها الشريعة الغراء بالدية يصير تقديرها والحكم بهما شرعا للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون إخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون

الباب الثاني

(في الحريق عمدا)

٢١٧ - كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ماذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أي محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجنائية أم لا يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبدا ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك

٢١٨ - كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو آلات ري أو في غابات أو أبحاث أو في مزارع غير محصورة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له

٢١٩ - من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضرراً لغيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل به ذلك بأمر مالكيها

٢٢٠ - من وضع ناراً عمداً في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود سواء كان لا يزال باقياً بالغيط أو نقل إلى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا لم تكن هذه الأشياء ملكاً له أما اذا أحدث عمداً حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أي ضرراً لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكيها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٢١ - وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة الميمنة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشئ المراد احراقه بدلا عن وضعها مباشرة في ذلك

٢٢٢ - وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالاعدام

٢٢٣ - كل من استعمل مادة مفرقة في الاحوال الميمنة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة

الباب الثالث

(في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاثربة أو الجواهر المغشوشة المضرة بالصحة)

٢٢٤ - كل من أسقط عمداً امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٢٢٥ - كل من أسقط عمداً امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلا لالتها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب بالسجن

- ٢٢٦ - المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها
- ٢٢٧ - اذا كان المسقط طميبا أو جراحا أو صيدليا يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في أى حال من الاحوال
- ٢٢٨ - كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فتنشأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل يعاقب طبقا لاحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامة ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده
- ٢٢٩ - كل من غش أشربة أو جواهر أو غللا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مغشوشة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري عالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

الباب الرابع

(فى هتك العرض و افساد الاخلاق)

- ٢٣٠ - من واقع آتى بغير رضائها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فاذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالاجرة عندها أو عندهم تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة
- ٢٣١ - كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع
- واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة

٢٣٣ - كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة

٢٣٣ - كل من تعرض لافساد الاخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا أو أنثا أو بمساعدته اياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس

٢٣٤ - اذا كان تحريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعاً ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع

٢٣٥ - لا تجوز محاكمة الزانية الابناء على دعوى زوجها الا انه اذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٣٩ لا تسمع دعواه عليها

٢٣٦ - المرأة المتزوجة التي ثبت زناؤها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرته كما كانت

٢٣٧ - ويعاقب أيضاً الزاني بتلك المرأة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

٢٣٨ - الادلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم

٢٣٩ - كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعدمها لذلك وثبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً مصرية

٢٤٠ - كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

٢٤١ - يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية

الباب الخامس

(في القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق
وفي سرقة الاطفال وخطف البنات)

- ٣٤٢ - كل من قبض على أى شخص أو جسده أو حجزه بدون أمر أحد المحاكم المختصة بذلك وفي غير الاحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا
- ٣٤٣ - يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل شخص أعار محل للحبس أو الحجر غير الجائزين مع علمه بذلك
- ٣٤٤ - اذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٤٢ من شخص تزيى بدون حق تزيى مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرزا أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم فى جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية
- ٣٤٥ - كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بآخر أو عزاه زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولاديا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا
- أما اذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنيها
- ٣٤٦ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق فى طلبه ولم يسلمه اليه
- ٣٤٧ - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه فى محل حال من الآدميين أو جعل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين
- ٣٤٨ - اذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه فى المحل الخالى كالمبين فى المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمدا فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا

- ٣٤٩ - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل
ربالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً
- ٣٥٠ - كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة
كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فان كان المخطوف أثنى يعاقب الخاطف
بالاشغال الشاقة المؤقتة
- ٣٥١ - كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة
سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع أما اذا كان
المخطوف أثنى فتكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر
- ٣٥٢ - كل من خطف بالتحيل أو الاكراه أثنى يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة
سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن
- ٣٥٣ - اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة مما

الباب السادس

(في شهادة الزور واليمين الكاذبة)

- ٣٥٤ - كل من شهد زورا لمتهم في تجنيئة أو عليه يعاقب بالحبس
- ٣٥٥ - ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد
عليه زورا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها
على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه يحكم بالاعدام أيضا على من شهد عليه زورا
- ٣٥٦ - كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً
- ٣٥٧ - كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين
أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

٢٥٨ - اذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ مما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو الشهادة الزور ان كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة

٢٥٩ - من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الاحوال المقررة في المواد السابقة

٢٦٠ - من ألزم باليمين أوردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

الباب السابع

(في القذف والسب وافشاء الاسرار)

٢٦١ - يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه

ومع ذلك فالطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه

ولا تقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة

٢٦٢ - يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرياً اذا كان ما قذف به جنائية أو جنحة وأما في الاحوال الأخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنيها مصرياً

٢٦٣ - لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله

٢٦٤ - وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الأخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به

٢٦٥ - كل سب غير مشتمل على اسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الأحوال الميينة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ إذا اقتضى الحال ذلك

٢٦٦ - أحكام المادتين السابقتين لا يجري تطبيقها على ما يختص باقتراء أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم شفاهة أو تحريرا فإن هذا الاقتراء لا يستوجب إلا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية

٢٦٧ - كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي ائتمن عليه فأفشاه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

الباب الثامن

(في السرقة وفي الاغتصاب)

٢٦٨ - كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق

٢٦٩ - لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروع

٣٧٠ - يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبداً من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية

الاول - أن تكون هذه السرقة حصلت ليلاً

الثاني - أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر

الثالث - أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة

الرابع - أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسوير جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصنعة أو بواسطة التزوي بزى أحد الضباط أو موظف عمومي أو إربازاً من ضرور مدعى صدوره من طرف الحكومة

الخامس - أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم

٣٧١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فإذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

٣٧٢ - يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية بالاشغال الشاقة المؤبدة في الاحوال الآتية

أولاً - اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الاقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً

ثانياً - اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكراه

ثالثاً - اذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حاملاً سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو باكراه أو تهديد باستعمال السلاح

٣٧٣ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الاقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً

- ٣٧٤ - يعاقب بالحبس مع الشغل
أولا - على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته
أو في أحد المحلات المعدة للعبادة
- ثانيا - على السرقات التي تحصل في مكان مسور بحائط أو بسياج من شجر
أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور
أو باستعمال مفاتيح مصطنعة
- ثالثا - على السرقات التي تحصل بكسر الاختام المنصوص عليه في الباب التاسع
من الكتاب الثاني
- رابعا - على السرقات التي تحصل ليلا
- خامسا - على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر
- سادسا - على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملا سلاحا ظاهرا
أو مخبأ
- سابعا - على السرقات التي تحصل من الخدم بالاجرة اضرازا بمخدوميهم أو من
المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدموهم أو في المحلات
التي يشتغلون فيها عادة
- ثامنا - على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الاشياء في العربات
أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم
إذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفته السابقة
- ٣٧٥ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي
لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها
- ٣٧٦ - ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين
بغرامة لا تتجاوز جنهين مصريين اذا كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى لم تكن
منفصلة عن الارض وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا
- ٣٧٧ - المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت
مراقبة البوليس مدة سنة على الاقل أو سنتين على الاكثر

٢٧٨ - يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

٢٧٩ - كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة

٢٨٠ - اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالها
ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلقة بالأعفاء من العقوبة

٢٨١ - كل من قلد مفاتيح أو غيرها أو صنع آلة مما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين
أما إذا كان الجاني محترفًا بصناعة عمل المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل

٢٨٢ - كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سندًا مثبتًا أو موجدًا الدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحدًا بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

٢٨٣ - كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغًا من النقود أو أي شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٢٨٤ - وتعاقد الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كان الأمر المهدد به جريمة معاقب عليها بالأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو إفشاء أمور شائنة أو نسبتها

الباب التاسع (في التفالس)

٢٨٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الاحوال الآتية

أولا - اذا أخفى دفاتره أو أعدمها أو غيرها

ثانيا - اذا اختلس أو أخبأ جزءا من ماله إضرارا بدائنيه

ثالثا - اذا اعترف أو جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة. سواء كان ذلك ناشئا عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الاوراق أو عن اقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع

٢٨٦ - يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس

٢٨٧ - يعد متفالسا بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أو جب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في احدى الاحوال الآتية

أولا - اذا رأى أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة

ثانيا - اذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار أو أعمال النصب المحض أو في أعمال البورصة الوهمية أو في أعمال وهمية على بضائع

ثالثا - اذا اشترى بضائع ليبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر اشهار افلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه

رابعا - اذا حصل على الصلح بطريق التدليس

٢٨٨ - يجوز أن يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون في إحدى الأحوال الآتية

أولاً - عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أو إذا كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطالب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس

ثانياً - عدم اعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقاً للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠

ثالثاً - عدم توجهه بشخصه إلى مأمور التفليسة عند عدم وجود الأعذار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات

رابعاً - تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطالباً أحد دائنيه أو تمييزه أضراراً بباقي الغرماء أو إذا سمح له بمزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح

خامساً - إذا حكم بإفلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق

٢٨٩ - إذا أفلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديريها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يترتب عليه إفلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء باعلانهم أو ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحاً وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المخصص لهم به في عقد الشركة

٢٩٠ - ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير

أولاً - إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون

ثانياً - إذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون

ثالثاً - إذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة أو صادقوا عليها

٢٩١ - يعاقب المتفالس بالتقصير بالحس مدة لا تتجاوز سنتين

٢٩٢ - يعاقب الأشخاص الآتي بيانهم فيما عدا الأحوال الاشتراك المبينة قانوناً بالحس وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

أولاً - كل شخص سرق أو أخفى أو خبأ كل أو بعض أموال المفلس من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروع أو من أصوله أو أنسابه الذين في درجة الفروع والأصول

ثانياً - من لا يكونون من الدائنين ويشتركون في مداولات الصلح بطريق الغش أو يقدمون ويثبتون بطريق الغش في تفليسة سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم

ثالثاً - الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره من أيا خصوصية في نظير إعطاء صوتهم في مداولات الصلح أو التفليسة أو الوعد بإعطائه أو يعقدون مشاركة خصوصية لنفعهم وأضراراً بباقي الغرماء

رابعاً - وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيئاً أثناء تأدية وظيفتهم

ويحكم القاضي أيضاً ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده إلى الغرماء وفي التعويضات التي تطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالبراءة

الباب العاشر

(في النصب وخيانة الأمانة)

٢٩٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصل ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وإما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولأله حق التصرف فيه وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو ما من شرع فى النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا مصريًا

ويجوز جعل الجاني فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

٢٩٤ - كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضرار اية على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقراض مبلغ من النقود أو شئ من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التى استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وإذا كان الخائن مأمورًا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث إلى سبع سنين

٢٩٥ - كل من ائتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض نفاذ الامانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سنددين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسجلة الى الخائن وانما استحصل عليها بأي طريقة كانت فإنه يعدّ منقورا ويعاقب بعقوبة التزوير

٢٩٦ - كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو ثاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضرار ارباع الكيها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

٢٩٧ - يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها

٢٩٨ - كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سند أو ورقة مما ثم سرق ذلك بأي طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهًا مصريًا

الباب الحادى عشر

(فى تعطيل المزادات وفى الغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية)

٢٩٩ - كل من عطل بواسطة تهديد أو اكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزادا متعلقا ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقات بتعهد عقاولة أو توريد أو استغلال شئ أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠٠ - الأشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو إعلانات مزورة أو مفتراة أو باعطائهم للبائع ثمنًا أزيد مما طلبه أو بثوا طمئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأي طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠١ - يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة إذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية

٣٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريًا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية أو في جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق أو في جنس أي بضاعة أو غش بغير الطرق المينة بالمادة ٢٢٩ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئا من الأشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن والكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل إجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة

٣٠٣ - يكون من تكاليف النسخة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتابا على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أي شيء أعطي من أجل امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة

٣٠٤ - المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليدا يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وكذلك من أدخل في القطر المصري أشياء من هذا القبيل عملت تقليدا في البلاد الأجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وأما من باع أو عرض للبيع كتباً وأشياء صار عملها تقليدا وهو عالم بحالتها فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنهما مصرياً

٣٠٥ - ويحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري على من قلد أشياء صناعية أو لحناً موسيقية مختصة بمؤلفها أو بمن تنازلوا له عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح

٣٠٦ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علناً بنفسه بألحان موسيقية أو جعل غيره على التغنى بها أو لعب ألعاباً تياترية أو جعل غيره على اللعب بها أضراراً بمخترعها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرياً

الباب الثاني عشر

(في ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروف باللوثيري)

٣٠٧ - كل من فتح محلاً لألعاب القمار والنصيب وأعد له دخول الناس فيه يعاقب هو وصياف المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر و بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والامتنعة التي توجد في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة

٣٠٨ - ويعاقب بهذه العقوبات أيضاً كل من وضع للبيع شيئاً في النمرة المعروفة باللوثيري بدون إذن الحكومة وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والامتنعة الموضوعة في النمرة

الباب الثالث عشر

(في التخريب والتعيب والاتلاف)

٣٠٩ - كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عشش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

٣١٠ - يعاقب بالحبس مع الشغل

أولاً - كل من قتل عمداً بدون مقتض حيواناً من دواب الركوب أو الجرا أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضرب به ضرراً كبيراً

ثانياً - كل من سم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمها من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض

ويجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

٣١١ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ليلاً تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع

٣١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عمداً بدون مقتض أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ أو أضرب به ضرراً كبيراً

٣١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً من أتلف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن نقل أو أزال حداً أو علامات مجعولة حداً بين أملاك مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجعولة حداً لأملاك أو جهات مستغلة وإذا ارتكب شيئاً من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٣١٤ - كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

٣١٥ - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخن أو المحلات الاخر التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان تبن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن اشعال سوار يخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب اهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بدفع غرامة لا تزيد عن عشرين جنيه مصرياً

٣١٦ - كل من هدم أو خرب أو أتلف بأي طريقة كانت كلاً أو بعضاً من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التي ليست ملكاً له وكان ذلك عمداً منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيه مصرياً ويحكم بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو أتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محاذة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية

٣١٧ - كل من ارتكب احدى الجرائم المبينة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من تسبب عمداً في فرقة آلة بخارية أو مرجل يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٣١٨ - كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة باجرائه من الاشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري

٣١٩ - كل من أحرق أو أتلف عمداً بأي طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المضابط الاصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الاميرية أو الكيبيالات أو الاوراق التجارية أو الصيرافية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٢٠ - كل نهب أو اتلاف شيء من البضائع أو الامتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الجبرية يكون عقابه الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٣٢١ - يعاقب بالحبس مع الشغل

أولا - كل من قطع أو أتلف زرعاً غير محصود أو شجراً فابتساخلة أو مغروساً أو غير ذلك من النبات

ثانياً - كل من أتلف غيطاً مبدوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضرراً

ثالثاً - كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها لبيتها وكل من أتلف طعماً في شجر

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

٣٢٢ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من

المادة السابقة ليلاً من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد

منهم على الأقل حاملاً لسلاح تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين

إلى سبع

الباب الرابع عشر

(في انتهاك حرمة ملك الغير)

٣٢٣ - كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد

ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً أو

من عشرة أشخاص على الأقل ولولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز

سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرى

٣٣٤ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيهامصريا

٣٣٥ - يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه

٣٣٦ - وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين
أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل لسلح تكون العقوبة الحبس

٣٣٧ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهامصريا

الكتاب الرابع

في المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

٣٣٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشامصريا
أولا - من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفرا أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للمارين أو توجب مضايقته وكذا من يغتصبه بأي كيفية كانت

ثانيا - من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه

ثالثا - من يعرض بضائعه أو يبيعها في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الأوقات المعينة بمعرفته لذلك

رابعا - من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجر أو للحمل أو للركوب

خامسا - من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يستطع لمرور الناس بوضعه ممرا أو اتخاذ أي وسيلة أخرى

٣٣٩ - قالعوا الاسنان أو بائعوا العقاقير أو الدجالون والمشعوذون الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا إذن يعاقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها معسريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية

٣٣٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً معسريا

أولا - من أذنته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه

ثانيا - من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين إذا سقطت عليهم

ثالثا - من ركض في الجهات المسكونة خيلاً أو دواب معدة للجر أو الحمل أو للركوب أو تركها تركض فيها

رابعا - من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الغيطان شيئاً من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الأشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصدر أيضاً بجانب الحكومة

٣٣١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا
أولا - من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي
تستعمل فيها النار
ثانيا - من كان موكلا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا
بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأفلقته
ثالثا - من حرس كلبا أو ثبأ على ماز أو مقتنيا أثره أو لم يردده عنه إذا كان الكلب
في حفظه ولم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر

٣٣٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحد مصرى
أولا - من ألهب بغير إذن سوار يخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن
الهباها فيها اتلاف أو أخطار
ثانيا - من أطلق في داخل المدن أو القرى طنبجة أو بندقية أو علبة نارية
أو ألهب فيها مواد أخرى مفرقة

٣٣٣ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى أو بالحبس مدة لا تزيد عن
خمس أيام

أولا - من حصل منه في الليل لغط أو غاغة مما يكدر راحة السكان
ثانيا - من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

٣٣٤ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصرى
أولا - من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كسرات أو مياهها
قدرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة
ثانيا - من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات
أوروث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية
ثالثا - كل من مرق من القصابين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثتها داخل المدن
أو حلقها بدون أن يحجبها عن نظر المارين

٣٣٥ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنهما مصرياً كل من ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية

٣٣٦ - كل من وجد في دكانه أو حافونه أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شئ من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التسداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنهما مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلاً عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها

٣٣٧ - يجازى بهذه العقوبة أيضاً
أولاً - كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبهاً في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانوناً أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك
ثانياً - كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشى السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك
ثالثاً - كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص

المخالفات المتعلقة بالآداب

٣٣٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنهما مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع
أولاً - من اغتسل في المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق عمومي وهو بهذه الحالة

ثانياً - من وجد بحالة سكر بين في الطرق العمومية وفي المحلات العمومية
ثالثاً - من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنتى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة
رابعاً - من أغرى الأطفال على الشحاذة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٣٩ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا

أولا - من امتنع أو أهمل في أداء أعمال أو مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو ضجيج عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي

ثانيا - من نزع أو مزق عمدا الاعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيرها لا تقرأ

ثالثا - من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة

المخالفات المتعلقة بالأملاك

٣٤٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا

أولا - من دخل في أرض مهيشة للزراع أو مبدورة أو فيها زرع أو محصول أو حر منها بمفرده أو يهائمه أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر منها وكان ذلك بغير حق

ثانيا - من رمى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مباني أو محوطات ملك غيره أو على بساتين أو حظائر

ثالثا - من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو ترحم مجارى تلك المياه

٣٤١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا

أولا - من قطع الخضر النابتة في المحلات المخصصة للنفعة العمومية أو نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذونا بذلك

ثانيا - من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الابنية

ثالثا - من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة لآثار الطرق العمومية وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها

٣٤٣ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحد امصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

أولا - من تسبب عمدا في إتلاف شيء من منقولات الغير

ثانيا - من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو بإهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح

ثالثا - من رعى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترعى في أرض بهائم محصول أو في بستان

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٤٣ - من وجدت عنده بلا سبب قانوني موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيته واحد مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٤٤ - من ألقى بغير احتياط قاذورات على انسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً

٣٤٥ - من ألقى عمدا أجساما صلبة أو قاذورات على انسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً

٣٤٦ - يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيتها مصرياً من ترك أولاده الحديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات

- ٣٤٧ - يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا
- أولا - من ابتدر انسا بسب غير علني أو غير مشتمل على اسناد عيب أو امر معين
- ثانيا - من وقعت منه مشاجرة أو تعدد وايداء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح

المخالفات المتصوص عنها في اللوائح الخصوصية

- ٣٤٨ - من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما انزالها اليها
- فاذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا»

نقطه

عبدیه استغناء استیلائی که از آن خوانده می شود

عبد

۱. و رزق استیلا در بطور خلیفه می آید

۱. و تئیه عقد نزاع عبدیه ثبت می شود

۱. اصل و صورت و تئیه روضه

۲. و تئیه عقد نزاع با هر نوعی که در عهد و عهد ختم

استیلا

عبدیه استیلا

۹۵۴

۱۶

أمر عال

بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات

قانون نمرة ٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المسمى على
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالى المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
الصادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه الآن امام المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

١ - يستعاض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل به الان بقانون تحقيق
الجنايات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا

٢ - يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها فى القانون الجديد
فى جميع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفى كل دعوى
تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتداءً أو استئنافاً
وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقاً لأحكام القانون
الجديد

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذى يجب العمل به ابتداءً من
١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بى سراى عابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

﴿عباس حلى﴾

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمى)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

قانون تحقيق الجنايات

الكتاب الاول

في التحقيق الابتدائي

الباب الاول

(قواعد عمومية)

١ - لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً للجنايات والجناح والمخالفات الابتدائية
حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك

٢ - لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من النيابة العمومية عن الحضرة
النيابية

٣ - مأمورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة
للتحقيق والدعوى تؤدي بمعرفة مأموري الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت
ادارتهم

٤ - يكون من مأموري الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم
أعضاء النيابة

وكلاء المديرية والمحافظات

حكام دار البوليس في المديرية والمحافظات ووكلاؤهم

رؤساء أقلام الضبط

مأمورو المراكز والأقسام

معاونو المديريات والمحافظات
معاونو البوليس والملاحظون
رؤساء نقط البوليس
نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية
العمد والمشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال غياب العمدة أو حصول ما يمنعهم
من القيام بالأعمال
مشايخ الخفراء
جميع الموظفين المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر عال إما فى محال معينة
أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التى يؤدونها
٥ - لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن مفتوحا
للعمامة ولا لمخصص الصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا فى الأحوال
المبينة فى القوانين أو فى حالة تلبس الجانى بالجناية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب
المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الغرق

الباب الثانى

(فى الضبطية القضائية)

- ٦ - يجب على كل من علم فى أثناء تأدية وظائفه من موظفى الحكومة أو مأمورى
الضبطية القضائية أو مأمورى جهات الادارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية
بذلك فوراً
- ٧ - وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف
حياة انسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد مأمورى
الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً فى حالة تلبس الجانى بالجناية وفى جميع الأحوال
المماثلة لها أن يحضر الجانى أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأمورى
الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمير بضبطه وذلك ان كان
ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً

٨ - مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة ويعتبرا أيضا أن الجاني شوهد متلبسا بالجناية اذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب أو تبعته العامة مع الصياح أو وجد في ذلك الزمن حاملا لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها

٩ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وأن يبعثوا بها فورا الى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

١٠ - ويجب عليهم وعلى رؤسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعاون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويجرروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى النيابة العمومية مع الاوراق الدالة على الثبوت

١١ - يجب على مأموري الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويجرروا بالزمن من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

١٢ - ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضا أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة

١٣ - واذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد من دعاهم عن الحضور يذ كر ذلك في المحضر

١٤ - تحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذي يجب اعتباره حجة لديها

١٥ - اذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو اذا لم يكن للتهمة محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لأموال الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة

١٦ - ويجوز أيضا لأموال الضبطية القضائية في الحالة المبينة في المادة السابقة أن يصدر أمر بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر

١٧ - يسلم الامر بالضبط والاحضار لأي محضر أو لاي مأمور من مأموري الضبط والربط

١٨ - يجوز لأموال الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما ينظر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحترق محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات

١٩ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الاوراق التي توجد بمحل المتهم

٢٠ - الاشياء التي تضبط توضع في حزم مغلقة وتربط ويختتم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحترق بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط

٢١ - الاشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك

٢٢ - اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فللنيابة العمومية أن تبيعه بطريق المزااد العمومي متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالثمن الذي يبيع به

٣٣ - يجوز لمأموري الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالاعمال في حال تغيب العمدة وشيخ آخر وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

٣٤ - يجوز لمأموري الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والاطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من ايضاها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف عينا أمامه على أنه يبدى رأيه بحسب ذمته

٣٥ - اذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فله أن يتممه أو يأذن للأمر المذكور باتمامه

٣٦ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأور من مأموري الضبطية القضائية ببعض الاعمال التي من خصائصه

٣٧ - اذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية الى محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك

٣٨ - لمأموري الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أو في أثناء اجراء عمل مختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة

الباب الثالث

(في اجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي
وفي الدعوى العمومية)

٢٩ - اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أي اخبار وصل اليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك

٣٠ (١) - للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك

(ب) - يسوغ أيضا للنيابة العمومية أولن انتدبته من مأموري الضبطية القضائية أن ينتقل في مواد الجنايات والجناح الى الاماكن الاخرى التي يتفحص من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على اذن بالكتابة من قاضي الامور الجزئية

(ج) - يجوز للنيابة العمومية في مواد الجنايات أو الجناح بعد حصولها على الاذن المذكور في المادة السابقة أن تضبط لدى مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة

(د) - يصدر القاضي الجزئي الاذن المذكور في الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه ان رأى لزوما لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش في محلاته أو ضبط الاوراق والمخاطبات المتعلقة به

٣١ - يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بنخبير ويجب على الشهود والخبير أن يحلفوا اليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في سماع أي شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف عين متى رأت فائدة في ذلك

٣٢ - يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب يحرر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

٣٣ - إذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الإجابة يعاقب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون

العقوبات المدونة في المادتين المذكورتين يصدر بالحكم بهما حسب الأصول المعتادة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها

٣٤ - (١) - يجوز للمتهم والمدعى بالحق المدني أن يحضرا في كافة اجراءات التحقيق والنيابة العمومية أن تجري التحقيق في غيبتهم متى رأت لزوم ذلك لإظهار الحقيقة

(ب) - لو كلاء الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا إلا إذا أذن لهم المحقق

(ج) - يسمع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود

٣٥ - إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس فالنيابة العمومية الحق في إصدار أمر بضبط واحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه

وعليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالاحضار

٣٦ - ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرًا بحبس المتهم في الأحوال الآتية

أولا - إذا كان المتهم سلم إلى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملاً بالمادة ١٥ من هذا القانون

ثانيا - إذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور

ثالثا - اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة جائزا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين على الأقل أو كانت جنحة من الجنح المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون العقوبات

ولا يجوز للنيابة في الاحوال الأخرى أن تصدر أمرًا بحبس المتهم إلا بعد الاذن بذلك وكاتبه من القاضي الجزئي

ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الاربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه

٣٧ - لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغير اذن من القاضي الجزئي نافذا المفعول المدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في اثناء هذه المدة على اذن بالكاتبه من القاضي الجزئي بامتدادها وللمتهم الحق في أن يسمع أقواله أمام القاضي وعليه أن يقدم بذلك طلبا للنيابة أو لمأمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه وإذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرًا بحبسه تبتدى هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها

٣٨ - اذا صدر الأمر بالحبس بناء على الاذن به من القاضي الجزئي يجوز للمتهم اذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور أن يعارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه الى النيابة العمومية أو الى مأمور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب

٣٩ - كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذا المفعول المدة أربعة عشر يوما ما لم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة

وللمتهم الحق في أن يسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم بذلك طلبا قبل انتهاء مدة الاربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل

- ٤٠ - تراعى الاحكام المقررة فى المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ والفقرة الاولى من المادة ١٠٣ فى أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس التى تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة فى المادة ١٠٢
- ٤١ - للنيابة العمومية أن تفرج فى أى وقت عن المتهم مؤقتا مع الضمانة ولقاضى الامور الجزئية أيضا أن يقرر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى فى ذلك أحكام المواد ١١٠ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥
- ٤٢ (١) - اذا روى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمر بحفظ الاوراق ويكون صدور هذا الامر فى مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه
- (ب) - الامر الذى يصدر بحفظ الاوراق يمنع من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألغى النائب العموى هذا الامر فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧
- ٤٣ - اذا رأت النيابة العمومية أن جنابة أو جنحة أو مخالفة ثابتة ثبوتا كافيا على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها
- ومع ذلك يجوز لها فى مواد الجنايات وفى جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن تحيل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت لزوما لذلك
- ٤٤ - اذا رفعت الدعوى الى المحكمة فالمتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وسجنه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التى رفعت اليها الدعوى ويحكم القاضى فى هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه باودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن فى هذا الحكم
- ٤٥ - يجوز لدائرة الجنايات المشكلة من خمسة قضاة بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون فى المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

الباب الرابع (في الصلح في مواد المخالفات)

- ٤٦ - يجوز الصلح في مواد المخالفات الا في الاحوال الثلاثة الالية
أولا - متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة
ثانيا - اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية
ثالثا - اذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة أخرى
أو دفع قيمة الصلح في خلال ثلاثة اشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه
- ٤٧ - الشخص الذي تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل
الجلسة وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى
أن يدفع مبلغ ١٥ قرشاً مصرياً يأخذه قسمة إماماً الى خزينة المحكمة وإماماً الى النيابة
وإماماً الى أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحفائية
- ٤٨ - في الاحوال التى يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح
وعلى ذلك ليس لمن أضرت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة
بل له فقط حق في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض

الباب الخامس (في الشكاوى وفي المدعى بالحقوق المدنية)

- ٤٩ - الشكاوى التى لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل
التبليغات

٥٠ - ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكوى
أوفى ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب في احدهما تعويضا

٥١ - كل شكوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بحصول ضرره و يصرح
فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية

٥٢ - يجوز للمدعي بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح أن يرفع دعواه الى
المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه
الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام

٥٣ - يجب على المدعي بالحقوق المدنية أن يعين له محلا في البلدة الكائن فيها
مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيما فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم
اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا

٥٤ - يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جنابة أو جنحة أو مخالفة أن
يقدم شكواه بهذا الشأن و يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها
الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

٥٥ - يجوز للمدعي بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط
أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه

٥٦ - يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات في الاحوال التي تقضى فيها
الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما تتبع
هذه الاحكام الا في حق الاشخاص السارية عليهم

الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

الباب الاول

(في تعيين قاضي التحقيق)

٥٧ - اذارت النيابة العمومية في مواد الجنايات أو في جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن هنالك فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها في أي حالة كانت عليها الدعوى أن تخبر رئيس المحكمة الابتدائية وهو ينتدب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق

٥٨ - ومتى أحيلت الدعوى على هذا القاضي كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها فاذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية قد ابتدأ في اجراءات التحقيق كان للقاضي الحق في اعادته ما يرى له غير مستوفي منها

٥٩ - يجوز للتمم في كل الاحوال أن يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون

٦٠ - على قاضي التحقيق أن يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية

٦١ - تجوز المعارضة من جميع الخصوم في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الامر المذكور

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة

وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الإجراءات المتعلقة بالتحقيق

٦٢ - إذا طلبت محكمة الاستئناف إقامة دعوى عمومية فيقوم بإداء وظائف قاضي التحقيق من تعيينه لذلك من أعضائها

ويجوز لمن تعيينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن ينتدب لإجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الإجراءات في دائرتها

الباب الثاني

(في الأدلة والبراهين)

٦٣ - يستصحب قاضي التحقيق في جميع إجراءاته كاتباً يمضي معه المحاضر ويحفظ الأوراق والأوامر والأوراق

(الفصل الأول - في الأدلة المحسوسة)

٦٤ - يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشيء أو الإنسان الذي وقعت عليه الجريمة وأن يجمع كافة الأدلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول إلى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجريمة

٦٥ - إذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو أحد من أهل الفن فيجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته

٦٦ - إذا اقتضى الحال إجراء التحري أو إثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو بأي سبب آخر فيجب على القاضي المذكور أن يصدر أمر بذلك تذكرفيه الأسباب وتبين أنواع اثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته أو تحقيقه

٦٧ - يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحلفوا عينا أمام قاضى التحقيق على ابداء رأيهم بحسب الذمة ويقدموا تقريراً بالكفاية توضع عليه امضاءهم ويرفق باوراق التحقيق لاعتبارهم على حسب الاقتضاء

٦٨ - يجب على قاضى التحقيق أن يجمع كافة البراهين التى تثبت أن الاشياء والاوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هى بعينها ويسوغ له أيضاً أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الاوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

٦٩ - ويسوغ أيضاً لقاضى التحقيق أن ينتقل الى الاماكن الأخرى التى يغلب على ظنه اخفاء شئ فيها مما ذكر فى المادة السابقة

٧٠ - يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط فى مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط فى مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التى يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الاسباب المبني عليها

٧١ - اذا لزم اجراء التفتيش فى جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة فى دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضى التحقيق أن يكلف أحداً مأمورى الضبطية القضائية باجراء التفتيش والاعمال المذكورة فى مادتي ٦٨ و ٦٩ أما اذا كانت الجهة المقتضى اجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضى التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المكاثنة فى دائرتها الجهة المذكورة أن يباشر الاعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكورة اذا اقتضى الحال ذلك أن ينتدب لاجراء التفتيش أحداً مأمورى الضبطية القضائية

٧٣ - الاصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية بشأن تحقيق عين الاوراق التى تحصل عليها المضاهاة فى مواد التزوير والاقرار بعينها تتبع أيضاً فى التحقيقات الجنائية

(الفصل الثاني - في الاثبات بالبينة)

٧٣ - يجوز للقاضي التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية وأحوالها واسنادها للمتهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها إلى إثبات ذلك

٧٤ - الشهود الذين يرى للقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه ويجوز للقاضي المذكور في كل الأحوال أن يسمع شهادة من يحضره باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور

٧٥ - يجب على قاضي التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده

ويجب عليه أيضاً أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعي بالحقوق المدنية

٧٦ - ومع ذلك إذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعي بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضي التحقيق انما يجب على القاضي المذكور في كل الأحوال أن يشرع في سماع شهادة الشهود في التحقيق في أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود إلى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام

٧٧ - إذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية جاز للقاضي التحقيق أن يطلب ممن كلفهم بالحضور منهم ما بيان الأسئلة التي يرام توجيهها إليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة في ذلك الأمر في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه إليه وتقدم المعارضة المذكورة إلى المحكمة الابتدائية في أودة المشورة

٧٨ - تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراده بغير حضور الباقي لكن تجوز مواجعة بعضهم البعض الآخر بعد ذلك

ويكون سماع الشهادة على وجه العموم في جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق أن يأمر بسماعها في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أولا وآداب أول ظهور الحقيقة

٧٩ - يجب على الشهود أن يحلفوا عينا على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره انما يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف عين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

٨٠ - يجب على قاضي التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكنه

٨١ - يحضر المتهم في الجلسة ويجوز له أن يوجه الى الشهود الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه

ويحضر في الجلسة أيضاً أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية

٨٢ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعي بالحقوق المدنية اذا رأى لزوماً لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تلي في أثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية

٨٣ - يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعمل به

٨٤ - يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقرار ما به مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكرك ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها

٨٥ - يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضى المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية حكماً انتهاياً لا يستأنف بالزامه بدفع غرامة لا تزيد عن جنبيه مصرى وبكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور فى المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية ويجوز اصدار أمر بضبطه واحضاره

٨٦ - الشاهد الذى تأخر عن الحضور أولاً وحكم عليه بالغرامة تجوز اقالته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضى التحقيق أعذاراً مقبولة

٨٧ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة على الاسئلة التى يوجهها اليه قاضى التحقيق جاز أن يحكم عليه هذا القاضى بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها مصرى أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوماً فى مواد الجنىح ولا عن شهرين فى مواد الجنايات ويجوز استئناف هذه الاحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل التقرير بالاستئناف فى قلم كتاب هذه المحكمة فى المواعيد القانونية وعلى حسب الطرق المعتادة

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الاشخاص المعفين من تأدية الشهادة فى الاحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات

٨٨ - اذا كان الشاهد مريضاً وله مانع عن الحضور يجب على قاضى التحقيق أن يتوجه الى محله لسمع شهادته ويخبر بذلك النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ويكون لهم الحق فى الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكوراً وبواسطة وكلاء عنهم ولهم أيضاً أن يوجهوا اليه الاسئلة التى يرى لهم لزوم توجيهها اليه كما ذكر فى المواد السابقة انما القاضى التحقيق الاجراء بموجب الحق الذى له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون

٨٩ - اذا كان الشاهد مقيماً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضى التحقيق فى الحالة المبينة فى المادة السابقة وفى غيرها من الاحوال أن يوكل فى سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدائرتها الشاهد المذكور

- ٩٠ - فإذا كان الشاهد قميماً بادرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن ينتدب أحداً موريا الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى أن الأحوال تسمح بذلك
- ٩١ - يجب على قاضي التحقيق في الأحوال التي يوكل فيها غيره في إجراء بعض تحقيقات أو سماع شهادة شاهد أن يعين الإجراءات اللازمة إجرائها والوقائع التي يلزم استمهاد الشاهد عليها
- ٩٢ - كافة القواعد والاصول المقررة قانوناً فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تتبع في المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك

الباب الثالث

(في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم)

- ٩٣ - اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو اذا كانت المادة المتهم بها من قبيل المبين في المادة ١٥ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره
- ٩٤ - اذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هرب المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجناية أو الجنحة تستوجب العقاب بالحبس أو عقاباً آخر أشد منه جاز لقاضي التحقيق أن يصدر في الحال أو عقب ذلك أمراً بسجن المتهم ويجب عليه إذا ذلك أن يستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة أو أن يبدل أمر الضبط والاحضار بأمر بسجنه
- ٩٥ - يلزم أن يكون الامر بالضبط والاحضار مضمي ومختوماً بمن أصدره ومشتماً على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الامكان ومشتماً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حامله من المحضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخاً

٩٦ - اذا تعذر احضار المتهم فوراً أمام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير ايداعه مؤقتاً في محل مأمون من السجن منفرداً عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك

٩٧ - يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه واحضاره عند تنفيذ هذا الأمر ويجب تسليمه صورة منه ما لم يكن محبوساً احتياطاً على حسب ما هو مقرر في المادة السابقة وفي هذه الحالة تسلم الصورة إلى مأمور السجن بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام

٩٨ - لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمر بالسجن في الأحوال التي تقتضي ذلك إلا بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى العضو المذكور أن يبدى أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق

٩٩ - يلزم أن يكون الأمر بالسجن مشتملاً على البيانات التي يشتمل عليها الأمر بالضبط والاحضار وينبذ فيه على مأمور السجن بالاستلام المتهم ووضع في الحبس

١٠٠ - يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة لمأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام

١٠١ - لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو أوامر السجن بعدم مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما ما لم يؤشر عليها قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيراً جديداً مؤرخاً

١٠٢ - يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد ومع ذلك فللمتهم الحق في أن يتحدث مع المحامي عنه على انفراد

١٠٣ - يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت أن يصدر أمر بإلغاء أمر صدر منه لكن إذا كان الأمر المقصود الغاءه صادراً بسجن المتهم يجب على القاضي أن يسمع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك

١٠٤ - يجوز للمتهم في أي وقت شاء أن يطلب الافراج عنه مؤقتا ورفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بناء على ما يبدية أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال الشهود المذكور

ولا يفرج عن المتهم الا بعد أن يعين محملاه في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها وبعد تعهده بأن يحضر في أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك

١٠٥ - تجوز المعارضة في الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق في الحالة المبينة في العبارة الاخيرة من المادة ١٠٣ وفي الحالة المبينة في المادة ١٠٤ أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر في تلك المعارضة

ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في طرف أربع وعشرين ساعة وبتدئ هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الامر من قاضى التحقيق أما بالنسبة للمتهم فيبتدئ من وقت اعلانه اليه

١٠٦ - اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز للمتهم تجديده مرة ثانية غير أنه يسوغ لقاضى التحقيق في كل الاحوال أن يأمر بناء على التماس المتهم أو من تلقاء نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الامر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وبناء على ما يبدية بالكتابة

١٠٧ - لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه

١٠٨ - يجب حتما في مواد الجناح الافراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه بثمانية أيام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة

١٠٩ - وأما في الجنايات فالافراج مؤقتا ليس بواجب حتما لكن لقاضى التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان

١١٠ - اذا صدر أمر بالاخراج بالضمان فبلغ الضمان يقدره قاضي التحقيق أو تقدره المحكمة عند الحكم منها في التظلم من أمر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتي بترتيبه

أولا - المصاريف التي صرفتها الحكومة

ثانيا - المصاريف التي دفعها بمجمل المدعى بالحقوق المدنية

ثالثا - الغرامة

وخلاف ذلك ينبغي أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدّر في الأمر أو الحكم بخصص لدفع ما يأتي على حسب ترتيبه

أولا - مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة

ثانيا - الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضي أو المحكمة

١١١ - اذا لم ينته التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وسجنه وجب رفع الأمر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضي التحقيق أو على طلب المتهم

وتقرر المحكمة حال انعقادها بهيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع اطالة مدة السجن الاحتياطي أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالضمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعيا

١١٢ - اذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق يرفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية وهي تحكم في ذلك الطلب في أودة المشورة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر منها

١١٣ - اذا صدر أمر بالاخراج عن المتهم ثم تقوّت دلائل الشبهة جاز في كل الاحوال اصدار أمر آخر بحبس المتهم المذكور ثانيا

ويصدر الأمر بالحبس في هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية من قاضي التحقيق أو من قاضي أو رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى

- ١١٤ - اذا ادعى المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضى التحقيق أو المحكمة على حسب الاحوال جازا صدارا أمر بسجنه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية
- ١١٥ - اذا أفرج عن متهم بجناية أفرجا مؤقتا يجب في كل الاحوال القبض عليه وحجسه بناء على الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق بحالته على المحكمة الابتدائية الجنائية

الباب الرابع

(فى قفل التحقيق وفى الاوامر التى تصدر بعدم وجود وجه
لاقامة الدعوى وفى الاحالة)

- ١١٦ - اذا رأى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم ان كان محبوسا وفى ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن للدعى بالحقوق المدنية للعارضة فيه ان أراد بالكييفية وفى المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون
- ١١٧ - اذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويأمر بالافراج عنه ان كان محبوسا
- ١١٨ - أما اذا رأى أن الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح واذا كانت الجنحة فى هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير ابقاؤه فى السجن مؤقتا أما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك
- ١١٩ - اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات

١٢٠ - الأوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بالأمر بإحالة عن إحدى المحاكم يجب في جميع الأحوال أن تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة

١٢١ - على قاضي التحقيق أن يرسل إلى النيابة العمومية الأمر الصادر بالأمر وأوراق الدعوى والأوراق الدالة على الثبوت في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الأمر المذكور وعلى الكاتب أن يخبر به المتهم وأن وجد مدعى بحقوق مدنية فيعلن إليه أيضا

١٢٢ - وتجاوز أعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة في الأمر الصادر بالأمر متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم إرسال الأمر بالأمر

١٢٣ - إذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون في الأمر الصادر بالأمر

١٢٤ - فإن حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الأمر الصادر بالأمر وجب عليها أن تقدمها إلى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة أيام التالية للبعد المقرر في المادة ١٢٢ وعلى المحكمة أن تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعي لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في أودعة مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على ما يبدئه أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير إن قدم شيئا من ذلك

١٢٥ - لا يسوغ للقاضي الذي حكم بأودة المشورة في المعارضة في أمر بالأمر أن يكون من ضمن الدائرة التي تحكم في الموضوع

١٢٦ - تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى إذا اقتضى الحال ذلك ولا تحيل المتهم فورا على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى

١٢٧ - الأمر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من الشروع ثانياً فيما بعد في اتّمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولاً ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لانظهار الحقيقة

الكتاب الثالث

في محاكم المواد الجنائية

الباب الاول

(في محكمة المخالفات)

١٢٨ - يحكم قاضي الامور الجزئية في الافعال المعتبرة قانوناً مخالفات فان لم يوجد فأمور من مأموري الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر عال بناء على طلب ناظر الحفائية

وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء النيابة العمومية فيقوم بأداء وظيفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأموري الضبطية القضائية ينتدبه النائب العمومي

١٢٩ - تحال القضايا على القاضي بأمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

١٣٠ - يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة بميعاد يوم كامل بالاقول خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة

١٣١ - يجوز لقاضي المخالفات في كل الاحوال بناء على طلب أحد الخصوم أو أحد أعضاء النيابة العمومية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة بإجراء جميع الاثباتات والتحقيقات المختصرة التي تستلزم السرعة

١٣٢ - اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيله عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم في غيبته

١٣٣ - تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابيا في ظرف ثلاثة الايام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز اعلان ذلك الحكم بملخص على النموذج الذي يقرره ناظر الحفانية وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب اعلان تلك المعارضة للمدعي بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة

وتعتبر المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض

ولا تقبل المعارضة من المدعي بالحقوق المدنية

١٣٤ - يتلو الكاتب أوراق التحقيق ما عدا محاضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة الابعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته وبعد ذلك يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا فان أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة وأما اذا أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعي بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو أولا ثم من المدعي بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعي بالحقوق المدنية أن يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم

١٣٥ - وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم معرفة المتهم أولا ثم معرفة من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية وبعده بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لا يوضح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الاسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية

وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الاول وأن يطلب حضور الشهود الاول المذكورين لا يوضح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود النفي شهادتهم عنها

١٣٦ - يجوز للقاضي في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أى سؤال يرى له لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للخصوم بذلك

ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائرة القبول ويجوز له أيضا أن يمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له أنها واضحة وضوحا كافيا ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخويفه وعليه أيضا أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للآداب أو مخل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى

١٣٧ - لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك فان طلبه يستجوبه أولا المدافع عنه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى بالحقوق المدنية

واذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات

١٣٨ - بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية وللمتهم أن يتكلم الا أنه يلزم في كل الاحوال أن يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الاجراءات السالف ذكرها صار استيفاءؤها

١٣٩ - تعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون بذلك الى أن يثبت ما يتقياها

١٤٠ - تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو المتهم

١٤١ - اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه جازا الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصرياً في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانياً فان تأخر أيضاً جازا القبض عليه واحضاره قهراً والحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أيام

١٤٢ - اذا حضر في ثاني مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذاراً صحيحة جازا عفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية

١٤٣ - ومع ذلك اذا رأى القاضى أن حضور الشاهد لم يكن ضرورياً لظهور الحقيقة جازله في كل الاحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر في التحقيق من وقت تخلفه في أول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة المتعلقة بالمعارضة

ويقبل الاستئناف في كل الاحوال في الاحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية

١٤٤ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً

١٤٥ - يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا علينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره والا كان العمل لاغيا

١٤٦ - يدون الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل إقامة كل منهم وخلاصة أقواله

فإذا كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بعقوبة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدون الكاتب شهادة الشهود بتمامها ويصدق القاضي على عبارتها وتحفظ مع أوراق الدعوى

١٤٧ - إذا رأى أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعد مخالفة وليست فيها شبهة جنحة ولا جنابة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات التي قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض

١٤٨ - إذا رأى القاضي وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنابة أو جنحة يحكم بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق للنيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون

١٤٩ - كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا

١٥٠ - لا يحكم القاضي في التعويضات إلا إذا كانت لا تزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا

١٥١ - يجب إصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها بالأكثر

١٥٢ - يجب على كاتب الجلسة أن يجري امضاء نسخة الحكم الأصلية في اليوم التالي ليوم النطق به

١٥٣ - كل حكم صادر في مخالفة يجوز استئنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملا على عقوبات أخرى غير الغرامة أو التعويضات أو الرد أو المصاريف ويجوز استئنافه أيضا من النيابة العمومية اذا طلبت الحكم بتلك العقوبات الأخرى ولم يحكم القاضي بها وفيما عدا الاحوال السابقة لا يجوز استئناف الحكم من المحكوم عليه أو من النيابة العمومية الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها

١٥٤ - يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة الايام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الخصوم وأما اذا كان صادرا في الغيبة ففي ظرف ثلاثة الايام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية ما لم ينص على خلاف ذلك وتكلف النيابة العمومية الخصوم بالحضور الى تلك المحكمة في ميعاد ثلاثة ايام كاملة ويكون الاجراء أمام المحكمة المذكورة بمراعاة الاصول والقواعد المقررة في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب

١٥٥ - الأحكام الصادرة بالغرامة وبالمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولومع حصول استئنافها

وكذلك الحال اذا كانت صادرة بالحبس الا اذا قدم المتهم كفالة بأنه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وانه اذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذي يصدر وكل حكم صادر بعقوبة الحبس يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به

الباب الثاني

(محاكم الجنيح)

(الفصل الاول - في محكمة أول درجة للجنيح)

١٥٦ - يحكم قاضي الامور الجزئية في الافعال التي تعتبر جنحا بنصر قانوني

١٥٧ - تحال الدعوى على المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

١٥٨ - تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير موعيد المسافة وذلك فيما عدا حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية فإنه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالعقوبة

١٥٩ - اذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة فى حالة مشاهدته متلبسا بالجناية وطلب اعطائه ميعادا التحضير المدافعة عن نفسه يأذن له القاضى بميعاد ثلاثة أيام بالاقل فاذا لم يطلب المتهم ميعادا ورأى القاضى أن الدعوى غير صالحة للحكم يأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحرى والتحقيق ويبقى فى هذه الحالة المتهم بالسجن أو يأمر بالافراج عنه مؤقتا اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة أو غيرها

١٦٠ - والأحكام المقررة فى الباب الاول من هذا الكتاب المتعلقة بالاجراءات فى الجلسة تتبع فى مواد الجنىح ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد

١٦١ - يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس أن يحضر بنفسه

وأما فى الاحوال الاخر فيجوز له أن يرسل وكيل عنه وهذا مع عدم الاخلال بما للقاضى من الحق فى أن يأمر بحضوره بنفسه

١٦٢ - اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكيل عنه على حسب المقرر فى المادة السابقة يجوز الحكم فى غيبته بعد الاطلاع على الاوراق

١٦٣ - تقبل المعارضة على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٣ وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور فى أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها

١٦٤ - يجوز للقاضي بناء على ماله من السلطة المطلقة أن يأمر بتلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها

١٦٥ - إذا لم يحضر الشهود فى الجلسة يجوز لكل من القاضى وأعضاء النيابة العمومية والخصوم أن يتلوا المحاضر التى صارت تحريرها فى أثناء التحقيق بشهاداتهم وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين تخلفوا عن الحضور

١٦٦ - يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط إلا فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية فإنه يجوز فيها طلب حضورهم شفاها بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الضبط أيا كان وبعد المجاوبة منهم بأنهم حاضرون عند ندائهم بأسمائهم يقادون لأودة تخصص لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى فى قاعة الجلسة حين قفل باب المرافعة مالم يرخص لهم القاضى بعبارة صريحة بالخروج ويجوز أن يطلب صرفهم فى أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتسوغ مواجهتهم مع بعضهم

١٦٧ - من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة فى أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة فى المادة ١٦٦ فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه واحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيتها مصريا

١٦٨ - من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور فى أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه فى المرة الثانية وأبدى أعذارا صحيحة يجوز اعفائه من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية

١٦٩ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيهًا مصريًا إلا أنه لا يحكم بعقوبة متاعلي الأشخاص المزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتمان الاسرار التي ائتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة في الاحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

١٧٠ - يدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة كل منهم ومحلّه وشهادتهم ويصدق القاضي على هذه الشهادة وتحفظ في أوراق القضية

١٧١ - يصدر الحكم فورًا اذا كان المتهم مسجونًا فاذا لم يكن مسجونًا يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك

١٧٢ - اذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضا بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض

١٧٣ - أما اذا كانت الواقعة ثابتة وتعدّ جنحة فيحكم القاضي بالعقوبة ويحكم في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

ويكون الاجراء كذلك اذا اظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن الا مخالفة

١٧٤ - وأما اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فيحكم القاضي بعدم اختصاصه بها ويحيل الخصوم على النيابة العمومية لاجراء ما يلزم

(الفصل الثاني - الاستئناف في مواد الجنح)

١٧٥ - الاحكام الصادرة في مواد الجنح يقبل استئنافها من المحكوم عليه ومن النائب العمومي أو أحد وكلائه

١٧٦ - يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعى بالحقوق المدنية عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا

١٧٧ - الاستئناف من المحكوم عليه أو الأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يجب أن يرفع في ظرف عشرة أيام بالاكتر والا سقط الحق فيه

ويبتدى هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيبا فلا يبتدى فيما يتعلق بالمتهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة

وطلب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي أن يكون في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

١٧٨ - الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وأما الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي يكون الحكم فيه من خصائصها

١٧٩ - يرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف العليا اذا كان الحكم صادرا بالحبس لمدة تزيد عن سنة

أما اذا كانت العقوبة أقل من ذلك وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون يزيد عن الحبس سنة جاز رفع استئناف النيابة العمومية أمام محكمة الاستئناف العليا أو أمام المحكمة الابتدائية التابعة لها المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم

وفي هذه الحالة الأخيرة لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بالحبس لمدة تزيد عن سنة وفي غير ذلك من الأحوال يرفع الاستئناف الى المحكمة الابتدائية

١٨٠ - الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولومع حصول استئنافها وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة أو على متهم متشدد أو من ذوى السوابق

وفي الأحوال الأخرى التي يكون الحكم فيها بالحبس تراعى أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ إذا كان المتهم غير محبوس

أما إذا كان المتهم محبوساً حبساً احتياطياً فيجوز للقاضي أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً أو يأمر بالإفراج عن المتهم بالضمانة حسبما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٥٥

١٨١ - إذا حكم ببراءة المتهم المحبوس حبساً احتياطياً يجب في الحال الإفراج عنه ولو استؤنف الحكم الصادر ببراءته

١٨٢ - على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى للنيابة العمومية بها وهي ترسلها للنيابة المحكمة المختصة بنظر الاستئناف

١٨٣ - يرفع الاستئناف في أثناء الثلاثين يوماً إلى دائرة المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف المختصة بنظر الاستئناف في مواد الجرم

فإذا كان المتهم محبوساً وجب على النيابة إجراء نقله في الوقت المناسب إلى السجن العمومي بالجهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بنظر الاستئناف

١٨٤ - يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بناءً على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير موعيد المسافة

١٨٥ - يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل إبداء رأي في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء أقوال المستأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم

١٨٦ - يسوغ في كل الاحوال للمحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتبوع في محكمة ثاني درجة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بذلك

١٨٧ - الاحكام الغيابية الصادرة من المحاكم الكلية في ثاني درجة أو من محكمة الاستئناف تجوز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣

١٨٨ - تبوع في محكمة الاستئناف الاحكام المقررة في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون

١٨٩ - اذار رأى للمحكمة الابتدائية أو لمحكمة الاستئناف أن الواقعة جناية تصدر أمرا بسجن المتهم ان لم يكن مسجوناً وتحيله الى النيابة العمومية وهي ترفع الدعوى الى محكمة الجنايات اذا كانت القضية سبق تحقيقها بمعرفتها أو بمعرفة قاضي التحقيق والا فتشرع في الاجراءات المدونة في الباب الثالث من الكتاب الاول من هذا القانون ولا تسرى أحكام هذه المادة في حالة ما اذا كان الاستئناف من فروع المحكوم عليه وحده

الباب الثالث

(في مجاكم الجنايات)

(الفصل الاول - في المحاكم الابتدائية للجنايات)

١٩٠ - المحكمة الابتدائية تحكم في أول درجة بهيئة محكمة جنايات في الافعال التي تعد جناية بمقتضى نص في القانون

١٩١ - نحال الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالاحالة من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف النيابة العمومية للمتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة

١٩٢ - تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق الذى تظر الدعوى من قبل

(الفرع الاول - فى الاجراءات التى تحصل قبل انعقاد الجلسة)

١٩٣ - على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للمتهم ما يأتى
أولا - ورقة الاتهام التى يحضرها و يضع عليها امضاءه رئيس النيابة المذكور
أو أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجريمة المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة
وجميع الاحوال التى يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التى يطلب
الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الاقل
واذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الامر الصادر بالاحالة
ثانيا - محاضر وتقارير اهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد
الجلسة بثمانية أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سهو فى نسخ الاوراق
المذكورة

ثالثا - ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام
كاملة

رابعا - أسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد
الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقل

١٩٤ - يجب أيضا على كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن للآخر
قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقل
ويخبر بهارئيس النيابة العمومية أو وكيلها بتقرير يحضر بقلم كتاب المحكمة

١٩٥ - يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة
بالاقل خلاف مواعيد مسافة الطريق

١٩٦ - يجوز اطلاع المدافعين عن الخصوم على أوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون نقلها منه الا اذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها

فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه وللحامى المعين من قبل المحكمة اذا لم يكن فقرا المتهم ثابتا أن يطلب منها أن تقدر له اتعابا متى أحسن القيام بماعهد اليه وتقدر هذه الاتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأى وجه من الوجوه

(الفرع الثانى - فى الاجراءات التى تحصل بالجلسة وفى فحص الاوراق وفى الحكم)

١٩٧ - يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال انما تجرى عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا حصل منه تشويش جسيم يستدعى ذلك

١٩٨ - يجب أن يكون للمتهم من يساعده فى المدافعة عنه والا كان العمل باطلا

١٩٩ - يقرر المتهم اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

٢٠٠ - على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام

٢٠١ - بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع فى الاجراءات اللازمة كالمبين فى الفصل الاول من الباب الثانى من هذا الكتاب ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد

٢٠٢ - يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلامهم أن يعارض فى سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم اتباعا للمادة ١٩٣

٣٠٣ - اذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في أول درجة من كلف بالحضور لأداء الشهادة أو حضر وامتنع عن أدائها تتبع في حقه الاصول المقررة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩

وفي حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأول مرة تكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنهما مصريا أما اذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنهما مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا وأما عقوبة الشاهد الذي يحضر ويمتنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لا تتجاوز أربعين جنهما مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرين

٣٠٤ - تشرع المحكمة في المداولة قورا بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم في الجلسة عينها

٣٠٥ - يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأي مفتي الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه فاذا لم يبد رأيه في ميعاد السبعة أيام التالية لارسال الاوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى

٣٠٦ - اذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعد جنائية ولا جنحة أو أنها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه قورا ان لم يكن محبوسا لسبب آخر وبحكم المحكمة في التضمنات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ويكون حكمها في ذلك في نفس الحكم الذي تصدره بما ذكر آنفا

٣٠٧ - اذا رأى للمحكمة أن هناك جنائية أو جنحة تحكم بالعقوبة المقررة قانونا وتفصل أيضا في نفس هذا الحكم في التعويضات التي قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

(الفصل الثاني - في الاستئناف في مواد الجنايات)

٢٠٨ - استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في أول درجة يرفع الى دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف

٢٠٩ - لا يقبل الاستئناف الا من الاشخاص الآتي ذكرهم
أولا - المحكوم عليه

ثانيا - الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقهما فقط وذلك اذا كان المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة التي يكون حكم القاضي الجزئي فيها نهائيا

ثالثا - رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أو النائب العمومي

٢١٠ - يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون

٢١١ - اذا كان الحكم صادرا بالحبس تراعى أحكام المادة ١٨٠ المختصة بالتنفيذ أما اذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد فيترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذه ويجوز للمحكمة أن تأمر بحبس المتهم حتى يحكم في الاستئناف اذا كان غير محبوس

٢١٢ - اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط أن يحضر أمام محكمة الاستئناف اذا اقتضى الحال ذلك

٢١٣ - تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف وتتبع في الجلسة القواعد المقررة في المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ وكذا تتبع في هذه المحكمة حال انعقادها بهيئة محكمة جنايات الاحكام المقررة في المواد ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧

٢١٤ - اذا رأت محكمة الاستئناف لزوما السماع شهادة شهود فيتبع ما هو مقرر في المادة ٢٠٣ اذا اقتضى الحال ذلك

(الفصل الثالث)

(في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم)

٣١٥ - اذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات في أول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة

٣١٦ - يجب قبل يوم الجلسة بثمانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان

٣١٧ - لا يجوز لاحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائباً عن القطر المصري أو ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدي عذره ويثبت أنه عذر مقبول فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعاداً لحضور المتهم فيه امامها

٣١٨ - تتلى في الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المقررين في المادة ٣١٦ في الميعاد المعين قانوناً ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالعقوبة ويبدي المدعي بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصير اطلاعها على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه

٣١٩ - اذا حكم على المتهم في غيبته ومحصل المدعي بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المدعي المذكور أن يقدم كفيلاً يمكنه تنفيذ ما يختص به من الحكم

٣٢٠ - لا يكون للكفالة تأثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم في غيبة المتهم.

٣٢١ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في أثناء مدة الحبس سنين المقررة في المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمنات فإذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للمحكمة أن تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها اذا اقتضى الحال ذلك

٣٢٢ - اذا توفي من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الحبس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمنات فيحصل تقديرها بعرفة المحكمة في وجه الورثة واذا سبق دفع تلك التضمنات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالمقرر في المادة السابقة

٣٢٣ - وأما اذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الحبس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند إعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الاول فيما يختص بالتضمنات ويعتبر تقديرها قطعيا اذا سبق حصوله

فإذا صدر الحكم عند إعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز أيضا طلب رد التضمنات اذا سبق دفعها وأما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك

٣٢٤ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة يبطل حتما الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات أمام المحكمة كأن الدعوى لم يحكم فيها

٣٢٥ - اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه في أي حال من الاحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين

٣٢٦ - لا يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات

٢٢٧ - اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات في أول درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف وقرّ المتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة فتتبع في حقه جميع الاحكام المقررة في هذا الفصل

وتتبع أيضا تلك الاحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٢ ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها الا أنه يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢١٥ و ٢١٦

٢٢٨ - كل حكم ابتدائي أو استئنافي صادر بعقوبة على متهم غائب يعلق على باب قاعة الجلسات الجنائية في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

الباب الرابع

(في طرق الطعن غير الاعتيادية)

٢٢٩ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يطعن أمام محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام في الاحكام الصادرة استئنافيا في مواد الجنايات أو الجنح

ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاثة الآتية

أولا - اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم

ثانيا - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم

ثالثا - اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم

٢٣٠ - ويجوز ذلك أيضا في حالة صدور الحكم في غيبة المتهم لكل من النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية كل فيما يختص به

٢٣١ - يحصل الطعن المذکور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الاسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والاسقط الحق فيه ولا يجوز ابداء اسباب أخرى أمام المحكمة غير الاسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره

ويكاف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

وإذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة

ولا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بالاعدام

٢٣٢ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٩ وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى إذا كان قد سبق الحكم فيها نهائيا من إحدى المحاكم الابتدائية والافتحها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكما جديدا بهيئة غير الهيئة الأولى

وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والإبرام في القضية عينها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكما نهائيا

٢٣٣ - إذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للاخراج لـكل من أعضاء النيابة العمومية وأولى الشأن في الحكين المذکورين أن يطلب في أى وقت كان الغاءهما من محكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر وتقديم هذا الطلب يوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها

وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعيينه محكمة النقض والابرام بناء على طلب يقدم لها
 ٢٢٣ - يجوز أيضا طلب الغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة لمحكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة محكمة نقض و إبرام أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة

الباب الخامس

(في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية)

٢٢٥ - يجب أن تكون الجلسة علنية والا كان العمل لاغيا ويجوز للمحكمة مع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة الآداب أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية

٢٢٦ - أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة أن لم يكن هناك شهود والاستقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى إلا أن للمتهم أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الحالة لا يترتب عليها عقوبة

٢٢٧ - إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية

أما إذا وقعت جناية فيصدر الأمر بالحالة القضية على النيابة العمومية وعلى كل حال محرر قاضي المحكمة أو رئيسها محضر يوقع كاتب المحكمة عليه ويأمر القاضي أو الرئيس بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك

٢٢٨ - الأشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف إذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالتضمنات أيضا لكن لا يحكم عليهم بالغرامة أصلا

- ٢٣٩ - اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية
- ٢٤٠ - المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها في الحال بعد سماع أقوال رئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائها
- ٢٤١ - اذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضى المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وان رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضى تحقيق أو أكثر أو الى محكمين ابتدائيين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف

الباب السادس

(المجرمون الاحداث)

- ٢٤٢ - اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جنائية على متهم زاد عمره على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة يحاكم أمام محكمة الجنج اذا لم يكن معه فى المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجنائية
- ٢٤٣ - لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني
- ٢٤٤ - ينفذ التأديب الجسماني فى السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مأمر السجن وطيبه وقت اجرائه
- ٢٤٥ - الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر يكون ايداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة العمومية يحزر على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحفانية ويجوز ابقاؤه مؤقتا فى السجن الى حين نقله منه
- ٢٤٦ - لا يجوز التنفيذ بالا كراه اليد فى لتحصيل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة

الباب السابع

(في المتهمين المعتوهين)

٣٤٧ - اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه
واذا اتضح عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب ايقاف محاكمته على الوجه المتقدم

٣٤٨ - اذا ظهر في احدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة السابقة أو في حالة تبرئة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقا لأحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو الى وضعه في أحد مستشفيات المجازيب تخابر النيابة العمومية جهة الادارة وهي تتخذ ما يلزم لذلك من الاجراءات وتتبع هذه القواعد أيضا في حال ما اذا رأت النيابة أن لا وجه لاقامة الدعوى على متهم بسبب عاهة في عقله

٣٤٩ - يجوز للنياية العمومية في كل الاحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه في أحد محلات المجازيب أو في مستشفى للحكومة بعد الحصول على اذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الادارة

الباب الثامن

(في المصاريف)

٣٥٠ - كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها
٣٥١ - المحكوم عليه غيباً اذا برئ بناء على معارضته في الحكم الغيابي يجوز الحكم عليه بكل أو بعض مصاريف الاجراءات والحكم الغيابي
٣٥٢ - اذا حكمت محكمة ثانية درجة بتأييد حكم ابتدائي جاز لها أن تجعل كل أو بعض مصاريف الاستئناف على المحكوم عليه الا اذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة وحدها

٢٥٣ - اذا حكم على جماعة متهمين بحكم واحد في جريمة واحدة بصفتهم فاعلين أو شركاء فيها جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامين أو توزيعها بينهم

٢٥٤ - اذا لم يحكم على متهم الا بجزء من المصاريف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه في الحكم

٢٥٥ - يكون المدعى بالحقوق المدنية ملازما للحكومة بمصاريف الدعوى ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية

٣٥٦ - اذا حكم على المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها

ومع ذلك اذا لم يحكم للمدعى بالحق المدني بتعويضات فتكون عليه المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى أما اذا قضى له ببعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم

٣٥٧ - اذا برئ المتهم وألزم بتعويضات للمدعى بالحق المدني يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للمدعى بالحق المدني المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية

الكتاب الرابع

في تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة

٣٥٨ - متى صار الحكم بالاعدام نهائيا ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة ناظر الحقانية لعرضها على الحضرة الفخيمة الخديوية وينفذ الحكم اذا لم يصدر الامر بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما

- ٣٥٩ - يصير ابقاء المحكوم عليه نهائيا بالاعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية الى أن يتفد عليه الحكم أو يصدر الأمر ببدال العقوبة المحكوم عليها
- ٣٦٠ - تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة تطارة الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومي مينا فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٥٨
- ٣٦١ - لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها في يوم من الاعياد الخاصة بديانته أو الاعياد الاهلية
- ٣٦٢ - تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها
- ويجب على أي حال أن يكون الدفن بغيا احتفال ما
- ٣٦٣ - اذا أخبرت المحكوم عليها بالاعدام بانها حبلية يوقف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها لا يتفد عليها الا بعد الوضع
- ٣٦٤ - كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية
- ٣٦٥ - يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامه وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفي حالة ما اذا كان المحكوم عليه مسجوننا يكون اعلانه بذلك بواسطة أمور السجن
- ٣٦٦ - اذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة في الحكم الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم اذا كان حضوريا يقوم مقام اعلان المتهم بالمبالغ المذكورة
- ٣٦٧ - يجوز الاكراه البدني لتحصيل قيمة العقوبات المالية المقضى بها للحكومة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الاولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائدة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوما في مواد المخالفات ولا عن تسعين يوما في مواد الجنايات والجنايات

٢٦٨ - يكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحفائية و يشرع فيه في أى وقت كان بعد اعلان المتهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المفيدة للحرية المحكوم عليه بها

٢٦٩ - ينتهى الاكراه البدني من نفسه متى صار المبلغ الموازى للمدة التى قضاه المحكوم عليه فى الاكراه محتسبا حسب ما هو مقرر فى المادة ٢٦٧ مساويا للمبلغ المطلوب أصلا بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته

٢٧٠ - لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدني عليه ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشاً عن ثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها

٢٧١ - يجوز للمحكوم عليه بالاكراه البدني أن يطلب فى أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الامر بتنفيذ الاكراه المذكور ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به

٢٧٢ - يشتغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلامقابل لأحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ بها عليه

ويصدر ناظر الداخلية باتفاقه مع ناظر الحفائية قرارا يعين فيه أنواع الاشغال التى يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الاشغال ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له ويراعى فى العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على اتمامه فى طرف ست ساعات بحسب حالة بنيته

٢٧٣ - المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى المحل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراهم الجهات الادارة مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكراه البدني الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الايام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الاعمال اليومية

ويجب التنفيذ بالاكرام البدني على المحكوم عليه الذي اختار الشغل بدل الاكرام اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة

٣٧٤ - يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الايام الاولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه اتمامه يوميا ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك

٣٧٥ - اذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا وكانت أموال المحكوم عليه لا تفي بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتي

أولا - المصاريف المستحقة للحكومة

ثانيا - المبالغ المستحقة للمدعي المدني

ثالثا - الغرامة وما يجب رده للحكومة

الكتاب الخامس

في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

٣٧٦ - العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضي عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضي ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثاني درجة

٣٧٧ - وأما العقوبة المحكوم بها في مواد الجنيح فتسقط بمضي خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف تبدئ هذه المدة من يوم صدور الحكم الانتهائي

٣٧٨ - العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضي سنة تحسب بمقتضى
الاصول المبينة في المادة السابقة. ما لم يكن الحكم الصادر فيها نهائيا لا يجوز الطعن فيه
فتبتدئ مدة السنة من تاريخه

٣٧٩ - يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضي
عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضي
ثلاث سنين في مواد الجرح وستة أشهر في مواد المخالفات

٣٨٠ - اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق
في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات
المذكورة

٣٨١ - اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا
ولذلك لا يجوز في أى حال من الاحوال للمحكوم عليه غيابيا الذي سقطت عقوبته بمضي
المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه

٣٨٢ - الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جريمة أو جنحة أو مخالفة لا يجوز
اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة
الدعوى العمومية

واذا أقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة
فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية

أمر عال

بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
قانون غمرة ٥

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بترتيب المحاكم
الأهلية
١٤ فبراير
سنة ٩٠٤

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

١ - يعدل الامر العالى المذكور على مقتضى ما هو مذكور فى الملحق المرفق
بهذا الامر العالى

٢ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذى يجب العمل به ابتداء من
١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى عابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

(عباس حلى)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار
(مصطفى فهمى)

ناظر الحقانية
(ابراهيم فؤاد)

ملحق

التعديلات على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

المادة ٥ - عدلت على الوجه الآتي :

« ٥ - تتركب محكمة ابتدائية في كل من مصر وطنطا والزقازيق واسكندرية وبني سويف وأسيوط وقنا »

المادة ٨ - عدلت على الوجه الآتي :

« ٨ - يشكل في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر الحقانية

« وتتركب كل من هذه المحاكم من قاض ينتدبه ناظر الحقانية من المحكمة الابتدائية « ولناظر الحقانية أن ينتدب في مدينتي مصر والاسكندرية قاضياً وجملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بفردهم ودون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين »

المادة ٩ - عدلت على الوجه الآتي :

« ٩ - تشكل محكمة استئناف في مدينة مصر »

المادة ١٠ - عدلت على الوجه الآتي :

« ١٠ - تصدر الاحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة الا في احوال الجنايات التي يعاقب عليها قانونا بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة وكذا في حال انعقاد المحكمة بهيئة محكمة نقض وإبرام طبقاً لنصوص قانون تحقيق الجنايات فان الاحكام تصدر من خمسة قضاة

«وعندما تنعقد المحكمة بهيئة نقض وإبرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه»
يستعاض عن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ بمادة واحدة عددها ١٧ وهذا نصها

«١٧ - قواعد اختصاص المحاكم تعين في قانون المرافعات وتحقيق الجنايات»

المادة ٣٠ - تضاف في هذه المادة بعد كلمة «يلزم» العبارة الآتية «فيماعدا طرق تنفيذ الاحكام في المواد الجنائية المنصوص عنها خاصة في قانون تحقيق الجنايات»

يستعاض عن المادتين ٤٩ و ٥٠ بمادة واحدة يكون عددها ٤٩ بالنص الآتي:

«٤٩ - مستشارو محكمة الاستئناف العليا لا يعزلون»^{٥٠}

عنوان الباب الخامس يستعاض عنه بعبارة «عدم امكان عزل مستشارو محكمة الاستئناف العليا»

=====

أمر عال

بتعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الاهلية

قانون نمرة ٦

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

١٤ فبراير
سنة ٩٠٤

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا

أمرنا بما هو آت

١ - تعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الكلية كالآتى بعد وذلك مع عدم
الاخلال بأحكام الاوامر العلية التى صدرت بتشكيل محاكم خصوصية فى بعض الجهات
وبأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بتعيين المحاكم المختصة بالنظر
فى القضايا التى ترفع على الحكومة

أولا - تشمل دائرة اختصاص محكمة مصر محافظة القاهرة ومديرتى الجيزة
والقليوبية

ثانيا - تشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا مديرتى المنوفية والغربية

ثالثا - تشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق مديرتى الشرقية والدقهلية
ومحافظات دمياط وقتال السويس والسويس والعريش وناحية الطور

رابعا - تشمل دائرة اختصاص محكمة اسكندرية محافظة اسكندرية ومديرية البحيرة

خامسا - تشمل دائرة اختصاص محكمة بنى سويف مديريات بنى سويف والفيوم
والمنيا

سادسا - تشمل دائرة اختصاص محكمة أسيوط مديرتى أسيوط وجرجا

سابعا - تشمل دائرة اختصاص محكمة قنا مديرتى قنا وأصوان

النظر عن الاستشهاد المطلوب . وللخصم المعارضة في ذلك الامر في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى المحكمة الابتدائية في أودة المشورة

❦ في الطرق والاجراءات الاحتياطية ❦

(التي يلزم اتخاذها في حق المتهم)

المادة (٩٣) اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو اذا كانت المادة المتهم بها من قبيل المبين في المادة ١٥ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق ان يصدر امراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة ان يستجوبه في ظرف اربع وعشرين ساعة بالاكثر من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره

المادة (١٠١) لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار او اوامر السجن بعد مضي ستة اشهر من تاريخ صدورها ما لم يؤثر عليها قاضي التحقيق او رئيس النيابة العمومية تأشيراً جديداً مؤرخاً

المادة (١٠٥) تجوز المعارضة في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق في الحالة المبينة في العبارة الاخيرة من المادة ١٠٣ وفي الحالة المبينة في المادة ١٠٤ امام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر في تلك المعارضة

ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة ويبتدىء هذا الميعاد بالنسبة لاعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الامر من قاضي التحقيق أما بالنسبة للمتهم فيبتدي من وقت اعلانه اليه

المادة (١٠٨) يجب حتماً في مواد الجرح الافراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه بثمانية ايام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة

المادة (١١١) اذا لم ينته التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وسجنه وجب رفع الامر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضى التحقيق او على طلب المتهم

— في قفل التحقيق —

(وفي الاوامر التى تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي الاحالة)

المادة (١١٦) اذا رُوي لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم ان كان محبوساً وفي ظرف اربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن للمدعى بالحقوق المدنية للمعارضة فيه ان اراد بالكيفية وفي المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون

المادة (١٢١) على قاضى التحقيق ان يرسل الى النيابة العمومية الامر الصادر بالاحالة واوراق الدعوى والاوراق الدالة على الثبوت في ظرف اربع وعشرين ساعة من تاريخ الامر المذكور وعلى الكاتب ان يخبر به المتهم وان وجد مدع بحقوق مدنية فيعلن اليه ايضاً

المادة (١٢٢) وتجاوز لاعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة في الامر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون . وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان واربعين ساعة من يوم ارسال الامر بالاحالة

المادة (١٢٤) فان حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الامر الصادر بالاحالة وجب عليها ان تقدمها الى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة الايام التالية للميعاد المقرر في المادة ١٢٢ وعلى المحكمة ان تحكم في المعارضة على الفور حكماً قطعياً لا يقبل الطعن فيه ويكون حكماً في ذلك في أودة مشورتها بدون حضور احد من الخصوم

بناء على ما يبيده احد اعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير ان قدما شيئاً من ذلك

﴿ في محكمة المخالفات ﴾

المادة (١٣٠) يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة بميعاد يوم كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة

المادة (١٣٣) تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابياً في ظرف الثلاثة ايام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز اعلان ذلك الحكم بملخص على النموذج الذي يقرره ناظر الحقانية وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب اعلان تلك المعارضة للمدعى بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة وتعتبر المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض

ولا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

المادة (١٥٤) يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الخصوم وأما اذا كان صادراً في الغيبة ففي ظرف الثلاثة ايام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية ما لم ينص على خلاف ذلك وتكلف النيابة العمومية الخصوم بالحضور الى تلك المحكمة في ميعاد ثلاثة ايام كافلة

ويكون الاجراء امام المحكمة المذكورة بمراعاة الاصول والقواعد المقررة في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب

﴿ في محكمة أول درجة للجنح ﴾

المادة (١٥٨) تكليف المدعي عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وذلك فيما عدا حالة شهادة الجاني متلبساً بالجناية فإنه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة

المادة (١٥٩) اذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة في حالة مشاهدته متلبساً بالجناية وطلب اعطاء ميعاد التحضير المدافعة عن نفسه يأذن له القاضي بميعاد ثلاثة أيام بالاقل فاذا لم يطلب المتهم ميعاد او رأى القاضي أن الدعوى غير صالحة للحكم بأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحري والتحقيق ويبقى في هذه الحالة المتهم بالسجن أو يأمر بالافراج عنه مؤقتاً اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة او بغيرها

﴿ الاستئناف في مواد الجنح ﴾

المادة (١٧٧) الاستئناف من المحكوم عليه او الاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بالحقوق المدنية او احد وكلاء النائب العمومي يجب ان يرفع في ظرف عشرة أيام بالاكثر والاسقط الحق فيه

المادة (١٨٣) يرفع الاستئناف في أثناء الثلاثين يوماً الى دائرة المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف المختصة بنظر الاستئناف في مواد الجنح

المادة (١٨٤) يكون التكليف بالحضور امام المحكمة الاستئنافية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة

﴿ في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة ﴾

المادة (١٩٣) على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن المتهم ما يأتي

أولاً - ورقة الاتهام التي يحررها ويضع عليها امضاءه رئيس النيابة المذكور أو أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجريمة المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الاحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل واذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الامر الصادر بالاحالة

ثانياً - محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثمانية ايام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط او سهو في نسخ الاوراق المذكورة

ثالثاً - ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام كاملة رابعاً - أسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقل

المادة (١٩٤) يجب ايضاً على كل من المتهم والمدعي بالحقوق المدنية أن يعلن للآخر قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقل ويخبر بها رئيس النيابة العمومية أو وكيلها بتقرير يحرر بقلم كتاب المحكمة

المادة (١٩٥) يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقل خلاف مواعيد مسافة الطريق

﴿ في الاستئناف في مواد الجنايات ﴾

المادة (٢١٠) يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي (١٧٧) و (١٧٨) من هذا القانون .

﴿ في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم ﴾

المادة (٢١٦) يجب قبل يوم الجلسة بثمانية ايام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان

المادة (٢٢٠) لا يكون للكفالة تأثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم في غيبة المتهم

المادة (٢٢١) اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في اثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمنيات فاذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز المحكمة ان تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها اذا اقتضى الحال ذلك

المادة (٢٢٢) اذا توفي من حكم عليه في غيبته في اثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمنيات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه لورثة واذا سبق دفع تلك التضمنيات يجوز للورثة ان يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالمقرر في المادة السابقة

المادة (٢٢٣) واما اذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة او حضر من تلقاء نفسه او قبض عليه وصدر الحكم عليه عند اعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الاول فيما يختص بالتضمنيات ويعتبر تقديرها قطعياً اذا سبق حصوله

﴿ في طرق الطعن غير الاعتيادية ﴾

المادة (٢٣١) يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة

في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة يعد صدور الحكم ويلزم بيان الاسباب التي بنى عليها الطعن في هذه الميعاد أيضاً والا سقط الحق فيه ولا يجوز ابداء أسباب أخوي أمام المحكمة غير الاسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدوره

ويكلف المتهم او المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب احد اعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة ايام كاملة

واذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر او اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة ولا يترتب على الطعن في الحكم ايقاف تنفيذه ما لا اذا كان صادرا بالاعدام

﴿ المجرمون الاحداث ﴾

المادة (٢٤٢) اذا اقيمت الدعوى العمومية من أجل جناية على متهم زاد عمره على سبع سنين وقل عمره عن خمس عشرة سنة كاملة يحاكم امام محكمة الجناح اذا لم يكن معه في المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل او شريك في نفس الجناية

المادة (٢٤٦) لا يجوز التنفيذ بالاكرام المدني لتحصيل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذي لم يبلغ خمسة عشر سنة كاملة

﴿ في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة ﴾

المادة (٢٧٦) العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من اول او ثاني درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من اول او ثاني درجة

المادة (٢٧٧) واما العقوبة المحكوم بها في مواد الجنح فتسقط بمضي خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حصلت معارضة او استئناف تبتدى هذه المدة من يوم صدور الحكم الانتهائي

المادة (٢٧٨) العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضي سنة تحسب بمقتضى الاصول المبينة في المادة السابقة مالم يكن الحكم الصادر فيها انتهائياً لا يجوز الطعن فيه فتبتدى مدة السنة من تاريخه

المادة (٢٧٩) يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضي عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة او من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضي ثلاث سنين في مواد الجنح وستة اشهر في مواد المخالفات



﴿ أمر عال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما فرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين

﴿ أمرنا بما هو آت ﴾

المادة (١) تعريف الرسوم القضائية في المحاكم الاهلية المرفقة بأمرنا هذا المشتملة على ست وستين مادة يعمل بمقتضاها فيما يتعلق بالدعاوى التى ترفع الى محاكم اول وثاني درجة وفي اجراءات تنفيذ الاحكام التى يطلب الشروع فيها من اول السنة القضائية التى تبتدى من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٧

والمسائل الفرعية التى تنشأ من الدعاوى والمرافعات والبيوع التى تحصل عقب المزايدة على الثمن الذى رسى به المزاد الاول او عقب اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسي عليه المزاد الاول تعتبر انها متمتعة للدعوى الاصلية

المادة (٢) قد الغى ما يأتى

اولا امرنا الصادر بتاريخ جمادى الاولى سنة ١٣١١ — ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ وتعريف الرسوم المرفقة به

ثانياً امرنا الصادر بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣١٢ — يناير سنة ١٨٩٥ بتعديل بعض مواد التعريف المذكورة

ثالثاً كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا

المادة (٣) على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي رأس التين في عشر جمادى الاولى سنة ١٣١٥ - ١٧ أكتوبر

سنة ١٨٩٧

﴿ عياس حامى ﴾

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

﴿ تعريف الرسوم القضائية في المحاكم الاهلية ﴾

المادة (١) يؤخذ رسم نسبي في المواد المدنية والتجارية كما يأتي
القضايا التي مقدار المدعي به فيها لا يتجاوز مائة جنيه تؤخذ رسومها باعتبار ثمانية
على كل مائة قرش

والقضايا التي قيمتها تتجاوز المائة جنيه تؤخذ رسومها كما يأتي
أولا - باعتبار تسعة على كل مائة قرش من المائة جنيه الاولى
ثانيا - باعتبار أربعة على كل مائة قرش من المائتي جنيه الثانية والثالثة
ثالثا - باعتبار اثنين على كل مائة قرش من المائة جنيه الرابعة فما فوق لغاية
ألف جنيه

رابعا - باعتبار واحد على كل مائة فما زاد على ذلك
المادة (٢) يحتسب الرسم النسبي المذكور في المادة السابقة على ما يأتي
أولا - على توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم او قسمتها بينهم
قسمة غرماء باعتبار مجموع المبالغ التي توزع او تقسم
ثانيا - على مرسى مراد العقارات باعتبار الثمن الذي رسا به المزاد
ثالثا - على وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين باعتبار المبالغ المحكوم بها والفوائد
التي تستحق عليها لغاية يوم صدور الامر

رابعاً — على تنفيذ الاحكام والعقود بالطرق القهرية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من اجلها

خامساً — على طلب القسمة بين الشركاء باعتبار صافي المبالغ الذي يلزم تقسيمه واذا كان من ضمنه ثمن عقارات تحصل عليه الرسم المقرر على مرسى المزايد فلا يؤخذ على قيمة هذا الثمن رسم طلب القسمة بل تطرح عند تسوية الرسوم من المبالغ اللازم تقسيمه

واما في دعاوي قسمة العقار فيحتسب الرسم على ثمن الحصة او الحصص المراد فرزها اذا كان باقياً حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع اما اذا كان العقار مشتركاً بين شريكين فقط وطلب احدهما القسمة فيحتسب الرسم على ثمن جميع العقار سادساً — على كافة الطلبات الاخرى باعتبار القيمة المطلوبة والفوائد المستحقة عليها الحد وقت رفع الدعوى

المادة (٣) تنقص الرسوم المقررة في مادة (١) بقدر خمسين من كل مائة منها فيما يأتي

اولاً في طلب القسمة بين الشركاء بما في ذلك العقار

ثانياً في التوزيع والقسمة بين الدائنين

ثالثاً في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر قبل انتهاء

المرافعة بشرط ان لا يكون قد صار حكم تهديدى في الدعوى

رابعاً في الرجوع الى الدعوى بعد الحكم بىطلان المرافعة

وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها فيما يأتي

اولاً في المعارضة فى الاحكام التى تصدر فى غيبة بعض الخصوم من المحكمة

لابتدائية او من محكمة الاستئناف

ثانياً فى طلب تنفيذ الاحكام والعقود بالطرق القهرية

ثالثاً فى الرجوع الى الدعوى بعد شطبها او بعد الحكم بىطلان ورقة التكليف

بالحضور

رابعاً فى الاوامر التى تصدر بتنفيذ حكم المحكمين

المادة (٤) يؤخذ على استئناف الاحكام او التماس اعادة النظر فيها رسم كالرسم المقرر في اول درجة الا اذا كان الحكم المستأنف صادراً في مسألة فرعية فالرسوم التي تؤخذ عنه تكون بواقع نصف الرسم المقرر في اول درجة فذا صدر حكم الاستئناف وكان في موضوع الدعوى فيؤخذ باقي الرسم بتمامه

المادة (٥) لا يؤخذ في ان جال من الاحوال رسم نسبي اقل من عشرة قروش

المادة (٦) يجب على المدعى ان يبين قيمة دعواه في ورقة الطلب او في ورقة اخرى ممضاة منه وان لم يفعل ذلك ولم توجد عقود او اوراق تدل على القيمة الحقيقية فيقدرها الكاتب او المحضر بمراعاة القواعد الآتية

اولاً في الدعاوي المتعلقة بالمنازعة في الاطيان المدة للزراعة باعتبار الضريبة السنوية المقررة عليها وقت رفع الدعوى مضروبة في عشرين

ثانياً — في الدعاوي المتعلقة بالمنازعة في المباني باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة في مائة وثمانين

ولا تقبل القيمة التي بينها المدعى في طلبه اذا كانت اقل من التقدير على حسب القواعد المذكورة ومع ذلك اذا تقدمت اثناء سير الدعوى أوراق دلت على ان هذا التقدير أو القيمة التي بينها المدعى في طلبه أقل من القيمة الحقيقية أو ثبت ذلك بنص صريح في الحكم فيجب على الكاتب تحصيل الفرق الذي يستحق على الزيادة

ثالثاً — دعاوى ترتيب المعاش تقدر قيمتها باعتبار قيمة المعاش السنوى المطلوب ترتيبه مضروبة في عشرين اذا كان المعاش مؤبداً وفي تسعة ونصف اذا كان مؤقتاً

رابعاً — دعاوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون لاجله العقار أو المنقول

خامساً — دعاوى طلب الحكم يفسخ الايجار أو اخلاء المحل المؤجر تعتبر قيمتها ايجار مدة سنة مضافاً اليها قيمة الاجرة المطالب بها .

سادساً — دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو فسخها تعتبر قيمتها قيمة الشيء

المبين في العقد

المادة (٧) يجوز في كل الاحوال لكل من المدعى والكاتب او المحضر ان يطلب التقدير بمعرفة أهل خبرة بشرط ان يتحصل الكاتب او المحضر على الاذن بذلك من النيابة العمومية

المادة (٨) تلتزم الحكومة بمصاريف اهل الخبرة اذا كانت القيمة التي قدرها مساوية لما عينه المدعى او اقل منه

المادة (٩) يعين واحد فقط من اهل الخبرة لتقدير قيمة المدعى به ويكون تعيينه على حسب الاحوال بمعرفة قاضي الامور الجزئية او رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى سواء كانت المحكمة ابتدائية او محكمة الاستئناف بغير سماع اقوال أولى الشأن وبعد تحليفه اليمين يعين القاضي او رئيس المحكمة الميعاد الذي يحصل فيه التقدير ويقدم به التقرير اليه ويجوز عند الاقتضاء امتداد هذا الميعاد

ولا يجوز التظلم من التقرير المذكور بأي طريق من الطرق

المادة (١٠) يجوز لدى الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة أهل الخبرة ان يتفق مع الكاتب او المحضر على تقدير قيمة المدعى به بشرط التصديق على هذا الاتفاق من النيابة العمومية

المادة (١١) كل ما كان في قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنيها

المادة (١٢) اذا طلب أحد الاخصام صورة ورقة أو ملخصها أو شهادة وجب عليه ان يدفع الرسم المقرر في المادة الآتية

المادة (١٣) اذا كان المدعى به مما لا يقبل تقدير قيمة له فيؤخذ بدلا عن الرسم النسبي رسم مقرر على كل ورقة من اوراق الكتبة والمحضرين من الاصل والصورة باعتبار عشرة قروش او عشرين قرشا او ثلاثين قرشا على حسب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ان كانت من محاكم الامور الجزئية او من المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف واذا كان ما لا يقبل تقدير قيمة له بعض المدعى به دون البعض الاخر فيؤخذ رسم نسبي على ما يمكن تقدير قيمته خلاف الرسم المقرر في الفقرة الاولى من هذه المادة ويؤخذ رسم في المواد الجنائية باعتبار خمسة قروش او عشرة قروش او خمسة

عشر قرشاً على كل ورقة على حسب نوع الدعوى المرفوعة ان كانت مخالفة او جنحة
أو جناية

ويؤخذ رسم مقرر باعتبار عشرين قرشاً على كل ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين
الغير متعلقة بأي دعوى أياً كان نوعها وسواء كانت اصلاً او صورة وتعتبر من الاوراق
المذكورة الاوامر الصادرة بتوقيع الحجز التحفظي الغير مشتملة على تعيين يوم للمرافعة
في الحجز وتقارير طلب الاخذ بالشفعة والاذنارات والبروتستات والصيغة التنفيذية التي
توضع على العقود الرسمية واعلان تلك العقود وأوامر اختصاص الدائن بعقارات مدينه
واعلانها واوراق الاجراءات اللازمة لتكليف المحجوز لديه بأن يبين ما في ذمته للمدين
وتقريره وتقرير الكفيل وتعهده في حالة الحكم بالنفاذ المؤقت والمناقضة التي تحصل في
هذا التقدير ومحاضر عرض الدين على الدائن وما شاكل ذلك

والرسم المقرر في هذه المادة يشمل رسم التمغة وغيرها من المصاريف

المادة (١٤) تؤخذ الرسوم المقررة في المادة السابقة على ما يأتي :

أولاً — على مسائل التشويش الذي يحصل في الجلسات سواء كانت مدنية او

جنائية باعتبار الرسوم المقررة للمخالفات

ثانياً — على المسائل التي تتعلق بتأخير الشهود او امتناعهم عن الاجابة باعتبار

الرسوم المقررة للمحكمة التي طلب امامها الشاهد ان كانت محكمة مدنية او محكمة جنائيات

او جنح او مخالفات

ثالثاً — على الدعاوى التأديبية التي ترفع على المخامين باعتبار الرسوم المقررة للجنح

رابعاً — على المسائل المتعلقة بتعيين قيم على من حكم عليه بجناية باعتبار الرسوم

المقررة للجنائيات

خامساً — على تنفيذ احكام لجنة الكمارك الصادرة بالتغريم والمعارضة التي تحصل

فيها امام المحكمة باعتبار ما هو مقرر من الرسوم على الاوراق في مواد الجنح او المخالفات

على حسب الغرامة المحكوم بها

المادة (١٥) اذا كان الرسم مقررّاً باعتبار كل ورقة فتعد كل ورقة باعتبار

صحيفتين وكل صحيفة باعتبار خمسة وعشرين سطراً وكل سطر باعتبار اثنتي عشرة كلمة

ويؤخذ الرسم بتمامه على الورقة الاولى آياً كان عدد السطور المكتوبة فيها واما الورقة الاخيرة فلا يستحق عليها الرسم الا اذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية خلاف الامضات والتاريخ

المادة (١٦) تكتب محاضر الجلسات بما فيها محاضر الشهود بالتتابع ويحتسب الرسم على مجموعها ولو كانت في تواريخ متفرقة وكذلك محاضر التحقيق سواء كانت في قضايا مدنية او جنائية

وتكتب ايضاً المحاضر التي يكتبها المحضر عن اعلان ورقة واحدة بالتتابع ولو كانت في جهات متعددة وفي تواريخ متفرقة ويحتسب الرسم على مجموعها

اما محاضر حلف اليمين وايداع الاوراق وتقارير المعارضة والاستئناف والتنازل وما شاكلها فيحتسب الرسم على كل منها على حدة

المادة (١٧) الاخصام ملزمون بدفع الرسم ولكن يجب على المدعى في سائر الاحوال ان يؤديه بالكيفية الآتي بيانها :

أولاً - سائر الدعاوى التي تقيّد في الجدول ما كان منها قيمة المدعى به فيها لا يتجاوز الثلاثمائة جنيه يؤخذ عنها الرسم المقرر في المادة الاولى مقدماً بحسب القيود المبينة في مادة (١٨) الآتية

وما كان منها مقدار المدعى به فيها يتجاوز الثلاثمائة جنيه فلا يؤخذ مقدماً سوى الرسم المستحق عليها لغاية الثلاثمائة جنيه بالطريقة المبينة في مادة (١٨) المذكورة وباقي الرسم يؤخذ على ما يحكم به زائداً عن هذا المقدار

ثانياً - - الدعاوى التي تقام من المدعى عليه اثناء الخصومة يتبع في اخذ الرسم عليها ما نص عنه في الوجه الاول أما الطلبات الاضافية التي تحصل من المدعي اثناء المرافعة فهذه تظم على الطلبات الاصلية ويتبع في اخذ الرسم على مجموعها القاعدة المبينة في الوجه الاول المذكور

ثالثاً — الطلبات الاخرى التي لا تقيد في جدول القضايا يؤخذ عنها الرسم المقرر في مادة (١) وقت تقديم الطلب حسب الروابط المدونة في مادة (١٨) الآتية رابعاً — الدعاوى التي لا يمكن تقدير قيمة لها يودع من أجلها مبلغ بصفة تأمين على ما يستحق عليها من الرسوم للكتابة والمحضرين على الاوراق التي تستلزمها الدعوى بحسب المنصوص في المادة (١٨)

المادة (١٨) تدفع الرسوم النسبية على الدعاوى والطلبات المبينة في مادة (١٧) بالكيفية الآتية

أولاً — اذا كان الرسم مستحقاً على معارضة في حكم صادر في غيبة بعض الخصوم من محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة أو مستحقاً على الرجوع الى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم ببطلان ورقة التكليف بالحضور فعلى من يرفع المعارضة أو يرجع الى الدعوى أن يدفع مقدماً الرسم المنصوص عنه في المادة (٣) من هذه التعريفة بتمامه اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز اثلاثمائة جنيه أما اذا تجاوزت هذا المقدار فلا يدفع مقدماً سوى المستحق على الثلاثمائة جنيه فقط وباقي الرسوم يؤخذ على ما يحكم به

ثانياً — اذا كان الرسم مستحقاً على التنفيذ أو على طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين فعلى الطالب ان يدفع الرسم المستحق بتمامه مقدماً حال الطلب

ثالثاً — اذا كان الرسم مستحقاً على الامر بتنفيذ أحكام المحكمين فعلى من يطلب ذلك الامر أن يؤدي الرسم بتمامه مقدماً قبل تحرير ذلك الامر على الحكم

رابعاً — اذا كان الرسم مستحقاً على مرسى مزاد العقار فيؤخذ وقت مرسى المزاد

خامساً — اذا كان الرسم مستحقاً على طلب القسمة بين الشركاء أو الرجوع الى

الدعوى بعد الحكم ببطلان المرافعة فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم المنصوص عنه في المادة (٣) مقدماً قبل اعلان أي ورقة كانت ثم يدفع النصف الثاني

قبل قيد الطلب في جدول القضايا وذلك براءة القيود المبينة في الوجه الاول من هذه المادة

سادساً — اذا كان الرسم مستحقاً على دعوى مرفوعة من المدعى عليه أثناء

الخصومة فعلى من رفعت منه تلك الدعوى أن يدفع الرسم بتمامه مقدماً وقت رفعها او

قبل اعلان الورقة المشتملة عليها ببراءة ما هو مذكور في الوجه اثنى من مادة (١٧) سابغاً — اذا كان الرسم مستحقاً على طلبات أخرى فعلى المدعي ان يدفع ربع الرسم مقدماً قبل اعلان أي ورقة ثم يؤدي باقيه قبل قيد الدعوى في جدول القضايا وذلك ببراءة القاعدة المدونة في الوجه الاول من مادة (١٧)

ثامناً — اذا كان الرسم مستحقاً على طلبات مما لا تقدر له قيمة فيجب على المدعي ان يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتبة والمحضرين على الاوراق التي تستلزمها الدعوى ويكون قيمة ما يودع لذلك مائتي قرش اذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الامور الجزئية واربعائة قرش اذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وستائة قرش اذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف

وتعتبر من هذه الطلبات دعاوى حقوق الارتفاق

المادة (١٩) الرسوم والامانة التي تؤخذ من المدعي بالحقوق المدنية لا يجوز في أي حال من الاحوال ان تكون اقل من الرسوم والامانة التي يلتزم بها لو رفع للمحكمة المدنية دعواه على حدثها

المادة (٢٠) المبلغ الذي يجب على المدعي بالحقوق المدنية في المواد الجنائية ان يودعه للوفاء بالرسوم والبصارييف التي استحققت او تستحق فيما بعد يقدر بمعرفة قاضي التحقيق او قاضي الامور الجزئية او رئيس المحكمة على حسب الاحوال واذا نفذ هذا المبلغ في الرسوم التي استحققت واقتضى الحال دفع تكملة في اثناء الدعوى فتقدر هذه التكملة بالكيفية الميينة آنفاً

لا يلزم المدعي بحقوق مدنية بايداع الامانة اذا كانت المعارضة او الاستئناف او النقض والابرام مرفوعاً من المتهم

المادة (٢١) اذا نفذ المبلغ المودع في رسوم الكتبة والمحضرين على ما تحرر من اوراق الدعوى ولم يبق منه شيء للوفاء برسوم الاوراق التي تحرر بعد ذلك يجب على الكاتب او المحضر أن يطلب من المدعي ايداع مبلغ آخر تكملة الاول ولا يجوز ان تكون التكملة ازيد من المبلغ المودع أولاً

المادة (٢٢) لا يجوز قيد الدعوى في جدول القضايا الا بعد ايداع المبلغ المقرر وتستبعد منه اذا لم تدفع التكملة التي تطلب بعد ذلك

المادة (٢٣) اذا قدر كاتب المحكمة او المحضر المبلغ الذي يجب ايداعه ورأى المدعى ان هذا التقدير مجحف بحقوقه ساع له التظلم للنيابة العمومية وهي تبدي رأيها في ذلك بعد سماع اقوال رئيس كتاب المحكمة

المادة (٢٤) اذا ظهر ان قيمة المدعى به التي عينها المدعى لتحصيل الرسوم باعتبارها اقل من القيمة الحقيقية وقت رفع الدعوى وثبت ذلك بمقتضى ورقة يجوز الاحتجاج بها على الاخصام يجازى المدعى المذكور بدفع رسم زيادة بقدر المبلغ الذي ضاع على الحكومة بسبب عدم صحة التقدير وذلك خلاف تحصيل الفرق

المادة (٢٥) المبالغ التي تدفع مقدماً من الرسم تطرح مما يستحق منه ولا يرد ما يدفع من الرسوم النسبية ولو حكم بشطب الدعوى او بطلان الاجراءات او برفض دعوى المدعى

المادة (٢٦) لا تكتب الاوراق التي لا تتعلق بأى دعوى الا بعد تأدية الرسوم المستحقة عليها

المادة (٢٧) يكون المدعى مسئولاً عن الرسوم للخرينة في جميع الاحوال ولكن يجوز للمحكمة الرجوع بها على المدعى عليه اذا حكم بالزامه بالمصاريف

المادة (٢٨) لا تحتسب رسوم على ما يأتى :

أولاً — اعمال المديرين والمحافظين ووكلائهم المخول لهم الحق في تحقيق الوقائع الجنائية

ثانياً — الاوراق التي يحررها مأمورو الضبطية القضائية ولو كانت محررة بناء على انتداب من جهة القضاء

ثالثاً — الاوراق التي لم تكن محررة بمعرفة كتبة المحاكم والمحضرين مثل الكشوفات الطبية ومحاضر وتقارير أهل الخبرة

رابعاً — محاضر ضبط الوقائع وطلبات حضور المتهمين والشهود وأوامر الحبس

وأوراق الاتهام وقوائم الشهود وغيرها من الأوراق التي تحررها النيابة العمومية
 انما اذا أعلنت أو تنفذت ورقة من الأوراق المذكورة بمعرفة محضر أو مندوب أو
 أحد رجال الضبط فيحتسب رسم للمحضرين على محضر الاعلان أو التنفيذ
 المادة (٢٩) تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي أو النيابة
 العمومية على حسب الاحوال باعتبار نوع العمل الذي كلفوا به مع مراعاة صفاتهم
 المادة (٣٠) الشهود الذين يستحضرون في محل اقامتهم للشهادة في مادة جنائية
 لا يستحقون تعويضاً ما

المادة (٣١) الشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارج محل اقامتهم يعطى
 اليهم تعويض يقدر باعتدال مصاريف سفرهم وصفة كل منهم وغير ذلك من الاحوال
 ويراعى ذلك أيضاً في تقدير التعويض الذي يعطى للأشخاص الذين يطلب
 حضورهم لمجرد الاستعلام فقط بشرط أن لا يكونوا مدعين بحقوق مدنية ويكون التقدير
 بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذي تؤدي الشهادة امامه أو النيابة العمومية على
 حسب الاحوال

المادة (٣٢) اذا طلب احد مأموري الحكومة لتأدية الشهادة خارج محل اقامته
 فيقدر ما يعطى اليه من التعويض ومصاريف السفر باعتبار ما هو مقرر في اللوائح المنبئة
 في الحكومة فيما يتعلق بانتقال المستخدمين

المادة (٣٣) اذا طلب شاهد للحضور امام المحاكم ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف
 سفره فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجود فيها أن يدفع له مصاريف السفر مقدماً
 ويبين ما دفعه اليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز ما دفع من
 التعويض المستحق للشاهد ويسدده للجهة التي دفعته مقدماً

المادة (٣٤) اذا حكم بتعيين أهل خبرة أو بسماع شهادة شهود ولم يوجد مبلغ
 مودع في خزانة المحكمة للوفاء بالمصاريف التي تلزم لذلك أو كان المبلغ المودع غير كاف
 لتقدير هذه المصاريف بوجه التقريب وجب على كاتب المحكمة أن يطلب من القاضي
 الذي حكم بتعيين أهل خبرة أو امر بسماع شهادة الشهود أن يقدر المبلغ الذي يلزم

ايداعه لذلك وعلى طالب التعجيل من الاخصام أن يودعه

المادة (٣٥) يجوز طلب أجره المحامين او الوكلاء ممن حكم عليه بمصاريف الدعوى بشرط ان تكون هذه الاجرة مقدرة بمعرفة المحكمة او القاضي ويراعي في تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل الذي باشره المحامي او الوكيل والزمن الذي قضاه في ذلك وحالة ثروة المتخاصمين ولا يعتد بالاوراق التي صار تحريرها بغير حاجة اليها واذا اقتضى الحال تقدير الاجرة التي يلزم دفعها للمحامي او الوكيل من موكله فتراعى ايضاً الاحوال المبينة آنفاً

المادة (٣٦) يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التأشير على دفاتر التجار ودفاتر القبانية اذا كان الدفتر لا يشتمل على أكثر من عشرين فرخاً فاذا اشتمل على أكثر من ذلك يضاعف الرسم

المادة (٣٧) يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التصديق على كل امضاء واذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الامضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشاً خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال

المادة (٣٨) كل ترجمة يصير اجراؤها بالكتابة بمعرفة مترجمي المحاكم بناء على طلب احد الاخصام يؤخذ على كل ورقة منها رسم قدره عشرون قرشاً باعتبار الكتابة العربية

المادة (٣٩) اذا أودعت في قلم كتاب المحكمة سندات عمومية او سندات من سندات الحكومة او نقود او أوراق أعدها المودع لان تقوم مقامها او مجوهرات او مصوغات فيؤخذ رسم نسبي على الايداع باعتبار واحد من كل مائة ويحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات الحكومة باعتبار سعرها في السوق في يوم الايداع وفيما يتعلق بالمجوهرات والمصوغات باعتبار قيمتها حسب التمين ولكن يستثنى من ذلك ما يأتي :

أولاً — ما يودعه وكلاء الدائنين على ذمة التفليسة
ثانياً — ما يودعه المزايدون للتأمين على ثمن العقارات

ثالثاً — ما يودع من المبالغ والاوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في مواد الجنايات والجنح والمخالفات

رابعاً — ما يودع على سبيل الضمان للافراج مؤقتاً

خامساً — ما يودع من ثمن المنقولات او العقارات التي بيعت على يد المحكمة او على يد أحد المحضرين اذا حصل الايداع بسبب غياب من يستحق ذلك الثمن او بسبب توقيع حجز عليه

المادة (٤٠) تحتسب على الحكومة المصاريف الآتي :

أولاً — مصاريف انتقال القضاة واعضاء النيابة العمومية والكتابة والمحضرين والمترجمين ورجال الضبط والربط المساعدين او المصاحبين لمن ذكروا وكذلك ما يستحقونه من التعويض في مقابلة الانتقال

ثانياً — مصاريف التحريرات وأجر التلغرافات

ثالثاً — مصاريف نقل الاوراق المتعلقة باجراءات الدعوى او نقل الاشياء المضبوطة في مادة جنائية

رابعاً — مصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤنتهم

وتصرف عند الاقتضاء المصاريف الميينة في الوجهين الثالث والرابع من مصلحة الضبط والربط وعلى نفقتها

المادة (٤١) لا يجوز لكتابة المحاكم اعطاء اى ملخص او شهادة من اوراق اى دعوى مدنية او جنائية او من اى ورقة قضائية الا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية او على اصل الاوراق المطلوب منها ما ذكر

ولا تسلم صورة حكم بيع العقار للمدعى الذي قبلت معافاته ورسي عليه المزايا الا بعد قيامه باداء مصاريف البيع مع الرسوم النسبية المستحقة على مرسى المزايا

مادة (٤٢) لا يسوغ للمحضرين اعلان ورقة او تنفيذ حكم او عقد الا بعد دفع الرسوم التي تستحق على ذلك

مادة (٤٣) لا يجوز للقضاة او الكتبة او المحضرين مباشرة اى عمل كان

بناء على محضر او حكم او ورقة مقرر عليها رسوم الا بعد تأدية الرسم المستحق على ذلك المحضر او الحكم او على الورقة المذكورة

المادة (٤٤) مصاريف الخفر وتكاليف حفظ البهائم المضبوطة في المواد الجنائية وغير ذلك من المصاريف المنصرفة للتحري عن الجرائم واثباتها تدفع مقدما من طرف كاتب المحكمة من نقود الخزينة بعد تقديرها بمعرفة من امر بها سواء كان القاضي أو المحكمة أو النيابة العمومية

المادة (٤٥) يبين ما يؤخذ من الرسوم وغيرها على هامش اصل الاوراق وهامش الصور التي تعطي منها ويكون بيان المبلغ المتحصل بالكتابة ويذكر تاريخ ونمرة الوصل الذي حرر باستلامه

المادة (٤٦) يجب على كاتب المحكمة ان يكتب على هامش كل حكم أصدرته بيان الرسوم والمصاريف المستحقة للخزينة ثم يحجر بها قائمه ويستصدر عليها أمراً من رئيس المحكمة أو قاضي الامور الجزئية بتنفيذها

المادة (٤٧) البيانات المذكورة في المادتين السابقتين يلزم ان تكتب بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة

المادة (٤٨) يجوز لذي الشأن ان يعارض في الامر الصادر بتنفيذ قائمة الرسوم والمصاريف وتكون المعارضة باقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام التالية لاعلان الامر المذكور وترفع المعارضة لاودة المشورة والحكم الذي يصدر منها في ذلك يكون انتهايا غير قابل للطعن فيه

مادة (٤٩) تحصيل الرسوم والمصاريف والغرامات في المواد المدنية والتجارية والجنائية يكون بمعرفة كتبة المحاكم بطريق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات ما لم يوجد نص يخالف ذلك ويكون تحرير قائمة المصاريف المذكورة في المادة (٤٦) في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم على الاكثر ويعتبر اعلان هذه القائمة بمثابة اعلان الحكم بالنسبة للرسوم والمصاريف

مادة (٥٠) العقارات والاشياء المحكوم بها تكون ضامنة للرسوم والمصاريف

التي تستحق عليها

مادة (٥١) اذا اودعت بالخزينة مبالغ بصفة ضمان للافراج مؤقتاً او مبالغ أخرى تعلق المحكوم عليه في جناية او جنحة او مخالفة فتؤخذ منها قيمة الغرامة والرسوم والمصاريف المحكوم بها عليه

مادة (٥٢) المدعى ملزم باداء كامل الرسوم المستحقة بمقتضى نصوص هذه التعريفة ويجب عليه أن يدفع الباقي منها فوراً الى الخزينة عقب صدور الحكم ولا يوقف ذلك استئناف الحكم

وفي حالة تأخره عن السداد يتخذ كاتب المحكمة ضده طرق التحصيل القانونية المدونة في مادتي ٤٦ و ٤٩ من هذه التعريفة

المادة (٥٣) تجوز معافاة الفقراء من الرسوم القضائية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم ويترتب على هذه المعافاة اقلالة من رسوم كافة الاوراق القضائية والادارية ومن اجر نشر الاعلانات القضائية في الجرائد المعدة لذلك ويترتب عليها ايضاً انه اذا اقتضى الحال انتقال أهل الخبرة أو المحامين أو الشهود فمصاريف الانتقال تدفع اليهم من الخزينة مقدماً وكذلك يعطى للشهود التعويض الذي يستحقونه

المادة (٥٤) المعافاة من الرسوم تشمل المعافاة من رسوم تنفيذ الحكم ما لم يظهر ما يدل على ان المعافى أصبح موسراً

المادة (٥٥) يلزم للحصول على المعافاة من الرسوم أن تقدم عريضة المحكمة التي ترفع اليها الدعوى وترفق تلك العريضة بشهادة دالة على فقر مقدمها كالمبين في المادة (٦١)

المادة (٥٦) تسلم العريضة المذكورة في المادة السابقة الى لجنة مؤلفة من اثنين من قضاة محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال ومن احد اعضاء النيابة العمومية

المادة (٥٧) تحكم اللجنة في جواز قبول طلب المعافاة بعد تقديم الشهادة الدالة على الفقر وبعد سماع اقوال طلب المعافاة وسماع ملحوظات خصمه ان كانت

مادة (٥٨) اذا كانت الدعوى التى طلبت المعافاة من رسومها من خصائص قاضى الامور الجزئية فيحكم القاضي المذكور فى جواز قبول الطلب بمراعاة ما هو مقرر فى المادة السابقة بعد سماع رأى النيابة

مادة (٥٩) اذا طلبت المعافاة من الرسوم وجب على كاتب المحكمة ان يشعر الخصم الآخر بواسطة جهة الادارة باليوم المعين للحكم فى الطلب قبل حلوله بوقت كاف ليتسنى للخصم ان يبدي ملحوظاته عن هذا الطلب اذا اراد سواء كان بالمشافهة او بالكتابة

مادة (٦٠) لا يقبل طلب المعافاة من الرسوم الا اذا وجد شرطان وهما
اولا — حالة الفقر

ثانياً — احتمال الفصل فى الدعوى بحكم فيه منفعة للخصم المتمس بمعافاته
مادة (٦١) المراد بالفقر هنا حالة تقوم بطالب المعافاة تجعله غير قادر على تحمل مصاريف الدعوى ويجب على الطالب المذكور ان يقدم شهادة من جهات الادارة المحلية دالة على فقره

المادة (٦٢) اذا زالت حالة فقر المعافى من الرسوم فى اثناء النظر فى الدعوى يجوز لخصمه ان يطلب من المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ابطال المعافاة ويجوز ذلك ايضاً للنياية العمومية

المادة (٦٣) يجوز للحكومة فى حال المعافاة من الرسوم ان ترجع بها على الخصم المحكوم عليه بها او على الخصم الذى سبقت معافاته منها اذا زالت حالة فقره بسبب النجاح فى الدعوى او بسبب آخر

المادة (٦٤) الحسابات وادارة التحصيل والصرف تتبع المحاكم فيها اللوائح والتعليمات التى تضعها نظارة المالية بالاتفاق مع نظارة الحقانيه

المادة (٦٥) تعطى مكافأة لرئيس كتاب المحكمة والكتاب الاول والكتاب الثانى ورئيس المحضرين والمحضرين وكاتب النيابة العمومية المكلف بالتنفيذ باعتبار واحد ونصف من مائة من مجموع صافى ايرادات رسوم الكتبة والمحضرين فى كل سنة

وتوزع هذه المكافأة بينهم باعتبار ما يخص كلا منهم على حسب مرتبه
وينخصص ايضاً من مجموع هذه الايرادات نصف من كل مائه يكون تحت
تصرف ناظر الحقانية لتوزيعه في آخر كل سنة بالطريقة التي يقررها لذلك بين مستخدمي
محكمة الاستئناف والمحاكم الاخرى الذين يرى فيهم استحقاقاً لذلك
المادة (٦٦) كل من خالف احكام هذه التعريفة يحكم عليه بالعقوبات
التأديبيه

٢

﴿ أمر عال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة
١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ (١٤
فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بتلك المحاكم
وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ دسمبر
سنة ١٨٨٨) المشتمل على لائحة المحامين أمام المحاكم الاهلية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت



﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمحرفتهم ﴾

- المادة (١) لا يجوز لاحد أن يشتغل بمحرفة المحاماة (أفوكاتو) في المحاكم الاهلية
الا اذا ادرج اسمه في جدول المحامين الافوكاتية)
المادة (٢) لا يدرج اسم احد في جدول المحامين الا اذا توفرت فيه الشروط الآتية

أولاً — أن يكون حائزاً لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على تمام الدروس (دبلوما) أو شهادة من إحدى مدارس الحقوق الأجنبية بشرط أن تقرر اللجنة المشكلة للنظر في طلبات قبول المحامين على أنها تقوم مقام الشهادة المذكورة أولاً

ثانياً — أن يكون حسن السمعة والصيت

ثالثاً — أن يكون مقيماً في القطر المصري

المادة (٣) من يرغب قبوله بصفة محام يقدم للجنة تؤلف في محكمة الاستئناف من رئيسها ومن النائب العمومي ومن أحد قضاة المحكمة المذكورة يعين في كل سنة بمعرفة الجمعية العمومية ويرفق بهذا الطلب الاوراق التي تثبت توفر الشروط اللازمة

المادة (٤) متى ثبت للجنة أن الشروط المقررة في المادة الثانية متوفرة فيمن طلب ادراج اسمه في جدول المحامين تأمر بكتابة اسمه في الجدول المذكور وبمجرد حصول ذلك يسوغ له أن يتراجع أمام الحاكم الجزئية

المادة (٥) اذا وجد أن الشهادة التي قدمت لا تقوم مقام شهادة مدرسة الحقوق الخديوية ورفض الطلب بناءً على ذلك جاز تجديد بشرط تقديم شهادة أخرى

المادة (٦) من يرفض طلبه لأسباب متعلقة بصيته لا يسوغ له تجديده في أى وقت كان

المادة (٧) لا يقبل أحد من المحامين المندرجة أسماؤهم في الجدول في المرافعة أمام الحاكم الابتدائية الا اذا اشتغل بحرفته أمام الحاكم الجزئية مدة سنة ولا يقبل في المرافعة أمام محكمة الاستئناف الا اذا اشتغل بحرفته أمام الحاكم الابتدائية مدة سنتين

المادة (٨) من يريد من المحامين ادراج اسمه في جدول المتبولين في المرافعة أمام الحاكم الابتدائية يقدم طلباً للجنة المؤلفة في المحكمة المختصة بذلك من رئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائه ومن أحد قضاة الحاكم المذكوره يعين في كل سنة بمعرفة الجمعية العمومية

والمحكمة المختصة بالحكم في قبول الطلب أو عدم قبوله هي المحكمة التي يوجد في

دائرتها محل المحامي فاذا غير المحامي هذا المحل في أثناء السنة التي اشترط أن يشتغل فيها بحرفته أمام المحاكم الجزئية يكون الحكم في قبول الطلب أو عدم قبوله من خصائص اللجنة المشكلة في المحكمة التي لم أطل التوطن في دائرتها

المادة (٩) وتختص اللجنة المشكلة بمقتضي المادة الثالثة بالحكم في الطلبات التي تقدم من المحامين لكتابة أسماهم في جدول المحامين المقبولين في المرافعة أمام محكمة الاستئناف

المادة (١٠) متى رفع للجنة المشكلة في إحدى المحاكم الابتدائية أو اللجنة محكمة الاستئناف الطلب المقدم من أحد المحامين لكتابة اسمه في جدول المقبولين في المرافعة فلا تنظر هذه اللجنة إلا في توفر الشروط المقررة في المادة السابعة أو عدم توفرها

المادة (١١) اثبات الاشتغال بالحرفة للقبول في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو محكمة الاستئناف يكون بواسطة تقديم كشف مشتمل على بيان القضايا التي ترفع فيها المحامي الذي يريد الاثبات ومصدق عليه من قاضي الأمور الجزئية أو رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال

المادة (١٢) إذا كان من يريد قبوله في المرافعة وظف بوظيفة قاض أو عضو في النيابة العمومية أو بوظيفة معلم لعلم الحقوق في إحدى المدارس التي تعتبر شهادتها أنها تقوم مقام الشهادة التي تعطي من مدرسة الحقوق الخديوية فالزمن الذي قضاه في ذلك يحسب له من المدة المقررة للاشتغال بالحرفة

المادة (١٣) الزمن الذي يقتضيه المحامي في الاشتغال بحرفته أمام المحاكم المختلطة يحسب له من المدة المقررة في المادة السابعة للقبول في المرافعة أمام إحدى المحاكم الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف

المادة (١٤) إذا رفض الطلب المقدم من أحد المحامين لقبوله في المرافعة أمام إحدى المحاكم الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف بناء على عدم كفاية مدة الاشتغال فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي سنة من تاريخ رفضه

المادة (١٥) من يقبل في المرافعة أمام محكمة يقبل أمام المحاكم الأخرى التي

من درجتها او من درجة اقل

المادة (١٦) يكون في كل محكمة ابتدائية او جزئية نسخة من الجدول المشتمل على اسماء المحامين وتذكر اسماء المحامين في هذا الجدول على حسب ترتيب التواريخ التي قبل فيها ادراج الاسم وتبين فيه محلاتهم ودرجة المحاكم المقبولين في المرافعة امامها

المادة (١٧) اذا ثبت لقاضي الامور الجزئية عدم خبرة احد المحامين المقبولين امام محاكم الامور الجزئية بالمدافعة عن الحقوق التي عهد اليه اقامة الحجة عنها ساغ له منعه عن المرافعة مدة لا تزيد على ستة اشهر ويجوز استئناف حكمه بذلك امام المحكمة الابتدائية متى كان صادراً بالمنع مدة تزيد على شهر

﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ فيما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات ﴾

المادة (١٨) يجب على المحامين ان يؤدوا ما يناط بهم مع الاستقامة بمراعاة احكام القوانين

المادة (١٩) يجب على المحامين ان يمتنعوا عن سب الاخصام وذكر الامور الشخصية التي تسيئهم واتهامهم بما يخذش شرفهم او صيتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام بشرط ان يكونوا مسؤولين عنه دون غيرهم

المادة (٢٠) يجب على المحامي ان يكتف بالاسرار الخاصة بالدعاوى التي يكلف بها اتباعاً لما هو مقرر في مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

المادة (٢١) اذا كلفت احدى المحاكم احد المحامين بالمدافعة عن شخص فقير معافى من الرسوم القضائية وجب عليه القيام بما يناط به مجاناً

المادة (٢٢) كل محام وكل من قبل احد الاخصام في دعوى او ابدى

له رأياً فيها لا يجوز له ان يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى او في دعوى أخرى مرتبطة بها ولو كانت هذه المساعدة من قبيل الشورى سواء انتهى التوكيل او كان مستمراً

المادة (٢٣) يجب على المحامي ان يباشر الاجراءات اللازمة للدعوى الموكل فيها تحت مسؤوليته ما دام التوكيل مستمراً ويجوز له مع ذلك ان يتنحي عن التوكيل بشرط ان يعلن التنحي لموكله ويستمر على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ الاعلان ما لم يكن مكلفاً بالمدافعة في الدعوى مجاناً فلا يسوغ له التنحي الا بسبب تقرر على قبوله اللجنة التي احالت عليه تلك الدعوى

المادة (٢٤) اذا انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله كافة اوراقه ومستنداته الاصلية متى طلب منه ذلك . واذا لم تدفع اليه أجرته جاز له ان يأخذ على نفقة الموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في الاجرة ولا يكون على كل حال ملزماً بان يسلم لموكله مسودة الاوراق التي حررها في الدعوى ولا ان يسلم اليه الخطابات المرسلة اليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه من طرفه مقدماً ولم يؤد اليه من موكله ولكن يجب عليه ان يعطى موكله صوراً من ذلك تحرر على نفقة الموكل وبناء على طلبه

المادة (٢٥) تقدر أجره المحامي بمعرفة القاضي الذي حصلت المرافعة في الدعوى أمامه باعتبار اهمية الدعوى وقيمة العمل والزمن الذي قضاه فيه المحامي وما استلزمه من العناية مع مراعاة ثروة الاخصام

المادة (٢٦) لا يجوز الجمع بين حرفة المحاماة وبين ما يأتي أولاً — التوظيف بمرتبة في احدى مصالح الحكومة ما لم يكن بوظيفة معلم في علم الحقوق

ثانياً — الاشتغال في أي عمل يحيط من قدر المحامي

المادة (٢٧) لا يجوز الارتداء بالبنش المخصص للمحامين الا لمن كان اسمه مقيداً في الجدول ويجب لبسه عند الحضور امام المحكمة

﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في تأديب المحامين ﴾

المادة (٢٨) ملاحظة المحامين من خصائص رئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والنائب العمومي ورؤساء النيابة العمومية

المادة (٢٩) من أخل بواجباته من المحامين أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته أو في غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية وزيادة على ذلك يسوغ لرئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية انذارهم

المادة (٣٠) العقوبات التأديبية هي

او - التوبيخ

ثانياً - التوقيف عن الاشتغال بالحرفة لمدة لا تزيد على سنة

ثالثاً - محو الاسم من الجدول

المادة (٣١) تأديب المحامين في كل محكمة من المحاكم الابتدائية يكون من خصائص مجلس يؤلف من رئيس المحكمة ومن قاضيين نعينهما الجمعية العمومية في كل سنة وفي محكمة الاستئناف يكون من خصائص مجلس يؤلف من رئيسها ومن اربعة قضاة تعينهم الجمعية العمومية في كل سنة ايضاً

المادة (٣٢) ترفع الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة العمومية سواء كان من تلقاء نفسها او بناء على طلب رئيس المحكمة

المادة (٣٣) الدعوى التأديبية لا تمنع رفع دعوى جنائية او مدنية بسبب الفعل بعينه

(٣٤) لا يجوز الحكم باحدى العقوبات التأديبية الا بعد طلب حضور المتهم بمقتضى علم خبر بميعاد ثمانية ايام على الاقل

المادة (٣٥) يحكم مجلس التأديب في الدعوى بعد سماع طلبات النيابة العمومية وسماع اوجه الدفع التي يبدئها المحامي

المادة (٣٦) الاحكام التي تصدر في غيبة المتهم تقبل المعارضة فيها في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ اعلانها

المادة (٣٧) تحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها مجلس التأديب الذي اصدر الحكم

المادة (٣٨) يجوز لكل من النيابة العمومية والمحكوم عليه من المحامين ان يستأنف الاحكام التي تصدر من مجالس التأديب بالمحاكم الابتدائية

المادة (٣٩) يرفع الاستئناف في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم او من تاريخ مضي ميعاد المعارضة ويكون رفعه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها مجلس التأديب الذي اصدر الحكم المراد استئنافه

المادة (٤٠) رفع الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم ما لم يكن صادر بمحو اسم المحامي فلا تجوز له المرافعة الا بعد الحكم من ثاني درجة

المادة (٤١) الحكم في الاستئناف يكون من خصائص مجلس التأديب المشكل في محكمة الاستئناف

المادة (٤٢) جلسات مجالس التأديب تكون علنية ومع ذلك يجوز لكل من المجالس المذكورة ان يأمر بأن تكون الجلسة سرية محافظة على الآداب وحسن الاخلاق

المادة (٤٣) تنفيذ احكام مجالس التأديب يكون بناء على طلب النيابة العمومية

المادة (٤٤) من حكم عليه بعقوبة تأديبية من احد مجالس التأديب يسري عليه الحكم لدى جميع المحاكم

المادة (٤٥) للحكومة ان توكل عنها من تشاء للمرافعة امام المحاكم

﴿ في الاحكام الوقتية ﴾

المادة (٤٦) الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل عن الاخصام امام محكمة

الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين يقبلون امام المحكمة المذكورة بمقتضى امرنا هذا

وتكتب اسماؤهم في جدول المحامين والاشخاص المقبولون في التوكيل عن الاخصام امام محكمة ابتدائية واحدة او اكثر يبقى لهم الحق في المرافعة امام هذه المحكمة فقط ولا يقبلون في المرافعة امام المحاكم الابتدائية الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا قدموا الشهادة المقررة في المادة الثانية ومع ذلك تسرى عليهم احكام هذا الامر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين ويلزم ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة اليها نسخة من هذا الكشف

﴿ أحكام ختامية ﴾

المادة (٤٧) يعمل بمقتضى امرنا هذا بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة ايام

المادة (٤٨) قد ألغى الامر العالى الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية وكذلك يعد لاغياً ولا يعمل به كل نص يخالف لامرنا هذا

المادة (٤٩) على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسرأى الرمل في ٦ ربيع الاول سنة ١٣١١ — ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣

﴿ عباس حلمي ﴾

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(رياض)

ناظر الحقانية

(احمد مظلوم)

﴿ امر عال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧-١٧
يونيو سنة ١٨٨٠

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأي
مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

﴿ الكتاب الاول ﴾

« في ترتيب المحاكم الشرعية »

المادة (١) تنقسم المحاكم الشرعية الى محاكم المراكز والى محاكم المديریات
والمحافظات والى محكمة عليا بمحكمة مصر

﴿ الباب الاول ﴾

« في محاكم المراكز »

المادة (٢) كل محكمة من محاكم المراكز يكون لها قاض واحد

المادة (٣) دائرة اختصاص محكمة كل مركز تشمل البلاد الداخلة في دائرة
المركز باعتبار التقسيم الادارى وكذلك دائرة اختصاص محاكم المديریات والمحافظات
وعند التعديل في دائرة اى مركز يصدر امرنا باجازة القاضي بمباشرة الاحكام
في البلاد التى اضيفت لمركزه ومنع القاضي الذى خرجت من مركزه عن ذلك

المادة (٤) اذا تغيب احد قضاة محاكم المراكز وحصل له مانع يمنعه عن الحضور فلرئيس مجلس شرعى الجهة ان يحول اعماله على قاض آخر من قضاة محاكم المراكز الداخلة في دائرة اختصاص المجلس

المادة (٥) تدخل في عداد محاكم المراكز محاكم بور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش والبرلس والمطرية وسيوه والواحات البحرية والداخلة والخارجة والقصير وضواحي مصر

وتكون محكمة بور سعيد والمطرية تابعتين لمجلس شرعى دمياط ومحكمة السويس واسماعيلية تابعتين لمجلس شرعى الزقازيق ومحكمة ضواحي مصر تابعة لمجلس شرعى القليوبية

﴿ الباب الثانى ﴾

« في محاكم المديريات والمحافظات »

المادة (٦) تتألف محكمة مصر من قاضى مصر وخمسة اعضاء وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم اقدم القاضى بصفة رئيس او من ينوب عنه وتتألف محكمة اسكندرية من قاض وثلاثة اعضاء اقدم مفتى الثغر وتصدر الاحكام من ثلاثة اعضاء منهم اقدم القاضى بصفة رئيس او من ينوب عنه وتتألف كل محكمة من محاكم المديريات ودمياط من قاض وعضوين ادهما مفتى الجهة وتصدر الاحكام فيها من الثلاثة ويكون القاضى بصفة رئيس

المادة (٧) اذا تغيب احد عضوى المجلس في غير محكمتي مصر واسكندرية او حصل له مانع يمنعه عن الحضور قام مقامه من ينتدبه رئيس المجلس من قضاة محاكم المراكز الكائنة بدائرتة

اذا تغيب الرئيس او حصل له مانع يمنعه عن الحضور قام مقامه احد العضوين الذي ينتدبه ناظر الحاقانية وعلى هذا العضوان يستكمل الهيئة بالطريقة المتقدمة

اما في كل محكمة مصر واسكندرية فلناظر الحقانية عند عدم تيسر استكمال هيئة المجلس من اعضائها ان ينتدب من يكمل الهيئة من رؤساء المجالس بعد اخذ رأي القاضي



﴿ الباب الثالث ﴾

« في المحكمة العليا »

المادة (٨) تشكل بمحكمة مصر محكمة عليا مؤلفة من خمسة وهم قاضي مصر بصفة رئيس ومفتي الديار المصرية ومفتي نظارة الحقانية وعضوان يعينان بأمر منا بناء على طلب ناظر الحقانية وتصدر الاحكام من الخمسة

المادة (٩) اذا تغيب احد اعضاء المحكمة العليا او حصل له مانع يمنعه عن الحضور فلناظر الحقانية ان ينتدب من يقوم مقامه في المجالس الشرعية ممن لم يسبق لهم نظر الدعوى بعد اخذ رأي قاضي مصر

واذا تغيب الرئيس او حصل له مانع يمنعه عن الحضور قام مقامه من ينوب عنه من اعضاء تلك المحكمة ولناظر الحقانية ان يستكمل الهيئة بالطريقة المتقدمة



﴿ الكتاب الثاني ﴾

« في انتخاب وتعيين القضاة والاعضاء والمفتين وتأديبهم »

المادة (١٠) انتخاب قاضي مصر يكون منوطا بنا وتعيينه يكون حسب القواعد المرعية وانتخاب وتعيين مفتي الديار المصرية يكون منوطا بنا وبأمر منا بالطرق المتبعة

المادة (١١) تعين باقي قضاة وأعضاء المحاكم الشرعية والمفتين يكون بأمر يصدر منا بناء على طلب ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار بعد الانتخاب على الوجه الآتي

المادة (١٢) تشكل لجنة بنظارة الحقانية بحضور ناظرها أو من ينوب عنه من قاضى مصر وشيخ الجامع الازهر ومفتى الديار المصرية ومفتى نظارة الحقانية واثنين من مفتشى المحاكم الشرعية لانتخاب القضاة وأعضاء المجالس الشرعية والمفتين المذكورين بالمادة السابقة المادة (١٣) يشترط فيمن ينتخب قاضياً أو عضواً بالمحاكم الشرعية ان يكون ذا دراية كافية بالاحكام الشرعية حسن السير غير محكوم عليه بأحكام مخلة بالشرف وان يكون سنه خمسة وعشرين سنة بالاقل

ويشترط أيضاً فيمن ينتخب قاضياً للمحاكم المراكز ان يكون حائزاً لشهادة العالمية من الجامع الازهر أو من احدي الجهات المصرح لها من مشيخة الجامع الازهر باعطاء الشهادة المذكورة او يكون حائزاً لشهادة اللياقة للقضاء او الافتاء من مدرسة دارالعلوم وقضاة واعضاء المجالس الشرعية ينتخبون من الحائزين لشهادة العالمية المذكورة أو من القضاة الموظفين مع مراعاة الاقدمية واللياقة

المادة (١٤) يشترط فيمن ينتخب مفتياً ان يكون من الحائزين لشهادة العالمية المتقدم ذكرها المدرسين بالجامع الازهر

أما تعيين مفتى نظارة الحقانية فيكون بأمر منا بناء على طلب ناظر الحقانية المادة (١٥) تبين كيفية ترتيب المجالس التأديبية لقضاة واعضاء المحاكم الشرعية والمفتين وأنواع التأديب بقرار يصدره ناظر الحقانية بعد التصديق عليه من مجلس النظار ويستثنى من حكم هذه المادة قاضى ومفتى الديار المصرية



﴿ الكتاب الثالث ﴾

﴿ في اختصاص المحاكم الشرعية ﴾

﴿ الباب الاول ﴾

(في محاكم المراكز)

المادة (١٦) تحكم محاكم المراكز في المواد المتعلقة بالنكاح والمهر والجهاز والحضانة وانتقال الام بالصغير من بلد الى بلد والصلح بين الزوجين وحفظ الولد عند محرمه والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بأسبابها الشرعية حسب المقرر في المذهب وتقدير النفقات بما فيها من نفقة الاقارب والتوكيل بين الزوجين وثبوت النسب ونحو ذلك مما يتعلق بامور الزوجية وذلك في غير الوقف وفي غير الارث الذي تزيد قيمة التركة فيه خمسة وعشرين جنيهاً

اما محاكم سيوه والعريش والقصير والوحدات الثلاث فتحكم فيما ذكر وفيما تحكم فيه المجالس الشرعية على الوجه الآتي

ولكل من رؤساء المجالس الشرعية ان يحكم بانفراده او يأذن أحد اعضاء محكمته بالحكم في المواد المذكورة في المدينة البكاثن بها مركز المحكمة وفي الجهة الداخلة في دائرة مجلسه الشرعي وليست داخلة في دائرة احدي محاكم المراكز

المادة (١٧) يجوز الدفع في كل حكم يصدر على الوجه المسطور امام المجلس التابعة له الجهة التي صدر له الحكم المذكور وذلك فيما عدا الاحكام الصادرة من محاكم سيوه والعريش والقصير والوحدات الثلاث فانها لا تقبل الدفع الا بطريق المعارضة الآتي بيانها



﴿ الباب الثاني ﴾

(في المجالس الشرعية)

المادة (٢٨) تنظر المجالس الشرعية فيما يرفع اليها من المواد الشرعية ما عدا المواد المذكورة بالمادة (١٦) وفي الدفع الذي يرفع اليها عن الحكم الذي يصدر على الوجه المبين بالمادة السابقة

المادة (١٩) يجوز الدفع في كل حكم يصدر من المجالس الشرعية امام المحكمة العليا وذلك فما عدا الاحكام الصادرة من المجالس المذكورة فيما يتعلق بدعاوى الدفع المرفوعة اليها عن الاحكام المنصوص عليها بالمادة (١٦)

﴿ الباب الثالث ﴾

(في المحكمة العليا)

المادة (٢٠) تنظر المحكمة العليا في الدفع الذي يرفع اليها عن الاحكام الصادرة من المجالس الشرعية وذلك فيما عدا الاحكام الصادرة من المجالس المذكورة فيما يتعلق بدعاوى الدفع المرفوعة اليها عن الاحكام المنصوص عليها بالمادة ١٦

﴿ الباب الرابع ﴾

« في اختصاص المحاكم بالنسبة لمحل التوطن »

المادة (٢١) ترفع الدعاوى امام المحكمة الكائن بدائرتها محل توطن المدعي عليه اما اذا تعدد المدعى عليهم واختلف محلات توطنهم وكان الحكم على احدهم حكما على الباقيين فيكون الخيار للمدعي في اقامة دعواه امام محكمة توطن احدهم

المادة (٢٢) مواد اثبات الوصاية والوصية والوقف والارث عدا المنصوص عليه

في المادة ١٦ تكون من خصائص المحاكم الشرعية الكائن بدائرتها محل توطن الموصى او الواقف او المورث ما لم يتعسر ذلك لبعد المحكمة فانها تنظر بمحكمة اخرى بعد التصريح بذلك من نظارة الحقانية

المادة (٢٣) الدعاوي التي ترفع على كل ناظر وقف او على من ينوب عنه في شأن الاوراق الجارية ادارتها بمعرفته يسوغ للمدعى اما اقامتها امام المجلس الشرعى التابع له محل توطن المدعى عليه او امام المجلس الشرعى الكائن بدائرتة اعيان الوقف الحاصل النزاع بسببها كلها أو بعضها

الكتاب الرابع

(في الادلة والمرافعات والاحكام وطرق الطعن فيها وتنفيذها)

الباب الاول

(في الادلة)

المادة (٢٤) الحجج الشرعية ثلاث الاقرار والبينة والنكول عن الحلف

الفصل الاول

(في الاقرار)

المادة (٢٥) الاقرار بالكتابة كالاقرار باللسان

المادة (٢٦) أمر احد آخر بأن يكتب اقراره هو اقرار حكما بناء عليه لو امر احد كاتباً بقوله اكتب لى سنداً ووضع فيه امضاءه او ختمه يكون من قبيل الاقرار بالكتابة كالسند الذي كتبه بخط يده

المادة (٢٧) اذا كتب احد سنداً او استكتبه وأعطاه لاحد ممضى او مختوماً يكون معتبراً كتقريره الشفاهي لانه اقرار بالكتابة ان كان مرسوماً يعني ان كان ذلك السند كتب موافقاً للرسم والعادة

والوثائق التي تعلم القبض المسماة بالوصول هي من هذا القبيل ايضا .

المادة (٢٨) اذا انكر من كتب سنداً او استكتبه واعطاه ممضى او مختوماً فلا يعتبر انكاره وأما اذا انكر كون السند له فلا يعتبر انكاره ان كان خطه وختمه مشهوراً ومتعارفاً ويعمل بذلك السند

وان لم يكن خطه وختمه متعارفاً يستكتب ذلك المنكر ويعرض على اهل الخبرة فان اخبروا بأنهما كتابة شخص واحد يقضى به على المنكر

والحاصل يعمل بالسند ان كان بريئاً من شائبة التزوير وشبهة التصنع وأما اذا لم يكن السند بريئاً من الشبهة وانكر الخصم كون السند له وانكر أصل ما يشهد به السند ايضاً فيحلف بطلب المدعى على ان السند ليس له وان ذمته بريئة مما يشهد به السند

المادة (٢٩) اذا ادعى صدور الاقرار عند غير القاضي في اثناء الدعوى والخصومة القائمة بين المتخاصمين فلا يعمل به ولا تسمع دعوى الاقرار بذلك

المادة (٣٠) يمنع سماع دعوى الوقف او الاقرار به او استبداله او الادخال او الاخراج او غير ذلك من باقي الشروط العشرة الا اذا صدر اشهاد بذلك ممن يملكه على يد حاكم شرعي او مأذون وكان مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية

وكذا الحال في دعوى شرط لم يكن مدوناً بكتاب الوقف المسجل ودعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم بمقتضى كتاب الوقف المذكور

المادة (٣١) لا تسمع دعوى الزوجية او الطلاق او الاقرار بهما بعد وفاة احد الزوجين الا اذا كانت مؤيدة بمقتضى اوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى

المادة (٣٢) لا تسمع دعوى الوصية او الايضاء او الاقرار بهما الا اذا وجدت اوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى

المادة (٣٣) كل سند شرعي صادر من المحكمة الشرعية مسجل بالسجل المصان مطابق لما في سجله المحفوظ مستوفى شرائطه الشرعية لا يكون مانعاً من سماع دعوى من يدعي حقاً بوجه شرعي فيما تحرر به هذا السند ما عدا من كان السند المذكور شاهداً عليه او على من تلقى الحق عنه بما تحرر به ذلك السند

المادة (٣٤) اذا حصل نزاع في أصل الوقف وكان له حجة مسجلة بسجلها المصان مستوفاة شرائط الصحة شرعاً تمنع المحاكم الشرعية من سماع دعوى الجاحد لاصل صدور ذلك الوقف

وعند عدم وجود الحجة يرجع الى سجلها

وكذا لو حصل نزاع في شرط من شروط الوقف

المادة (٣٥) لا يعمل بحجة الوقف الا اذا كانت مسجلة بالسجل المصان مطابقة له او كانت مسجلة وانعدم سجلها وخالية من شبهة التزوير وكذا يعمل بالحجة في الاوقاف القديمة التي تحت يد نظارها وان لم يكن لها سجل متى كانت الحجة خالية من شبهة التزوير



﴿ الفصل الثاني ﴾

(في الاثبات بالينة)

المادة (٣٦) يجوز اثبات الدعوى بالينة العادلة

المادة (٣٧) يبحث القاضي (الذي هو الحكم الوحيد في تقدير الشهادة ومعرفة درجة التعويل عليها) عن الطرق التي توصل بها الشاهد لمعرفة ما شهد به وعن درجة الوثوق به وعما يعود عليه من المنفعة

المادة (٣٨) للقاضي ان يناقش الشاهد للتثبت من صحة الشهادة

المادة (٣٩) للقاضي ان يفرق بين الشهود ويسألهم عن المواضع وغير ذلك

المادة (٤٠) اذا الح المشهود عليه على الحاكم بتحليف الشهود بأنهم لم يكونوا

في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فللحاكم ان يحلف الشهود ويقول لهم ان حلفتم قبلت شهادتكم والا فلا

المادة (٤١) يشترط في الشهادة لفظ « اشهد » واذا لم يأت به الشاهد عند اداء الشهادة وقال له القاضي ائتشهد بذلك فقال نعم اشهد بذلك كفى ولا يلحق القاضي الشاهد مايزيده علما في شهادته

المادة (٤٢) عند اداء الشهادة لدى القاضي فعلى الكاتب ان يكتب شهادة كل شاهد تفصيلا على حدة كما القاها

المادة (٤٣) يشترط في الشهادة ان توافق الدعوى في المعنى بصرف النظر عن الالفاظ

المادة (٤٤) اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد لا تقبل شهادته

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في اليمين والنكول)

المادة (٤٥) اذا عجز المدعي عن اثبات دعواه له ان يطلب من المحكمة تحليف المدعي عليه اليمين فاذا حلف او نكل حكم بمقتضي الحلف او النكول

المادة (٤٦) للقاضي ان يحلف الخصم فيما يكون التحليف فيه من قبله بلاطلب

المادة (٤٧) تجري النيابة في الاستحلاف ولكن بتوكيل مخصوص من الموكل

ولا تجرى في الحلف فيجب على الموكل اداء اليمين بنفسه

﴿ الباب الثاني ﴾

(في المرافعات)

المادة (٤٨) لا تسمع الدعوى الا في وجه خصم شرعي حقيقي

المادة (٤٩) لا يشترط لصحة الدعوى استعمال الفاظ أو عبارات معينة ويكتفي

بظهور قصد المدعى من كلامه فان أغفل شيئاً يجب ذكره سأله عنه القاضي بشرط ان يكون ذلك في غير موضع التهمة

المادة (٥٠) يجب على الكاتب ان يقيّد مضمون الدعوى بدفتر يعد لذلك عند حضور المدعي وطلبه استحضار خصمه

المادة (٥١) اذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية لطلب آخر لرفع دعوى له عليه لزم الكاتب ان يحرر على الفور علم الطلب على نسختين وبعد ختمها بختم المحكمة يرسلها الى جهة الادارة لتسليم الخصم احدها وتعيد الاخرى الى المحكمة بعد التوقيع عليها كما سيأتي

المادة (٥٢) يذكر في علم الطلب الذي يستخرج لاحضار الخصم اولاً تاريخه

ثانياً اسم كل من المدعي والمدعى عليه ولقبهما وصنعتهم او وظيفتهما

ثالثاً محل توطن المدعي والمدعى عليه

رابعاً المحكمة المقتضى حضور الخصوم امامها

خامساً اليوم والساعة المقتضى حضور الخصوم فيهما

سادساً موضوع الدعوى باختصار والايجاز

المادة (٥٣) ميعاد الحضور يكون ثلاثة أيام على الاقل خلاف يوم تسليم الصورة

ويوم الحضور في المحكمة ويجوز تنقيص هذا الميعاد في حالة الضرورة

المادة (٥٤) اذا كان محل توطن المدعي عليه بعيد عن محل المقتضى حضوره

امامها يزداد على الميعاد المذكور يوم لكل مسافة ثمان ساعات وما يزيد من الكسور على

خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد

وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافات نصفها

المادة (٥٥) لاتعد ايام الجمع والاعياد والمواسم المقررة من ايام المواعيد المحددة

بهذه اللائحة

المادة (٥٦) تسلم صورة علم الطلب للخصم وفي حالة عدم وجوده تسلم لمن يوجد

من خدمه او اقاربه في محل سكنه فاذا لم يوجد احد فيه تسلم لحاكم القرية او المدينة المقيم فيها لتوصيلها اليه ويجب على من استلم الصورة المذكورة ان يوقع على النسخة الاخرى بخطه او ختمه بالاستلام فان امتنع او لم يكن له ختم ولا يحسن الكتابة يكتفي بتوقيع العمدة او مأمور الجهة الاداري

المادة (٥٧) يجب على جهة الادارة ان تسلم الصورة للخصم قبل ابتداء الميعاد المقرر في المادة (٥٣) الا اذا امر القاضي بغير ذلك وان ترد الاصل للمحكمة مؤشراً عليه بما يفيد الاعلان قبل الميعاد المعين لسماع الدعوى

المادة (٥٨) لا يجوز اعلان أي ورقة كانت قبل الشروق ولا بعد الغروب
المادة (٥٩) في اليوم المعين لتقديم الدعوى امام المحكمة يحضر الخصوم بأنفسهم او من يوكلونهم عنهم وللقاضى ان يأمر بحضور الخصوم بأنفسهم اذا رأى مصلحة في ذلك فان لم يتيسر ذلك لعذر شرعى جاز للقاضي او من ينوب عنه من اعضاء المحكمة ان ينتقل الى محل الخصم

المادة (٦٠) اذا لم يحضر المدعي او وكيله في الخصومة في اليوم المعين لسماع الدعوى يؤشر امامها بذلك في دفتر قيد الدعاوى وتعتبر كأنها لم تكن
المادة (٦١) تكون المرافعات علانية الا في الاحوال التى يأمر القاضي باجراء المرافعة فيها سراً سواء كان من تلقاء نفسه او بناء على طلب احد الخصوم محافظة على النظام العمومي او مراعاة للآداب

المادة (٦٢) على القاضى أو رئيس المجلس او من ينوب عنه ان يحافظ على حسن سير مجلس القضاء وله ان يخرج كل من حصل منه مايشوش على المجلس او يخل بنظامه فان لم يمثل وتمادى على فعله أمر بجبسه فوراً اربعاً وعشرين ساعة

المادة (٦٣) اذا حصل تعدد ممن حضر بالجلسة حال انعقادها على أحد موظفي المحكمة حال تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعمل بذلك محضر بمعرفة المحكمة ويرسل الى قلم النائب العمومي المختص ويكون المحضر المذكور معتبر لدى المحاكم الاهلية

المادة (٦٤) اذا طلب القاضي من أحد الخصمين بينة شرعية فقال له لا بينة

لى ثم احضر شهودا لا يقبل منه وكذا اذا حصر اسماء شهود وقال ليس لي سواهم ثم اراد الاستشهاد بشهود آخرين لا يقبل منه

المادة (٦٥) للقاضى أن يسأل الشاهد عن اسمه ولقبه وصنفته أو وظيفته ومحلّه ونسبه وجهة اتصاله باحد الخصمين بالقرابة أو الاستخدام أو غيرها ويجب على الشاهد ان يجيب عن ذلك

المادة (٦٦) للمشهود عليه ان يبين للقاضى ما يخل بشهادة الشاهد شرعا
المادة (٦٧) للقاضى اذا ثبت لديه ان الشاهد شهد زورا ان يعمل محضرا ويرسله الى قلم النائب العمومي المختص ويكون ذلك معتبرا امام المحاكم الاهلية

﴿ الباب الثالث ﴾

« فى الاحكام »

المادة (٦٨) يحكم القاضى بحضور الخصمين بعد اثبات الدعوى بالطرق الشرعية التى سبق بيانها عقب الاثبات واذا رأى تأخير الحكم لزمه ان يعلن الخصوم عن اليوم والساعة اللذين يعينهما للحكم وكذا يكون الحال فى الحكم بالمنع لعدم الاثبات أو لعدم صحة الدعوى

المادة (٦٩) اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار يحكم عليه بمقتضى ذلك الاقرار ويعتبر الحكم صادرا فى مواجهة الخصوم

المادة (٧٠) اذا امتنع المدعى عليه عن الحضور الى المحكمة وعن ارسال وكيل عنه فى الميعاد الذى تحدد له فبناء على طلب المدعى يعذر اليه ويرسل له طلب جديد ثلاث مرات فى ثلاثة أيام على الاقل ويذكر له انه ان لم يحضر فى الميعاد أو يعين له وكيلًا نصب له القاضي وكيلًا وسمع عليه الدعوى والبيئة وحكم عليه فى غيبته فاذا لم يحضر بعد ذلك كله الى المحكمة فى الميعاد الاخير ولم يعين له وكيلًا نصب له

القاضي وكيلاً يعلم انه يحافظ على حقوقه وسمع الدعوى وطرق اثباتها الشرعية حسبما سبق في مواجهة الوكيل المذكور وبعد التدقيق ان تبين للمحكمة ان الدعوى مقارنة للصحة وثبت لديها الحق حكم عليه بمقتضى ذلك في غيبته

المادة (٧١) اذا غاب المدعى عليه بعد سماع الدعوى بحضوره وجوابه عنها بالانكار وقبل اثباتها بالطرق الشرعية فبعد اعلانه والاعذار اليه على وجه ماذكر وامتناعه عن الحضور او تعيين وكيل عنه في الميعاد الاخير ينصب له القاضي وكيلاً للاثبات بالطرق الشرعية في مواجهة ذلك الوكيل ويحكم على الغائب

المادة (٧٢) اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب بالانكار واثبات الدعوى بطريق من الطرق الشرعية المتقدمة فبعد استيفاء اللازم شرعاً يحكم عليه بدون اعلان قبل الحكم وفي هذه الحالة يعتبر الحكم المذكور حائزاً فيما يتعلق بالدفع للاحوال المعتبرة للحكم الصادر في مواجهة الخصوم

المادة (٧٣) الاحكام الغياية المنصوص عليها بالمادتين (٧٠ و ٧١) تعلن للمحكوم عليه بواسطة جهة الادارة بناء على طلب صاحب الشأن

المادة (٧٤) الاحكام التي تصدر يلزم ان تكون مشتملة على الوجه الشرعي الذي بني عليه الحكم وصدورها من المجالس الشرعية يكون باتحاد الآراء او بالاغلبية ويجب عن كل من سمع دعوى وحكم فيها او باشر أمراً من الامور الشرعية من المحكمة العليا والمجالس الشرعية والقضاة ان يكتب اسمه بخطه على قيد ذلك بالمضبطة المختصة به

﴿ الباب الرابع ﴾

(في طرق الطعن في الاحكام)

المادة (٧٥) طرق الطعن في الاحكام على وجهين :

أولاً — المعارضة في الاحكام الغياية المنصوص عليها في المادتين (٧٠ و ٧١)

ثانياً - الدفع في الاحكام الحضورية أو المعتبرة كذلك

المادة (٧٦) تقبل المعارضة في الاحكام الغياية المنصوص عليها بالمادتين (٧٠ و ٧١) الصادرة من محاكم المراكز والمجالس الشرعية في ظرف خمسة عشر يوماً من يوم اعلان الحكم

المادة (٧٧) تقديم المعارضة في الاحكام الغياية يكون للمحكمة التي اصدرت الحكم وعليها سماعها والفصل فيها بدون تأخير

المادة (٧٨) الاحكام التي تصدر في المعارضة لا تقبل الطعن الا بوجه الدفع المقبول في الاحكام الحضورية وتعلن للمحكوم عليه ان لم تكن صادرة في مواجهته

المادة (٧٩) تحصل المعارضة بتقرير المحكوم عليه غياياً او وكيله وعليه ان يبين اسماء الخصوم وتاريخ الحكم والاوجه المستند عليها في المعارضة

وعلى كاتب المحكمة ان يقيدھا في تاريخ حصولھا في دفتر يعد لذلك

وعلى القاضي ان يحدد اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم للحكم فيها

المادة (٨٠) ترفض المعارضة اذا قدمت بعد الميعاد المقرر لقبولھا او كانت غير مبنية على سبب صحيح ويعلن قرار الرضا للمعارضة اذا لم يكن في مواجهته

المادة (٨١) تقديم المعارضة يوقف تنفيذ الحكم المعارض فيه الا في النفقات

المادة (٨٢) يحصل الدفع في الاحكام الحضورية او المعتبرة كذلك بتقرير طالبه او وكيله أمام كاتب المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه بالدفع وعلى الطالب أن يبين اسماء الخصوم وتاريخ الحكم واقواله وطلباته

وعلى الكاتب ان يقيد ما ذكر في تاريخ تقديم الدفع بدفتر يعد لذلك

وعلى المحكمة ارسال كافة الاوراق المتعلقة بالقضية وصورة الحكم مصدقاً عليها بجتمھا الى المحكمة المختصة بالنظر في الدفع وذلك في ظرف ثمانية ايام من تاريخ قيد الدفع المذكور

المادة (٨٣) تقديم الدفع يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا في النفقات

المادة (٨٤) ميعاد تقديم الدفع هو ثلاثون يوماً

و يبتدىء هذا الميعاد من يوم صدور الحكم المطعون فيه ان كان صادراً في مواجهة الخصوم أو معتبراً كذلك ومن اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول أن كان الحكم غنياً ومن يوم اعلان الاحكام أو القرارات التي تصدر في المعارضة المادة (٨٥) اذا لم يحصل الدفع في الميعاد المقرر بالمادة السابقة يكون الحكم واجب التنفيذ غير قابل للدفع

المادة (٨٦) لا يقبل دفع الاحكام الصادرة في الغيبة ما دام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزاً

المادة (٨٧) تنظر المحاكم المختصة بسماع الدفع في الاحكام المطعون فيها بالدفع امامها فان ظهر لها عدم صحتها وكان الحكم في الموضوع تكلف الخصوم بالحضور امامها وتعيد نظر القضية فيها وان لم يكن حكماً في الموضوع تقرر عدم صحة الحكم وتعيد القضية الى المحكمة التي صدر منها الحكم المذكور لاعادة نظرها والحكم في الموضوع

المادة (٨٨) اذا ظهر للمحكمة المذكورة صحة الحكم المطعون فيه بالدفع ولم يظهر لها صحة الدفع قررت رفضه وصار الحكم واجب التنفيذ غير قابل للدفع مرة اخرى وان ظهر لها صحة الدفع المذكور كلفت الخصوم بالحضور امامها وحكمت في الدفع المذكور ويكون حكمها حينئذ حاسماً للنزاع واجب التنفيذ غير قابل للدفع مرة اخرى المادة (٨٩) يجوز للمحكمة التي تنظر في الدفع ان تصدر احكامها في غيبة الخصم على الوجه المبين في المادتين (٧٠ و ٧١)

المادة (٩٠) كل دفع قدم بعد الميعاد المقرر في المادة (٨٤) يرفض بقرار يصدر من المحكمة المختصة بسماعه ويكون الحكم الصادر في هذه الحالة حينئذ حاسماً للنزاع واجب التنفيذ غير قابل للدفع مرة اخرى

المادة (٩١) كل حكم يكون متعدياً لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لمن يتعدى اليه ذلك الحكم ان يدفعه مهما كانت درجة الحكم الا اذا صار اعلانه قبل صدوره بالمواعيد التي تحددت لسماع الدعوي وطرق اثباتها فانه في هذه الحالة لا يقبل منه دفع الحكم الا بالطرق والاوضاع والمواعيد المقررة في هذه اللائحة

﴿ الباب الخامس ﴾

(في تنفيذ الاحكام)

المادة (٩٢) الاحكام التي لا تقبل الدفع الصادرة من المحاكم الشرعية يكون تنفيذها بناء على طلب صاحب الشأن بمعرفة جهة الادارة بدون مصاريف سوى أجرة الحراسة ورسم البيع في المنقول باعتبار المائة واحد وفي العقار باعتبار المائة خمسة

المادة (٩٣) تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة وحفظ الولد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالاحوال الشخصية يكون قهراً ولو ادى الى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال الادارة في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذي يحصل التنفيذ فيه

المادة (٩٤) يجوز توقيع الحجز على مال المحكوم عليه تنفيذا لكل حكم يتضمن الالتزام بنفقة وصداق او نحو ذلك مما يتعلق بالاحوال مشخصة بما يوازي المستحق بموجب الحكم والمصاريف ويجوز الحجز ايضاً على ما يأتي

اولا الماهيات والماعشات والمرتبات واليوميات والاجر الموجودة والمستحقة وقت الحجز على حسب المقرر قانوناً

ثانياً الغلة المستحقة له في الاوقات بالفعل

ولا يجوز حجز الاشياء المقرر عدم جواز حجزها شرعاً وكذلك بيت السكن لا يجوز الحجز عليه ويبتدىء الحجز بالنقود فالمنقولات سواء كانت تحت يد المحكوم عليه أو تحت يد غيره ثم العقار

﴿ الكتاب الخامس ﴾

« في تفتيش المحاكم الشرعية »

المادة (٩٥) الطريقة المتبعة الآن في تفتيش المحاكم الشرعية تفصل في لائحة الاجراءات الداخلية المنوه عنها بالمادة (١٠٢) من هذه اللائحة

﴿ قواعد عمومية ﴾

المادة (٩٦) القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من المرافعة وعدم العذر الشرعى له في اقامتها الا في الارث والوقف لانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار للحق في تلك المدة

المادة (٩٧) كل دفع ولو باقرار رأي الحاكم ان فيه تلبيسا واحتيالا لا يقبل بشرط بيان وجه ذلك بالمضبطة

المادة (٩٨) للقاضى ان يستنير بقول اهل المعرفة فيما يحتاج لمعارف خصوصية
المادة (٩٩) تنصيب الاوصياء والقوام والوكلاء عن الغائبين يكون على مقتضى الامرين الصادرين في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) و ٢٣ شوال سنة ١٣١٤ « ٢٧ مارث سنة ١٨٩٧ »

المادة (١٠٠) بعد ترتيب المحاكم الشرعية على الوجه المدون بأمرنا هذا تبقى اعمال المفتين قاصرة على فتاوى المحاكم الاهلية والحكومة والافراد في غير القضايا المنظورة امام المحاكم الشرعية واذا احتج أحد الخصوم بها امام المحاكم فلا تكون المحاكم مقيدة بها

المادة (١٠١) من حقوق كل محكمة من المحاكم الشرعية كتابة حجج الاطيان والعقارات ومباشرة الاشهادات والعقود ونحوها أيًا كان موضوعها على مقتضى الأوامر العالية واللوائح المعمول بها الآن مالم يخالفها في ذلك نص صريح في هذه اللائحة

المادة (١٠٢) يقرر ناظر الحاقانية لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الشرعية ويتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ امرنا هذا

وعليه ايضاً اصدار لائحة اخرى يبين فيها الاجراءات التي تتبع في تنفيذ الاحكام الشرعية الواجبة التنفيذ

المادة (١٠٣) على ناظر الحقانية تنفيذ امرنا هذا
صدر بسرأي المنتزه في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ « ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ »
(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

ناظر الحقانية (مصطفى فهمي)

(ابراهيم فؤاد)



نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة (١٠٢) من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ ذي الحجة
سنة ١٣١٤ — ١٧ مايو سنة ١٨٩٧ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
والاجراءات المتعلقة بها (قررنا ماهوآب)

— لا ئحة الاجراءات الداخلية —

(للمحاكم الشرعية)

﴿ الباب الاول ﴾

(في نظام سير المحاكم)

﴿ الفصل الاول ﴾

(في الدفاتر)

﴿ قواعد عمومية ﴾

المادة (١) دفاتر المحاكم الشرعية عموماً يجب ان تكون منمرة ومختوماً على كل
صحيفة منها بختم نظارة الحقانية وان يكتب على أول صحيفة من كل دفتر عدد الصحف

التي اشتمل عليها الدفتر وان يمضى على هذا التأشير من الموظف الذي تنتدبه النظارة لذلك المادة (٢) الكتابة في كافة الدفاتر والمواد تكون بلا ضرب ولا كشط ولا تخريج ولا حشر بين الاسطر ولا تخلل بياض وفي حالة الغلط أو السهو الذي يترتب عليه لزوم حذف بعض كلمات او زيادتها أو تغييرها على الكاتب ان يضع شروطاً بأعلى الكلمات المقتضي تغييرها او حذفها ويذكر بعد نهاية الكتابة عدد الكلمات الموضوعة بأعلاها الشروط وانها صارت ملغاة لا يعول عليها ويكتب الكلمات المراد زيادتها أو تغييرها ويمضى ذلك او يختم ممن امضى او ختم المادة نفسها

المادة (٣) عندما تقتضي اللوائح التوقيع على مادة ما ويمتنع الشخص المراد التوقيع منه عليها عن الامضاء أو الختم أو يكون غير قادر على ذلك يذكر في آخر المادة المادة (٤) كتاب المحاكم وامناء السجلات العمومية يعطون صورة أو ملخصاً من المقيّد فيها لكل طالب بعد أخذ الرسوم المقررة

المادة (٥) أما الاوراق الخصوصية المحررة على يد مأمور شرعى فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخصاتها لغير الطرفين فيها الا بقرار يصدر من المجلس الشرعى المختص

﴿ دفتر قيد القضايا ﴾

المادة (٦) دفتر قيد القضايا هو جدول عمومي يقيد فيه عموم القضايا التي ترد في بحر السنة والقيد فيه يكون بالكيفية الآتية

- (١) نمرة متتابعة تعطى لكل قضية وهذه النمرة تكون عنواناً للقضية
- (٢) تاريخ القيد
- (٣) اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من المدعي والمدعى عليه ومحل كل منهما
- (٤) موضوع الدعوى بالانيجاز والاختصار
- (٥) تاريخ ارسال الاعلان لجهات الادارة
- (٦) تاريخ تسليم صورة علم الطلب للمعان اليه

(٧) تاريخ الجلسة التي تحدت لسماع الدعوى والجلسات التي تقرر فيها بعد
لحين الفصل فيها

(٨) مقتضى القرار أو الحكم الصادر فيها وتاريخه

(٩) تاريخ المعارضة

(١٠) مقتضى الحكم الصادر فيها وتاريخه

(١١) تاريخ الدفع

(١٢) مقتضى الحكم الصادر فيه وتاريخه

(١٣) خانة للملاحظات

المادة (٧) يكتب في خانة الملاحظات عند اللزوم ما يفيد استبعاد الدعوى
واعتبارها كأنها لم تكن وذلك في حالة تخلف المدعي أو وكيله عن الحضور في الميعاد
المحدد لسماعها طبقاً للمادة (٦٠) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

المادة (٨) اما ما يتعلق بالمحاكم المختصة بالنظر في الدفع فيكون القيد في دفتر
قيد القضايا بها من واقع ورقة الدفع وبالطريقة الآتية

(١) تاريخ وصول ورقة الدفع للمحكمة المختصة بالنظر فيه

(٢) نمرة قيد القضية في المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مضافاً عليهم
اسم هذه المحكمة

(٣) اسم الدافع وصنفته أو وظيفته

(٤) اسماء باقي الاخصام وصنعتهم أو وظيفتهم

(٥) تاريخ الدفع

(٦) الحكم المطعون فيه ان كان حضورياً او معتبراً كذلك وتاريخ اعلانه ان كان غائباً

(٧) مقتضى الحكم

(٨) تاريخ الجلسة التي حددت لسماع الدفع والجلسات التي تقرر فيما بعد لحين الفصل فيه

(٩) مقتضى القرار أو الحكم الصادر في الدفع وتاريخه

(١٠) تاريخ المعارضة

(١١) مقتضى الحكم الصادر فيها وتاريخه

(١٢) خانة للملاحظات

المادة (٩) يكتب في خانة الملاحظات عند الاقتضاء ما يفيد استبعاد الدعوى واعتبارها كأنها لم تكن وذلك في حالة تخلف الدافع أو وكيله عن الحضور في الميعاد المحدد لسماع دفعه طبقاً للمادة (٦٠) من اللائحة السابقة الذكر

﴿ دفتر مواعيد القضايا ﴾

المادة (١٠) دفتر مواعيد القضايا يجب ان يكون عدد صحفه مطابقاً لآيام السنة وان يذكر في كل صحيفة منه اليوم وتاريخه وعند تحديد يوم لسماع قضية يجب على قلم كتاب المحكمة كتابة نمرتها وأسماء الخصوم في هذا الدفتر بصحيفة اليوم الذي حدد لنظر الدعوى وعند تأخير قضية من جلسة الي أخرى يكتب نمرتها واسماء الخصوم عقب الجلسة في صحيفة اليوم المؤجلة اليه القضية

﴿ دفتر المضبطة ﴾

المادة (١١) دفتر المضبطة عبارة عن محاضر الجلسات فيقيد فيه كل ما حصل في الدعوى أثناء نظرها فيذكر فيه

(١) تاريخ انعقاد كل جلسة

(٢) اسم الرئيس والاعضاء المشكلة منهم الجلسة او القاضي وكذا اسم الكاتب

(٣) نمرة القضية واسماء المدعي والمدعى عليه

(٤) حضور الاخصام أنفسهم او بواسطة وكلائهم مع ذكر اسماء هؤلاء الوكلاء

واثبات غيبة من يتخلف منهم عن الحضور

(٥) طلبات المدعى حسبما يلقيها واقواله

(٦) اقوال المدعى عليه كذلك

(٧) عدد الاوراق التي قدمت من الاخصام بصفة مستند لدعواهم

(٨) شهادة الشهود

(٩) القرارات التي تصدر من المحكمة وتواريخها بما فيها من القرارات القاضية

بتأخير الدعوى من جلسة الى اخرى مع بيان تاريخ الجلسة المؤجلة اليها وما اذا كان حصول التأخير مبنياً على طلب الاخصام او احدهم او من نفس المحكمة مع ذكر الاسباب التي دعت الى هذا التأخير

(١٠) الاحكام وتواريخها

(١١) وعلى العموم كل ما حصل في الدعوى

المادة (١٢) نمرة القضية وأسماء الخصوم وتاريخ الجلسة تكتب على هامش

كل جلسة

المادة (١٣) يجب تلحيق جلسات كل قضية بيمضها

المادة (١٤) بعد قيد أقوال المدعى والمدعى عليه تمضى أو تختتم منهما أو من

وكلاهما

المادة (١٥) يذكر في المضبطة تحليف الشهود اليمين في حالة ادائها منهم

وكذلك أسماء الشهود وصناعاتهم أو وظائفهم ومحلات اقامتهم وقراباتهم أو مصاهرتهم للاخصام أو أحدهم أو انهم خادمون أو مستخدمون بطرف أحدهم وتمضى أو تختتم منهم شهادتهم التي يؤدونها

المادة (١٦) على كاتب الجلسة ان يتلو على الاخصام والشهود اقوالهم وشهادتهم

قبل ان يطلب منهم التوقيع عليها فاذا ابدى فيها احدهم ملاحظة يجب اثباتها ان كانت مطابقة للواقع

المادة (١٧) يجب على الخصم الذي يقدم اوراقا بصفة مستند في الخصومة

ان يحرر حافظة من نسختين بعدد الاوراق وتواريخها ومضمون كل ورقة فيستلم كاتب المحكمة منه هذه الاوراق ويمضى على احد النسختين بصفة وصل عليه بالاستلام والاخرى تحفظ بالمحكمة

المادة (١٨) على القاضى ان يختم بختم المحكمة على كل ورقة تقدم لها بصفة

مستند في الخصومة

المادة (١٩) اذا طلب الخصم رد الاوراق التي قدمها للمحكمة اليه ولم ير القاضي مانعا من ذلك ترد اليه بامر بالكتابة من القاضي بعد ان يمضي المستلم على الحافظة الباقية في المحكمة بما يفيد استلامه اياها

المادة (٢٠) يلاحظ توقيع القضاة والاعضاء الذين سمعوا الدعوى وحكموا فيها او باشروا فيها امرا من الامور الشرعية سواء كان ذلك بالمحكمة العليا او المجالس الشرعية او محاكم المراكز فيضعون اسماؤهم بخطهم على قيد ذلك بالمضابط المختصة

سجل الاحكام

المادة (٢١) هذا السجل يختص بقيد الاحكام التي صدرت من واقع القيد بالمضبطة والقيد فيه يكون باعتبار تواريخ صدورها وبنمرة متتابعة مع توضيح نمرة القضية الصادر فيها الحكم المراد قيده بجوار النمرة المتتابعة وتختتم الاحكام من رئيس المجلس او القاضي الذي أصدره بعد تحققه من مطابقته للاصل

المادة (٢٢) الأحكام تكون مشتملة على ما يأتي

(١) اسم القاضي والاعضاء الذين أصدروها واسم كاتب الجلسة

(٢) تاريخ صدورها

(٣) أسماء الخصوم وألقابهم وصنعتهم أو وظيفتهم ومحل اقامتهم

(٤) بيان وقائع الدعوى باختصار

(٥) الاسباب التي انبت عليها الاحكام

(٦) تقرير الاحكام

المادة (٢٣) لا يدرج في سجل الاحكام ما حصل في الدعوى من الاجراءات

والمرافعات السابق قيدها في دفتر المضبطة

المادة (٢٤) يوضح في هامش كل حكم يقيد في سجل الاحكام نمرة القضية وأسماء الخصوم

المادة (٢٥) تسجيل الاحكام في السجل يكون في مسافة ثمانية أيام بالاكثر من تاريخ صدورها

﴿ دفتر المعارضة ﴾

المادة (٢٦) يقيد في هذا الدفتر البيانات المذكورة في المادة (٧٩) من لائحة ترتيب المحاكم ويذكر فيه اليوم الذي حصلت فيه المعارضة وتاريخ الجلسة التي حددت بمعرفة القاضي لسماعها ويمضى او يختم من الدافع أو وكيله كما يمضى من الكاتب الذي حصلت امامه المعاوضة

﴿ دفتر الدفع ﴾

المادة (٢٧) هذا الدفتر يكون دفتر قسيمة من نسختين يقيد في كل منهما البيانات الموضحة في المادة (٨٢) من اللائحة المار ذكرها وزيادة على ذلك يذكر فيهما اليوم الذي حصل فيه الدفع ويمضى او يختم من الدافع او وكيله ومن الكاتب الذي حصل امامه الدفع ويجعل به خانة للملاحظات

المادة (٢٨) يذكر في خانة الملاحظات اليوم الذي ارسل فيه ملف اوراق الدعوى المحكمة المختصة بالنظر في الدفع مع ملاحظة عدم تجاوز ارسالها الثمانية ايام المقررة في المادة (٨٢) المذكورة آنفا .

المادة (٢٩) يجب على كاتب المحكمة ان يرسل مع اوراق الدعوى احدى قسيمي الدفع المحكمة المختصة

﴿ دفتر الفهرست ﴾

المادة (٣٠) يجب ان يوجد في كل محكمة دفتر فهرست للاحكام ويكون ترتيبه بترتيب الحروف الهجائية ويراعي في هذا الترتيب أسماء المدعين فقط ويذكر امام اسم المدعي نمرة القضية ونمرة صحيفة سجل الاحكام المقيد فيها الحكم

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في علوم الطلب)

المادة (٣١) يتوضح في الاصل والصورة من علوم الطلب البيانات المذكورة في المادة (٥٢) من لائحة ترتيب المحاكم مع ذكر غمرة القضية المراد الاعلان فيها ثم يترك بهما فراغ لذكر ما يأتي

(١) الجهة الادارية التي أرسل اليها الاعلان

(٢) الجهة التي أعلن فيها

(٣) التاريخ والساعة اللذين حصل فيهما الاعلان

(٤) اسم الشخص الذي سلم اليه علم الطلب فان كان التسليم لخادمه أو ل أحد أقاربه الموجودين في محل سكنه يذكر حصوله في هذا المحل

(٥) التوقيع على أصل الاعلان ممن تسلمت له الصورة وممن أجرى الاعلان مع ذكر وظيفة هذا الأخير

المادة (٣٢) على قلم الكتاب ان يجرر صوراً من علم الطلب بقدر عدد المدعى عليهم

المادة (٣٣) وعلى القلم المذكور ان يحفظ اصول علوم الطلب بعد رجوعها اليه لتقديمها للمحكمة عند نظر الدعوى

الفصل الثالث

﴿ في صور الاحكام ﴾

المادة (٣٤) صور الاحكام تمضي من القاضي ومن كاتب اول المحكمة وتختتم بختمها بعد مطابقتها للاصل

المادة (٣٥) عند ما يكون القصد من استخراج الصورة الاعلان فقط لاجل معرفة فوات مواعيد المعارضة او الدفع تذكر العبارة الآتية في آخر الحكم (وتحررت هذه الصورة بناء على طلب فلان للاعلان)

المادة (٣٦) اما الصور التي ترسل لجهة الادارة بقصد التنفيذ فيذكر في آخرها العبارة الآتية وتحررت هذه الصورة التنفيذية بناء على طلب فلان..... للتنفيذ

المادة (٣٧) الصورتان المذكورتان في المادتين السالفتين لا تعطيان الا لصاحب الشأن في الدعوى



﴿ الفصل الرابع ﴾

(في ملف الاوراق وكيفية ارسالها من محكمة الى أخرى)

المادة (٣٨) ملف الاوراق الواجب ارسالها الى المحكمة المختصة بالنظر في الدفع تشمل على

(١) علوم الطالب

(٢) صورة من محاضر الجلسات المقيدة في المضبطة بما فيها من الحكم

(٣) قسيمة من دفتر الدفع

(٤) الاوراق التي تقدمت من الخصام بصفة مستند في القضية

المادة (٣٩) تبين الاوراق المذكورة في المادة السالفة على ظهر الملف بمعرفة الكاتب قبل ارسالها فان كانت محكمة الدفع موجودة في نفس المدينة أو المحافظة الموجودة فيها المحكمة التي أصدرت الحكم الاصلى يكتفي بتسليم القضايا في سركي يعد لذلك والا ترسل بالبوستة (في الموصى عليه) وعلى قلم كتاب محكمة الدفع ان يرسل وصلا باستلام الاوراق بمجرد وصولها اليه

المادة (٤٠) عند نهو القضية امام محكمة الدفع تعاد اوراق الحكم الاصلى مع مضمون الحكم النهائي الى المحكمة لتحفظه بترتيب على حسب نمرة الدعوى اما اوراق

الدفع فتبقى محفوظة بالترتيب فتبقى بقلم كتاب محكمة الدفع الا اذا كان الحكم الصادر منها يستلزم اعادة نظر الدعوى فان الاوراق في هذه الحالة ترسل جميعها للمحكمة المختصة بذلك

﴿ الفصل الخامس ﴾

(في قائمة القضايا وفي الجلسات)

المادة (٤١) قبل كل جلسة تحرر قائمة بالقضايا المقدمة في الجلسة وتحررها يكون بمعرفة قلم الكتاب على حسب ترتيب القيد مبتدئاً بالقضايا القديمة ثم الجديدة ويكتب فيها فقط نمر الدعوى واسماء الخصوم

المادة (٤٢) تطالب القضايا عند افتتاح الجلسة على حسب الوارد في قائمة القضايا

المادة (٤٣) يجب على القضاة وأعضاء المجالس الشرعية اثناء انعقاد الجلسة

ان لا يشتغلوا الا بما يتعلق ينظر القضايا المرفوعة اليهم

المادة (٤٤) القضاة واعضاء المجالس الشرعية ممنوعون من محادثة الخصوم في

امور خارجة عن موضوع قضاياهم ومن اظهر رأيهم فيها بأي طريقة كانت قبل النطق بالحكم

المادة (٤٥) تحصل المرافعة في القضايا على حسب ترتيب نمر القيد ما لم تقرر

المحكمة ما يخالف ذلك أو كانت القضية مستعجلة

المادة (٤٦) القضايا المستعجلة هي القضايا التي يخشى عليها من فوات الوقت

والتي تقرر المحكمة لزوم الاستعجال فيها

المادة (٤٧) على القضاة قبل اصدار الحكم الغيابي أن يتحققوا من حصول

الاعلان بالطرق المقررة

المادة (٤٨) تحصل المداولة بغير حضور الاخصام

المادة (٤٩) كل مداولة تحصل تكون سرية فلا يجوز اباحتها

﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في تغيب القضاة عن مراكزهم وفي الفسحة القضائية ﴾

المادة (٥٠) في حالة تغيب أحد قضاة المحاكم الشرعية أو حصول مانع له يمنع عن الحضور يجب عليه أن يخطر بذلك من لهم الحق بمقتضى المواد (٤) و (٧) و (٩) من لائحة ترتيب المحاكم في تعيين من يقوم مقامه أثناء غيابه

المادة (٥١) كل غياب يتجاوز اليومين مهما كانت أسبابه سواء كان من قبل القضاة أو الكتبة أو مستخدمي المحاكم يجب تبليغه فوراً لناظر الحقانية بواسطة رؤساء محاكم المحافظات أو المديريات أو من يقوم مقامهم

المادة (٥٢) تبثدي الفسحة القضائية للمحاكم الشرعية من أول شهر يونيه وتنتهي في آخر شهر سبتمبر

المادة (٥٣) تعطى الاجازات لمن يطلبها في بحر هذه المدة ولا يجوز طلبها في غيرها

المادة (٥٤) في أول شهر مايو من كل سنة يجب على رؤساء المجالس الشرعية أن يعقدوا جلسة همومية من عموم قضاة وأعضاء المحاكم الداخلة في دائرة اختصاص محاكمهم لتقرير الاجازات بينهم لمن يطلبها منهم ولمن يطلبها من عمال المحاكم المذكورة ويعملوا محضراً بذلك ويوقع عليه من الحاضرين في هذه الجلسة ثم يرسل فوراً لناظر الحقانية للتصديق عليه

المادة (٥٥) يراعى في توزيع الاجازات امران

اولاً - استحقاق الموظف للمدة التي تقرر له بموجب لائحة الاجازات

ثانياً - ان لا يترتب على اعطاء الاجازات ضرر لسير العمل

المادة (٥٦) على الجمعية العمومية ان تقسم مدة الفسحة القضائية الى قسمين متساويين وفي اثناهما يشتغل القضاة الحاضرون بأعمال محاكمهم وأعمال محاكم زملائهم الغائبين

المادة (٥٧) لناظر الحقاينة ان يصرح للقضاة والكتبة باجازات في غير
مواعيد الفسحة القضائية وذلك في الاحوال الاستثنائية فقط

﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في اقدمية القضاة ﴾

المادة (٥٨) تقرر اقدمية قضاة المحاكم الشرعية على حسب تاريخ تعيين كل
منهم في وظيفته ويكون ترتيب محلاتهم في المواسم والاحتفالات والجلسات العلنية
والجمعيات العمومية باعتبار الاقدمية متى كانوا في درجة واحدة فان كان تاريخ تعيين
قاضين أو أكثر واحداً تقرر الاقدمية على حسب ترتيب التعيين

﴿ الباب الرابع ﴾

« في التفتيش »

المادة (٥٩) تفصيل طريقة التفتيش المنوه عنه بالمادة (٩٥) من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها يصدر به قراراً منافياً بعد ويلحق بلائحة
الاجراءات الداخلية هذه

صدر في يوم الأحد ١١ صفر سنة ١٣١٥ (١١ يوليه سنة ١٨٩٧)

(ابراهيم فؤاد)





﴿ امر عال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة بيت المال الصادرة في ١١ ذى الحجة سنة ١٢٧٦ وملحقاتها
وعلى لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ وملحقاتها
وعلى لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧
وبناء على ما عرضه علينا نظار الداخلية والحقانية والمالية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

المادة (١) لا يكون لبيت المال بعد صدور أمرنا هذا تدخل في التركات
وتلغى أقلام بيت المال الموجودة الآن ويلغى ايضاً كل رسم مقرر لبيت المال
المادة (٢) اذا توفي أحد الاهالى الخاضعين لأحكام المحاكم الشرعية فيما يختص
بأحوالهم الشخصية عن حمل مستكن أو ورثة قصر أو عديمي الاهلية أو غائبين غيبة شرعية
وليس لهم وصي أو قيم أو وكيل فيكون تنصيب هؤلاء أو تثبيتهم على حسب الاحكام
الآتية

المادة (٣) يشكل في كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الآتية

اولا — مأمور المركز أو من ينوب عنه بصفة رئيس

ثانياً — أحد علماء المركز تعينه نظارة الحقانية

ثالثاً — أحد الاعيان يعينه المدير مع اقرار نظارة الداخلية

المادة (٤) تشكل المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات بالكيفية الآتية

اولا — المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس

ثانياً — أحد علماء المديرية أو المحافظة يعينه ناظر الحقانية

ثالثاً - أحد الاعيان يعينه ناظر الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان من ساكنى الخط الذى به محل توطن الشخص المقتضى النظر فى أمره بالمجلس اذا كان سكنه فى مركز المحافظة او المديرية والا فيكون انتخابه بقدر الامكان من ساكنى البلدة التى بها محل توطن الشخص المذكور

رابعاً - أحد اعضاء العائلة ذات الشأن اذا وجد أحد منها فى الجهة التى بها مركز المجلس والا فيستعاض بواحد من الاعيان تعيينه نظارة الداخلية

المادة (٥) تنظر المجالس الحسبية فى تنصيب الاوصياء او تثبيتهم او عزلهم وفى استمرار الوصاية الى ما بعد الثانى عشر سنة اذا دعت الضرورة لذلك طبقاً للمادة الثامنة من أمرنا هذا وتنظر أيضاً فى الحجر على عديمى الاهلية وتنصيب أو عزل القوام وفى رفع الحجر وفى تعيين أو عزل وكلاء الغائبين وفى مراقبة أعمال الاوصياء او القوام او الوكلاء وكذلك تنظر فى الحسابات التى تقدم لها وتنظر أيضاً فى الاحتياطات اللازمة التى يقتضى سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القصر او عديمى الاهلية او الغائبين

وتكون هذه الاختصاصات للمجالس الحسبية فى المراكز فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين فى دائرة المركز وللمجالس الحسبية فى المديریات او المحافظات فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين بيندر المديرية أو المحافظة وتكون هذه المجالس تابعة لنظارة الحقانية وهى تراقب سيرها

وفى مواد الحجر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرته محل توطن الشخص المقتضى الحجر عليه او المحجور عليه ويجوز رفع الامر للمجلس الحسبي بناء على طلب أحد أعضاء العائلة او طلب النيابة العمومية

المادة (٦) قرارات المجالس الحسبية التى تصدر فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه او فى استمرار الوصاية على من يتجاوز عمره الثانى عشرة سنة يجوز الطعن فيها امام محكمة الاستئناف الاهلية ويقبل الطعن المذكور من كل ذى شأن او من النيابة العمومية فى ميعاد شهر من تاريخ صدورها

واستئناف القرارات المذكورة لا يمنع تنفيذها

المادة (٧) لناظر الحقانية بناء على طلب كل ذى شأن او طالب النيابة العمومية ان يفيد النظر في حسابات الاوصياء او القوام او الوكلاء امام مجلس حسبي، أعلى ينعقد في نظارة الحقانية ويشكل كما يأتي

أولاً -- أحد الذوات يعين من كبار الموظفين أو أرباب المعاشات بامر منا بناء على طلب ناظر الحقانية بصفة رئيس

ثانياً — وكيل مجلس حسبي مصر بصفة وكيل

ثالثاً — اثنان من الاعيان يعينهما ناظر الداخلية

رابعاً — مفتي المجلس الحسبي وواحد من العلماء يعينه ناظر الحقانية

خامساً — أحد الموظفين المشتغلين بالاعمال الحسابية يعينه ناظر الحقانية ايضاً

المادة (٨) تنتهي الوصاية متى بلغ القاصر الثامنة عشرة من عمره الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرارها ويجوز الاستئناف في هذه الحالة طبقاً للمادة السادسة

المادة (٩) يجب على المأمورين الذين يثبتون الوفاة او يحررون محضراً بها او يباشرون الدفن وعلى مشايخ القرى ان يخبروا في ظرف ثمانى واربعين ساعة العمدة او شيخ الحارة بوفاة كل شخص يتوفى عن ورثة قاصرين او غائبين او في حالة تستدعى الحجر عليهم او فيما اذا كانت الحكومة مستحقة لكل تركتهم او بعضها والا فيلزمون بغرامة من ٢٠ قرشاً الى ١٠٠ قرش

وعلى العمدة او شيخ الحارة أن يعلم بذلك المركز او المديرية او المحافظة على حسب الاحوال او عضو النيابة العمومية في الجهات التي يكون لها مندوب فيها في ظرف ثمانى واربعين ساعة أخرى والا فيلزم بدفع الغرامة المذكورة

المادة (١٠) للنيابة العمومية في الجهات التي يوجد فيها مركز لها ان تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن او القصر او عديمي الاهلية او الغائبين او الحكومة وذلك الى ان تصدر قرارات المجلس الحسبي في حالة وجود حمل مستكن او قصر او عديمي اهلية او غائبين او قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث واذا لم يوجد في الجهة التي بها محل توطن المورث مندوب للنيابة العمومية فيجب

على العمد ان يتخذوا جميع ما يكون ضرورياً من الاحتياطات التحفظية التي يقتضى سرعة اتخاذها بما في ذلك وضع الاختتام اذا اقتضى الحال ومع ذلك فللنيابة حق التداخل في هذا الامر حتى فيما عدا الجهة التي بها مركزها كلما رأت ضرورة لذلك

المادة (١١) يجب على المجالس الحسبية ان تعين الاوصياء أو القوَّام والوكلاء او تثبتهم في مدة لا تتجاوز ثمانية ايام من تاريخ الاخبار بالوفاة

المادة (١٢) يجب على الاوصياء والقوَّام والوكلاء في ظرف ثلاثة ايام من تعيينهم ان يوردوا أعيان التركة من منقول وعقار واوراق بحضور احد مندوبي جهة الادارة وكل شخص ذى شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الاعيان المذكورة والا فيلزمون بدفع غرامة من ٥٠ قرشاً الى ٥٠٠ قرش

وتحرر قائمة الجرد على نسختين ويمضى عليها جميع الحاضرين

المادة (١٣) ليس للاوصياء ولا للقوَّام ولا للوكلاء ان يبيعوا او يشتروا او يرهنوا عقار او اطيان القصر ومن في حكمهم او بسددوا ديناً الا بعد الاذن بذلك من المجالس المذكورة

المادة (١٤) الاجراءآت اللازمة اتباعها في مسائل الحجر وتقديم الحسابات من الاوصياء او القوَّام او الوكلاء وعزلهم من وظائفهم تكون بمقتضى الاحكام التتيمية المشار اليها في المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا

المادة (١٥) تنصيب الاوصياء بالتطبيق للاحكام السابقة يكون امام القاضي الشرعي او نائبه

﴿ احكام عمومية ووقئية ﴾

المادة (١٦) التركات المضبوطة الآن تحت يد بيت المال تسلم الى مستحقيها بمقتضى النصوص السابقة و يصدر اخطار من جهة الادارة الى الورثة المعالومين او من يقوم مقامهم باليوم المحدد للتسليم ويرسل لهم الاخطار قبل الميعاد بثمانية ايام على الاقل ويجوز التسليم الى من يحضر من الورثة او وكلائهم في الميعاد المحدد لذلك

المادة (١٧) اذا حصلت منازعة او خلاف بين الورثة او وكلائهم الشرعيين او اذا لم يحضر احد من الورثة للاستلام فتودع الاعيان والاوراق تحت يد حارس

يعينه قاضي الامور المستعجلة بالجهة التي فيها التركة وذلك بناء على علم طلب بسيط يرسل الى اصحاب الشأن

المادة (١٨) اذا كان في شركة اعيان محجوزة تحت يد اقلام بيت المال حجزاً مستوفياً شرائطه القانونية فيجب على اقلام بيت المال ان تودع في صندوق المحكمة الجزئية المبالغ والاوراق ذات القيمة من التركة تحت يد الاقلام المذكورة واذا كان بينها سندات ديون فتسلمها الى الحارس الذي يعين بطريق الاستعجال وبعد ذلك يجوز للاقلام المذكورة ان تسلم بقية اعيان التركة الى الورثة

المادة (١٩) لا يجوز لاي سبب من الاسباب ولا لأية حجة كانت اقامة أية دعوى على الحكومة بسبب التركات التي وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطلب احد بها مدة ٣٣ سنة كاملة من تاريخ الوفاة أما اذا حصلت المطالبة بالتركة في مدة ٣٣ سنة المذكورة فلا يجوز في أي حال من الاحوال ولا لأية حجة كانت مطالبة الحكومة الا بتسليم الاعيان التي تكون حينئذ باقية تحت يدها او بدفع ثمنها في حالة بيعها مع ايراد الاعيان المذكورة او فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات الاخيرة

المادة (٢٠) تلغى كافة الاحكام السابقة المخالفة لامرنا هذا

المادة (٢١) على نظارة الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه وعليهم نشر كافة ما يلزم لذلك من الاحكام النظامية او التسمية

صدر بسراي عابدين في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

(عباس حامي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

(مصطفى فهمي)

عن ناظر المالية

ناظر الحقانية (محمد العباني)

(ابراهيم فؤاد)

❖ قرار ❖

ناظر الداخلية والحقانية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ القاضى بالغاء
اقلام بيت المال وبترتيب المجالس الحسبية وبمقتضى السلطة الممنوحة لهما في المادة ٢١
من الامر العالى المشار اليه و بعد موافقة رأى مجلس النظار
قررا ما هو آت

❖ الفصل الاول ❖

« في تشكيل المجالس الحسبية وفي انعقادها »

❖ تحرير الكشوفات باسماء الاعيان ❖

المادة « ١ » يخرج مأمورو المراكز والمديرون والمحافظون في أول شهر ديسمبر
من كل سنة كشفاً باسماء الاعيان المزمع حضورهم جلسات المجالس الحسبية طبقاً للمواد
الثالثة والرابعة والسابعة من الامر العالى المشار اليه
ويتقرر عدد الاعيان المقتضي تحرير الكشف باسمائهم بحسب الظروف والاحوال
وتشتمل الكشوفات المقتضي تحريرها للمجالس الحسبية في المديريات والمحافظات
على اسماء اعيان كل قسم على حدته ويعرض الكشف المحرر من مأمور المركز على المدير
أما محافظ مصر فيحرر كشفين على حدتهما أحدهما باسماء الاعيان المزمع حضورهم
جلسات مجلس حسي المحافظة والآخر باسماء الذين يحضرون في المجلس الحسبي العالى
المشكل بنظارة الحقانية

وعلى المديرين والمحافظين ان يبعثوا بالكشوفات المحررة على الوجه المذكور الى
نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ دسمبر من كل سنة

—* { التصديق على الكشوفات } *—

المادة « ٢ » تصدق نظارة الداخلية نهائياً على انتخاب الاعيان المعروضة
اسماؤهم عليها وبناء على الآراء التي تعطى لها ثم الكشوفات المصدق عليها باسماء الاعيان
لمنتخبين يصير تعليقها في كل مديرية وفي كل محافظة وفي كل مركز

—* { تعيين العلماء وكاتب الحسابات } *—

المادة « ٣ » يعين ناظر الحقاينة في آخر كل سنة العلماء المقتضى حضورهم جلسات
المجالس الحسبية في السنة التالية ويعين ايضاً كاتب الحسابات الذي يناط به تأدية
الاعمال في المجلس الحسبي العالي

—* { استبدال الاعيان والعلماء وكاتب الحسابات } *—

المادة « ٤ » يجوز للنظارة ذات الشأن ان تستبدل الاعيان والعلماء وكاتب
الحسابات في بجر السنة كلما دعت لذلك مقتضيات المصاحبة

—* { انتخاب الاعيان } *—

المادة « ٥ » ينتخب رؤساء المجالس الحسبية الاعيان المزمع حضورهم جلسات
المجالس الحسبية من الكشف المحرر باسمائهم ويراعون في ذلك بقدر الاستطاعة نصوص
الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

﴿ انتخاب أحد الاقارب عضواً في المجلس ﴾

المادة « ٦ » يعين رئيس المجلس الحسبي احد اقارب العائلة صاحبة الشأن
المقتضى حضوره جلسات المجلس الحسبي في المراكز والمديريات والمخافطات قبل أول

اجتماع المجلس وعلى الرئيس ان يختار بطريق الاولوية اكثر الاقارب قرابة واستعداداً
ولا يجوز استبداله الا لأسباب قوية او في حالة وجود مانع
وعلى الرئيس أيضاً ان ينتخب من الكشف المحرر باسماء الاعيان الشخص الذي
يصير تعيينه في حالة عدم وجود اقارب

﴿ تحديد الجلسات ﴾

المادة (٧) يحدد رؤساء المجالس الحسينية عدد الجلسات الاعتيادية لكل
مجلس مع مراعاة انجاز الاعمال والمواعيد القانونية
ويعقدون جلسات غير اعتيادية اذا دعت الحال لذلك

﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في تعيين الاوصياء والقوام والوكلاء ﴾

﴿ الاجراءات اللازمة لعقد المجالس ﴾

المادة (٨) اذا توفي احد الاهالي عن حمل مستكن او عن ورثة قصر او
عديمي الاهلية او غائبين ممن يلزم تعيين وصي او قيم او وكيل عليهم فعلى رؤساء المجالس
الحسينية بمجرد وصول خبر الوفاة اليهم ان يجروا ما يلزم لعقد المجلس في اول فرصه
ممكنة مع مراعاة الميعاد المحدد في المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر
سنة ٩٦

وفي حالة تعيين وصي يطلب رؤساء المجالس الحسينية من قاضي الجهة ان يحضر
لي المجلس هو او نائبه كي يحصل التعيين امامه

﴿ المباحث الابتدائية المتعلقة لقصر وعديي الاهلية والغائبين ﴾

المادة (٩) على رؤساء المجالس الحسبية ان يستحصلوا قبل انعقاد الجلسة على ما يتيسر لهم من المعلومات التي تساعد المجلس على اصدار قراره ويجب على اقارب الورثة المقال بانهم قصر تقديم شهادة ميلادهم وان لم يفعلوا ذلك يستحصل رؤساء المجالس الحسبية في الاستعلامات اللازمة لتقرير عمر هؤلاء القصر على قدر الامكان وفي حالة الشك يجوز لهم ان يأمرؤا باحضار نفس الوارث المقال بانه قاصر امام هيئة المجلس

ويجرى رؤساء المجالس الحسبية تحقيقاً مختصراً لاجل معرفة الامور المنسوبة للوارث المطلوب الحجز عليه ولاجل بيان اسباب عدم الكفاءة بياناً واضحاً يدونون مباحثهم والنتيجة التي وصلوا اليها في محضراول جلسة يعقدها المجلس الحسبي لنظر القضية اما فيما يختص بالورثة المقال بانهم غائبون فيستحصل الرؤساء على المعلومات التي من شأنها اثبات امر الغيبة فاذا كان المحل الجديد الموجود به الوارث الذي ترك محله الاصلى او هجر نفس القطر المصرى معلوما فلا يجوز اشهار غيابه ولا تعيين وكيل على ماله ويسوغ لرئيس المجلس الحسبي عند الاقتضا اتخاذ الاجراءات التي من شأنها اعلان الوارث المذكور بوفاة مورثه والمحافظة موقتا على صوالحه اذا اقتضى الحال

﴿ المباحث اللازمة للوقوف على مقدار التركة ﴾

المادة (١٠) يجب على رؤساء المجالس الحسبية جمع كافة المعلومات المفيدة التي من شأنها ايفاف المجلس تمام الوقوف على حال التركة وعلى اهمية المأمورية التي سيعهد بها الى الوصي او القيم او الوكيل

﴿ الاجراءات التحفظية ﴾

المادة (١١) اذا لم تقم النيابة العمومية او العمدة باجراء ما فيه حفظ صوالح القصر والعديي الاهلية والغائبين عملاً بنصوص المادة العاشرة من الامر العالى الصادر

في ١٩ نوفمبر سنة ٩٦ رؤساء المجالس الحسبية يباشرون الاجراءات التحفظية التي يرون لزمها وذلك الى ان يتم تعيين الاوصياء او القيام او الوكلاء

﴿ مصاريف الجنائز و نفقة العائلة ومؤنة المواشي وادارة الزراعة ﴾

المادة (١٢) كلما دعت الحال لوضع الاختام وجب تسليم عائلة المتوفى او شخص مؤتمن ان لم يكن له عائلة مبالغاً كافياً للصرف منه على الجنائز والمأتم و النفقة عائلة المتوفى الى ان يصير فك الاختام وذلك فيما اذا كانت النقود اللازمة موجودة في التركة

وكذلك يلزم أخذ المبلغ اللازم لمؤنة المواشي ومصاريف ادارة الزراعة ان كانت له زراعة

« تعيين الاوصياء والوكلاء »

المادة (١٣) على رؤساء المجالس الحسبية ان يقدموا للمجلس في يوم انعقاده كافة البيانات التي يكونون قد جمعوها عن المسائل التي ستعرض على المجلس واذا كان العرض تعيين وصي للقاصر أو وكيل للغائب فالمجالس الحسبية تصدر قراراتها بناءً على ما تستنتجه من وقائع الاحوال المعروضة عليها او من المعلومات التي تكون وصلتها الا اذا دعت الحال لتحقيق او استيفاء هذه الوقائع أو المعلومات

« توقيع الحجر وتعيين القيم »

المادة (١٤) في حالة الحجر على عديم الاهلية وتعيين القيم عليه يتخذ الرئيس ما يلزم من الاجراءات لحضوره امام هيئة المجلس الحسبي ويكلف بالحضور الى الجلسة ايضاً الواقفين من الاقارب والمعارف والجيران اكثر من غيرهم على احوال المطلوب الحجر عليه ومورثه ويكون استجواب المطلوب الحجر عليه بحضورهم

فاذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور أمام المجلس فللمجلس تقرير ما يراه في

امر هذا الرفض غير انه يجب عليه الانتقال الى محله او انتداب أحد أعضائه للتوجه اليه
اذا كان المطلوب الحجر عا به في حالة يتعذر معها حضوره امام المجلس
على انه يجوز للمجلس ان يأمر باجراء تحقيق تكميلي اذا تراآى له ذلك وان يأمر
بالتثبت من أي أمر يرى لزوماً له ولا يحكم بتوقيع الحجر مالم يقتنع بوجوده

﴿ استمرار الوصاية ورفع الحجر ﴾

المادة (١٥) يراعى المجلس الحسبي احكام المادة السابقة عند نظره في استمرار
الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة طبقاً للمادة الثامنة من الامر العالى الصادر فى ١٩
نوفمبر سنة ٩٦ وفى الاحوال التى يطلب فيها رفع الحجر
ويجوز للمجلس الحسبي اتخاذ الاجراآت بناء على طلب اى واحد من اصحاب
الشأن او النيابة العمومية بل ومن تلقاء نفسه

« الولاية »

المادة (١٦) لا موجب لتداخل المجلس الحسبي اذا كان للقاصر او اعمد
الاهلية ولى بحسب احكام المادة (٤٣٤) من الاحوال الشخصية

« الوصى المختار »

المادة (١٧) اذا عين الاب قبل وفاته وصياً مختاراً على ولده القاصر فليس على
المجلس الحسبي سوى اجراء التصديق من القاضى على الوصاية التى اختارها المتوفى وذلك
بعد استيفاء الاجراآت القانونية

« دفتر محاضر الجلسات »

المادة (١٨) تدون محاضر جلسات المجالس الحسبية فى دفتر معد لذلك
وتشتمل هذه المحاضر على اسماء الاعضاء الحاضرين وبيان القضايا التى نظرت
والقرارات التى صدرت ويجب ايضاً ان يشار فيها الى استيفاء كافة الاجراآت القانونية
ثم يوقع عليها من الرئيس والاعضاء الحاضرين

« النشر في الجريدة الرسمية »

المادة (١٩) تنشر القرارات الفاضية بتوقيع الحجر وباستمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثالثة عشرة في الجريدة الرسمية بمعرفة القيم أو الوصى لاجل احاطة الجمهور علما بها

﴿ اعطاء صوة القرارات ﴾

المادة « ٢٠ » اذا كانت قرارات المجالس الحسبية قابلة للطعن فيها امام المحاكم القضائية كما في مسائل الحجر أو امام المجلس الحسبي العالي كما في المسائل الحسابية فيجوز لاصحاب الشأن الحصول على صور هذه القرارات وللنيابة العمومية هذا الحق ايضاً ويكون تقديم الطلب في ميعاد شهر واحد من تاريخ صدور القرار

﴿ قبول الوصي أو القيم أو الوكيل ﴾

المادة « ٢١ » يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل ان يقبل او يرفض تعيينه في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ اخطاره بذلك

﴿ الرفض وتعيين البديل ﴾

المادة « ٢٢ » في حالة سكوت او رفض الوصى أو القيم أو الوكيل يجب على المجلس الحسبي تعيين البديل في ظرف ثمانية ايام

﴿ ما يجب ذكره في محضر الجرد ﴾

المادة « ٢٣ » محضر الجرد الواجب على الوصى أو القيم أو الوكيل تحريره قبل وضع يده على اموال القاصر او المحجور عليه او الغائب يلزم ان يبين فيه قيمة ماتساويه المنقولات والاشياء ذات القيمة بوجه التقريب كل منها على حدته وتبين فيه ايضاً العقارات وقيمتها

وفيما يختص باوراق التركة يجب أن يشتمل محضر الجرد على بيان السندات ذات القيمة وسندات الديون وحجج الاملاك وغيرها وكافة الاوراق ذات الاهمية ودفاتر التركة ايضاً

اما الاوراق التى لا قيمة لها ولا اهمية فنحفظ اقسامها كل قسم على حدته ويذكر فى محضر الجرد عدد اوراق كل قسم منها وتسلم احدى نسختي محضر الجرد الى الوصي او القيم او الوكيل ويبعث بالاخري الى المجلس الحسبي لحفظها مع اوراق التركة

﴿ المساعدة في تسليم الاموال ﴾

المادة « ٢٤ » يجب على مأوري السلطة الادارية متى طلب المجلس الحسبي مساعدتهم ان يساعده فى تحرير محضر الجرد طبقاً للمادة اثنتا عشرة عشرة من الامر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ٩٦

واذا اقتضى الحال فعليهم ايضاً ان يساعدوا الاوصياء او القوام او الوكلاء فى وضع يدهم على الاموال

﴿ اجرة الحراس ﴾

المادة « ٢٥ » يجب على الاوصياء او القوام او الوكلاء عند وضع يدهم على الاموال ان يدفعوا الى الحراس الذين عينتهم النيابة العمومية او العمدة او رؤساء المجالس الحسبية اجرة حراستهم بالايصالات اللازمة

فاذا لم تصرف اليهم الاجرة يعطى لهم شهادة مبين بها مدة حراستهم للمطالبة بموجبها

﴿ الضمانة ﴾

المادة « ٢٦ » يجب على المجالس الحسبية ان تستوثق من اقتدار واستقامة الاوصياء او القوام و الوكلاء ويجوز لها ان تكلفهم فى اى وقت بتقديم الضمانة ويجوز ان تكون الضمانة شخصية او عينية وان تكون قاصرة على مبلغ معين او شاملة لكافة الاضرار التى تنتج من ادارة الاموال

ولا يلزم الولى بتقديم ضمانة وكذلك الوصي المختار الا اذا اشترط الموصي ذلك

فى وصيته

« الدفاتر »

المادة (٢٧) للمجالس الحسبية في أي وقت من الاوقات الزام الاوصياء او القوام او الوكلاء باستعمال الدفاتر والطريقة الحسائية التي يترآى للمجالس لزومها يكون تقديم الحساب على موجبها

﴿ الفصل الثالث ﴾

« في حساب ادارة الاموال »

{ كيفية تقديم الحسابات }

المادة (٢٨) يجب على الاوصياء او القوام أو الوكلاء ان يقدموا حسابهم بوجه التفصيل في آخر كل سنة الى المجلس الحسبي الذي عينهم والذي يكونون تابعين له وترفق الحسابات المذكورة بالمستندات كالمعتاد وتبين الايرادات والمصروفات كل منها على حدة ويخصص لكل عقار فصل على حدة وتكون المصروفات المتعلقة بشخص القاصر او المحجور عليه في باب على حدة

﴿ فحص الحسابات ﴾

المادة (٢٩) تعرض الحسابات على المجلس الحسبي في جلسة يجوز ان يكلف بالحضور اليها الوصى او القيم او الوكيل لتقديم الايضاحات اللازمة عنها ويعتمد في مراجعة الحسابات على محضر الجرد وعلى بيانات وحسابات السندات السابقة اذا اقتضي الحال ويجوز للمجلس الحسبي ان يأمر بتصحيح الحسابات المقدمة اليه او ان يطلب مستندات اخرى

﴿ تقديم الحساب في غير الميعاد القانوني ﴾

المادة (٣٠) يجوز للمجلس الحسبي ان يطلب في خلال السنة كشوفات عن احوال ادارة التركة كلما اقتضي ذلك صالح القصر او المحجور عليهم او الغائبين وذلك بخلاف الحسابات السنوية

ويجوز له ان يطلب ايضاً من الوصي او القيم او الوكيل تقديم دفاترهم

تعيين المبلغ اللازم للمصروف الشخصي واستعمال المبالغ المتوفرة

المادة (٣١) عند تقديم الحسابات السنوية يعين المجلس الحسبي مقدار المصروف الاعتيادي الذي يلزم في السنة التالية لشؤون القاصر او المحجوز عليه وعائلته ويعين ايضاً عند الاقتضاء كيفية استعمال المبالغ المتوفرة لحساب القاصر او المحجوز عليه والايادات المتحصلة لحساب الغائب ويجوز له ان يأمر بايداع المبالغ الزائدة في خزانة الحكومة

﴿ مكافأة اتعاب الاوصياء والقوام والوكلاء ﴾

المادة (٣٢) يعين المجلس الحسبي سنوياً مقدار المكافئة المقتضى صرفها للوصي او القيم او الوكيل بمراعاة قيمة الاموال والعمل الذي استوجبه ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين في المائة من صافي الايراد السنوي فاذا رفض الوصي او القيم او الوكيل اية مكافأة واعلن قبوله المأمورية مجازاً فيعتمد المجلس الحسبي ذلك

﴿ محاضر جلسات فحص الحسابات ﴾

المادة (٣٣) يكون محضر الجلسات التي ينظر فيها المجلس الحسبي في الحسابات مشتملاً على اعتماد الحسابات او تصحيحها وعلى المداولات المنصوص عليها في المواد السابقة وعلى الاجراءات التي يتراعى للمجلس لزومها بعد فحص الحسابات

﴿ الفصل الرابع ﴾

« في انتهاء مأمورية الوصى أو القيم أو الوكيل »
« بلوغ الرشد »

المادة (٣٤) تنتهى مأمورية الوصى بلوغ القاصر سن الثانية عشرة سنة الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرار الوصاية الى ما بعد هذا السن وعند عدم وجود ورق او شهادة الولادة تقدر السن بقدر الامكان اقوال اقارب او بناء علي معارف او جيران القاصر وعائلته واذا اقتضت الحال يكون تقدير السن بشهادة طيبة

﴿ استمرار الوصاية ﴾

المادة (٣٥) اذا قرر المجلس الحسبي وجوب استمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة وجب عليه عند تقديم الحساب السنوى اليه ان يستحضر القاصر امامه ليحكم بانتهاء الوصاية او استمرارها بمراعاة اهلية القاصر وسلوكه

﴿ تسليم الاموال ﴾

المادة (٣٦) يسلم الاوصياء او القوام او الوكلاء للمستحقين اموالهم في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون تسليم الاموال عند الاقتضاء بمساعدة مأمورى الادارة على موجب محضر الجرد المحرر وقت استلامهم لها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تغير فيها اثناء ادارتهم لها

﴿ تقديم الحسابات النهائية ﴾

المادة « ٣٧ » يقدم الاوصياء او القوام او الوكلاء حساباتهم النهائية الى المستحقين في احدى جلسات المجلس الحسبي . ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات في صالح المستحقين أو ورثتهم . وتعتبر الحسابات السنوية أساساً للحساب النهائي

﴿ استبدال الوصي أو القيم أو الوكيل ﴾

المادة « ٣٨ » اذا اقتضى الحال لاستبدال الوصي أو القيم أو الوكيل يسلم السلف للخلف الحسابات في إحدى جلسات المجلس الحسبي وعلى المجلس أن يتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على صالح القاصر أو المتجور عليه أو الغائب وعلى السلف عند تسليم الاموال ان يسلم ايضاً نسخة محضر الجرد التي بيده وتوضح بها التغييرات التي طرأت وتذكر هذه التغييرات ايضاً في نسخة محضر الجرد الثانية المحفوظة للمجلس الحسبي



﴿ الفصل الخامس ﴾

(في الدفاتر والتحويلات)

﴿ دفتر الجلسات ﴾

المادة (٣٩) تدون محاضر جلسات المجلس الحسبي اولاً فأولاً في الدفتر المنصوص عنه بالمادة ١٨ من هذه اللائحة

﴿ ملفات الاوراق ﴾

المادة (٤٠) يجب على المجلس الحسبي انشاء ملف مخصوص لكل مسألة مختصة بوصاية او قيامة او وكالة وتحفظ بهذا الملف كافة الاوراق المختصة بالصيانة والقيام او الغيبة بحسب تواريخها

ويجب ان يشتمل كل ملف على الاوراق الآتية

اولاً — محضر الجرد المحرر حين استلام الوصي أو القيم أو الوكيل

ثانياً — البيانات والحسابات السنوية المعروضة على المجلس الحسبي مع مستنداتها
ثالثاً — الشكاوى التي تقدم على ادارة الوصي أو القيم أو الوكيل
ويوضع في كل ملف حافظة ببيان المداولات والاعمال المهمة المختصة بالصيانة أو
القيام أو الغيبة

﴿ التحريات ﴾

المادة « ٤١ » تناطب المجالس الحسبية نظارة الحقانية فيما يتعلق بالمسائل التي
هي من خصائص المجالس المذكورة

اما المجالس الحسبية في المراكز فتكون مخاطباتها بواسطة المديريات

الامضا	الامضا	٢٦ يناير سنة ١٨٩٢
ناظر الداخلية	ناظر الحقانية	
(ختم)	(ختم)	



﴿ أمر عال ﴾

(نحن خديو مصر)

بعد الإطلاع على الامر العالى الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة
ترتيب المحاكم الاهلية

و بعد الاطلاع على القانون المدنى المتبع لدى المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار
امرنا بما هو آت

﴿ الباب الاول ﴾

المادة (١) يثبت حق الشفعة لمن يأتي

اولا — للشريك الذي له حصة شائعة في العقار المبيع

ثانيا — للجار المالك في الاحوال الآتية

اذا كان العقار المشفوع من المباني او من الاراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدن او في القرى

اذا كان الارض المشفوعة حق ارتفاق على ارض الجار او كانت حق الارتفاق لارض الجار على الارض المشفوعة

اذا كان ارض الجار ملاصقة للارض المشفوعة من جهتين وتساوي من الثمن نصف ثمن الارض المشفوعة على الاقل

المادة (٢) يعد شريكا في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله او بعضه

وله طلب الشفعة اذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه

المادة (٣) لاشفعة فيما بيع بالمزايدة لعدم امكان القسمة بين الشركاء عيناً او لنزع الملكية قهراً امام احدى جهات الادارة او القضاء

وكذلك لاشفعة فيما بيع من الاصول لفروعهم وبالعكس ولا فيما بيع من احد الزوجين للآخر او من المالك لاحد اقاربه لغاية الدرجة الثالثة

المادة (٤) لاشفعة للوقف

المادة (٥) لا يصح بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المياينة

المادة (٦) لاشفعة فيما بيع ليجعل محل عبادة او ليلحق به

المادة (٧) اذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة

اولا — لمالك الرقبة

ثانياً — للشريك الذي له حصة مشاعة

ثالثاً — لصاحب حق الانتفاع

رابعاً — للعجار المالك

فاذا تعدد مالكو الرقبة او الشركاء او اصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه

واذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة اكثر من غيره
المادة (٨) يثبت حق الشفعة وتراعي الاحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة الاولى

المادة (٩) العين الجائز اخذها بالشفعة اذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب ما بالشفعة فيها وتسجيله كما هو مذكور في المادة الرابعة عشرة الآتية لاتقام دعوى اخذها بالشفعة الا على المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها

المادة (١٠) اذا بنى المشتري في العقار المشفوع أو غرس فيه أشجاراً قبل طلب الاخذ بالشفعة يكون الشفع ملزماً ببناء على رغبة المشتري اما ان يدفع له ما صرفه او مازاد في قيمة العقار لسبب البناء او الغراس

أما اذا حصل البناء او الغراس بعد طلب الاخذ بالشفعة فلاشفيع الخيار ان شاء طلب ازالتهما وان شاء طلب بقاءهما وفي هذه الحالة لايلزم الا بدفع قيمة الادوات واجرة العمل أو مصاريف الغراس

اما ما صرف في حفظ العقار وصيائته فيلزم دفعه في كل الاحوال للمشتري المشفوع منه
المادة (١١) اذا بيع العقار لعدة اشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه أما اذا عينت في العقد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب اخذه بتمامه أو اخذ حصة واحدة أو اكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الاخذ بالشفعة



﴿ الباب الثاني ﴾

« فيما يترتب على حق الشفعة »

المادة (١٢) كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني ببله المشتري او اكتسبه الغير ضده بعد التاريخ الذى سجل فيه طلب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة الآتية لا يسرى على الشفيع ويبقى مع ذلك لأصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتهنين ما كان لهم من حقوق الأولوية فيما آل للمشفوع منه من ثمن ذلك العقار

المادة (١٣) يحل الشفيع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه فى كافة ما كان له وعليه من الحقوق على ان المشتري اذا استحصل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفيع من هذا التأجيل الا برضاء البائع
واذا ظهر بعد الاخذ بالشفعة ان العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع ان يرجع الا على البائع

﴿ الباب الثالث ﴾

(فى الاجراءات التى يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة وفى سقوط حق الاخذ بها)
المادة (١٤) يجب على من يرغب الاخذ بالشفعة ان يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملاً على عرض الثمن وملاحقاته الواجب دفعها قانوناً
ولأجل ان يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله فى قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار

واذا كانت الشفعة بين وطنين يكتفى بأجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة

الابتدائية الاهلية الكائن بدائرتها العقار المطلوب اخذه بالشفعة وعلى هذه المحكمة ان تبث بصورة منه الى قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار لتجري تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من تبعة الدول الاجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الاخير

ونصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب وما يترتب عليه تسرى على تسجيل حكم الشفعة المنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة الآتي ذكرها

المادة (١٥) ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدائرتها العقار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة والا سقط الحق فيها

المادة (١٦) ويحكم فيها دائماً على وجه السرعة

المادة (١٧) لا تقبل المعارضة في الاحكام الغياية الصادرة في الشفعة وميعاد استئنافها ١٥ يوماً من يوم اعلانها

المادة (١٨) الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها

المادة (١٩) يسقط حق الشفعة في الاحوال الآتية

اولاً - اذا حصل التنازل عنه صراحة او ضمناً

ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل او عقد يؤخذ منه ان الشفيع عرف المشتري بصفيته مالك للعقار نهائياً

ثانياً - اذا لم يظهر الشفيع رغبة في الاخذ بالشفعة في ظرف ١٥ يوماً من وقت علمه بالبيع او من وقت تكليفه رسمياً بابداء رغبته سواء كان بناء على طلب البائع او بناء على طلب المشتري ويزاد على هذه المدة عند الاقتضاء ميعاد المسافة

المادة (٢٠) يجوز اثبات التنازل الضمني عن حق الشفعة والعلم بالبيع بكافة طرق الاثبات المقررة في القانون بما فيها الاثبات بالبينة

المادة (٢١) يجب ان يعلن التكليف الرسمي المنصوص عنه في الفقرة الثانية

من المادة التاسعة عشرة على يد محضروان يشتمل على البيانات الآتية والا عد لاغياً
وهذه البيانات هي

اولاً — بيان العقار الجائز اخذه بالشفعة بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه وحدوده ومقاسه
ثانياً — بيان الثمن وشروط البيع واسم ولقب وصنعة ومحل سكن كل من
البائع والمشتري

المادة (٢٢) يسقط الحق في الشفعة في سائر الاحوال بعد مضي ستة اشهر
من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفيع غير اهل للتصرف
او غائباً

المادة (٢٣) ألغيت المواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ من القانون المدني
المادة (٢٤) يعمل بهذه الاحكام بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ
نشرها في الجريدة الرسمية

المادة (٢٥) على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسرأي عابدين في ٣ ذي الحجة سنة ١٣١٨ - ٢٣ مارس سنة ١٩٠١
(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)





﴿ نظارة الداخلية ﴾

ترجمة لأئحة بشأن المحلات العمومية

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣٣٣ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة وعلى المادتين ٣٤٣ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩١ قرر ما هو آت

المادة (١) كل من يرغب فتح محل عمومي مثل قهوة أو لوكاندة أو خمار أو حانة أو محل لمبيع المشروبات الروحية (بار) أو لمبيع البيرة أو للتشخيص (تياترو أي مسرح) أو لالعب الخيول وخلافها أو من المحلات المعروفة باسم (سركل وكلوب) أي النوادي المعدة للاجتماع وما شابه ذلك يجب عليه قبل ذلك بخمسة عشر يوما بالاقبل أن يخطر كتابة محافظة أو مديرية الجهة المطلوب ايجاد المحل بها عن تصميمه على ذلك ويسوغ الشروع في فتح المحل في اليوم السادس عشر من تاريخ الاخطار مالم تعلن الحكومة المحلية في بحر هذه المدة بصفة ادارية عن معارضتها في ذلك بناء على احكام المادة الرابعة الآتية

على ان المحلات المذكورة والمحلات المنوه عنها بالمادة الثانية لايسوغ لاربابها في أي حالة ان يبيعوا مشروبات روحية أو مخمرة بدون رخصة خصوصية وهذه الرخصة يكون للمصلحة دون سواها الحق بمنحها أو برفضها

ومع ذلك مايتعلق بالمحلات الكائنة بالاخطاط الاور وباوية بمدن مصر واسكندرية وبورت سعيد والاسماعيلية والسويس فاخطار اربابها بفتحها يعتبر كأنه رخصة بذلك

وتعطى هذه الرخصة مجاناً ويجوز للمصلحة العامة متى يكون سبق الحكم مرتين من المحكمة الابتدائية المختصة بذلك على صاحب المحل ببيع مشروبات مغشوشة محتوية على مخلوطات مضرّة بالصحة

المادة (٢) على ارباب المحلات العمومية الموجودة سابقاً أن يجروا قيد أسمائهم بالمحافظة أو المديرية الكائنة محلّاتهم في دائرتها وذلك في ظرف الثلاثين يوماً التي تلي نشر هذه اللائحة وان يستحصلوا منها على شهادة دالة على قيد أسمائهم وأن يستحصلوا ايضاً اذا اقتضى الحال لذلك على رخصة بالشروط والقيود المدونة بالمادة السابقة

المادة (٣) كل طلب يقدم لاجل فتح محل عمومي مستجد يقتضي أن يبين فيه اسم الطالب ولقبه ومحل ولادته وصناعته ومحل اقامته وتبعيته ونوع المحل المصمم على فتحه والقصد الذي سيخصه له والجهة المزمع انشاؤه فيها ويرفق الطلب بشهادة من سجلات الاخلاق المخددة بالمحكمة أو من السلطة التابع لها الطالب اذا لم توجد هذه السجلات ويتوضح بالشهادة المذكورة انه لم تصدر عليه الاحكام الآتية بيانها

ويتعهد الطالب تعهداً صريحاً بأنه لا يمكن أحداً ما من لعب القمار في محله على الاطلاق

المادة (٤) لا يسوغ للأشخاص المبيينين بعد فتح او تشغيل محل عمومي
اولاً — القاصرين الذين لم يتقرر رشدهم والمحجور عليهم
ثانياً — المحكوم عليهم لارتكابهم جنايات عادية (غير سياسية) وهؤلاء ينقون الى الابد غير اهل لفتح وتشغيل محلات عمومية

ثالثاً — المحكوم عليهم بالحبس مدة شهر واحد على الاقل لسبب سرقة او اخفاء اشياء مسروقة او نصب او نشل او خيانة بعد ائتمان او اخفاء الاشياء او المجاهرة بهتك حرمة الآداب او تحريض قاصر على الفسق او ادارة محلات مقامره او بيع بضائع مغشوشة ومضرّة بالصحة وذلك في حالة ما اذا لم يمحض على هذه الاحكام أكثر من

ه سنوات أو صدرت عليه أحكام بالحبس في مواد الجنح في خلال السنوات الخمس التي تلي هذه الأحكام

رابعاً — ممنوع أيضاً فتح محل من المحلات المنوه عنها بالمادة الأولى في الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وليس بها محلات للتجارة أو بالقرب من الأماكن المعدة لاقامة الشعائر الدينية أو لتعليم الاطفال والشبان أو بالقرب من المدافن والاضرحة المكرمة عند العموم

المادة (٥) مجرد صدور الاحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية والثالثة من المادة السابقة على احد ار باب ادارة محل عمومي سبق التصريح بفتحه يستوجب حتماً منعه عن الاستمرار على تشغيله في المدد الموضح عنها بالفقرتين المذكورتين اعتباراً من اليوم الذي تصير فيه تلك الاحكام نهائية

المادة (٦) كل محل يجرى فتحه أو يستمر مفتوحاً خلافاً لما تقرر في المادتين الرابعة والخامسة يصير التبليغ عنه المحكمة المختصة (مختلطة أو اهلية) وهي تأمر بغلقه فضلاً عن العقاب الذي يترتب على صاحبه

المادة (٧) الاشخاص الذين يفتحون القهوى او المحلات المعدة لمبيع المشروبات الروحية او التياترات في اثناء الموالد او المواسم العمومية وامثالها لا يكلفون بتقديم الطلب المذكور في المادة الاولى ولكن يجب عليهم ان يستحصلوا على رخصة من الحكومة المحلية والا يصير غلق محلاتهم حالاً بمعرفتها فضلاً عن الاحكام التي يجوز صدورها عليهم من المحكمة

المادة (٨) يجب على اصحاب المحلات المعروفة (باسم اوتيل اي فندق) والبيوت المفروشة المعدة للاجرة والخانات وجميع من لهم محلات اعدوها للسكن ان يخبروا الحكومة المحلية بمحافظه كانت او مديرية في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ افتتاح المحلات المذكورة واما المحلات الموجودة قبل صدور هذه اللائحة فيصير الاخبار عنها للحكومة المحلية في ظرف العشرة ايام التالية لنشرها

المادة (٩) على اصحاب المحلات المذكورة ايجاد دفتر بطرفهم تكون كل

صحيفة من صحائفه مختومة بختم المحافظة او المديرية ويكون مماثلاً للاستمارة المرفقة بهذه اللائحة وعليهم ان يدرجوا فيه فوراً وبدون ترك مسافة على بياض ولا قشط ولا كتابة بين سطور اسم كل شخص يسكن بطرفهم في ذات يوم حضوره ويوضحوا يوم خروجه من عندهم بدون تأخير مع بيان لقبه وصناعته وتبعيته ومحل اقامته واسم الجهة التي حضر منها . ويجب عليهم ان يقدموا هذا الدفتر الى كل من يعينه حكمدار البوليس من ضابطان وتلك المصلحة لاجل مراجعته ويجب عليهم ايضاً ان يقدموا للبوليس كل ما يكون مفيداً له من الايضاحات والبيانات

المادة (١٠) على المذكورين ايضاً ان يسلموا في صباح كل يوم لمندوب البوليس المعين لذلك كشفاً . وضحاً فيه بيان الاشخاص الذين سكنوا في محلاتهم او بارحوها في ظرف الاربع وعشرين ساعة الماضية محتويّاً على نفس البيانات الواردة في الدفتر السابق ذكره

المادة (١١) اذا تغير شخص صاحب أى محل عمومي او مديره او مباشر اعماله وجب اعلان ذلك في ظرف ثلاثة ايام . ويجب على صاحب المحل او المدير المستجد تقديم شهادة مستخرجة من سجل الاخلاق المخدلة او شهادة أخرى تقوم مقامها دالة على خلوه من الموانع المنوه عنها في المادة الرابعة

وكذلك ينبغي التبليغ عن نقل المحل من جهة الى اخرى قبل بخمسة عشر يوماً بالاقل ويجوز النقل في اليوم السادس عشر ما لم تعلن الحكومة المحلية في بحر المدة بصفة ادارية معارضتها عن ذلك بناء على احكام الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة

المادة (١٢) ينبغي وضع لوحة فوق الباب الاصلى لكل محل عمومي مكتوب فيها نوع المحل مع فانوس يصير تنويره من وقت غروب الشمس وفي حالة وجود جملة ابواب للمحل ان ينبغي وضع فانوس على كل منها يستمر مضيئاً لغاية ميعاد الغلق

المادة (١٣) كافة المحلات العمومية تغلق في منتصف الليل في مدة من ١٥

١ أكتوبر لغاية ١٤ إبريل وفي الساعة واحدة بعد نصف الليل في المدة من ١٥ إبريل لغاية ١٤ أكتوبر

واللحكومة المحلية (محافظة او مديرية) أن تعطى تصريحات خصوصية بالسر بعد هذه المواعيد للمحلات الكائنة في المدن والبنادر

ولا تفتح المحلات المذكورة الا الساعة ٦ بعد نصف الليل من ١٥ أكتوبر لغاية ١٤ إبريل والساعة ٥ من ١٥ إبريل لغاية ١٤ أكتوبر

المادة (١٤) لا يجوز لاصحاب ادارة تلك المحلات ولا للمستخدمين والخدمة فيها قبول أو ابقاء أحد في تلك المحلات أو صرف أى نوع من أنواع المآكل والمشرب بعد ميعاد الغلق المقرر في المادة السابقة

وأما المحلات المعروفة (بأوتيل) والمحلات المفروشة المعدة للاجرة فهي مستثناة من ذلك

المادة (١٥) كل محل يحصل فيه أمور مغايرة للنظام يجوز غلقه بمعرفة البوليس قبل المواعيد المقررة

وفي حالة تكرار تلك المغايرات ينبغي غلق ذلك المحل في الوقت الذي يعينه البوليس لمدة من الزمن يجرى تحديدها بمعرفة

المادة (١٦) ينبغي تقديم اعلان جديد للحكومة المحلية بالشروط المقررة في مادتي ١ و ٨ كلما لزم ولو وقتياً تغير نوع المحل أو القصد المخصص له الذي أعطيت بشأنه الرخصة

المادة (١٧) لا يجوز لاصحاب ادارة المحلات العمومية ان يمكنوا احداً من اللعب بألعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل المعروفة بالبيكارا واللانسكرينه والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين والفرعون والوزير وما كينة الخيول وما شابهما

وفي حالة مخالفة ذلك يصير ضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الاشياء التي حصل بها وقوع المخالفة ويحاكم المخالفون

المادة (١٨) لا يجوز لاصحاب ادارة القهاوى والحانات والحانات وخلافها

ولا للمستخدمين فيها ان يعطوا مشروبات للاشخاص الذين في حالة السكر
 المادة (١٩) يجوز للبوليس الدخول في المحلات العمومية ما عدا مساكن
 اربابها الخصوصية وذلك في الاحوال والظروف الآتية
 اولاً الضابطان يجوز لهم الدخول في اللوكاندات (اوتيل) والمنازل المفروشة
 المعدة للتأجير وما شاكلها لاجل مراجعة الدفتر المنصوص عنه بالمادة التاسعة والتحقق
 من خدمة هذه المحلات عن صحة ما ورد فيه واخذ كل الاستعلامات اللازمة
 للبوليس منهم

والانفار يجوز لهم الدخول فيها لاجل الحصول على الكشف المنصوص عنه في
 المادة العاشرة

ثانياً الضابطان والانفار المعينون لذلك بمعرفة حكمدار البوليس يجوز لهم الدخول
 في التياترات ومحلات لعب الخيول (سيرك) والقاعات والمحلات المماثلة لها والمراقص
 الهوميه لاجل تأييد النظام فيها

ثالثاً ضابطان البوليس يجوز لهم الدخول في النوادي المعروفة بالسير كل والكاب
 والقهاوي واللوكاندات المعدة للاكل والخمات والحانات والمحلات المعروفة ببار
 والبيرييات والتياترات ومحلات لعب الخيول (سيرك) وما اشبهها بقصد تحقيق ما يقع
 مخالفاً لنصوص هذه اللائحة او للاستعلام عن شيء او لضبط احد الجانين او كل شخص
 يكون جارياً البحث عنه بمعرفة البوليس ويكون قد التجأ الى أحد تلك المحلات

والانفار يجوز لهم الدخول بها حين حصول مشاجرة أو تعد او أي امر مغل بالنظام
 العمومي او لضبط احد الجانين اثناء تلبسه بالجناية

رابعاً كل رجل من رجال القوة العسكرية له الدخول في اي محل عمومي يطلب
 دخوله فيه لمناسبة وقوع اي امر مغل بالنظام او للاغاثة والاعانة

تعين ادارة مصالح الصحة مندوبين خصوصيين يجوز لهم الدخول في المحلات
 العمومية المبنية بالمادة الاولى لتحقيق نوع المشروبات اما المحلات التي تكون اربابها
 اجانب فعلى المندوبين المذكورين حين ذهابهم اليها ان يخطروا بذلك شفاها القنصلاتو

التابع اليه صاحبت المحل وبهذه الحالة يكون للقنصلاتو الحق في ارسال مندوت من طرفه لمرافقة مندوبي الصحة وان لم يجر القنصلاتو ذلك في الحال فيشرع المندوبون في اتمام مأموريتههم بدون واسطة القنصلاتو

المادة (٢٥) كل من خالف نصاً من نصوص هذه اللائحة يعاقب بالعقوبات المقررة في المادتين ٣٣١ و ٣٣٣ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة ان كان المخالف من الاجانب وفي المادتين ٢٤١ و ٣٤٣ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية ان كان المخالف من اتباع الحكومة المحلية

ويجوز للقاضي ان يقبل الظروف الموجبة لتخفيف العقوبة وفي حالة مخالفة المادة ١٧ يجوز للقاضي أن يأمر بمصادرة القبقود الموضوعة للعب والاشياء المضبوطة

وفضلا عن ذلك تأمر المحكمة بأقفال

اولا المحلات العمومية المفتوحة او الجارى تشغيلها بحالة مخالفة المواد ١ و ٤ و ٥
ثانياً المحلات التي يكون صدر على اربابها ولو كانوا متعاقبين في بحر الستة شهور
ثلاثة احكام لكونهم مكنوا الغير من لعب اى نوع من انواع القمار في محلاتهم حيث ان الحكم الثالث يترتب عليه اقفال المحل

ثالثاً المحلات الميينة بالمادة الاولى الجارى بيع مشروبات روحية او مخمرة فيها ولم يكن لدى اربابها الرخصة المنوه عنها بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة

رابعاً المحلات التي تسترد المصلحة رخصتها

المادة (٢١) تحل هذه اللائحة محل اللائحة الصادرة في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١

المتعلقة بهذه المحلات وينفذ مفعولها بعد نشرها حالا

تحريرا بمصر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ (مصطفى فهمي)



﴿ امر عال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ووافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على المادة الخامسة والاربعين والمادة الثامنة والاربعين من قانون العقوبات الأهلى أمرنا بما هو آت

المادة (١) تلقيح الجدري هو الزامى فى كافة انحاء القطر المصري وملحقاته

المادة (٢) ينبغى تلقيح الطفل فى ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته

المادة (٣) يجب على اهل الطفل ان يحضروه الى مكتب مأمور الجهة الصحى

واذا لم يكن موجوداً بها مأمور او مكتب فيحضروه الى مكتب اقرب جهة من نفس القسم الكائنة به جهتهم ومتى احضر الطفل يصير تلقيحه مجاناً

وفى ظرف السبعة أيام التالية للتلقيح ينبغى ان يؤتى بالطفل ثانية الى نفس المكتب

او المأمور الذى عليه ان يتحقق من نتيجة العملية فاذا كانت ناجحة يعطى لاهل الطفل

شهادة تلقيح بدون مصاريف واذا لم تنجح فيصير اجراء التلقيح مرة ثانية فى كل شهرين

و يصير التحقق من نتيجة العملية فى ظرف السبعة ايام كما حصل فى العملية الاولى

يعنى من احضار الطفل كل من قدم فى ظرف الثلاثة شهور المذكورة شهادة صادرة

من طبيب مصرح له بتعاطى صنغته دالة على اجراء التلقيح ونجاح عملياته مع بيان التفاصيل

المثبتة لذلك

المادة (٤) فى حالة حصول مرض للطفل الامر الذى يجب على اهله اثباته

بشهادة طبية يصير تأجيل عملية التلقيح لغاية شفائه

المادة (٥) كل بلدة او قبيلة يبلغ تعدادها ثلثمائة نسمة او يزيد عن ذلك يجب ان يكون موجودا فيها دفتر تلقيح على حسب الاستمارة التي تقررها ادارة الصحة القرى والعزب والاباعد والكفور والنزل والقبائل وغيرها التي ينقص تعدادها عن ثلثمائة نسمة تجرى قيد تلقيح الاطفال في اقرب قرية من المركز التابعة له وتلقيح الجدرى بهذه الجهات اما ان يكون بواسطة حكيم المركز او غيره من الحكماء واما ان يكون بواسطة الحلاقين بالبلاد المصرح لهم من الصحة باجراء هذه العملية وفي هذه الحالة الاخيرة لا بأس من ان حكيم المركز يلاحظ عمليات التطعيم في الاوقات التي يتيسر له فيها اجراء ذلك

اولاد الاهالى الفقراء الذين يستحضرون للحلاقين يصير تلقيحهم مجانا وتدفع الحكومة ١٠ ملايين عن كل ولد من هؤلاء الاولاد تنجح فيه عملية التلقيح اما الاطفال الذين يلقحهم الحلاقون في منازل اهلهم فيكون دفع العشرة ملايين عنهم من اهلهم للحلاقين

المادة (٦) دفاتر التلقيح توضع في المدن بمكتب الصحة وفي القرى بطرف المشايخ الذين يكلفون الصيارف بالقييد فيها

المادة (٧) كل من خالف احكام المادة الثالثة والمادة الرابعة من امرنا هذا يعاقب بدفع غرامة قدرها من ١٠ قروش الى ١٠٠ قرش وبالسجن من ٢٤ ساعة الى اسبوع

المادة (٨) تعطى صورة من شهادة التلقيح لمن يطلبها ويحصل عنها رسم قدره ٣ قروش

المادة (٩) يكون امرنا هذا نافذ المفعول بعد ثلاثة شهور تمضي من نشره

المادة (١٠) على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسرأى رأس التين في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ (١٠ يوليه سنة ١٨٩٠)

« محمد توفيق »

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

« رياض »

﴿ ترجمة قرار من نظارة الداخلية ﴾

(ناظر الداخلية)

بعد الاطلاع على ماقررتة الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في يوم أول
يونيه سنة ٨٩١

﴿ قد قرر ﴾

اللائحة الآتية المختصة بتعاطى صناعة الطب

المادة (١) لا يجوز لأى شخص ان يتعاطى صناعة الطب ولا فرع من فروع
هذا الفن ما لم يكن حائزاً لديبلومه صادرة من احدي المدارس المعتبرة ومتحصلاً على
تصريح من مصلحة الصحة بتعاطى هذه الصناعة

وهذا التصريح يحزر على ورقة تمغه من فية الثلاثين مليم بعد دفع رسم تسجيل
قدره مائتا قرش

المادة (٢) الاشخاص الذين يتعاطون صناعة الطب في القطر بدون ان
يستحصلوا على رخصة بذلك يجب عليهم فى ظرف شهرين من ابتداء نشر هذه اللائحة
ان يقوموا بشهاداتهم الى مصلحة الصحة وأخذ التصريح اللازم

المادة (٣) يجب على كل طبيب او حكيم رمدي او حكيم أسنان او حكيمه او
حكيم بيطري بيده تصريح بتعاطى صناعة فى القطر المصري ان يشهر الصحة عن الجهة
التي يرغب الإقامة بها

المادة (٤) لا يجوز للحلاقين ولا لأى شخص كان من المصرح لهم بتعاطى
الجراحة الصغرى ان يأمرؤا او يصفؤا أى دواء كان من الادوية الوقية (أعنى الادوية
التي تجهز اولاً فأولاً) ولا فعل عمليات جراحية خلاف عمليات الحتان (الطهارة) وتلقيح

الجدري والحجامة ووضع او تركيب العلق والغيار الجراحي البسيط
 المادة (٥) ليس مصرحاً للقوايل الا بمباشرة الولادات السهلة
 ولا يمكن صرف تذاكر بأدوية خلاف الحشايش البسيطة والمسهلات الخفيفة
 الغير مضرّة

المادة (٦) يجب على جميع الاطباء الذين يتعاطون صناعتهم في القطر المصري
 ان يخطروا مصالحة الصحة عما يشاهدونه من الامراض المعدية التي يمكن ان ينشأ عنها
 وباء ويكون الاخطار على استمارات مطبوعة تعطى لها البوستة مجاناً

المادة (٧) كل مخالفة تقع لاحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات
 المقررة للمخالفات وهذا فضلا عن العقوبات الاخرى التي تترتب على هذه المخالفة
 المادة (٨) تنشر مصالحة الصحة في كل سنة جدولاً بأسماء الاطباء وحكام
 الرمد وحكام الاسنان والحكيما البيطرية وخلافهم

المادة (٩) ينفذ معقول هذه اللائحة بعد نشرها بثلاثة شهور

تحريراً بمصر في ١٣ يونية سنة ١٨٩١

(مصطفى فهمي)



اختصاصات عمد ومشايخ البلاد

الباب الاول

شروط عمومية في توظيف عمد ومشايخ البلاد

الفصل الاول

في انتخاب العمدة ومشايخ البلاد

- المادة (١) ينبغي لمن يعين عمدة لبلد ان يكون حائزاً للشروط الآتية وهي
- أولاً — أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة
- ثانياً — أن يكون مالكا للعشرة أفدنة على الأقل
- ثالثاً — أن لا يكون صدر عليه من المحاكم المستجدة بسبب جنابة او جنحة حكم قضائي يمس بحسن سيرته واستقامته
- ويتجاوز عن الشرط الثاني في الجفالك والبلاد التي يكون كامل أطيانها ملكاً لغير أهلها
- وأما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة اشخاص يمتلكون عشرة فدادين فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون اموالا اميرية اكثر من غيرهم
- ويجب ان يكون المشايخ ايضاً حائزين للشروط الموضحة قبل وانما يكتفي في حقهم بأن يكونوا مالكين خمسة افدنة
- واما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة اشخاص يمتلكون خمسة افدنة فيكون انتخاب

المشايع فيها من بين الملاك الذين يدفعون اموالا اميرية اكثر من غيرهم
فاذا توفرت الشروط المؤهلة لتولى العمدية او المشيخة في جملة اشخاص على السواء
تكون الاولوية لمن يعرف القراءة والكتابة

المادة (٢) تشكل في كل مديرية لجنة لانتخاب العمد والمشايع بمقتضى كشف
تحرره المديرية بأسماء الاشخاص المتوفرة فيهم الشروط المبينة في المادة الاولى
ونظر هذه اللجنة في كافة المسائل التي تعرض عليها من المدير او نظارة الداخلية
بشأن العمد والمشايع واعمالهم

وتجتمع اللجنة مرة في كل شهرين في اوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك
فيما عدا الاحوال الاستثنائية التي يطلب فيها المدير انعقادها لاعمال مستعجلة.

وتؤلف من المدير او وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومن
أحد وكلاء النيابة العمومية ومن اربعة من اعيان المديرية او عمدتها ينتخبهم المدير من
بين الاشخاص الذين يعينون بالصفة الاتية

ينتخب عمد كل مركز من مراكز المديرية مندوبا واحدا او مندوبين على حسب
العدد الذي تحدده نظارة الداخلية ويجب تصديق النظارة على هذا الانتخاب فان لم
تصدق عليه يعاد مرة ثانية

وتكون مأمورية هؤلاء المندوبين لسنة واحدة ومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية
ابقاؤهم سنة ثانية وعند انقضائها يتحتم تجديد الانتخاب

ولكي تكون مداولات اللجنة صحيحة يجب ان يحضرها الرئيس ومندوب نظارة
الداخلية واثنان من الاعيان او العمد على الاقل ويكون في هذه اللجنة نائب من
المركز كما دعت الحالة لتعيين عمدة او شيخ لاحدى البلاد التابعة له

وتكون قرارات اللجنة بأغلبية الآراء المطلقة

واذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس

وعلى اللجنة قبل الاقرار على تعيين عمدة ان تأخذ رأي مأمور المركز فاذا كان
المطلوب تعيين احد المشايخ فتأخذ ايضا رأي عمدة الناحية واذا كانت البلد كائنة كلها

او بعضها في احد تفاتيش مصلحة الاراضى الاميرية او الدائرة السنية فتأخذ اللجنة
ايضا رأى المفتش

ولا يكون تعيين من تنتخبهم اللجنة من العمدة والمشايخ نهائيا الا بعد تصديق
الداخلية عليه

فان لم تصادق النظارة على من انتخبت اللجنة تعاد الاوراق اليها لانتخاب غيره
من المترشحين

المادة (٣) يكون العمدة رئيساً دون غيره في بلده ومسؤولاً عن ادارة شؤونها
اومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية ان تعين بطريقة استثنائية بناء على طلب اللجنة عمدتين
بلد واحدة

واللجنة ايضا ان تطلب ضم جملة كفور او نجوع او عزب على بعضها لتكون تحت
مراقبة عمدة واحدة

وتقرر نظارة الداخلية لكل بلد بناء على طلب اللجنة العدد اللازم من المشايخ
ليضموا الى العمدة لمساعدته على تأدية واجباته ويراعي في ذلك عدد سكان البلد
والكفور والنجوع والعزب التابعة لها بقدر الامكان
ويكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة مأمور المركز باتحاده مع العمدة
حسب رغبة الاهالى .

الفصل الثانى

في الامتيازات الممنوحة لعمد ومشايخ البلاد

المادة (٤) يعنى كل عمدة مدة قيامه بوظيفته من دفع الاموال الاميرية عن
خمسة فدادين من الاطيان التى يمتلكها في نفس البلد المعين فيها

المادة (٥) وعدا ذلك يخول للعمدة ومشايخ البلاد المزايى الآتية مكافأة لهم
على خدماتهم وذلك الامتيازات هى

اولا — اعفاؤهم هم واولادهم من الخدمة العسكرية كالآتي

(ا) لا يقتربون

(ب) لا يطلبون للخدمة اذا كان قد وقع عليهم الاقتراع

(ج) اذا كان اولادهم قد دخلوا الجيش فيستمررون فيه حتى يتمموا مدة الخدمة

فيه وفي الرديف ولكنهم يعافون من خدمة الخمس سنوات في البوليس

(د) من يمت او يستعف من المشايخ والعمد المنوه عنهم بعد تمضيته بالاقبل

خدمة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله دون ان يحكم عليه خلال في واجباته يعافى اولاده كلية من العسكرية

اما العمد والمشايخ الذين يموتون او يستعفون قبل فوات العشر سنوات المذكورة

فيمنح لاولادهم مهلة ستة شهور في خلالها يتمكنون من دفع العشرين جنيها قيمة البدلية

ثانياً — صرف مصاريف الانتقال اليهم كلما طلبوا الى مركز المديرية وذلك فيما

عد الاحوال التي يقع منهم فيها اهمال او خلل او كلما عيّنوا في مأمورية خارجة عن

المركز الكائنة فيه بلدتهم

ثالثاً — معاملتهم اسوة موظفي الحكومة المربوط لهم ماهية فيما يتعلق باقامة الدعوى

عليهم بسبب ما يقع منهم أثناء تأدية وظائفهم مخالفا لقانون الجنايات



الفصل الثالث

« في الواجبات المفروضة على العمد بوجه عام »

المادة (٦) يكلف العمدة بكافة المسائل المختصة بالامن العام في دائرة بلده

وعليه ملاحظة العمل بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه ايضا تنفيذ أوامر

النظارات التي تباع الى بوجه عمومي بواسطة مأمور المركز الذي هو رئيسه مباشرة

المادة (٧) لا يجوز للعمدة ان يترك بلده مدة تزيد عن ثمانية وأربعين ساعة

بدون تصريح من المأمور الذي يجوز له ان يصرح للعمدة بالتغيب مدة أسبوع فاذا
 رغب امتداد مدة تغيبه زيادة عن اسبوع لسبب ضروري وجب عليه ان يتحصل اولاً
 بواسطة المأمور على تصريح بذلك من المدير الذي يعين احد المشايخ لينوب عنه

المادة (٨) لا يستدعى المدير او المأمور العمدة الى المديرية او المركز الا اذا
 كان حضوره فيهما ضرورياً ولا يجوز انتقاله الا في الاحوال الضرورية وله ان يستعين
 بواسطة الخفراء ببلده في توصيل التقارير الرسمية للمركز



﴿ الفصل الرابع ﴾

« في الجزآت »

المادة (٩) يجوز عزل العمدة والمشايخ بقرار يصدر من نظارة الداخلية
 وفي حالة تقصيرهم في تأدية واجبات وظيفتهم يجوز للمدير ان يحكم عليهم بالجزآت
 التأديبية الآتية وهي :

الانذار أو التوبيخ

الغرامة بحيث لا تتجاوز المائة قرش

التوقيف عن وظيفتهم في اثناء عمل التحقيق عن اعمالهم

ويجوز للمدير في حالة التوقيف ان يعين من يقوم مقامهم من مشايخ البلد

واذا ظهر ان الامر الذي ارتكبه العمدة او الشيخ يستوجب جزاء اشد من ذلك
 فعلى المدير ان يحيله على اللجنة المذكورة في المادة الثانية ولهذه اللجنة بعد سماع اقوال
 المتهم ان تحكم عليه بالجزآت الآتية منفردة او منضمة الى بعضها وهي الغرامة الى
 خمسمائة قرش او الحبس لغاية ثلاثة اشهر بالاكثر او العزل انما لا يجوز الحكم بالحبس
 الا عما يقع من الافعال مخالفاً لنصوص قوانين ولوائح الادارة العمومية الصادرة بصفة
 قانونية بما فيها الاحكام المدونة بهذه اللائحة

وتبلغ هذه الاحكام الى نظارة الداخلية وهي يجوز لها ان تصدق عليها او ان تستبدلها باخف منها

و يجب ان يكون احد وكلاء النيابة حاضراً في اللجنة كلما اقضى الحال الحكم في دعوى تأديبية

المادة (١٠) كل ما يقع من العمد والمشايخ مخالفاً للوائح الترع والجسور والسكك الزراعية والمحافظة على جسور النيل وابادة الجراد وزراعة الدخان والتبناك الجاري النظر والحكم فيها الآن بمعرفة المدير او بمعرفة لجان ادارية مشكلة لهذا الغرض يكون النظر والحكم فيه من خصائص لجان المديرية دون غيرها اعتباراً من تاريخ صدور هذه اللائحة واذا اهمل الشيخ في اخراج الانفار الذين يطلبون من بلده او لم يتوجه لمحل الدرك المعين فيه او تركه بدون اذن فيجوز لهذه اللجان الحكم عليه بالغرامة لغاية ألفي قرش بمقتضى لائحة حفظ جسور النيل

المادة (١١) اذا اهمل العمدة في تبليغ أى مخالفة تقع بشأن الزراعة الخفية او تهريب الدخان او الحبشيش يكون مسئولاً بطريق التضامن مع مرتكب المخالفة بدفع الغرامات المحكوم بها

المادة (١٢) كل اهمال او فعل جنائي يقع من العمد والمشايخ بشأن قانون القرعة يستوجب احالتهم على مجلس عسكري



❖ الباب الثاني ❖

« في سلطة واختصاصات العمدة والمشايخ »

❖ الفصل الاول ❖

(في اختصاصاتهم القضائية)

المادة (١٣) اذا وقعت مشجرة او ايداء او قسوة خفيفة ولم يحصل ضرب او جرح يكون للعمدة الحق في معاقبة الفاعلين بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشاً او بالحبس مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة وكذلك معاقبة من كان قادراً ورفض او اهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الاعمال او الخدم او المساعدة التي يسوغ له تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء الا في ظرف الثمانية ايام التالية لوقوع الفعل الذي يستوجبه

المادة (١٤) كل قرار يصدر من عمدة يجب عرضه على مأمور المركز للتصديق عليه وعلى الأمور المذكور تنفيذ العقاب الوارد بالقرار فوراً اذا صدق عليه

المادة (١٥) يجب على العمدة منع كل مشجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الاملاك ويجب عليه التوسط بطريقة ودية بين الطرفين وتسوية الخلاف باتحاده مع دلال المساحة وأحد المشايخ فان لم يرض احد الطرفين بالتسوية فيرفع شكواه الى المحكمة المختصة وعلى العمدة المحافظة على الامن العام وابقاء الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الحكم القضائي

المادة (١٦) يجوز للعمدة ايضاً ان يحكم مؤقتاً في كل منازعة تحدث بشأن استعمال المساقي او المصارف التي تكون ملكاً لافراد الناس في دائرة بلده وتداخله في

هذه الحالة يكون من تلقاء نفسه بدون احتياج لطلب الاخصام ذلك بما ان المصلحة العامة هي المقصودة من هذا التداخل

المادة (١٧) يجب ان يكون بطرف العمدة الاربعة ارانيك الآتى بيانها ليقيد فيها القرارات الصادرة منه وهذه الارانيك هي

اورنيك نمرة « ١ » هذا الاورنيك يضبط فيه العمدة وقائع المشاجرات والايداء او القسوة الخفيفة

اورنيك نمرة « ٢ » هذا الاورنيك يضبط فيه العمدة كل رفض او اهمال بشأن القيام بالاعمال او الخدم او المساعدة التي يطلبها العمدة

اورنيك نمرة « ٣ » يحزر فيه العمدة كل ما يجريه بخصوص المنازعات المتعلقة بمحدود الاملاك

اونيك نمرة « ٤ » يحزر فيه العمدة كل ما يجريه بشأن المنازعات المتعلقة بالمساق والمصارف

ويجب على العمدة ان يحزر في الاورنيك نمرة ١ او نمرة ٢ كل مخالفة ويرسله الى المركز مع المتهم في مسافة اربع وعشرين ساعة تحت مراقبة احد الخفراء ويبعث ايضاً الى المركز الاورنيك نمرة ٣ ونمرة ٤ المشتماين على الاحكام الصادرة منه المادة (١٨) لا يجوز للعمدة اخذ اي رسم على الاجراآت المختصة بالمخالفات او بالمنازعات المدنية

المادة (١٩) على العمدة في حالة الحكم بالغرامة ان يأمر بالحبس عند الامتناع عن الدفع بحيث لا تزيد مدة الحبس عن اربع وعشرين ساعة

المادة (٢٥) يجوز للعمدة في الاحوال التي تستوجب تخفيف الجزاء تنقيص الغرامة الى خمسة قروش

المادة (٢١) تنفيذ الاحكام التي تصدر من العمدة يكون بالطرق الادارية

المادة (٢٢) العمدة هو من مأموري الضبطية القضائية في الجهات التي يودى فيها وظيفته وبصفته هذه يجب عليه متى علم بوقوع جناية او جنحة او مخالفة ان يخبر

فورا المركز بالجناية او الجنحة او المخالفة التي علم بها ويجب عليه ايضا ان يقبل التبليغات التي ترد اليه في دائرة وظيفته بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وان يبعث بها فورا الى المركز ويجب عليه ايضا ان يستحصل على جميع الايضاحات ويجري جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليه او يعلم بها بأي كيفية ما عليه ايضا ان يتخذ جميع الوسائل التحفظية للتمكن من اثبات الوقائع وان يحزر عن كل ذلك محضرا يرسل للمأمور مع الاوراق الدالة على الثبوت

المادة (٢٣) يجوز للعمدة ان يشرع في اجراء التحقيقات الابتدائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية

مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤية حالة ارتكابها او عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ويعتبر ايضا ان الجاني شهود متلبسا بالجناية اذا اتبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب او اتبعته العامة مع الصباح او وجد في ذلك الزمن حاملا لآلات او اسلحة او امتعة او اوراق او اشياء آخر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية او مشارك في فعلها

المادة (٢٤) يجب على العمدة في هذه الحالة ان يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا او من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

المادة (٢٥) اذا شهود الجاني متلبسا بالجناية او وجدت قرائن احوال تدل على الشروع في ارتكابها او على وقوع جنحة سرقة او نصب او تعد شريد تجوز للعمدة ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع اقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المركز

المادة (٢٦) ليس للعمدة الحق في اجراء التفتيش في منازل الافراد وانما يجوز له في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية ان يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه

ان يضبط كل ما يجده فيه من الاشياء التي يمكن التوصل بها الى كشف الحقيقة
المادة (٢٧) تفتيش منزل احد الاشخاص الموضوعين تحت المراقبة بمعرفة
البوليس يجب ان يكون بحضور عمدة الناحية واحد المشايخ او بحضور اثنين من المشايخ
في حالة تغيب العمدة

المادة (٢٨) يجب على العمدة فيما يختص بالامور المتعلقة بتهريب الملح والنظرون
ان يمثل للطلب الذي تجرر له بشأن اجراء تفتيش محلات سكن الاشخاص المشتبه
بوجود ملح او نظرون مهرب فيها بمساعدة مأموري المصلحة صاحبة الشأن

المادة (٢٩) يجب على العمدة مساعدة المحضرين في اعلان الاوراق القضائية
وتنفيذ الاحكام الصادرة في المواد الدنية والتجارية

المادة (٣٠) اذا توجه المحضر الي محل الخصم لاعلان ورقة ولم يجده او لم
يجد خادمه ولا احداً من اقاربه ساكناً معه فيجب على العمدة ان يؤشر على الاصل
ويستلم الصورة

المادة (٣١) اذا كان ابواب المحلات في حالة توقيع الحجز مغلقة او حصل
الامتناع من فتحها او حصل تطاول او تعد على المحضر او مقاومة له فيجب على العمدة
اعطاء المساعدة الى المحضر المذكور والتوقيع منه على المحضر

المادة (٣٢) يجب على العمدة ان لا يعارض في لصق اعلانات البيع على
على باب سكنه سواء كان البيع بمقتضي حجز العقارات او المنقولات
واذا كانت العين المجوزة من العقارات الثابتة فعلى العمدة ان يستلم صورة محضر
الحجز وان يؤشر على الاصل بالاستلام

المادة (٣٣) يجوز للعمدة في المبيعات التي تحصل بموجب احكام قضائية ان
يجري عند الاقتضا نقل الاشياء المحجوزة الى اقرب سوق لاجل بيعها بمعرفة المحضر
المكلف بذلك



﴿ الفصل الثاني ﴾

(في الاختصاصات الادارية)

﴿ القسم الاول ﴾

(الامن العام)

المادة (٣٤) حيث ان العمدة هو مسئول شخصياً عن الامن في بلده وفي الكفور والنجوع والعزب التابعة له بما لديه من الوسائل التي يخولها له ترتيب الحفر الجديد فلا حاجة لاعمال شياخة النوبة وتكون تأدية الحفر ليلاً بمعرفة شيخ الحفراء والطوافة الذين يكونون تحت أمر العمدة ومع ذلك يجوز في كل حال للعمدة ان يكلف احد المشايخ بمراقبة كيفية اجراء هذا العمل

المادة (٣٥) العمدة مسئول عن سير أعمال الحفراء في بلده وفي الكفور والنجوع والعزب التابعة له على مقتضى التعليمات الصادرة من الحكومة في هذا الشأن فيجب عليه ملاحظة ما يأتي

- اولاً - ان يكون عد الحفراء مطابقاً للقواعد المقررة
- ثانياً - ان يكون انتخاب الحفراء من الاشخاص الحسنى السير
- ثالثاً - أن يحصل ماهيتهم في أوقاتها
- رابعاً - ان توزع اجرة الحفر بالعدل بين أهالى البلد
- خامساً - أن تكون الحفراء تحت مراقبة فعالة فيما يختص بتأدية واجباتهم

المادة (٣٦) يجب على العمدة اجراء الملاحظة الشديدة على نزل الشغالة الموجودة بصفة مؤقتة بدائرة بلده

المادة (٣٧) يجب على العمدة في حالة ما اذا اقامت العربان بالخيش في

أراضي المزارع ان يتحد مع شيخ الفرقة بالنجع على تعيين المحل الذي يجب على العربان الإقامة فيه

المادة (٣٨) يجب ان يكون لدى العمدة كشف باسماء جميع الرجال التابعين لنجعه ويجب على شيخ الفرقة ان يبلغه في الحال عن كل غريب يحضر لنجعه
المادة (٣٩) اذا تحقق العمدة من وجود اشخاص مشتبه في أحوالهم ضمن العربان يبلغ الامر الى المركز وهو ينظر فيما اذا كان يلزم اعتبار الشخص المذكور مشتبهاً فيه حقيقة وان ثبت له ذلك يعرض الامر للمديرية

المادة (٤٠) يجب على عمدة البلد ان يخاطب شيخ الفرقة مباشرة عن كل امر يتعلق بعربان نجعه وفي حالة ما اذا لم يجب طلبه يتخبر مع المركز للفصل في الخلاف
المادة (٤١) يجب على العمدة احضار الخفراء اللازمين للمحافظة بداخل مكاتب البوستان عند ما تطلب المصلحة منه ذلك على مصاريفها بحيث يكون هؤلاء الخفراء من الرجال الامناء الصادقين

المادة (٤٢) يجب على العمدة ملاحظة الخفراء فيما يختص بتحفظهم على نقل المراسلات المنوطة بها ساعة الارياف وساعة البوستان الذين يهرون في دائرة مركزه
المادة (٤٣) يجب على العمدة المحافظة على صناديق المراسلات التي توجد بالارياف بحيث يمنع حصول التعدي عليها من الاهالي

المادة (٤٤) يجب على العمدة أيضاً مساعدة مستخدمي البوستان في اعادة طرق المراسله والتحفظ على نقل البوستان عند حصول عطل للسكة الحديد أو كسر كوبري او تعطيل الطرق في زمن فيضان النيل

المادة (٤٥) عمدة الناحية الذي يوجد بدائرة اختصاصه طريق السكة الحديد مكلف بحفظ هذا الطريق وسلوك التفراف وقوائمه الكائنة بمحطة السكة الحديد ان وجد بمركزه محطة ويجب عليه بوجه عام ملاحظة عدم حصول أي ضرر لأملاك مصلحة السكة الحديد الموجودة ببلده

ويجب عليه ان يمنع كل مخالفة تقع من اهالي بلده بشأن لوائح المصلحة المذكورة

ويمنع كل زراعة تحدث خفية في اراضيها والمرور على طريق السكة الحديد الا اذا كان هذا الطريق مستعملاً كجسر للنيل وكذلك يمنع المزارعين المجاورين من تعرية جسور السكة الحديد

المادة (٤٦) يجب على العمدة ان يمنع الاهالى من سرقة مهمات المصلحة او نهب البضائع التى تسقط من القطورات وان يخطر في هذه الحالة الاخيرة اقرب محطة اليه

المادة (٤٧) يجب على العمدة مساعدة مستخدمى المصلحة عند حدوث اخطار بالسكك الحديدية وتقديم الانفار اللازمين اذا احتاج الامر لاجراء اضطرارية وخصوصاً عند ما تكون جسور السكة الحديد مهددة بارتفاع المياه وعلى العموم يجب عليه مساعدة مستخدمى المصلحة في كافة المسائل التى يكون لها علاقة بين المستخدمين المذكورين وبين الاهالى

المادة (٤٨) يجب على العمدة منع حمل الاسلحة النارية وذلك فيما عدا الاشخاص المصرح لهم قانونياً والاشخاص المصرح لهم بحمل الاسلحة المذكورة هم الاعيان ومن يمتلكون اكثر من خمسين فداناً والتجار الذين لهم محل تجارة باسمهم والموظفين وارباب الرتب والنياشين وكل شخص يده رخصة قانونية من المديرية

المادة (٤٩) يجب على العمدة اخطار المركز عن كل وفية يحصل الاشتباه فيها

المادة (٥٠) يجب ايضاً على العمدة اشعار المركز عن وجود المتشردين

والاشخاص المشتبه فيهم

يعتبر من المتشردين

اولاً — من لم يكن له محل اقامة ثابت ولا وسائط للتعيش ولا يتعاطى عادة صناعة ولا حرفة

ثانياً — الشحاذون الاقوياء البنية القادرون على العمل المعتادون على التسول في

الطرق العمومية

ثالثاً — من يسعى في كسب معاشه بتعاطى العاب القمار او التنجيم

يعتبر من الاشخاص المشتبه في احوالهم

اولاً - من حكم عليه لسرقة او نصب
ثانياً - من يوجد بعد غروب الشمس متجولاً او مختفياً بضواحي ناحية او عزبة
او بلدة او في اى مكان آخر يستوجب الشبهة بدون ابداء عذر مقبول عن وجوده
بهذه الحالة فى الاماكن المذكورة

المادة (٥١) يجب على العمدة ان يراقب بنوع خصوصي الاشخاص
الموضوعة تحت مراقبة البوليس بحيث يتبعون بكل دقة احكام الضبط السارية عليهم
وخصوصياً فيما يتعلق بالزامهم باعادة محل سكنهم عند غروب الشمس وعدم خروجهم
قبل شروقها

المادة (٣٢) يجب على العمدة ان يخطر المركز عن كل بناء عزبة يشرع فيه
بدون الحصول مقدماً على تصريح من جهة الاختصاص وان يمنع استمرار العمل
المادة (٥٣) يجب على العمدة ان يبلغ عن كل محل عمومي يفتح بدون رخصة
المادة (٥٤) ويجب عليه ملاحظة عدم اقامة اى بناء كان على اجران الناحية
بدون تصريح خصوصى بذلك

المادة (٥٥) يجب على العمدة بوجه عمومي تبليغ المركز عن كل ما يحدث ببلده
من الامور الغير اعتيادية مثل ظهور الجراد ودودة القطن

﴿ القسم الثانى ﴾

(النظافة العمومية)

المادة (٥٦) يجب على العمدة ان يعلن المركز فى الحال بأى مرض يفشو
فى بلده وبكل وفيه غير عادية تحدث بين الاهالى

المادة (٥٧) يجب عليه ايضاً ان يخبر المركز فوراً بكل حيوان مشتببه فيه ونفق
بمرض بعد سواء بلغه ذلك او ورد له عنه اخبار من صاحب الحيوان المذكور كما يجب
عليه ان يخبر المركز بعدد الحيوانات النافقة فى البلد فيما اذا كان هذا العدد غير اعتيادى

المادة (٥٨) يجب على العمدة منع القاء رمم الحيوانات النافقة بالطرق العمومية او بنهر النيل او بالترع او بالمجارى او بالبرك او بالسواقي ويجب عليه رفع كل جثة او رمة حيوان توجد في الترع او في مجارى المياه الكائنة بدائرة مركزه وان يجرى اللازم لدفن الرمة

المادة (٥٩) يجب على العمدة منع تصريف مجارى ومصاريف أصحاب الاملاك الكائنة على الشواطئ في النيل او للترع المعتاد اخذ مياه الشرب ويجب عليه كذلك ان يمنع الاهالى من الاستحمام في الجهات المذكورة هم او حيواناتهم ومن القاء القاذورات والكناسات ومن غسل ملبوساتهم فيها

المادة (٦٠) يجب على العمدة الاعتناء بملاحظة نظافة الطرق العمومية التي بها المساكن والخوانيت ومنع القاء القاذورات او الاوساخ في الطريق العام ويجب عليه كذلك منع استعمال الاراضي الفضاء كمستودع للقاذورات والاهتمام بجعلها محاطة بأسوار بمعرفة ملاكها

المادة (٦١) يجب على العمدة ملاحظة عدم اتصال مجارى الجوامع والامانات العمومية الموجودة في البلد بالنيل والترع والبرك او عدم انصبابها في الاراضى الفضاء وهو مسئول عن اعادة فتح مرحاض ما من مراحيض الجوامع التي تكون نظارة الداخلية امرت بغلقها

المادة (٦٢) يجب على العمدة منع حفر برك في بحرى البلد والعزب اشغال الطوب او لعمل صناعة أخرى بها ويجب عليه ايضا منع ايجاد هذه البرك في الجهات الاخرى القبلية والشرقية والغربية في الاراضى التي يكون بينها وبين المساكن بمسافة اقل من ١٠٠ متر

المادة (٦٣) يجب على العمدة ملاحظة عدم دفن الموتى في غير المقابر المصرح بها وبدون الحصول ابتداء على الاذن اللازم للدفن وينبغى عليه ان يمنع اخراج اي جثة من القبور بدون صدور رخصة بذلك من المصلحة مقدماً ومراعاة الطرق اللازمة بشأن ذلك

المادة (٦٤) يجب على العمدة مراقبة صيارف البلد في قيد المواليد والوفيات وتطعيم المجذري في الدفاتر الموعة بطرفهم لهذا الصدد مع مراقبتهم ايضاً في تحرير الكشوفات والشهادات المختصة بالمواليد والوفيات والتطعيم ويجب عليه ان يوقع على الدفاتر المذكورة مع حلاقي الناحية حتي يكون هذا التوقيع كفالة دالة على استيفاء الاصول اللازمة في قيد المواليد والوفيات والتطعيم التي حصلت في مدة الشهر وهو مسؤول عن تنفيذ كافة هذه الاحكام بكل سرعة ودقة

المادة (٦٥) كل ولادة أو وفية حصلت ولم يوجد من يخبر بها من أقارب أو اطباء أو قوايل فيجوز لشيخ البلد أن يشعر بها مصلحة الصحة في ظرف ثلاثة أيام من يوم الولادة أو الوفاة

القسم الثالث

الرى والاشغال العمومية

المادة (٦٦) العمدة مسؤول عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية الموجودة في دائرة مركزه والموكولة الى عهده.

المادة (٦٧) ويجب عليه ملاحظة نجاز الاعمال الخصوصية التي تأمر بها المصلحة ذات الشأن في دائرة بلده

المادة (٦٨) يجب على العمدة او احد مشايخ الناحية التي تكون حصلت فيها مخالفة ان يوقع مع مهندس المركز على "نصر المخالفة"

وفي حالة امتناع الشخص المتهم بمخالفة المطلوب حضوره امام القومسيون الادارى المختص بالنظر في المخالفات من التأشير على طلب الحضور او في حالة غيابه يجب على العمدة ان يوقع على الطلب المذكور وقت تسليمه ويحرر وصلا بالاستلام

المادة (٦٩) يجب على العمدة ان يقدم للمديرية لغاية يوم ١٥ يوليو كشفاً

بأسماء الانفار المقتضى اخراجهم من البلد التى فى دائرته لاجل خفر جسور النيل مدة الفيضان ويكون هذا الكشف على قسمين متساويين واذا تأخر احد الانفار المندرجة بالكشف المذكور عن الخروج للخفر فعلى العمدة ان يقدم رجلا آخر له فى الحال

المادة (٧٠) العمدة الذى بعهدته الاتربة او الاحجار او الاخشاب او غير ذلك من المهمات اللازمة لحفظ الترع والجسور يكون مسؤولا اداء الحكومة اداريا اذا لم يبلغها فى حالة اخذ او اعدام أى شيء من المهمات المذكورة

المادة (٧١) يجب على العمدة ان يبلغ عن كل مسقى يصير احداثها بدون رخصة وعن كل ساقية او آلة رافعة او أى آلة بخارية تستحدث بدون رخصة

المادة (٧٢) يجب على العمدة ان يجرى توزيع المياه على اهالى بلده بالعدل وعليه ايضا منع كل تعد على حقوق الغير يستوجب الشكوى

المادة (٧٣) يجب على العمدة ان يعمل على حفظ الطرق الزراعية وماحققتها بدائرة بلده فى حالة جيدة وكذلك الطرق العامة المارة ببلده او الموصلة منها الى قرية اخري ويجب عليه ان يمنع كل ضرر او تعد يقع على الطرق المذكورة

المادة (٧٤) يوقع العمدة أو احد مشايخ البلد الذى تكون المخالفة قد حصلت فى دائرته على محضر المخالفة مع مهندس المركز

ويجب على العمدة ان يوقع على التأشير المسطر بأسفل ورقة التكليف بالحضور الدال على تسليم تلك الورقة الى الشخص المكلف بالحضور وذلك فى حالة غياب أو امتناع الشخص المذكور

المادة (٧٥) يجب على العمدة ان يمنع استخراج عظام الحيوانات او اعمال الحفر بدون اخذ رخصه من نظارة الاشغال بذلك ويجب عليه ان يخطر المركز بما فى الحال بما يستكشف من الآثار التاريخية او الكنوز او الاشياء الصناعية التى يخبره بها المرخص له بالحفر



﴿ القسم الرابع — القرعة ﴾

المادة (٧٦) على العمدة أن يحزر بالاتحاد مع مشايخ الناحية والصراف كشوفات الاحصاء عن شبان القرعة وهو مسؤول مع المذكورين عن صحة هذه الكشوفات

ويجب عليهم ان يحرروا كشفاً عن الشبان البالغين سن ١٩ سنة وينقسم هذا الكشف الى ثلاثة اقسام على الوجه الآتي

(١) القسم الاول يشتمل على اسماء وألقاب الشبان الموجودين بالبلدة الغير قاطنين بها مع توضيح اسماء آباءهم وصنائعهم

(ب) القسم الثاني يشتمل على اسماء وألقاب الشبان المولودين بالبلدة الغير قاطنين بها مع ذكر جميع الاستعلامات التي يمكن الحصول عليها فيما يختص بمحل سكناهم وصنائعهم

(ت) القسم الثالث يشتمل على أسماء وألقاب الشبان القاطنين بالبلدة الغير مولودين فيها ويشتمل كذلك على بيان محل ولادتهم

المادة (٧٧) يجب على العمدة لاجل الوصول الى معرفة سن الشبان بقدر ما يمكن من الضبط ان يراجع دفاتر الجهة وأما الشبان الذين تكون اسماؤهم غير مندرجة بها فيستدل على سنهم بهيئتهم الظاهرية وبما هو معلوم عنهم وعلى مجلس القرعة أن يحدد من هؤلاء الشبان مع مراعاة الدقة والعدل

المادة (٧٨) يجب على العمدة ان يدرج في الكشوفات الاحصائية جميع الشبان الداخلين في سن القرعة بدون ان يستثني منهم من له حق المعافاة كاولاد العمدة والمشايخ وحلاقى الصحة وموظفي القنصلات والفقهاء وطلبة العلم وغيرهم وذلك لاجل أن يحكم مجلس القرعة في اوجه المعافاة بحسب القانون

المادة (٧٩) يجب على العمدة ان يحزر بالاتحاد مع نظار العزب والكفور

كشف الاحصاء عن شبان القرعة الموجودين بالعزب والكفور التابعة لبلده وهم مسؤولون جميعاً عن صحة هذا الكشف

المادة (٨٠) بعد تحرير الكشوفات على الوجه المتقدم ذكره يصير لصقتها بالمحلات الأكثر استطرافاً في البلد حتى تكون معلومة على قدر الامكان لدى العموم ثم تتحرر منها نسخة صحيحة موقع عليها بختم العمدة والصراف والمشايع وترسل الى مأمور المركز

المادة (٨١) يجب على العمدة ان يبلغ المركز عن من يحضر لبلده ويستوطن بها من الاغراب الداخلين في سن القرعة وأن يدرج هؤلاء الانفار في كشوفات الاحصاء المستجدة حتى انه عند انفضاض مجلس القرعة تتخذ في حقهم الاجراءات المنصوص عليها في القانون

المادة (٨٢) يجب على العمدة ان يخبر المركز بدون تأخير عن من لم تدرج اسماؤهم سهواً في كشوفات الاحصاء وأن يضيف هذه الاسماء على قوائم القرعة المستجدة

المادة (٨٣) يجب على العمدة ان يبلغ المركز فوراً عن كل شخص من شبان القرعة يبارح بلده مع عائلته

المادة (٨٤) يجب على عمدة البلد ومشايعها ان يحضروا عمل القرعة مع الانفار المطلوبين اليها

المادة (٨٥) يجب على العمدة والمشايع ان يقدموا لمجلس القرعة كشوفات موقعاً عليها بأختتامهم ومبيناً فيها حالة عائلات الشبان المطلوبين للقرعة وأسماء والقباب وسن أفراد عائلتهم مع بيان المتزوجات من الاناث والارامل والذكور القادرين والغير قادرين على التكسب

وبعد تجميع أعمال القرعة يسلم المجلس الى العمدة نسخة من القوائم موقعاً عليهما من رئيس المجلس المذكور وأعضائه

المادة (٨٦) يجب على العمدة ان يتأكد من سن وأوصاف طالبة العلم الديني الذين يطلبون معافاتهم من الخدمة العسكرية وقت عمل القرعة وعليه ان يتحقق ما اذ

كان الطلبة المذكورون منقطعين لتعليم العلوم الدينية

المادة (٨٧) يجب على العمدة ان يرسل لمجلس القرعة العسكرية السودانيين المقيمين في بلدة الدين لم يسبق فرزهم وذلك لاجل معاملتهم طبقاً لاحكام قانون القرعة العسكرية

المادة (٨٨) يجب على العمدة ان يحضر امام مجلس القرعة الموجودة بمركزه عند ما يطلب اليه لاعطاء الايضاحات المختصة بمسائل القرعة كالمطاعنات التي تحصل في حقها وفي حق مشايخ بلده او غير ذلك فان لم يمكنه الاجابة بنفسه فله ان يستحضر من يرغب من المشايخ للاسترشاد منه عن اللازم

المادة (٨٩) على العمدة ان يبلغ المركز فوراً عن أسماء من يتوفون او تعثر بهم عاهات او أحوال تعفيهم من الخدمة العسكرية بعد عمل القرعة وتسليم قوائمها

المادة (٩٠) اذا انقطع احد الطلبة أو الفقهاء بعد معافاته من الخدمة العسكرية عن طلب العلم أو عن تلاوة القرآن الشريف واشتغل بأي صناعة أخرى فعلى العمدة ان يعلن عنه المركز في الحال لاختار نظارة الحربية عنه كما انه يجب عليه بوجه عام ان يعلنه عن كل شخص من شبان القرعة سبقت معافاته قانوناً ثم طرأت عليه أحوال تسقط حقه في المعافاة

المادة (٩١) يجب كذلك على العمدة أن يبلغ المركز عن وقوع اى طلاق بعد تشكيل مجالس القرعة اذ أن أكبر أبناء المطلقة أو أكبر أبناء ابنتها الذي يقوم بنفقتها وشؤونها شرعاً هو معفى من الخدمة العسكرية فلا يعتبر حينئذ طلاق الام الا اذا كان حقيقياً ومثبتاً بالصفة الشرعية اى لم يكن فيه ادنى قرينة تدل على تحايل او غش

ففي هذه الحالة اذا تزوجت المطلقة بعد معافاة أكبر ابنتها او أكبر أبناء ابنتها فعلى العمدة ان يبلغ المركز بذلك

المادة (٩٢) يجب على العمدة ان يخطر المركز على انفار القرعة الذين يشوّهون عضواً من اعضاءهم بأي طريقة كانت تخلصا من الخدمة العسكرية

ويتوضح في التقرير الذي يقدمه العمدة تفاصيل الحالة مع بيان أسماء الأشخاص المشاركين للانفجار المذكورين في هذا الفعل

المادة (٩٣) يجب على العمدة ومن يلزمه من المشايخ أن يحضروا بأنفسهم وقت طلب الانفجار للخدمة بالجيش لأجل اجتناب تغيير الانفجار المذكورين بغيرهم ولأجل أن يرشدوا مفتشى القرعة عن كل شخص من المطلوبين للخدمة طرأت عليه أحوال بعد اقتراحه صيرته مستحقاً للمعافاة

المادة (٩٤) يجب على العمدة أن يهتم في البحث عن كل صف ضابط أو عسكري يرد له بلاغ عنه من المديرية بهروبه من الجيش ويجرى ضبطه وإرساله للمركز

القسم الخامس

قانون الانتخابات

المادة (٩٥) يجب على العمدة وقت تحرير الانتخابات أن يحرر كشفاً على ترتيب الحروف الهجائية على نسختين يبين فيه أسماء المنتخبين (بكسر الحاء) في دائرة مركزه

وهذا الكشف يكون شاملاً لأسماء جميع المصريين الذين يكونون من رعايا الحكومة المحلية البالغين من العمر عشرين سنة كاملة ويستثنى منهم العساكر الذين تحت السلاح وكذلك الأشخاص الذين يوجدون في إحدى الأحوال الآتية التي تمنع من أهليتهم للانتخاب

(أ) المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي أو بجرمانهم من حقوقهم السياسية أو بالإقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم أيضاً لارتكاب سرقة أو احتيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب

(ب) المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم في أداء

واجبات وظائفهم او لاختلاسهم مال الميرى او لقبولهم الرشوة او لتعديهم على احد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية

(ت) المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

المادة (٩٦) يجب على العمدة ان يعاقب نسخة من الكشف المذكور على باب منزله ويرسل صورة منه الى المركز موقعا عليها بختمه وختم المشايخ مع المحضر المثبت استيفاء اجراءات النشر وتحفظ الصورة الثانية بطرف العمدة لاجل تصليحها اذا لزم الحال حسب ارشادات المدير الذى يرجع اليه المنتخبون (بكسر الحاء) الذين أهل درج اسمائهم بدفتر الانتخاب في طلب قيدهم بالدفتر المذكور وعند مراجعة صحة هذه الكشفة يضيف العمدة المصريين الذين يترأى له انهم تحصلوا على الصفات المطلوبة قانونا ويشطب منها اسماء الاشخاص المتوفين والذين فقدت منهم الصفات المطلوبة

❖ الفصل الثالث ❖

« في الاختصاصات المالية »

❖ القسم الاول ❖

❖ املاك الميرى الحرة ❖

المادة (٩٧) يجب على العمدة دوام المراقبة والمحافظة على املاك الميرى لمنع تعدي الغير عليها سواء كان بالبناء او بالزراع او غير ذلك واخبار الحكومة في الحال عن كل من يتعدى عليها

المادة (٩٨) يجب على العمدة ان يعطى لمساحى الحكومة كافة الايضاحات التى تطلب منه وأن يساعدهم في تأدية واجباتهم

وعليه ان يبين لهم كافة قطع الاراضي الحرة المنزرعة او البور الكائنة في بلده سواء كانت مندرجة او غير مندرجة في الجداول العمومية التي حصل نشرها

وعليه ان يبين لهم ايضاً حدود هذه الاراضي والعقارات المعتاد تأجيرها والغير مؤجرة وكذلك الاراضي التي صار نزاعها للمنافع العمومية وغير ذلك

المادة (٩٩) يجب على العمدة مساعدة مأموري الحكومة عند ما يطلبون منه ذلك لاجل تامين اطيان واراضي الميرى الكائنة بدائرة مركزه وتقدير ما تساويه من الضريبة والايجار والختم منه على الاوراق المبين بها تامين وأوصاف الاراضي المذكورة وعليه استلام الاطيان في عهده حينما تصدر اوامر الحكومة بتسليمها لمشتريها

المادة (١٠٠) يجب على العمدة اعلان اهالى البلاد عن المقتضي بيعه أو تأجيرها من املاك الميرى الحرة وتعريف الراغبين عن حدودها

المادة (١٠١) يجب على العمدة الاتحاد مع مندوبي الحكومة في تسليم مايباع من أملاك الميرى للمشتريين في الجهات وبالأوصاف التي عملت المباحث على مقتضاها

المادة (١٠٢) يجب على العمدة بوجه عام ان يحافظ في جميع هذه الاحوال على عدم مس صوالح الحكومة

﴿ القسم الثاني ﴾

(الاموال المقررة)

المادة (١٠٣) يجب على العمدة مساعدة صيارف الحكومة في تحصيل اموال الاطيان وعوائد الاملاك المقررة

المادة (١٠٤) ويجب عليه تعيين من يلزم لحفظ نقود الحكومة اثناء مدة ايداع هذه النقود في دائرته

المادة (١٠٥) يجب على العمدة مساعدة الصيارف في تحرير المحاضر السنوية المختصة بالتغيرات التي تحدث بين واضي اليد والتصديق عليها بالصحة

المادة (١٠٦) العمدة مكلف بمعاينة أملاك ضمان الصيارف وتحرير محاضر المعاينة والتوقيع عليها ثم يصدق على المحاضر المذكورة من مأمور المركز

المادة (١٠٧) يجب على العمدة ان يخبر مأموري الحكومة في حال ما اذا كان ضمان الصيارف يتصرفون في شيء من أملاكهم سواء كان بالبيع أو الرهن قبل اخلاء طرفهم من الضمانة

المادة (١٠٨) ويجب عليه اثناء مروره في التفتيش السنوى ان يطلب حضور المولين ومعهم الاوراد بطرف المندوب المرسل من نظارة المالية لمراجعتها

القسم الثالث (الحجوزات)

المادة (١٠٩) يجوز تكليف العمدة او احد مشايخ البلد بناء على طلب اصحاب الشأن بتوقيع الحجز الامتيازي على محصولات الاطيان لاستيفاء الايجارات المتأجرة

أما الخضروات والفواكه التي يخشى عليها من التلف مدة الحجز فيصير بيعها يومياً والتمن يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالحجز وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجز ان يحزر به محضراً او يكون حارساً للاشياء المحجوزة انما يجوز له ان ينيب واحداً او أكثر من خفراء البلد تحت مسؤوليته ويعطى له في نظير ذلك مكافأة لغاية خمسة في المائة من ثمن محصولات المباعه

المادة (١١٠) لا يجوز لشيخ البلد المعين بأمر من المدير ان يمتنع بلا عذر شرعي عن اجراء الحجز فوراً فان امتنع يلزم بقيمه ما يتحقق نقصه من المحصول في مدة تأخيره عن اجراء الحجز مع معاقبته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون

المادة (١١١) يلزم ان يكون محضر الحجز مشتملاً على بيان الاثمار المحجوزة ويجب ان توزن تلك الاثمار أو تكال على حسب نوعها

المادة (١١٢) قبل ميعاد البيع بثلاثة أيام على الأقل أو بثمانية أيام على الأكثر ينبغي على شيخ البلد ان يلصق على باب منزله اذن البيع الصادر من المدير بناء على طلب مريد الحجز

ويكون البيع امام شيخ البلد الذي تعين لاجراء الحجز بعد ثمانية أيام من تاريخ وقوع الحجز بأمر المدير ويصير الاستمرار على البيع الى استيفاء المبلغ المستحق

المادة (١١٣) يدفع الثمن الذي رسى به المزاد نقداً الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لايراده لخزينة المديرية في أقرب وقت

المادة (١١٤) في حالة توقيع الحجز على المزروعات التي لم تحصد ولم يتم استوائها يجب على الشيخ اتباع الطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الاثمار والمحصولات المنوه عنها قبل

ويجب عليه ان يوضح في محضر الحجز الذي يحرره بيان قطع الاطيان ومساحاتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وأنواع المزروعات

المادة (١١٥) في حال توقيع الحجز الادارى لتحصيل أموال متأخرة يجب على مندوب المديرية الذي يعين لتوقيع الحجز على المنقولات والعقارات بمقتضى أحكام الامرين العالين الصادرين في ٣٥ مارس سنة ٨٠ و ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ ان يستصحب اثنين من المشايخ وعليهما ان يوقعا معه على الانذار المعلن الى صاحب الملك وذلك فيما اذا كان هذا الاخير أو وكيله يمتنع عن التوقيع بنفسه على الانذار المذكور أو يتعذر عليه ذلك

وكذلك محاضر الحجز والبيع الادارى يجب التوقيع عليها من الشيوخ الذين ساعدا مندوب المديرية في ذلك



﴿ القسم الرابع ﴾

(التهريب)

المادة (١١٦) يجب على العمدة ان يبلغ المركز عن كل زراعة دخان أو تنباك تحصل خفية

كل عمدة أو شيخ يبلغ عن زراعة دخان وقعت خفية أو اصطناع دخان مغشوش يكون له الحق في ثلاثة ارباع قيمة الغرامات التي تجري الحكومة تحصيلها وذلك من بعد خصم المصاريف

المادة (١١٧) تسرى الاحكام على عمدة ومشايخ البلد الاحكام المتعلقة بزراعة الحشيش خفية

يعطى نصف قيمة ما يتحصل من بيع الحشيش وثمان الاشياء الاخرى المحجوزة من بعد خصم المصاريف الى المخبرين المدينين اظهروا المخالفة

المادة (١١٨) مسائل استحواز ونقل وحمل وبيع الملح والنظرون المهرب والبارود وملح البارود وعلى العموم أمور التهريب والمخالفات التي تقع بشأن اللوائح المقررة بخصوص الملح والنظرون والبارود وملح البارود يكون اثباتها وظبطها بمعرفة العمدة ومشايخ البلد ويجب عليه ان يمنع دخول الاصناف المذكورة بدائرة بلده

يخصص نصف قيمة المبالغ المتحصلة من الغرامات ومن الاشياء والبضائع التي تضبط في أحوال تهريب الملح الى المخبرين الذين اظهروا المخالفة

﴿ القسم الخامس ﴾

(الروزنامة)

المادة (١١٩) يجب على العمدة ان يخبر الحكومة المحلية بمن يتوفي من أرباب المعاشات في بلده أو بمن يسافر منهم للبلاد الاجنبية

المادة (١٢٠) الشهادات التي تعطى في أغلب الاحيان ببيان أسماء وصفات ورثة الموظفين والخدمة وأرباب المعاشات المتوفين وكذلك الشهادات الدالة على الوجود على قيد الحياة أو التي تعطى للارامل أو العزاب لاثبات هاتين الصفتين تعتبر اساساً في تسوية أو استمرار المعاش



﴿ القسم الثالث ﴾

(بيت المال)

المادة (١٢١) على العمدة ان يعرف المركز عن الاشخاص المتوفين الذين تؤل تركاتهم لاولاد أو أقارب قصر أو غائبين أو لبيت المال

وعليه ان يختم كافة أوراق التركات التي تؤل لبيت المال من بعد أعمال الجرد اللازم عنها . وقتاً لحين حضور مندوب بيت المال وعليه ايضاً ان يقدر مخلفات التركة من أطيان وأمالك وخلافه بصفته آل خبره وبدون ان يعطى له مكافأة على ذلك

الماد (١٢٢) يجب على العمدة ان يعرف عن جميع السفهاء الموجودين ببلده ويبين الاجراءآت الدالة على سفههم

المادة (١٢٣) وعليه ان يساعد ورثة الاشخاص المتوفين في تحرير كشوفة قسمة الاطيان المختلفة لهم من مورثيهم

المادة (١٢٤) يجب على العمدة ان يلاحظ أعمال الاوصياء ويباغ المركز عن كافة الملحوظات التي يرى لزوم ابدائها فيما يتعلق بادارتهم

تحريراً في أول يوليو سنة ١٨٩٥



١٢

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بعد الاطلاع على الاوامر العالية الصادرة بشأن القرعة لجيشنا وبحريتنا المذكورة في الكشف الملحق بأمرنا هذا

وعلى الامر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ عن الخدمة في خفر السواحل وبالنظر الى ما تراعى من مناسبة تعديل القوانين الصادرة بشأن القرعة وتوحيدها وبناء على ما عرضه علينا ناظر حريتنا وبحريتنا وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

القسم الاول

(في فرض الخدمة العسكرية الالزامية)

﴿ الفصل الاول ﴾

المادة (١) بعد مراعاة أوجه المعافاة الواردة في أمرنا هذا تفرض الخدمة العسكرية الالزامية بموجب النصوص الواردة فيه على كل ذكر ينطبق عليه أحد الشروط الآتية

اولا — اذا كان من رعايا الدولة العلية مولوداً من ابوين متوطنين بالقطر المصرى حين ولادته ولم يتوطن بعد ذلك قسماً آخر من بلاد الدولة العلية — او
ثانياً — اذا كان من رعايا الدولة العلية وتوطن هو او والداه في القطر المصرى خمسة عشر عاماً قبل بلوغه سن ١٩ او قبل كتابة اسمه في كشوفات القرعة المذكورة

في الفصل العاشر على شرط ان يكون اسمه قد كتب فيها قبل بلوغه سن الرابعة والعشرين — أو

ثالثاً — اذا كان أصله من السودان ولكنه متوطن بالقطر المصري وليس معروفاً انه من تابعة أجنبية

لا تسرى أحكام هذه المادة على العثمانيين الذين هم في حماية إحدى الدول الأجنبية المادة (٢) تبدأ ملازمية الشخص بالخدمة العسكرية من السنة التي يبلغ فيها سن التاسعة عشرة

وللعمل بهذا الأمر العالي يحسب السن على طريقة الحساب الأفرنكي المادة (٣) الخدمة العسكرية الإلزامية تشمل خدمة خمس سنوات في الجيش العامل أو في البحرية وخمس سنوات في الرديف أو في البوليس أو خفر السواحل وذلك بعد مراعاة أحكام الرقت الميمنة في القسم الخامس

المادة (٤) الأشخاص المكلفون بالخدمة العسكرية والمتوفرة فيهم شروط البنية يطلبون للتجنيد بموجب الترتيب الذي يحدده لهم الاقتراع السنوي المنصوص عنه في الفصل الحادي عشر

المادة (٥) لا يجوز في أي حال كان ان يطلب شخص للتجنيد بعد بلوغه سن الرابعة والعشرين

القسم الثاني

(في تنظيم أعمال القرعة)

الفصل الثاني

المادة (٦) إدارة القرعة الموجودة الآن هي في نظارة الحربية تبقى كما هي

المادة (٧) ينوب عن إدارة القرعة في المديريات مجالس قرعة وتعين نظارة الحربية لكل مجلس منها قسماً يكون عبارة عن مديرية واحدة أو أكثر وكل مجلس منها

يشكل على الاقل من ثلاثة ضباط عسكريين احدهم رئيس لا تقل رتبته عن رتبة بكباشي ويجوز انتداب مجلس القرعة للعمل مؤقتاً خارج القسم المعين له

المادة (٨) * تحضر كشوفة سنوية بأسماء الاشخاص المكلفين بالخدمة العسكرية ويعمل الاقتراع السنوي في كل مركز وذلك كله بمعرفة مجلس اقتراع يؤلف من رئيس مجلس قرعة المديرية وضابطين من اعضائه الآخرين مع معاون من ديوان تلك المديرية وعمدتين من المركز يعينهما المدير

يرأس مجلس الاقتراع رئيس مجلس القرعة وتعتبر هيئته قانونية اذا حصره اثنان من الاعضاء العسكريين واثنان من الاعضاء الملكيين

وعلى المدير ان يعد كشفاً بأسماء عمد آخرين لينوبوا عن العمد الاعضاء في مجلس الاقتراع متى اضطروا الى الغياب

المادة (٩) يلحق بادارة القرعة ضابطان على الاقل من القسم الطبي لا تقل رتبتهم عن بكباشي للقيام بالكشف الطبي على انفار القرعة حسب مواد الفصل الثاني عشر وعند عدم اشتغالهما في الكشف الطبي يؤديان وظيفة التفتيش على أعمال القرعة تحت اوامر ادارة القرعة . ومن اختصاص وظيفتهما مراجعة جميع الدفاتر والاوراق المتعلقة بأعمال القرعة وظالم كل شخص اعفاه مجلس الاقتراع من الخدمة العسكرية لعدم اللياقة البدنية لاعادة الكشف عليه

المادة (١٠) يجوز لناظر الحربية بمقتضى أمر وزاري مصدق عليه من مجلس النظر ان يستثنى اية جهة كانت من القرعة متى كان عدد الانفار الذين يؤخذون منها قليلا لا يستحق أعمال القرعة بسبب عدم صلاحية اهلها او متى كان هناك اسباب أخرى خصوصية تستدعي استثناءها



القسم الثالث

﴿ في المعافاة من الخدمة العسكرية ﴾

﴿ الفصل الثالث ﴾

« في المعافاة بالبديل النقدي »

المادة (١١) يحق لكل شخص ان يعفى من ملزومته بالخدمة العسكرية اذا دفع عشرين جنيهاً مصرياً في أى وقت كان قبل اقتراءه

المادة (١٢) كل شخص اقترح وهو غائب اذا اثبت لنظارة الحربية انه لم يصله اعلان ليحضر امام مجلس الاقتراع وانه لم يكن عالمياً بدرجة اسمه في كشوفة الاقتراع يرخص له ان يدفع البدلية في خلال ثلاثين يوماً بعد علمه بدرجة اسمه في الكشوفة المذكورة

المادة (١٣) كل شخص استحق المعافاة بسبب من الاسباب المبينة في هذا الامر العالى ثم بطلت اسباب معافاته يجوز له ان يدفع البدلية في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ سقوط حقه في المعافاة

المادة (١٤) يمكن دفع البدلية في نظارة الحربية او في ديوان أى مديرية او مركز او الى رئيس مجلس الاقتراع في أى وقت قبل الاقتراع وكل شخص يدفع البدلية تعطي له شهادة معافاة بامضاء ناظر الحربية او بأمره



﴿ الفصل الرابع ﴾

(في المعافاة بسبب خدمة الحكومة)

المادة (١٥) يعنى الاشخاص الآتى ذكرهم من ملزوميتهم بالخدمة العسكرية بسبب استخدامهم
اولاً - مستخدمو الحكومة الداخلون فى هيئة العمال ومن جملتهم المستخدمون منهم تحت التجربة
ثانياً - العمد والمشايخ الذين تنطبق عليهم أحكام الامر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

ثالثاً - الحلاقون الصحيون الذين تعيينهم مصلحة الصحة
رابعاً - صف ضباط وعساكر البوليس وخفر السواحل الذين تطوعوا للخدمة تحت شروط توجب عليهم خدمة عشر سنوات على الاقل
خامساً - مستخدمو حكومة السودان الذين يؤدون أعمالهم فى بلاد السودان او خارجاً عنها

وأحكام هذه المادة لا تنفى من يستخدم بعد اقتراءه الا اذا تصدق من نظارة الحربية على استخدامه بهذه الصفة

المادة (١٦) يعنى نهائياً من الخدمة العسكرية كل شخص كان أبوه فى احدى الحالات الآتية

اولاً - اذا كان ضابطاً فى الجيش سواء كان عاملاً او مستودعاً
ثانياً - اذا كان ضابطاً فى الجيش فيما مضى وبقي فيه عشر سنوات على الاقل ولم يطرد منه او يفصل عنه بصفة تأديبية
ثالثاً - اذا كان ضابطاً فى الجيش وأحيل على المعاش او اخذ مكافأة بسبب

اصابات او امراض اعترته مدة تأدية واجباته او توفي بسبب تلك الجراح او الاصابات او الامراض

المادة (١٧) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية كل شخص تعين أبوه عمدة او شيخاً حسب منطوق الامر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ لمدة عشر سنين ولم يرفت من العمدة او المشيخة بصفة تأديبية او لادانته على جريمة ارتكبتها

المادة (١٨) يعنى مؤقّتا من الملزومية بالخدمة العسكرية ابن العمدة او الشيخ على شرط ان يكون أبوه قد تعين عمدة او شيخاً قبل طلب الابن للتجنيد . فاذا عين الاب شيخاً او عمدة بعد طلب ابنه للتجنيد فلا يعنى الابن من بقية مدة خدمته في الجيش او الرديف ولكن اذا بقي الاب شيخاً او عمدة لحين رفت ابنه من الجيش فالابن يعنى نهائياً من خدمة البوليس او خفر السواحل

﴿ الفصل الخامس ﴾

(فى المعافاة لاسباب عائلية)

المادة (١٩) يعنى الاشخاص الآتى ذكرهم من ملزوميتهم بالخدمة العسكرية لاسباب عائلية

اولا - كل شخص يكون ابناً وحيداً لايه سواء كان الاب حياً او ميتاً

ثانياً - كل شخص يكون اكبر الابناء الاحياء لايه سواء كان الاب ميتاً او بالغاً سن الستين او كفيف البصر او به عاهة مزمنة صيرته عاجزاً عن اكتساب معيشته

ثالثاً - كل شخص يكون اكبر الابناء الاحياء او وحيداً لوالدة ارملة او مطلقة او غاب عنها زوجها غيباً شرعياً او تركها ولا يعلم مقره على شرط ان تكون باقية بلا زواج ولم ترجع الى زوجها السابق وان تكون بلا أب أو أخ شقيق في استطاعته ان يقوم بمعيشتها

رابعاً — كل شخص يقضي عليه قانون الاحوال الشخصية الخاضع له ان يساعد في نفقة واحد أو أكثر من اجداده بشرط ان لا يتمتع بالمعافاة المدونة في هذا البند الاخير الا شخص واحد مند ما يكلف عدة أشخاص معاً باعالة جد واحد

وعند تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص الغائب غياباً شرعياً كأنه ميت المادة (٢٠) اذا كان احد من أفراد العائلة قد تجند بالاقتراع فأخوه التالي له يعنى من الزامه بالخدمة الى ان يتم الاخ الاكبر مدة خدمة الجيش ومدة خدمة الرديف او البوليس او خفر للسواحل بحسب ما تكون الحالة

ولكن اذا فر الاخ الاول من الخدمة فالثاني المعفى منها بناء على خدمة أخيه يطلب ويجند في الحال ولا يعود له حق المعافاة ثانية الا بعد القبض على أخيه الفار او تسليمه نفسه وتسميه مدة السجن التى يحكم عليه بها بسبب فراره

المادة (٢١) عند ما تفرض الخدمة العسكرية على اخوين او أكثر في سنة واحدة فلا يعتبر احدهم معفى منها . ولكن اذا طلب احدهم للتجنيد فأكبر الاخوة الباقين يعنى بموجب احكام المادة السابقة

المادة (٢٢) اذا توفي احد افراد العائلة مدة خدمته في الجيش او اخلى سبيله من الخدمة بسبب جراح أو أمراض اصابته فيها ثم مات بسببها أو أصبح عقبها غير قادر على اكتساب معيشته يعنى أخوه التالي له من ملزوميته بالخدمة العسكرية

المادة (٢٣) اذا كان أحد أفراد العائلة الذى يستحق المعافاة من ملزوميته بالخدمة العسكرية بحسب أحكام هذا الفصل غير قادر على اكتساب معيشته لانه كفيف البصر او به عاهة أخرى فأخوه التالي له يعنى بدلا منه

المادة (٢٤) اذا استحق شخص المعافاة من ملزوميته بالخدمة العسكرية بحسب احكام هذا الفصل وكان أخوه التالي له غير صالح للخدمة العسكرية لاسباب صحية ولكنه غير عاجز عن اكتساب معيشته فالاخ الاكبر ولو انه قد نال المعافاة من الخدمة يجند بدل أخيه الاصغر

المادة (٢٥) اذا ظهر أن احد انفار القرعة سيصير مستحقاً للمعافاة حتما قبل

ان تتم مدة خدمته في الجيش بسبب سن ابيه يجوز لنظارة الحرية ان تصدر أمراً
باعتباره معفى من الخدمة العسكرية

﴿ الفصل السادس ﴾

« في المعافاة لاسباب دينية »

المادة (٢٦) يعفى الاشخاص الآتى ذكرهم من ملازمتهم بالخدمة العسكرية
لا سباب دينية

- اولاً — العلماء والمدرسون في الازهر وفي اى جامع آخر في القطر المصرى
- ثانياً — الخلفاء في مقامي السيد احمد البدوى والسيد ابراهيم الدسوقي
- ثالثاً — مشايخ الطرق الدينية المعروفة بمدينة القاهرة
- رابعاً — القسس والقمامصة والرهبان التابعون للطوائف المسيحية المعروفة —
كذلك الحاخامات ووكلائهم والمشرعون في الطوائف الاسرائيلية
- خامساً — مشايخ التكايا
- سادساً — ائمة المساجد والزوايا وخطباؤها متى كانوا منقطعين لتلك الخدمة
- سابعاً — الفقهاء الحافظون للقرآن الشريف غيباً ماداموا بلا حرفة اخرى وبعد
اتمام الشروط المينة في المواد من ٣٠ الى ٣٧
- ثامناً — الطلبة المنقطعون لطلب المعلوم الدينية وليس لهم حرفة اخرى سواء كانوا
مسلمين أو مسيحيين أو اسرائيليين

المادة (٢٧) كل طلب للمعافاة بمقتضى الفقرة (الاولى) من المادة السابقة
يجب ان يرفق بشهادة من شيخ الجامع الازهر وكل طلب بمقتضى الفقرتين (الثانية)
او (الثالثة) يرفق بشهادة من شيخ مشايخ الطرق وكل طلب بمقتضى الفقرة (الرابعة)
يرفق بشهادة من الرئيس المعروف لطائفة الطالب

طلب المعافاة بمقتضى الفقرتين (الخامسة) او (السادسة) يرفق بشهادة بأن الطالب حسن السيرة عالم بالشريعة الغراء ومشتغل فعلا بالعمل الذى يطلب المعافاة بسببه واذا كان الطالب تابعا الى التكايا أو المساجد او الزوايا التى تحت مراقبة ديوان الاوقاف فتكون الشهادة مختومة بختم ديوان الاوقاف وأما فى الاحوال الاخرى فالشهادة يتوقع عليها من قاضى ومفتى المديرية او من اثنين من اكابر علماء المديرية مصدقا عليها من القاضى والمفتى اللذين يوقعان على مصادقتهما بالشهادة

المادة (٢٨) كل شخص يطلب المعافاة لكونه فقيها يكلف بالحضور امام مجلس الاقتراع الامتحان فى حفظ القرآن الشريف غيبا

المادة (٢٩) يجري امتحان الاشخاص الذين يطلبون المعافاة لكونهم من الفقهاء على اسلوب تضعه نظارة الحربية - - الاشخاص الذين يطلبون المعافاة فى القاهرة لكونهم فقهاء يجرى امتحانهم العلماء الذين ينتخبهم شيخ الجامع الازهر وفى غير القاهرة قاضى او نائب قاضى المديرية أو المركز فان لم يكن حضورهما ميسورا فمجلس الاقتراع ينتدب عالما او اكثر لهذا الغرض

المادة (٣٠) كل طالب للعلوم الدينية يطلب المعافاة يجب ان يكون قد انقطع سنتين على الاقل لتلك العلوم قبل ان يطلب شهادة المعافاة بالطرق المينة فى المواد الآتية . وبعد انقطاعه السنتين المذكورتين اعلاه يجوز له ان يقدم طلب المعافاة قبل ان يطلب للحضور امام مجلس الاقتراع

المادة (٣١) طلبة العلم فى الجامع الازهر يقدمون طلبات المعافاة الى شيخ الجامع الازهر وطلبة العلوم الدينية الاسلامية فى غير الجامع الازهر يقدمون طلباتهم الى الذين تتفق نظارة الحربية مع شيخ الجامع الازهر على تعيينهم لامتحان الطلبة كما فى المادة ٣٣

وطلبة العلوم الدينية من المسيحيين والاسرائيليين يقدمون طلبات المعافاة الى رؤساء طوائفهم المعروفين

المادة (٣٢) يرفق الطلب فى جميع الاحوال بالاوراق الآتية

اولا - - شهادة من عمدة بلدة الطالب أو شيخها بوضح فيها كل المعلومات اللازمة لاثبات شخصية الطالب ومحل سكنه ومسقط رأسه ويشهد فيها ان الطالب منقطع بكلية للعلوم الدينية وليس له حرفة أخرى

ثانياً - - شهادات من رؤساء المدارس أو المواضع التي تعلم فيها مدة السنتين الماضيتين أو من مدرسيه الخصوصيين تكتب فيها كل المعلومات اللازمة عن العلوم الدينية التي تلقاها وأنه كان ذا سلوك حسن مجتهداً متقدماً فيها

ثالثاً - - تعهد من الطالب يعلن فيه عزمه على لا تقطاع كلية العلوم الدينية أو الخدمة الدين إذا لم يقدر الطالب على تحصيل الشهادات المطلوبة في الفقرة (الثانية) يجب عليه ان يكتب انه طلب تلك الشهادات ولم تعط له او يوضح بطريقة أخرى أسباب عدم حصوله عليها

المادة (٣٣) عند ما يقدم الطالب الاوراق المذكورة بالمادة السابقة يجرى امتحانه لتعلم درجة معرفته وأما مواضع هذا الامتحان وتشكيل الهيئة التي تقوم به وزمانه ومكانه فكل ذلك يتم على طريقة يتفق عليها بين نظارة الحربية وشيخ الازهر فيما يختص بالطلبة المسلمين وبين النظارة ورؤساء الطوائف فيما يختص بالمسيحيين والاسرائيليين ويجوز ان يذكر في نصوص هذا الاتفاق ان المدارس او المواضع التي تمتحن تلاميذها في مواعيد مقرررة تقبل نتائج امتحاناتها عوضاً عن الامتحان المنصوص عنه في هذه المادة

المادة (٣٤) وفي جميع الاحوال يجب ابلاغ المدير او المحافظ وقت الامتحان ومحلّه قبل الموعد بزمان كاف لاتداب من ينوب عنه في حضور ذلك الامتحان

المادة (٣٥) اذا وجدت لجنة الامتحان أن نتيجته تدل على ان درجة الطالب في العلم والتقدم كافية تستوجب الرضاء ترسل شهادة بهذا المعنى الى شيخ الازهر أو رئيس طائفة الطالب وهو يرضيها ويرسلها الى نظارة الحربية مع الاوراق المطلوبة في المادة ٣٣

المادة (٣٦) اذا رأت نظارة الحربية ان الطالب يستحق المعافاة تجري - يلزم لتسليمه شهادة معافاة ومع ذلك فقبل اعطائه الشهادة المذكورة لها الحق ان تطلبه الى

القاهرة لاعادة امتحانه أمام لجنة عليا تعقد في ديوان الحربية وتشكل بالاتفاق بين
النظارة وشيخ الازهر وبينها وبين رئيس الطائفة المعروف حسب مقتضيه الحالة
المادة (٣٧) . كل دار للعلوم الدينية ما خلا الجامع الازهر يجب ان يكون فيها
دفتر تقيد فيه اسماء التلامذة مع تواريخ دخولهم اليها وخروجهم منها ويجب عرض هذا
الدفتر للتفتيش عليه بمعرفة الضباط المفتشين المعينين بموجب نصوص المادة التاسعة

الفصل السابع

(في المعافاة لاسباب تلقى العلوم)

المادة (٣٨) يعفى مؤقتا من الملزومية بالخدمة العسكرية كل تلميذ يكون في
احدي المدارس الآتي ذكرها وهي

مدرسة الحقوق

» الطب

» المهندسخانة

» التوفيقية للمعلمين

» الناصرية »

» الزراعة

» الطب البيطري

» الصنائع في بولاق

» » في المنصورة

والذين تخرجوا من احدي مدرستي المعلمين السابق ذكرهما وبقوا بصفة معلمين
تحت التجربة يعتبرون في تطبيق هذه المادة كأنهم باقون تلامذة في هاتين المدرستين
وتصير المعافاة المنصوص عنها في هذه المادة نهائية عند ما يتم التلميذ دروسه
وينال الشهادة المدرسية (دبلومه)

المادة (٣٩) يجوز لناظر الحربية ان يمنح المعافاة المنصوص عنها في المادة المنصوص عنها في المادة السابقة لتلامذة كل مدرسة عالية او خصوصية من المدارس الموجودة الآن غير التي سبق ذكرها او من المدارس التي تستجد في المستقبل وذلك بأمر وزاري يصدر منه بناء على طلب ناظر المعارف وموافقة ناظر المالية

المادة (٤٠) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية اعفاء موقدا كل شخص مواظب على تلقى العلوم في مدرسة جامعة او عالية او صناعية خارج القطر المصرى تكون علومها كعلوم احدى المدارس المذكورة بالمادة ٣٨ وتصير المعافاة نهائية عندما يتم الطالب دروسه وينال الشهادة المدرسية « دبلومه »

كل مسألة تنشأ عن الدروس التي يتلقاها الشخص الطالب المعافاة على مقتضى نصوص هذه المادة تحال على نظارة المعارف للفصل فيها

المادة (٤١) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية اعفاء موقدا كل تلميذ يكون في المدرسة الحربية او مدرسة البوليس او مدارس خفر السواحل . وبعد خروج التلميذ من المدرسة تستمر هذه المعافاة الوقتية ما دام تحت تصرف اولياء الامر حين منح رتبة ضابط

أما اذا خرج التلميذ من احدى المدارس السابق ذكرها ولم يكن منظورا منحه رتبة ضابط فمضى طلب للتجنيد يجند وتحسب له المدة التي اقامها في المدرسة من مدة الخدمة المفروضة عليه في الجيش الا اذا كان قد خرج من المدرسة طرداً بصفة تأديبة

الفصل الثامن

(في المعافاة لاسباب متنوعة)

المادة (٤٢) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية كل شخص يكون في خدمة الجناح العالي الخديوى الشخصية

لا تجوز المعافاة بمقتضى هذه المادة بعد التجنيد

المادة (٤٣) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية كل شخص يكون مستخدماً عند أحد القناصل الجنرالية او وكلاء القناصل او وكلاء القنصليات وتكون خدمته معروفة لدى الحكومة المصرية

المادة (٤٤) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية كل شخص له أخ ضابط في الجيش سواء كان عاملاً او مستوعاً

المادة (٤٥) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية كل شخص أصله من العربان من جهة الآباء

المادة (٤٦) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية اعفاء نهائياً كل شخص تجند في قسم آخر من بلاد الدولة العلية

المادة (٤٧) يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية كل شخص تدفع عنه الفريضة العسكرية في اوقاتها في قسم آخر من بلاد الدولة العلية

﴿ الفصل التاسع ﴾

« أحكام عمومية عن المعافاة »

المادة (٤٨) كل شخص له حق في المعافاة لاسباب كانت موجودة عنده وقت الاقتراع يفقد حقه في هذه المعافاة اذا تأخر بدون عذر مقبول عن تقديم طلبه بالمعافاة الى مجلس الاقتراع قبل اجراء الاقتراع

المادة (٤٩) اذا وجد سبب من اسباب المعافاة لشخص بعد اقتراعه وقبل طلبه للتجنيد فعليه ان يقدم طلب المعافاة بدون تأخير الى نظارة الحربية او الي رئيس مجلس القرعة الذى في الجهة التابع هو لها

المادة (٥٠) اذا صار أحد العساكر مستحقاً للمعافاة بعد تجنيده فعليه ان يقدم طلب المعافاة الى نظارة الحربية بواسطة قومندانه

لكن يشترط في هذه الحالة أنه اذا كان وجود العسكري في الجيش قد منع أخا له بالمعافاة فذلك العسكري لا يرفق بسبب من اسباب المعافاة الا اذا كان ذلك السبب موجباً لمعافاة أخيه معه ايضاً

المادة (٥١) يسقط الحق في المعافاة عند ما تنزل اسبابها الا في الحالات التي ينص عنها ما يخالف ذلك نصاً صريحاً

ومع ذلك فكل شخص استحق المعافاة وبقي معفي الى أن بلغ سن الرابعة والعشرين لا يطلب بعد ذلك لتجنيده معها كانت الحالة

المادة (٥٢) كل مأمور أو عمدة أو شيخ أو موظف آخر من موظفي الحكومة الذين لهم شأن في تنفيذ قانون القرعة علم ان شخصاً كان معفياً بتصديق مجلس الاقتراع ثم بطلت اسباب معافاته يجب عليه حتماً ان يبلغ ذلك في الحال الى رئيس مجلس القرعة في تلك الجهة بالطريقة المتبعة



﴿ القسم الرابع ﴾

في اعمال القرعة

﴿ الفصل العاشر ﴾

في تحضير قوائم القرعة السنوية

المادة (٥٣) يجب على عمدة البلد ومشايخها ان يتحدوا مع الصراف ويحضروا قبل التاريخ الذي تعينه نظارة الحرية كشفاً في كل سنة على الارنيك الذي تقرره نظارة الحرية باسماء الاشخاص الذين لهم علاقه بالبلد وستبدأ ملزوميتهم بالخدمة العسكرية في خلال تلك السنة

المادة (٥٤) وهذه الكشوفة تشتمل على اسماء الاشخاص الآتي بياهم وهم

اولا - كل ذكر وارد اسمه في دفاتر مواليد البلد او في الكشوفة الملحقه بها المنصوص عنها في المادة (٥٨) سواء كان مقيما في البلد او غير مقيم فيه وسيبلغ عمره ١٩ سنة في خلال السنة على مقتضى دفاتر المواليد والكشوفة الملحقه بها المشار اليها سابقاً ثانيا - كل ذكر متوطن عادة في البلد واسمه غير وارد في دفاتر المواليد ولا في الكشوفة الملحقه بها وسيبلغ بحسب الظاهر سن ١٩ في خلال تلك السنة

ثالثا - كل ذكر متوطن في البلد بلغ بحسب الظاهر سن ١٩ ولم يبلغ سن ٢٧ واسمه غير وارد في كشوفات قرعة السنين الماضية

المادة (٥٥) وفي تطبيق المادة السابقة يعتبر متوطنا في البلد كل شخص من عاداته الاقامة فيه ولو كان غائبا عنه وقت تحضير كشوفات القرعة وذلك

اولا - سواء كان في السابق مقيما في البلد ولم يتوطن غيره بصفة دائمية ثانيا - او كان من عاداته الاقامة في البلد مدة في كل عام

المادة (٥٦) متى ظهر من دفاتر وفيات البلد ان شخصا من الاشخاص الواردة اسماؤهم في الكشوفة المنصوص عنها في الفقرة (الاولى من المادة (٥٤) قد توفي فمن الواجب تدوين وفاته في تلك الكشوفة والاشارة الى الدفتر المذكورة فيه المادة (٥٧) الكشوفة المنصوص عنها في المادة (٥٤) ترفق بكشف آخر مشتمل على جميع المعلومات التي تعينها نظارة الحربية كيان عائلات الاشخاص المذكورين في الكشوفة الاولى وصناعتهم وحالاتهم الاخرى التي تكون ذات أهمية لمعرفة حقوقهم في المعافاة

المادة (٥٨) يجب على العمدة والمشايع ان يحرروا ايضا كشفا آخر باسماء الذكور الذين جاؤا البلد بقصد الاقامة فيه بعد اتمام كشوفات السنة الماضية ولا يبلغون بحسب الظاهر سن ٢٧ ماعدا الجهات التي تستثنيها نظارة الحربية من تطبيق أحكام هذه المادة بسبب تعود اهاليها على التنقل

وهذه المادة لا تسرى على القاهرة والاسكندرية

المادة (٥٩) تعلق صور الكشوفة المنصوص عنها في المادتين (٥٤ و ٥٨)

في محل ظاهر في البلد وتبقى معلقة الى ٧ أيام

المادة (٦٠) ترسل صور الكشوفة المنصوص عنها في المواد (٥٨ و ٥٧ و ٥٤) الى مأمور المركز قبل اليعاد الذي تعينه نظارة الحربية وتكون كلها مختومة بأختام عمدة البلد ومشايخها والصراف

المادة (٦١) اذا قدمت شكوى للمأمور بان اسما ادرج في الكشوفة أو اسقط منها بدون حق أو ان فيها خلافاً آخر فعليه ان يبادر الى تحقيق هذه الشكوى فاذا كان موضوع الشكوى هو اسقاط اسم من احدى الكشوفة وثبتت للمأمور ان ذلك الاسقاط حاصل فعلا فعليه ان يضيف الاسم الساقط الى الكشف الخاص به . اما في كل حالة اخرى فيجب عليه ان يدون نتيجة التحقيق في الكشف الخاص بذلك

المادة (٦٢) وعند الانتهاء من تصحيح الكشوفة وضبطها يرسل المأمور صوراً منها مختومة بختمه الى رئيس مجلس القرعة والمأمور ان يسقط من الصور التي يرسلها بهذه الصفة اسماء الاشخاص الذين تظهر وفاتهم في دفتر المتوفين

الفصل الحادى عشر

« في الاقتراع السنوى »

المادة (٦٣) تعلن نظارة الحربية بواسطة المدير اليوم الذي يبدأ فيه مجلس الاقتراع بعقد جلساته في احد المراكز قبل الابتداء بعقدها بأربعة عشر يوماً

المادة (٦٤) يعقد المجلس جلساته عادة في ديوان المركز ومع ذلك يجوز له ان يعقدها بصفة وقتية في أى محل آخر في دائرة المركز لفحص كشوفات البلاد التي يسهل الوصول اليها من ذلك المحل

المادة (٦٥) تكون جلسات المجلس علنية مع حفظ الحق له في المداولة سرىا وقرر المسائل كلها بأغلبية الاصوات واذا تساوت الاصوات فللرئيس ان يعطى صوتاً ثانياً قاطعاً

المادة (٦٦) يباشر المجلس في عمله بلدا بعد بلد ويعان اليوم الذي يحدده لكل بلد قبل حلوله بزمان مناسب

ومع ذلك فالاشخاص الذين يطلبون المعافاة لكونهم من الفقهاء يجوز طلبهم لامتحانهم حسب نصوص المادة (٢٩) في الاوقات المناسبة لذلك

المادة (٦٧) يجب على جميع الاشخاص المدرجة أسماؤهم في كشوفات القرعة أن يحضروا امام المجلس مع عمدة بلدهم ومشايخها والصراف في اليوم المحدد للنظر في كشوفات بلدهم فاذا كان احد الاشخاص المكتوبين في الكشوفة لا يقدر على الحضور بنفسه فعليه ان يرسل من ينوب عنه

المادة (٦٨) ثم يضبط المجلس ضبطا نهائيا كشف الاشخاص الذين لهم علاقة بالبلد وواجب اشتراكهم في الاقتراع لانهم مكلفون بالخدمة العسكرية وتوصلا لهذا الغرض يجب عليه ان يسمع كل شكوى تختص باسقاط اسماء من كشوفات الاشخاص المكلفين بالخدمة ويضيف الى تلك الكشوفة الاسماء التي تثبت لديه اسقاطها بدون حق

وعليه ان يفحص حالة كل شخص يكون اسمه واردا في هذه الكشوفة ويحكم في جميع طلبات المعافاة التي يقدمها هؤلاء الاشخاص وفي جميع شكاويهم التي يقدمونها نظرا لدرج اسمائهم في الكشوفة بدون حق

المادة (٦٩) اذا غاب شخص مدرج اسمه في الكشوفة ولم ينب عنه احد فعلى المجلس ان يبحث عن جهة وجوده وعما اذا كان في قيد الحياة . فاذا ثبتت وفاته يؤشر بذلك في الكشوفة ولو ان الوفاة غير مقيدة في دفتر وفيات البلد

المادة (٧٠) على المجلس ان يرفض من الاقتراع كل شخص لا يليق للخدمة العسكرية لكونه اقصر من الطول الذي تعينه نظارة الحرية او بسبب فقد عين او عضو او لان به عاهة من العاهات التي تجعلها نظارة الحرية في تعليماتها سببا لرفض صاحبها

المادة (٧١) يجوز لنظارة الحرية ان تصدر تعليمات بان يحذف من الاقتراع الاشخاص الذين ولدوا في بلدة او سبق لهم التوطن فيها ولكنهم ابطالوا الاقامة فيها

ولم تبقى لهم علاقة بها واختفى اثرهم من مدة تحددها النظارة في تعليماتها وليس لهم أب أو أخ مقيم في البلدة أو له املاك فيها وفي امكانه ان يدل على محل اقامتهم

وللعمل بهذه المادة يجوز ارسال تعليمات خصوصية للجهات المختلفة تبع العوائد اهلها واولادها

المادة (٧٢) كل شخص مدرج اسمه في كشوفه الاشخاص المكلفين بالخدمة العسكرية اذا اثبت للمجلس ان اقتراعه قد حصل في جهة أخرى يحذف اسمه من الاقتراع

المادة (٧٣) لا يدخل شخص في الاقتراع بعد بلوغه سن السابعة والعشرين

المادة (٧٤) على المجلس ان يأمر بكتابة طول كل شخص وارد في كشوفه

القرعة امام اسمه مع الاوصاف البدنية التي تساعد على معرفة شخصيته وتكون على

حسب التعليمات التي تصدرها نظارة الحربية

المادة (٧٥) على المجلس ان يراجع كشف المستجدين في البلد المنصوص عنه في المادة (٥٨) وان يبحث عن عمر كل شخص وارد في الكشف المذكور

ويدونه فيه

المادة (٧٦) وعند العمل بأحكام هذا الفصل يكون للمجلس سلطة عامة بطلب

الشهود للحضور امامه وأخذ أقوالهم بتحليف اليمين او بدونه وبإكراه الشاهد على الحضور

تحت الحفظ اذا لم يحضر حين الطلب

المادة (٧٧) متى دعت الحالة عند العمل بأحكام هذا الفصل لمعرفة عمر أحد

الاشخاص يجب الكشف عنه من دفتر المواليد اذا كان ذلك ممكناً والا فالمجلس يحدد

عمره بناء على أفضل البيانات التي يمكنه الوصول اليها

المادة (٧٨) على المجلس ان يصدر قراراً نهائياً في المسائل التي تعرض لديه

على قدر امكانه . أما المسائل التي لا يمكن اتمام تحقيقها قبل انتهاء المجلس من جلساته

فتحال على مجلس قرعة المديرية لاعطاء قراره فيها واذا كان اقتراع الشخص او عدمه

متوقفاً على المسائل التي تؤجل على هذه الصفة فذلك الشخص يقترح بصفة وقتية

المادة (٧٩) يجوز استئناف القرارات الصادرة من مجلس الاقتراع في المسائل

القانونية الى نظارة الحربية ويجوز للمجلس نفسه ان يرفع الي نظارة الحربية المسائل

القانونية ويطلب رأيها فيها

ويجوز أيضاً استئناف القرارات الصادرة من المجلس في مسائل السن الى نظارة الحربية وذلك عند ما لا يكون قراره مبنياً على دفتر المواليد وفي هذه الحالة تأمر النظارة بإعادة الكشف الطبي على الشخص المختلف في عمره بمعرفة حكيمباشي الجيش أو ضابط آخر ينتدبه الحكيمباشي لهذا الغرض

أما باقي المسائل المتعلقة بالوقائع الأخرى فقرار المجلس يعتبر فيها نهائياً إلا اذا دعت الحالة الى إعادة النظر فيها لداعي الغش

المادة (٨٠) وبعد الفراغ من ضبط الكشوفة المتضمنة أسماء الذين يدخلون في الاقتراع ضبطاً نهائياً فالترتيب الذي على مقتضاه يطلب هؤلاء الأشخاص للتجنيد يكون بحسب الفرعة التي تعمل بحضور مجلس الاقتراع . ويجوز للشخص الذي يحضر بنفسه امام المجلس او لمن ينوب عنه في حالة غيابه ان يسحب نمرته بيده

المادة (٨١) ويسحب رئيس المجلس في هذا الاقتراع نمرة وهذه النمرة تكون نمرة كل شخص حذف اسمه من جداول الاقتراع لاستحقاقه المعافاة او لسبب آخر ثم يصير فيما بعد مكلفاً بأداء الخدمة

واذا صار فيما بعد عدد الذين تبطل معافاتهم على هذه الصفة اكثر من شخص واحد فالترتيب الذي يطلبون فيه للتجنيد بالنسبة الى بعضهم يكون على حسب التواريخ التي بطلت فيها اسباب معافاتهم

المادة (٨٢) يجوز لنظارة الحربية ان تصدر أمرها بضم بلدين او اكثر للاشتراك في اقتراع واحد متى كانت البلاد مجاورة بعضها بعض وكان من المناسب طلب شبانها المكلفين بالاقتراع ليحضروا معا في آن واحد

ويشرع في الاقتراع الذي من هذا النوع حينما تتم كشوفة تلك البلاد نهائياً والأشخاص الذين يشتركون فيه يعاملون من حيث تجنيدهم كأنهم تابعون لبلدة واحدة

المادة (٨٣) وعند ما ينتهي الاقتراع يأمر المجلس باعداد ثلاث نسخ من كشف الأشخاص الذين تقدموا اليه بصفه انهم مكلفون بالخدمة العسكرية . وهذا

الكشف ينقسم الى قسمين . اولها تكتب فيه أسماء الاشخاص الذين تم اقتراءهم مع النمر التي سحبوها لانفسهم . وثانيهما تكتب فيه أسماء الاشخاص الذين قدموا أمام المجلس بصفة انهم مكلفون بالخدمة العسكرية ولم يقترعوا مع ايضاح الاسباب التي دعت الى معافاتهم أو الى حذفهم من الاقتراع ويمضى على كل صورة من هذا الكشف رئيس المجلس وبقية اعضائه ثم ترسل احدى الصور الى نظارة الحربية وتحفظ الصورة الثانية في دفترخانة المديرية تحت طلب مجلس قرعة المديرية وتبقى الثالثة عند عمدة البلد او الصراف

المادة (٨٤) وعلى المجلس ايضاً ان يأمر باعداد نسختين من كشف جميع الاشخاص المستجدين في البلد الذين حدد المجلس اعمارهم حسب المادة (٧٥) احداهما تحفظ مع دفاتر المواليد في البلد والثانية تحفظ في دفترخانة المديرية تحت طلب مجلس قرعة المديرية

المادة (٨٥) كل مسألة تنشأ بعد الانتهاء من جلسات مجلس الاقتراع عن الزام احد الاشخاص بالخدمة العسكرية او اعفائه منها وكل مسألة تؤجل بناء على أحكام المادة (٧٨) يحكم فيها مجلس قرعة المديرية مع حفظ الحق باستئنافها الى نظارة الحربية

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

﴿ في التجنيد ﴾

المادة (٨٦) الاشخاص الذين اشتركوا في الاقتراع يطلبون للتجنيد بحسب احتياج الجيش

وعدد الانفار اللازم تجنيدهم من الذين اشتركوا في الاقتراع في احدى السنين يقسم على المراكز المختلفة بحسب نسبة عدد الذين تم اقتراءهم في تلك السنة في كل مركز المادة (٨٧) عند ما يراد طلب أنفار من احد المراكز فقبل ميعاد الطلب

بأربعة عشر يوماً ترسل نظارة الحرية اعلاناً بواسطة المدير الى العدد الكافي من الاشخاص الجائز طلبهم لكي يحضروا الكشف الطبي في بندر المديرية او بندر المركز وعدد الاشخاص الذين يطلبون من كل بلد يكون على قدر الامكان بالنسبة الى عدد الذين اشتركوا في الاقتراع من أهله في تلك السنة وعند تعيين هذا العدد يستنزل منه الانفار الذين أخذوا من البلد عن تلك السنة . ويؤخذ الاشخاص من كل بلد من الذين تكون أسماؤهم واردة اولاً في الكشف المرتب على حسب الاقتراع المادة (٨٨) يكشف أحد الضباط الطبيين المفتشين المعينين بمقتضى المادة ٩ على الاشخاص الذين يطلبون للتجنيد في اليوم المعين لحضورهم او بأول فرصة بعد ذلك اليوم والذين يوجدون منهم لاثقين طبياً وذوى بنية موافقة للخدمة العسكرية يؤخذ العدد اللازم منهم من كل بلد على حسب ترتيبهم في الاقتراع ويرسل الى ديوان الحرية لتجنيد

والعدد الذي يؤخذ من كل بلد يكون على قدر الامكان بنسبة العدد الذي طلب فالذين يكشف عليهم ويوجدون لاثقين طبياً ولا يؤخذون للتجنيد يعادون الى بلادهم ليطلبوا منها عند الحاجة أما اذا وجد أشخاص لم يكشف عليهم فيجوز طلبهم ثانية للكشف

المادة (٨٩) كل نفر يرسل الى ديوان الحرية يكشف عليه الادجوتانت جنرال والحكيمباشى أو من يقوم مقام كل منهما وتبدأ خدمته العسكرية من اليوم الذي يضادقان فيه على تجنيده

المادة (٩٠) تصدر نظارة الحرية تعليماتها الى المفتشين الطبيين عن الشروط البدنية الواجب توفرها في الانفار وعن الاسباب الصحية التي توجب رفضهم وتحدد بنوع خاص مقياساً لطول الانفار ولها أن تعين مقياساً خصوصياً لكل نوع من أسلحة الجيش

المادة (٩١) عند ما تدعو الحالة الى طلب أنفار لسلاح خصوصي له مقياس معين فالاشخاص الذين يرفضون لعدم توفر المقياس المطلوب فيهم لكنهم من مقياس

الجيش العمومي يجوز طلبهم ثانية عند لزوم الانفار لاسلحة الجيش الاخرى
ولنظارة الحرية في حالات التجنيد الخصوصي الذي من هذا النوع أن تطلب
فقط الاشخاص الذين يظهر لها من كشوفة الاقتراع انهم يصلحون للغاية المطلوبة مع
حفظ الحق بطلب الاشخاص الواردين قبلهم في كشوفة الاقتراع فيما بعد

المادة (٩٢) الانفار الذين تحتاج اليهم البحرية يجوز تجنيدهم تجنيداً خصوصياً
من أى مركز يصلح أهله بوجه خاص لخدمة البحرية ولا حاجة وقتئذ لمراعاة النسبة
المبينة في المادة ٨٦ بين أهل هذه المراكز وبقية البلاد

المادة (٩٣) تحدد نظارة الحرية بصفة نهائية عدد الانفار الواجب تجنيدهم
من الذين اشتركوا في اقتراع سنة ما قبل الابتداء بطلب انفار من الذين اشتركوا في
الاقتراع في السنين التالية

ومتى تم تجنيد هذا العدد المحدد لا يجوز بعد ذلك تجنيد أحد من الاشخاص
الخاصين بتلك السنة الا في حالات الضرورة الخصوصية وتصرح من مجلس النظار

﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

« في البديل الشخصى »

المادة (٩٤) يجوز لكل شاب من شبان القرعة ان يقدم شخصاً بدلاً عنه
وقتما يطالب للتجنيد او اى وقت في خلال اربعة عشر يوماً بعد طلبه للتجنيد
ويجب ان يكون هذا البديل شخصاً لم يبلغ سن الرابعة والعشرين وثبت حقه في
المعافاة من ملزوميته بالخدمة العسكرية وان تصادق نظارة الحرية على قبوله
وهذا البديل الشخصى يكون مكلفاً بالخدمة في الرديف او البوليس او خفر السواحل
كما هو مكلف بالخدمة في الجيش

المادة (٩٥) اذا فر البديل من الخدمة فعلى الشخص المستبدل ان يجد بدلاً
آخر مستوفى الشروط المذكورة في المادة السابقة أو يؤخذ بنفسه للخدمة الي ان يسلم
الفار نفسه أو يلقى القبض عليه

﴿ القسم الخامس ﴾

في الرفت على الرديف وخدمة الرديف وغير ذلك

﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

في الرفت

المادة (٩٦) يتم الرفت من الجيش مرتين في السنة وتكون المدة بينهما ستة أشهر أو مقاربة لذلك على قدر الامكان

المادة (٩٧) العسكري المقترح يصير مستحقاً للرفت من الجيش في أول موعد من مواعيد الرفت يجيء بعد انقضاء خمس سنين من بدء خدمته

واذا لم يمكن رفته في الموعد المذكور تماماً بناء على احوال خصوصية فالواجب ان يرفث من خدمة الجيش بعد ذلك الموعد بأسرع ما في الامكان

المادة (٩٨) كل عسكري مقترح رفت من خدمة الجيش يعطى تذكرة سفر على نفقة الحكومة الى البلد الذي اقترح فيه او الى اى محل آخر يختاره بشرط ان لا تزيد نفقة الوصول اليه عن نفقة الوصول الى بلده الاصلى فاذا اختار الذهاب الى محل تزيد نفقة الوصول اليه عن نفقة الوصول الى بلده فيعطى له ما يعادل اجرة السفر الى بلده الاصلى

وفي اى حال كان يبقى معتبراً عسكرياً من حيث حقه بماهيته وتعييناته حتى تنقضى المدة التي تلزم في الاحوال الاعتيادية لوصوله الى بلده لوتوجه اليه او لوصوله الى المحل الذي يقصده باختيار الزمن الاقصر منهما

المادة (٩٩) كل عسكري مقترح يستغنى الجيش عن خدمته قبل حلول التاريخ الذي يستحق الرفت فيه يجوز ارساله على نفقة الحكومة الى بلده ويبقى فيه بالاجازة الحرة بلا ماهية تحت الطالب للرجوع الى الخدمة في اى وقت كان قبل ما يصير مستحقاً

لرقت ويجوز ايضاً رفته من الجيش حالا عند الاستغناء عن خدمته
 المادة (١٠٠) كل عسكري مقترح يكون او يصير غير لائق للخدمة يجوز
 رفته من الجيش في أى وقت كان بأمر نظارة الحرية بناء على رأى لجنة طبية
 والعسكري الذى يرفت لعدم اللياقة يجوز اعفاؤه من الخدمة في الرديف متى اشارت
 اللجنة الطبية بذلك

المادة (١٠١) كل عسكري مقترح يرفت من الجيش رفتمائياً يعطى تذكرة
 وقت تقرر اورنيكها ونصها نظارة الحرية

المادة (١٠٢) يجوز ايقاف الوقت من الجيش في اوقات الحرب والطوارئ
 الاهلية بقرار من مجلس النظار وتستمر مدة الايقاف على قدر ما تقتضيه الاحوال

﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

﴿ الخدمة في الرديف ﴾

المادة (١٠٣) كل عسكري مقترح يرفت من الجيش يحال على الرديف حالا
 الا اذا ألحق بخدمة البوليس او خفر السواحل حسب مواد الفصل السادس عشر او
 كان معفى من الخدمة في الرديف او مسامحاً منها

المادة (١٠٤) على كل رجل في خدمة الرديف أن يعلن جهة الاختصاص
 التي تعينها نظارة الحرية كلما غير محل اقامته

المادة (١٠٥) يجوز لنظارة الحرية ان تطلب جميع رجال الرديف او بعضهم
 لاجراء التمرينات العسكرية مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً في السنة الواحدة

وعند استعمال السلطة المنحولة في هذه المادة يجب أن ينتخب وقت مناسب لطلاب
 رجال الرديف بحيث لا تتعدل فيه أشغالهم العادية على قدر الامكان

المادة (١٠٦) يجوز طلب جميع رجال الرديف او بعضهم في أى وقت من
 الاوقات بقرار من مجلس النظار للمساعدة على حفظ الامن مدة القلائل العمومية او

لاجراء الاحتياطات الصحية اللازمة وقت انتشار الوباء

المادة (١٠٧) يجوز لنظارة الحربية ان تطلب لجميع رجال الرديف او بعضهم للخدمة العسكرية في وقت الحرب او الطوارئ الاهلية وذلك باذن من مجلس النظار

ولاجل الوصول الي الغاية المقصودة من هذه المادة يعتبر رجال الرديف أنهم منقسمون الى درجات تبعاً لنوع السلاح او المصلحة التي خدموا فيها مدة وجودهم في الجيش ويجوز قانوناً طلب درجة واحدة من رجال الرديف بدون طلب رجال الدرجة الاخرى وبطلب رجال الدرجة الواحدة حسب ترتيب رفتهم من الجيش ويبدأ بالذين رفقوا آخر الكل

المادة (١٠٨) كل رجل يطلب من الرديف لاحد الاغراض المصرح بها في هذا الفصل يعتبر من الساعة المينة لحضوره خاضعاً للاحكام العسكرية بكل نصوصها كانه في خدمة الجيش فاذا تخلف عن الحضور في الوقت المعين يقع تحت طائلة العقاب كانه فار من الجيش

المادة (١٠٩) عند ما يطلب جميع رجال الرديف او بعضهم للاغراض المصرح بها في هذا الفصل فلا يتحتم على نظارة الحربية او على مجلس النظار بحسب ما تكون الحالة ان يطلبوا الذين يكونون حينئذ مستخدمين في احدى مصالح الحكومة

المادة (١١٠) كل رجل في الرديف يخرج منه بعد مضي عشر سنوات من بدء خدمته في الجيش الا اذا كان عند انقضاء هذه المدة قد طلب من الرديف لاحد الاغراض المصرح بها في هذا الفصل ففي هذه الحالة الاخيرة يخرج من الرديف حالما ينتهي العمل الذي طلب له

وبمع ذلك يمكن ايقاف الرفت من الرديف بقرار مجلس النظار وذلك في اوقات الحرب او الطوارئ الاهلية ويستمر الايقاف طول المدة التي تستلزمها الاحوال

المادة (١١١) كل رجل من رجال الرديف عند انتهاء خدمته في الرديف يأخذ تذكرة رفت مماثلة للتذكرة المذكورة في المادة ١٠١

﴿ الفصل السادس عشر ﴾

« الخدمة في البوليس وخفر السواحل »

المادة (١١٢) كل عسكري مقترح يرفت من الجيش ولا تحقق له المعافاة من خدمة البوليس او خفر السواحل يجوز انتقاؤه للخدمة في البوليس او خفر السواحل اما في وقت رفته من الجيش او في اي وقت آخر في خلال سنة بعد ذلك

المادة (١١٣) الرجال المطالبون للخدمة في البوليس وخفر السواحل ينتخبون حيناً بعد حين من العساكر المقترعين للذين يجوز اخذهم لها وذلك بالاتفاق بين نظارة الحرية ونظارة الداخلية او نظارة المالية بحسب ما تكون الحالة

وعند انتخاب الرجال للبوليس وخفر السواحل يفضل المتطوعون لتلك الخدمة على سواهم بقدر ما يمكن

المادة (١١٤) كل عسكري مقترح موجود في خدمة البوليس او خفر السواحل يستحق الرفت من الخدمة في موعد الرفت الذي يلي انقضاء عشر سنوات من بدء خدمته في الجيش فاذا مضت ثلاثة اشهر بعد انقضاء المدة المذكورة ولم يقع فيها ميعاد للرفت يحق للعسكري ان يرفت في نهايتها على كل حال

المادة (١١٥) كل عسكري مقترح يرفت من البوليس او خفر السواحل بسبب انتهاء خدمته يجري تسفيره الى بلده او المحل الذي يريد على حساب الحكومة او يعطي مالا يعادل أجرة السفر حسب المبين في المادة ٩٨ ويعطي تذكرة رفت تقرر اورنيكها ونصها نظارة الداخلية او نظارة المالية بحسب ما تكون الحالة

المادة (١١٦) كل عسكري مقترح انتخب لخدمة البوليس او خفر السواحل ووجد بعد ذلك غير موافق لها او رفت منها لسبب آخر قبل انقضاء زمن خدمته يرسل الى الرديف للمدة الباقية من زمن خدمته

﴿ الفصل السابع عشر ﴾

في التجنيد الاختياري وتجديده

المادة (١١٧) يجوز قانونا لكل شخص بلغ السن الذي تبدأ فيه الملزومية بالخدمة العسكرية ان يتجند باختياره لمدة خمس سنوات بعد تصديق نظارة الحربية وكل شخص تجند باختياره وصار بعد تجنيده مستحقا للمعافاة لسبب من الاسباب المقرره في هذا الامر العالى يحق له ان يطلب الرقت من الخدمة سواء كان وقتما تجند مستحقا للمعافاة لسبب آخر او لم يكن مستحقا لها .

ومتى انقضت خدمته في الجيش يعفى من خدمة الرديف اذا وجد عنده وقتئذ سبب من اسباب المعافاة المقررة في هذا الامر العالى

ويعفى من الخدمة في البوليس او خفر السواحل اذا وجد عنده وقت انقضاء خدمته في الجيش سبب من اسباب المعافاة او كان عنده ذلك وقت تجنيده .

وقما عدا ذلك فان احكام الخدمة والرفت منها هي واحدة للعسكري المتطوع والعسكري المقترع من كل الوجوه

المادة (١١٨) يجوز قانونا لكل شخص لم يبلغ السن الذي تبدأ فيه ملزوميته بالخدمة العسكرية ان يتجند في الجيش ويخدم فيه حتى يبلغ سن الرابعة والعشرين وذلك يحتاج الى موافقة والد الشخص المذكور او الوصى الشرعى عليه وتصدق نظارة الحربية واحكام الخدمة لمثل هذا الشخص هي كأحكامها لمن تجند بالاقتراع من كل الوجوه ما خلا الموعد الذى يستحق فيه الرقت من الجيش

وكل شخص يتجند على مقتضى هذه المادة يكلف بالخدمة في الرديف بعد رفته من الجيش الى ان تمضي عشر سنوات من يوم تجنيده في الجيش مالم يكن له حق التمتع بالمعافاة من الملزومية بالخدمة العسكرية لسبب من الاسباب المبينة في هذا الامر العالى ولكنه لا يكلف بالخدمة في البوليس أو خفر السواحل

المادة (١١٩) وهذا الامر العالى لا يتعرض بوجه من الوجوه لحقوق تجنيد الانفار في السودان للجيش المصرى وهؤلاء الانفار يكونون في مدة الخدمة التى اخذوا لاجلها خاضعين لنصوص الاحكام العسكرية من كل الوجوه كأنهم تجندوا بالاقتراع حسب مواد امرنا هذا

المادة (١٢٠) يجوز قانوناً لكل شخص في خدمة الجيش سواء كان قد تجند بالاقتراع او بالتطوع ان يجدد الخدمة فيه لمدة اخرى لا تزيد عن خمس سنوات بعد انقضاء مدته الاصلية او المجددة وذلك بمصادقة نظارة الحربية والذين يختارون تجديد الخدمة في الجيش حسب احكام هذه المادة لا يكافون بأن يخدموا في الرديف او البوليس او خفر السواحل زيادة عن المدة التى تبطل من بعدها ملزوميتهم بكل نوع من أنواع الخدمة المذكورة

﴿ القسم السادس ﴾

« في مخالفات قانون القرعة »

﴿ الفصل الثامن عشر ﴾

المادة (١٢١) كل موظف من موظفي الحكومة له شأن في تنفيذ قانون القرعة أهمل عمداً في تأدية واجباته المفروضة عليه في هذا الامر العالى او في تعليمات قانونية صادرة لتنفيذ هذا الامر العالى وقصد بذلك اسقاط اسم شخص من كشوفة القرعة او من الاقتراع بدون حق او تخليص أحد الاشخاص من ملزوميته بالخدمة العسكرية بدون حق يعاقب بالرقت من وظيفته وبالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز ان يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً

المادة (١٢٢) كل من يقدم بلاغاً كاذباً وهو يعلم كذبه او يقول عمداً

ما يغاير الحقيقة لموظف له شأن في تنفيذ قانون القرعة قاصداً بذلك اسقاط اسم شخص من كشوفة القرعة او الاقتراع بدون حق او اثبات المعافاة لشخص ليس له حق فيها او تخليصه بطرق أخرى من الخدمة بدون حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز ان يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً

فاذا كان الشخص الذي يبلغ البلاغ الكاذب او يقول القول المغاير للحقيقة من موظفي الحكومة وله شأن في تنفيذ قانون القرعة يعاقب فوق ذلك بالرفق

المادة (١٢٣) من يتلف عضواً لشخص آخر او يساعد على اتلافه بقصد أن يجعل ذلك الشخص غير لائق للخدمة العسكرية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً

المادة (١٢٤) كل من تعمد اخفاء شخص او تستر عليه او ساعد عمداً على اخفائه او التستر عليه وكان ذلك الشخص مطلوباً للكشف الطبي لاجل التجنيد او كان تمت الطالب للتجنيد وكل من ساعده عمداً بطريقة أخرى بقصد ان يخلصه من التجنيد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز ان يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً

ولا يسري حكم هذه المادة على المرأة التي تخفي زوجها او تستر عليه او تساعده بطريقة أخرى على التخلص من التجنيد

المادة (١٢٥) كل من تسمى باسم شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية منتحلاً لنفسه شخصيته امام مجلس الاقتراع امام موظف حكومة له شأن في تنفيذ قانون القرعة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز ان يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً

المادة (١٢٦) كل من تخلف عن الحضور امام أحد مجالس الاقتراع بدون عذر شرعي بعد اعلانه بالحضور بصفة شاهد وكل من حضر او احضر امام المجلس وامتنع عن تأدية شهادته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر او بغرامة لا تزيد عن خمسة جنيهاً

المادة (١٢٧) كل من كان في خدمة الرديف وقصر في ابلاغ جهة الاختصاص المعنية رسمياً عن تغيير محل اقامته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بغرامة لا تزيد عن جنيتين

المادة (١٢٨) الجرائم المعاقب عليها في المواد (١٢١ الى ١٢٧) تفصل فيها المحاكم الاهلية

فاذا كان العمل الذي نشأت عنه احدي هذه الجرائم يشمل ايضاً جريمة أخرى لها عقاب أشد من هذه العقوبات بموجب القوانين المعمول بها وقت حدوث الجريمة فالمرتكب يحاكم ويعاقب على الجريمة الكبرى

المادة (١٢٩) كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية حاول بطرق الغش اسقاط اسمه من كشوفات القرعة أو من الاقتراع أو حاول بطرق الغش ان يتحصل على معافاة ليس له حق فيها أو أخفى نفسه أو غاب بقصد التخلص من استلام اعلان الطلب الصادر بحضوره للكشف الطبي او تخلف عن الحضور للكشف الطبي عند الطلب بدون عذر شرعي او حاول بعد الحضور للكشف الطبي ان يتخلص من التجنيد يجوز ان يقدم امام مجلس تحقيق تعيينه نظارة الحربية تكون له السلطة في طلب الشهود واخذ شهاداتهم بعد استحلافهم اليمين فاذا ثبت لدى هذا المجلس ان الشخص ارتكب احدي الجرائم السابقة وكان لائقاً للخدمة العسكرية يجوز تجنيده في الحال بأمر نظارة الحربية ويخدم في الجيش ست سنوات بدلا من خمس

وتجوز معافاة هذا الشخص من الزامه بخدمة السنة الزائدة اذا سلك سلوكاً حسناً مستمراً

المادة (١٣٠) كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية اتلف احد اعضائه او وافق على اتلافه بقصد ان يجعل نفسه غير لائق للخدمة العسكرية وكان التلف لا يجعله غير لائق كلية للخدمة الجيش يجوز ان يقدم امام مجلس تحقيق تعيينه نظارة الحربية بالكيفية المذكورة في المادة السابقة فاذا ثبت لدى المجلس انه ارتكب هذه الجريمة يجوز تجنيده في الحال بأمر نظارة الحربية ليخدم ست سنوات ومدة وجوده في

الجيش يشتغل في العمل الذي يصلح له
المادة (١٣١) كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارتكب احدى
الجرائم المذكورة في كل من المادتين السابقتين ولم يعامل بمقتضى احكام تلك المواد
يحاكم امام المحاكم الاهلية ويحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز
أن يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيها
والمدة المقررة للحكومة لتنفيذ احكام هذه المادة لا تبدأ في الانقضاء حتى يبلغ
مرتكب الجريمة سن الاربعين سنة

﴿ القسم السابع ﴾

« متنوعات »

﴿ الفصل التاسع عشر ﴾

المادة (١٣٢) كل رئيس او عضو في مجلس القرعة وكل مفتش طبي معين
بمقتضى المادة التاسعة يعتبر ضابطا قضائيا في كل مايتعلق بالجرائم التي يعاقب عليها هذا
الامر العالى او الجرائم التي لها علاقة بأعمال القرعة المبينة فيه
المادة (١٣٣) كل مأمور أو عمدة أو شيخ أو موظف آخر له شأن في تنفيذ
قانون القرعة متى علم بوقوع جريمة يعاقب عليها هذا الامر العالى أو لها علاقة بأعمال
القرعة يجب عليه ان يبلغ الامر في الحال الى رئيس مجلس القرعة في تلك الجهة
بالطريقة المتبعة

المادة (١٣٤) والاحكام الواردة في هذا الامر العالى الخاصة بالتجنيد في
الجيش او الخدمة فيه او الرفت منه تسرى على التجنيد بالبحرية والخدمة فيها والرفت
منها الا في النصوص التي لا يمكن تطبيقها على البحرية
المادة (١٣٥) عند تطبيق هذا الامر العالى على محافظتى القاهرة

والاسكندرية تبدل كشوفات قرعة البلد بكشوفات قرعة عن كل حارة يحرقها مستخدمو نظارة الحربية وهذه الكشوفة تعلق في مخفر القسم « قره قول » وتعرض لمراجعتها وتصحيحها بمعرفة مأمور القسم بدل مأمور المركز . ويعين مجلس اقتراع في كل قسم ويدخل في عضويته أحد معاوني المحافظة بدل معاون المديرية واثنان من اعيان القسم يعينهما المحافظ بدل العمدين

المادة (١٣٦) عند تطبيق هذا الامر العالى على المحافظات الاخرى غير القاهرة والاسكندرية تبدل كشوفات قرعة واحدة عن كل المحافظة يحرقها مستخدمو نظارة الحربية وتعلق في المحافظة وتعرض على المحافظ لمراجعتها وتصحيحها بدل المأمور ويعين مجلس اقتراع واحد لكل المحافظة يؤلف على الشكل المذكور في المادة السابقة لمحافظة القاهرة والاسكندرية

وللوصول الى الغاية المطلوبة من هذه المادة تعتبر الاسماعيلية محافظة مستقلة ويقوم فيها وكيل المحافظة مقام المحافظ

المادة (١٣٦) بعد مراعاة احكام المادتين السابقتين يسرى مفعول هذا الامر العالى بقدر ما تسمح به الحالة على المحافظات كما يسرى على المديریات من كل الوجوه

المادة (١٣٨) وهذا الامر العالى لا يبطل بوجه من الوجوه نصاً من نصوص قانون الاحكام العسكرية التي بمقتضاها يجوز الرفت من الجيش بسبب سوء السلوك او بسبب آخر

وهذا الامر العالى لا يبطل ايضاً بوجه من الوجوه نصاً من نصوص قانون الاحكام العسكرية التي بمقتضاها يجوز ان يفقد العسكرى او أي شخص آخر خدمة قضاها في الجيش او في قوة أخرى خاضعة لقانون الاحكام العسكرية

ولمعرفة الوقت الذي يصير فيه العسكرى المقترع مستحقاً للرفت من خدمة الجيش او الرديف او البوليس او خفر السواحل فالزمن الذي يكون قد فقده من خدمته كما ذكر يزداد على المدة التي كانت مفروضة عليه قبل فقد شيء منها

المادة (١٣٩) تلغى الاوامر العالية المذكورة في الكشف الملحق بأمرنا هذا ويبطل مفعولها وتلغى ايضاً المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ عن الخدمة فى خفر السواحل من يوم العمل بمواد أمرنا هذا التى حلت محل الاوامر الملغاة ومع ذلك فكل جريمة سبق ارتكابها او يحصل ارتكابها مدة العمل بالامر العالى الذى يعتبرها جريمة يجوز تحقيقها والنظر والحكم فيها بموجب نصوص ذلك الامر العالى ولو بطل العمل به بعد ارتكابها

المادة (١٤٠) مواد هذا الامر العالى المختصة بالاعمال الابتدائية لغاية الاقتراع السنوي يبدأ العمل بها بحيث تسري على اعمال قرعة سنة ١٩٠٣ والمختصة بطلب الانفار للتجنيد يبدأ العمل بها من الوقت الذى تطلب فيه الانفار المقترعون فى سنة ١٨٩٩ وما بعدها الذين لم يسبق طلبهم للتجنيد واما فيما بقى فان العمل بهذا الامر العالى يبدأ بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً

المادة (١٤١) على نظار الداخلية والمعارف العمومية والحقانية والحربية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

صدر بمرأى المنتزه فى ٣ شعبان سنة ١٣٢٠ (٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢)

(عباس حلمى)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

محمد العبانى

ناظر الحربية والبحرية

ابراهيم فؤاد

ناظر الحقانية

محمد العبانى

بالنيابة عن ناظر المالية

فخري

ناظر المعارف



١٣

ترجمة

لائحة تتعلق باستعمال الافراد الطرق العمومية من وضع مهمات فيها وبضائع وما
شاكل ذلك

(هذه اللائحة بناء على قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ ١٨ مايو سنة ٨٥
نمرة ٣٣)

بند (١) لا يسوغ في مدينتي القاهرة والاسكندرية ولا في كافة مدن القطر
المصرى التى تعين بقرار يصدر من ناظر الاشغال العمومية اجراء الاعمال الآتية الا
بتصريح خصوصى من جهة الاختصاص المنوه عنها بالبند الرابع من هذه اللائحة

اولا - اى عمل من اعمال الحفر او البناء على ارض الطريق العمومى او التروتوات
ثانياً - وضع شيء من المفروشات والصناديق او اى متاع آخر خارج المخازن او
على الطريق العمومى الا مدة شحنها او ثفريغها او حزمها او فكها
ثالثاً - بسط بضائع او وضع مهمات بالشوارع او على التروتوات ينشأ عنه
ازدحام المرور

بند (٢) الرخص المذكورة فى البند الاول المتقدم يتعين فيها الشروط التى
يجب على صاحب الرخصة اتباعها ويحدد فيها مقدار الرسوم التى يلزم تحصيلها منه اذا
اقتضى الحال بالتطبيق لهذه اللائحة

بند (٣) من خالف نصوص البند الاول او شروط الرخص المنوه عنها
بالبند الثانى من هذه اللائحة يجازى بالعقوبات المقررة للمخالفات فضلا عن الزامه بازالة
المخالفة في ظرف اربع وعشرين ساعة من صدور الحكم عليه بهذا الجزاء وان لم يزها
فتكون الحكومة مطلقة التصرف في ازالتها على نفقته وتحت مسئوليته

بند (٤) رخص اعمال الحفر او البناء على الطريق العمومي من اى نوع كانت تعطى فى مدينتى القاهرة والاسكندرية من مقتضى الاشغال العمومية المقيمين فيهما او من مندوبيهما اما باقى رخص التنظيم المنصوص عليها فى البند الاول المتقدم فتعطى من المحافظة او المأمورين الذين يعينهم لذلك واما فى باقى المدن فالرخص من اى نوع كانت حسب المبين بالبند الاول تعطى من مهندس تنظيم الجهة التى تطلب فيها الرخصة

بند (٥) لا يجوز تحرير طلب رخصة الا على ورق تمغية والا فيعتبر باطلا ويجب أن يبين فيه ما يأتى

- (ا) اسم مقدم الطلب ولقبه وصنعتة وجنسيته ومحل اقامته
- (ب) ماهية الرخصة وموقع المحل المطلوبة الرخصة من أجله
- (ت) الجزء الذى يرغب الملتبس اشغاله من الطريق العمومي
- (ث) عدد الايام التى يرغب الترخيص له بها

بند (٦) متى صدرت الرخصة حسب المبين بالبند الرابع المتقدم يتعين على صاحبها ان يقدمها الى مندوب بوليس المدينة للمصادقة عليها والا فتكون الرخصة غير معمول بها اما اذا كانت معطاة فى القاهرة او الاسكندرية فلا يحتاج الحال للمصادقة عليها من مندوب البوليس الا اذا كانت صادرة من مندوبى نظارة الاشغال العمومية

بند (٧) لا يجوز البناء او الهدم فى الاماكن التى على جانب الطريق العمومي الا اذا احيط الجزء اللازم منه للعمل بحاجز من خشب ارتفاعه متران على الاقل ويحدد محل هذا الحاجز فى رخصة البناء ويكون على العموم موازياً لمحور الطريق ولا يكون بعيداً عن حائط الواجهة بأكثر من متر واحد فى الشوارع التى عرضها دون الخمسة امتار ومتر ونصف فى الشوارع التى عرضها من خمسة الى تسعة امتار ومترين فى الشوارع التى عرضها من تسعة الى ستة عشر متراً ومترين ونصف فى الشوارع التى عرضها اكثر من ستة عشر متراً ولا يجوز فى أية حال ان تكون مسافة ما بين الحاجز وخط الاشجار اقل من نصف متر فى الشوارع المفروشة ويجب جعل باب الحاجز ان يفتح الى الداخل اذا امكن والا فيعمل على الشكل المعروف بالكمنجة — أى انه يفتح مبيتاً فى الحاجز

ولا يجوز مطلقاً فتحه الى الخارج وينبغي قفله ليلاً

بند (٨) اذا كانت الاعمال التي يرغب اجراؤها طفيقة قاصرة على ترميمات جزئية جاز اذ ذاك ان تعفى الطالب من عمل الحاجز واستبداله بصقائل (طيارى) تدلى على الحائط بشرط ان لا تتركز على الارض ومع ذلك فالبوليس في أى حين ان يلزم المرخص له باتخاذ الاحتياطات اللازمة كي لا يسقط في الطريق شيء من المواد او الادوات

بند (٩) العربات التي تستعمل في نقل المهمات ينبغي تعبئتها وتفرغها داخل الحاجز اذا أمكن والا وجب اقله صفها جانب الحاجز ولا تقف في عرض الطريق فاذا وقفت وعطلت المرور بالشارع على غير اقتضاء فالمرخص له مسؤول بالعطلة واذا دعت الحال الى تفرغ المهمات خارج الحاجز فيجب ادخالها حالا بعد التفرغ ولا يسوغ في أية حال وقوف العربات خارجاً الا زمن تعبئتها أو تفرغها ليس الا

بند (١٠) لا يسوغ مطلقاً جعل السقائف او المظلات المقامة امام المنازل أن تتجاوز جافة التروتوارات ويكون بين احط نقطة منها والارض مسافة رأسية خالية قدرها متران على الاقل

بند (١١) يجب على صاحب الرخصة اصلاح كل تلف يحدث بسببه بالطريق او التروتوارات في مدة اربعة ايام من حين ازالة الحاجز أو اتمام العمل المصرح له به مهما كان ذلك العمل فاذا تأخر فالمصلحة تصلحه على نفقة صاحب الرخصة

بند (١٢) اذا صرحت المصلحة لاحد من اصحاب القهاوى ومحلات البيرة وغيرهم من هذا القبيل يوضع كراسي وموائد (تراييزات) على طريق المادة واتضح بعد اعطاء التصريح عطلة المسرور بسبب ذلك فيكون للمصلحة مطلق التصرف بالرخصة المعطاة اما بتنقيص مفعولها او بألفاتها اصاله ونزعها من يد صاحبها بدون ان يكون لها الحق بطلب تعويض قط

بند (١٣) الرسوم التي يلزم ان يدفعها ارباب الرخص ومذكورة بالمادة الثانية قد تحددت بالصورة الآتية

(ا) يدفع عند كل طلب رخصة عند تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرون قرشاً ميرياً

(ب) فى كافة الشوارع أو الميادين المرصوة بالمكادام أو المبلطة ولها تروواتر تدفع الرسوم كما يأتى

اولاً - غرش واحد فى اليوم عن كل متر مربع من أى جزء يشغل من الطريق العمومي مدة لا تزيد عن اسبوع واحد

ثانياً - عشرين فضة عن كل متر مربع فى اليوم الواحد من بعد الاسبوع الاول

ثالثاً - عشرين فضة عن كل متر مربع فى كل يوم من بعد الشهر الاول

رابعاً - أرباب القهاوى ومحلات البيرا الذين يطلبون رخصة دائمة لاشغال جزء

من الطريق العمومي بالموائد (تراييزات) والكراسي فيؤخذ منهم على الرخصة التى تعطى لهم بذلك رسم سنوى قدره أربعون قرشاً عن كل متر مربع

(ت) أما فى الشوارع والميادين الغير مبلطة أو الغير مرصوة بالمكادام وليس

لها تروواتر فيدفع نصف الرسوم المقررة بالفقرة (ب) وكل ما عمل جزء من الشارع

بالمكادام أو البلاط ووضع لها تروواتر يصير ابلاغ هذه الرسوم الى المقادير المينة

بالفقرة المذكورة ودفع الرسوم من طرف أرباب الرخص يكون الى الخزينة التى يعينها

المندوبون المكلفون باعطاء الرخص بموجب البند الرابع من هذه اللائحة

بند (١٤) اذا كانت الرخصة المطلوبة لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر فلا تسلم

لى طالبها الا بعد ان يدفع قيمة الرسم كله عاجلاً واما اذا تجاوزت مدتها الثلاثة اشهر

فيدفع الرسم عنها كل ثلاثة اشهر سلفاً واذا تأخر المرخص له عن اداء الدفعة الثانية او

الدفعات التى بعدها فى المواعيد المذكورة تبطل الرخصة بدون انذاره بذلك مقدماً

بند (١٥) شركات المياه والغاز فى القاهرة والاسكندرية لا تجرى عليهما

احكام هذه اللائحة من حيثية طلب الرخصة ودفع الرسوم فيما اذا رغبن وضع المواسير

او اصلاحها على شرط ان لا تستغرق هذه الاعمال اكثر من ٢٤ ساعة انما يجب عليهن

ان يشعرن مفتش مدينة القاهرة او الاسكندرية ومندوب البوليس بالقسم الذى يقتضى

اجراء تلك الاعمال فيه وأما - في باقي الاحوال فيجب على الشركات المذكورة الاستحصال على رخص قانونية ولا يؤخذ منهن شئ على الرسوم المقررة متى كانت الاعمال التي يرغبن اجراءها خاصة بهن دون الافراد واما احكام البند الحادى عشر من هذه اللائحة فيجرى مفعولها على الشركة المذكورة بدون استثناء

المادة (٢٦) الغرض المقصود من هذه اللائحة انما هو تسهيل تنفيذ بندى ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة وبندى ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات المصرى للمحاكم الاهلية وعلى ذلك فكل المخالفات المنصوص عليها فى البنود المذكورة ولم تذكر فى هذه اللائحة مثل تنوير محلات العمل او محلات وضع المهمات لئلا تعتبر كنصوص عليها فى اللائحة المذكورة

المادة (٢٧) مندوبو نظارة الاشغال العمومية ونظارة الداخلية مكلفون بتنفيذ هذه اللائحة كل منهما فيما يخصه اى ان كلا منهما له ان يراقب تنفيذ الرخص الصادرة منه بمقتضى البند الرابع المتقدم وان يحزر عند الاقتضاء محاضر بما يمكن وقوعه من المخالفات بشأنها

صدر بالقاهرة في سنة ١٨٨٥

ناظر داخلية	ناظر أشغال عمومية
عبد القادر	عبد الرحمن رشدى



١٤

— أمر عال —

﴿ نحن خديوى مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار و بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت

المادة (١) يجوز للمديرين والمحافظين ومأمورى المراكز ان يستحضروا كل شخص قادر على العمل للمعاونة على اباداة الجراد وفقس هذه الحشرات

ويكون استحضار الاشخاص من اقرب الجهات للمحل المراد اباداة الجراد منه ويجوز لمن يرغب التوجه بنفسه ان يستحضر فى الحال شخصاً بدله بأجرة من طرفه ويشترط فى هذا البديل ان يكون من البلاد الغير مكلفة اهاليها بالخروج ل اباداة الجراد نظراً لبعدها عن الجهات الموجودة فيها هذه الحشرات

المادة (٢) كل من يرفض المعاونة فى الاحوال اللازم احضاره فيها المبين فى المادة السابقة يعاقب بالحبس من عشرة ايام الى ثلاثين يوماً او بغرامة من عشرين الى مائتى قرش ويحكم بهذه العقوبة ايضاً على كل من يمنع أحد الاشخاص المطوبين من المعاونة

المادة (٣) يكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قومسيون تحت رئاسة المدير أو وكيله ويشكل من باشمهندس المديرية أو مندوبه ومن اثنين من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهما ويعينهما المدير ويكون القومسيون المذكور فى المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ومؤلف من الباشمهندس أو مندوبه ومن اثنين من اعيان المدينة ينتخبهما ويعينهما المحافظ

واذا تساوت الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً

ولا تكون احكام القومسيون قابلة للنقض والاستئناف
 المادة (٤) ينفذ المديرون او المحافظون الاحكام الصادرة من القومسيونات
 ويكون تحصيل الغرامة بمقتضى الاحكام المقررة في أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
 المادة (٥) على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا
 صدر بسرأى رأس التين في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ — ١٦ يونيه سنة ١٨٩١
 ﴿ محمد توفيق ﴾

بأمر الحضرة الخديوية
 رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
 (مصطفى فهمي)

١٥

ترجمة امر عال

« نحن خديوى مصر »

بناءً على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوآت
 المادة (١) تشكل محكمة مخصوصة لتحكم في الاحوال الخصوصية الميينة في
 المادة السادسة الآتية فيما يقع من الاهالى من الجنايات والجنح على عساكر او ضباط
 جيش الاحتلال او على بحرية المراكب البحرية الانجليزية الراسية في احدى الموانى
 المصرية وتعد هذه المحكمة جاساتها في الجهة التى وقعت فيها الجناية او الجنحة

المادة (٢) تؤلف هذه المحكمة كما يأتى

ناظر الحقانية بصفته رئيساً

المستشار القضائي

قاضى انكليزى من محكمة الاستئناف الاهلية يختاره ناظر الحقانية

من يكون قائماً بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال بالقاهرة او الاسكندرية
 من يختاره ناظر الحقانية من رئيس محكمتي مصر والاسكندرية الابتدائيتين
 المادة (٣) ضبط المتهمين يكون بناء على أمر حكامدار بوليس مصر او حكامدار
 بوليس الاسكندرية او مندوبيهما واجراء التحقيق ايضاً يكون بمعرفتهما او بمعرفة مندوبيهما
 المادة (٤) ترفع الدعوى لجلسة علنية بالمحكمة بمجرد اتمام التحقيق وتكون
 المرافعة شفاهية ويختار البوليس محامياً لاثبات التهمة

ويسوغ للمتهمين ان يستعينوا بمن يدافع عنهم ويبدأ يسماع شهود الاثبات ثم شهود النفي
 وتراعي المحكمة الاحوال المقررة في قانون تحقيق الجنايات المتبع في المحاكم الاهلية
 متى كانت تلك الاصول لاتعيق سرعة السير في الدعوى
 وتصدر الاحكام في نفس الجلسة التي رفعت اليها الدعوى ولا يقبل الطعن فيها
 بأى وجه كان وتكون واجبة التنفيذ في الحال

المادة (٥) لاتكون المحكمة المختصة مقيدة باحكام قانون العقوبات بل
 تحكم بمجازاة مرتكبي الجنايات والجنح بالعقوبات التي ترى لزوم الحكم بها بما فيها العقوبة بالقتل
 المادة (٦) يبقى الحكم في الجنايات والجنح التي تقع من الاهالى على عساكر
 او ضباط الجيش الانكليزي من خصائص المحاكم الاهلية ولا ترفع للمحكمة المختصة
 الا في الاحوال الخصوصية التي يتقدم عنها الى ناظر الخارجية طلب من قنصل جنرال
 دولة بريطانيا العظمى بناء على طلب الجنرال قائد جيش الاحتلال وبعد الاتفاق معه
 المادة (٧) على ناظر الداخلية والخارجية والحقانية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي شابددين في ٢٥ فبراير سنة ٩٥ اول رمضان سنة ١٣١٢

﴿ عباس حلمي ﴾

بأمر الحضرة الخديوية

(نوبار)

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

ابراهيم فؤاد

ناظر الحقانية

بطرس غالي

ناظر الخارجية

﴿ ترجمة امر عال ﴾

﴿ يتعلق بمصلحة التنظيم ﴾

﴿ نحن خديوى مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٨٩ عملاً بالمادة الثانية من امرنا الصادر فى ٢٩ جمادى الاولى سنة ٣٠٦ (٣١ يناير سنة ٨٩)

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

المادة (١) لا يجوز مطلقاً لاحد ان يبنى فى المدن والقرى الموجود بها الآن مصلحة تنظيم او التى ستشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الاشغال العمومية منازل او عمارات او اسوار او بلا كونات او سلالم خارجية مكشوفة او ممشى او غير ذلك من الابنية التى تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له ايضاً توسيع تلك الابنية او تعليتها او تقويتها او ترميمها او هدمها بأى صفة كانت او فى اى حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم — اما عملية البياض بالفرشة سواء كانت من الداخل او من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة

المادة (٢) احكام مصلحة تنظيم مدينة او قرية تسري بمقتضى قرار يصدره ناظر الاشغال العمومية على مدن وقرى أخرى

المادة (٣) تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة المنوه عنها فى المادة التاسعة عشر من امرنا هذا

المادة (٤) كل من تعهد باجراء عمل من الاعمال المذكورة آنفاً بصفة كونه مهندساً معمارياً او مقاولاً او غير ذلك عليه ان يخطر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال المطلوب اجراؤها وذلك اذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع في العمل

المادة (٥) كل رخصة لا يعمل صاحبها بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها تكون لاغية لفوات اجلها

المادة (٦) الاقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مفعول الرخصة

المادة (٧) تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الاشغال انما لا يجوز الشروع في اي عمل من الاعمال المبينة في المادة الاولى ولا قبل ان يحكم الناظر الموحي اليه في هذه المعارضة

المادة (٨) لا تعطى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة

المادة (٩) لا يجوز لاحد فتح طريق عمومي الا بعد استحصاله على رخصة بذلك وتنازله للحكومة تنازلاً قانونياً وبدون مقابل عن الاراضي التي تدخل في الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذي تعطيه له مصلحة التنظيم ولا يحتاج الامر للاستحصال على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصي يسير في ظرفيه بدرابزين او باب او جنزير لمنع المرور فيه

المادة (١٠) كل بناء يتراآي لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصاً على الامن العام او نظراً لكونه آيلاً للسقوط ينبغي ترميمه او هدمه في الميعاد الذي تحدده لذلك المصلحة المذكورة

المادة (١١) من يخالف حكماً من احكام المادة الاولى من امرنا هذا يعاقب بالعقوبات الآتية

اولاً — اجراء اعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم او الحد المعين للتعمية يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٤١) عقوبات وتوقيع العقوبة المدونة

في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم الاعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة

ثانياً — اجراء اعمال بدون رخصة انما داخله في خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة في المادتين المذكورتين آنفاً وذلك فضلا عن الزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة

المادة (١٢) كل مخالفة المادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٤١) عقوبات وتوقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٣١) عقوبات القانون المختلط المادة (١٣) من يخالف الفقرة الاولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة (٣٤١) عقوبات القانون الاهلي وبالعقوبة المدونة في المادة (٣٣١) عقوبات القانون المختلط وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه اما بالتنازل للحكومة مجاناً عن الارض او يسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة المثني عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفاً وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة والزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما يختص بسد الطريق

المادة (١٤) من يخالف المادة العاشرة من امرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة (٣٤١) عقوبات القانون الاهلي والمادة (٣٣١) عقوبات القانون المختلط وذلك فضلا عن هدم البناء

المادة (١٥) وفي كافة الاحوال المنوه عنها في مواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم القاضي المخالفة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التي يستوجبها المخالف بل أيضاً بالزامه بالهدم او بدفع رسوم الرخصة او بسد الطريق او بارجاع المكان الى حالته الاصلية المادة (١٦) يجوز للاخصام او لقلم النيابة ان يستأنفوا الاحكام الصادرة في الاحوال المذكورة آنفاً

المادة (١٧) يرفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام من يوم انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة (١٥١)

من قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الاهلية والمادة (١٣٥) من القانون المذكور بالمحاكم المختلطة اذا كان الحكم صادرا بالغيبة اما اذا كان الحكم صادراً بمواجهة الاخصام او بغيبة بعضهم بعد حصول المعارضة فيبتدأ الميعاد من يوم صدوره

المادة (١٨) يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة وهي تحكم فيه بوجه الاستعجال يصير طالب حضور الاخصام في ميعاد ثلاثة ايام كاملة الاحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف بالغيبة ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة

المادة (١٩) يضع ناظر الاشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ امرنا هذا اللائحة المذكورة والقرارات التي تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية

المادة (٢٠) امرنا الصادر في ١٢ ربيع أول سنة ١٨٨١ واللائحة الصادرة في ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وكافة الاحكام المخالفة لامرنا هذا هي لاغية ولا عمل لها المادة (٢١) على ناظري الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

صدر بسراي رأس التين في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ موافق ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٠٦
(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
(رياض)

ناظر الاشغال العمومية
(محمد زكي)



﴿ قرار من نظارة الداخلية ﴾

(بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٩٤)

مادة (١) لا يسوغ لاحد ان يتعاطى حرفة نقش الاختام ما لم يكن حائزاً على تصريح خصوصى من المدين او المحافظة القاطن بها

مادة (٢) على من يرغب الحصول على التصريح ان يقدم طلباً مكتوباً على ورقة دمه من فية ٣٠ مليم وان يرفق به الاوراق الآتية وهي

اولا — شهادة دالة على لياقته تعطى له من شيخ طائفة النقاشين

ثانيا — شهادة من النيابة دالة على عدم صدور حكم ضده اما لسرقة او تزوير

او لنصب

اما الذين يتعاطون الصناعة المذكورة الان فيعافون من تقديم شهادة دالة على لياقتهم

مادة (٣) يجب على كل نقاش ان يحفظ دفتره اوراقه منمرة ومختومة بمعرفة

المديرية او المحافظة ويتحصل رسم قيمته عشرون قرشاً ميرياً عن كل دفتر

المادة (٤) عند ما يحضر اى شخص لعمل ختم فعلى النقاش ان يدرج بدفتره

اسمه واقبه ومهنته ومحل اقامته ومع تاريخ الطالب واذا لم يكن للنقاش معرفة بالشخص

فعليه ان يأخذ ضمانة من شخصين آخرين يشهدان بشخصيته ويوقعان اختامهما بديل

الايضاحات المدونة بالدفتر واذا طالب احد الاشخاص نقش ختم باسم آخر فعلى النقاش

ان يطلب منه شهادة شخصين يقران بانهما يعلمان ان الطالب مكاف من قبل الشخص

الآخر بنقش ختم له وتحرر هذه الشهادة على الدفتر نفسه وتختتم من الشاهدين

ويجوز اخذ هذه الشهادة من الشاهدين الاولين الذين تقدموا لاثبات شخصية

الطالب

المادة (٥) باتمام نقش الختم يصير طبعه على الدفتر بكيفية واضحة حتى تسهل قراءته ويصير اثبات تسليمه الى الطالب في ذات الدفتر بحضور الشاهدين اللذين يوقعان ختميهما على اجراء التسليم بوجودهما

المادة (٦) الايضاحات المنصوص عنها يجب تدوينها بالدفتر بدون ترك محلات خالية من الكتابة (على ياض) او شطب او كشط او كتابة بين الاسطر او تحشير كلمات فوقها مما يكون سببا للاشتباه في امرها

المادة (٧) يجب على شيخ هذه الطائفة ان يقتش على الاقل مرة كل ثلاثة اشهر دقاتر النقاشين التابعين له وان يوقع ختمه على كل دفتر بذيل آخر عبارة مدونة به تماماً مع ايضاح تاريخ عمل التفتيش المذكور واذا وجد فيه بعض الخلل فعليه ان يضبط الدفتر ويقدمه الى المديرية او المحافظة مرفوقاً بتقرير عن الخلل الذي وجدته

المادة (٨) على كل نقاش ان يعرض دفتره على شيخ طائفته او على المديرية او المحافظة بجال ما يطلب منه ذلك

المادة (٩) كل من يخالف امراً مما نص في هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش ميري وبالحبس من يومين الى اسبوع ويمكن توقيع احدى هاتين العقوبتين فقط

وهذا بدون الاخلال في حقوق الدعوى المدنية اذا كان هناك وجه للمطالبة بالعدل والاضرار

المادة (١٠) تعتبر هذه اللائحة نافذة المفعول بعد درجها في الوقائع المصرية بثلاثين يوماً

في ٢٦ ج سنة ١٣١١ — يناير سنة ١٨٩٤

(رياض)



١٨

الامر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ٨٨٤ موافق ١٢ جمادي الاولى سنة ١٣٠١
الذى صار تعديله بموجب الامرين العالين الصادرين في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١
و ٨ يولييه سنة ١٨٩٤

المادة (١) عدات بمقتضى الامر العالي الرقيم ٢٨ مايو سنة ٨٩١ كما يأتي
زراعة الحشيش ممنوعة في جميع انحاء القطر المصري ويعاقب من يزرعه بغرامة
قدرها ٥٠ جنيها مصرياً عن كل فدان او جزء فدان

وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة مائة جنية مصرى
ولا يجوز ايضاً ادخال الحشيش وبيعه او مجرد احرازه ومن يرتكب ذلك يعاقب
بغرامة قدرها ١٠ جنية مصرية عن كل كيلو جرام ولا تنقص هذه الغرامة في أى حال
من الاحوال عن جنيهين اثنين مهما قل مقدار الكمية عن الكيلو جرام الواحد
ويحكم ايضاً بهذه العقوبة على كل من شرع في ادخال الحشيش
وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة ٣٠ جنيهاً مصرياً عن كل كيلو جرام
بدون ان تنقص عن ستة جنيهات مصرية اذا كان المقدار اقل من كيلو جرام واحد
ويصير اعدام المزروعات ومصادرة الحشيش

المادة (٢) في حالة عدم دفع الجزاء التقضى يسجن المحكوم عليه به اربعة
وعشرين ساعة عن كل ٣٠ قرشاً وفي كل حال لا تكون مدة السجن اقل من اربعة
وعشرين ساعة ولا اكثر من ثلاثة اشهر

المادة (٣) الاحكام المتقدمة تسرى على اصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه
وحامليه وبائعيه بطريق التضامن بينهم

المادة (٤) تجري ايضاً مصادرة الصنادل والعربات والحيوانات والآلات
والادوات التى تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التى يصير وضعها حوله لاختفائه
وتسهيل ادخاله

المادة (٥) يباع الحشيش المضبوط ولا يرخص لشاريه ان يستلمه داخل القطر المصرى بل يجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوماً الى ميناء اجنبية غير الموانى العثمانية واتقياده لقوانين الجمرک ومناظرتة فيدفع عدا الثمن على سبيل التأمين مبلغاً يوازى قيمة عشرة اضعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى ابرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها

وتباع ايضاً باقى الاشياء والبضاعة المضبوطة

المادة (٦) تعدلت بمقتضى الامر العالى الرقم ٨ يوليه سنة ١٨٩٤ كما يأتى الثمن المتحصل من بيع الحشيش والاشياء والبضائع الاخرى تخصم منه المصاريف ثم يعطى نصفه للمخبر الذى ارشد عن وقوع المخالفة والنصف الاخر لمن حصل الضبط بمعرفتهم

المادة (٧) تسرى ايضاً هذه الاحكام على ماسبق ضبطه من الحشيش ومن الاشياء التى استخدمت لادخاله المحفوظة الآن في مخازن الجمرک

المادة (٨) صار الغاء احكام المادة الرابعة من الامر الاول واحكام المادة الحادية عشر من الامر الثانى الصادرين بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩

المادة (٩) على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه
﴿ محمد توفيق ﴾

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

(مصطفى فهمى)

ناظر المالية

(عبد الرحمن رشدى)



﴿ قرار من نظارة الداخلية ﴾

(ناظر الداخلية)

بعد الاطلاع على التعليمات المتعلقة باقلام البسابورتات فيما يختص بملزومية كل شخص من رعايا الحكومة المحلية يحضر من الخارج او من البلاد العثمانية بأن يكون حاملا البسابورت او تذكرة مرور

وحيث انه يوجد من رعايا الحكومة المحلية من لا يكون حاملا لبسابورت او تذكرة مرور وان هذا الامر هو مخالف للنظام

وحيث ان القواعد المتبعة تقضى بالزام مثل هؤلاء المسافرين بتقديم ضمانه وهي ليست ذات فائدة حقيقية قرر ما هوآت

المادة (١) كل شخص من رعايا الحكومة المحلية يحضر من الخارج او من البلاد العثمانية بدون ان يكون حاملا لبسابورت او تذكرة مرور يعاقب بغرامة قدرها عشرون قرشا تدفع لقلم البسابورتات بالثغر الذي يصل اليه

المادة (٢) يعطى قلم البسابورتات للشخص الذي يدفع الغرامة شهادة ميينا بها اسمه ولقبه واوصافه والجهة الآتى منها والجهة الحاضر اليها وتاريخ الوصول وقيمة الغرامة المتحصلة

المادة (٣) تلغى الضمانة التي كانت تطلب فيما سبق من الاشخاص الغير حاملين لبسابورتات

المادة (٤) يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي يوم واحد من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا في ١٦ الحجة سنة ١٣١٢ (٩ يونيه سنة ١٨٩٥)

عن ناظر الداخلية

الوكيل (ابراهيم نجيب)

٢٠

﴿ أمر عال ﴾

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار و بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ

١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠

وعلى المادتين السابعة والاربعين والرابعة والخمسين من قانون العقوبات المختلط
وعلى المادتين الخامسة والاربعين والثامنة والاربعين من قانون العقوبات الاهلى
أمرنا بما هو آت

المادة (١) يعدل أمرنا الصادر فى ١٠ يولى سنة ١٨٩٠ (٣ القعدة سنة ١٣٠٧)
على الوجه الآتى

المادة (٢) تطعيم المولودين هو الزامى فى كافة انحاء القطر وملحقاته
المادة (٣) ينبغى تطعيم الطفل فى ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته
المادة (٤) يجب على والد الطفل او المتولى امره فى حالة عدم وجود الوالدان
يخضره الى مكتب مأمور الجهة الصحى فاذا لم يكن بها مأمور او مكتب فيكون احضاره
الى المكتب الموجود بأقرب جهة من نفس القسم الكائن به جهتهم ومتى احضر الطفل
يصير تطعيمه مجاناً

وفى ظرف السبعة ايام التالية للتطعيم ينبغى ان يؤتى بالطفل ثانية الى نفس المكتب
او المأمور للتحقيق من نتيجة العملية فاذا كانت ناجحة يعطى لاهل الطفل شهادة تطعيم
بدون مصاريف واذا لم تنجح فيصير اجراء التطعيم مرة ثانية فى كل شهرين ويصير

التحقق من نتيجة العملية في ظرف السبعة ايام كما هو مقرر للعملية الاولى
 ويعفى من احضار الطفل كل من يقدم في ظرف الثلاثة الشهور المذكورة شهادة صادرة
 من طبيب مصرح له بتعاطي صناعة دالة على اجراء التطعيم ونجاحه
 المادة (٥) اذا مرض الطفل وجب على والده او المتولى امره في حالة عدم
 وجود الوالد اثبات المرض بشهادة طبية وحينئذ يصير تأجيل عملية التطعيم الي حين الشفاء
 المادة (٦) كل بلدة او قبيلة يبلغ مقدارها ثلاثمائة نسمة فأكثر يجب ان يكون
 بها دفتر تطعيم على حسب الاستمارة التي تقررها ادارة الصحة
 القرى — والعزب — والاباعد — والكفور — والنزل — والقبائل — وغيرها
 التي ينقص تعدادها عن ثلاثمائة نسمة يكون قيد تطعيم المولودين بها في اقرب قرية من
 المركز التابعة له

وتطعيم الجدرى بهذه الجهات يكون بواسطة حكيم المركز او غيره من الحكماء او
 بواسطة الحلاقين بالبلاد المصرح لهم من الصحة باجراء هذه العملية وفي هذه الحالة
 الاخيرة يجوز لحكيم المركز ان يلاحظ عمليات التطعيم اذا تيسر له ذلك
 واولاد الفقراء الذين يستحضرون للحلاقين يصير تطعيمهم مجاناً وتدفع الحكومة
 للحلاقين عشرة مليات عن كل ولد من هؤلاء الاولاد تنجح فيه عملية التطعيم
 أما الاطفال الذين يباشرون الحلاق تطعيمهم في منازل اهاليهم فتدفع العشرة مليات
 عنهم من اهاليهم للحلاقين

المادة (٧) توضح دفاتر التطعيم في المدن بمكتب الصحة وفي القرى بطرف
 المشايخ وهم يكلفون الصيارف بالقييد فيها

المادة (٨) كل من خالف احكام المادتين الرابعة والخامسة من امرنا هذا
 يعاقب بدفع غرامة قدرها من عشرة قروش الى مائة قرش صاغ وبالحبس من اربع
 وعشرين ساعة الي اسبوع او باحدي هاتين العقوبتين فقط

ويجوز قبول الظروف الموجبه تخفيف العقوبة

المادة (٩) تعطى صورة من شهادة التطعيم لكل من يطالبها ويحصل عنها رسم

قدره ثلاثة قروش

المادة (١٠) يسرى مفعول امرنا هذا على الاهالى من تاريخ نشره ويسرى على الاجانب بعد ثلاثة شهور تمضى من نشره

المادة (١١) على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسرارى غابدين فى ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ الموافق ١٧ ديسمبر

(محمد توفيق)

سنة ١٨٩٠

بأمر الخضره الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

(رياض)

٢١

ترجمة امر عال

(نحن خديوى مصر)

بناءً على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والاشغال العمومية

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ

١٨ يناير سنة ٩٦ طبقاً للمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ٨٩

الموافق ٢٩ جمادى الاولى سنة ٣٠٦

« امرنا بما هوأت »

المادة (١) لايجوز تأسيس او تشغيل محلات مقلقة للراحة او مضرة بالصحة

او خطرة الا بعد الاستحصال على رخصة عنها

ويجب اعلان مقدم الطلب فى مجرستين يوما تمضى من تاريخ تقديمه سواء كان

بالترخيص او عدمه وفى حالة عدم الترخيص تبين الاسباب الموجبة لذلك

المادة (٢٠) تنقسم المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة او الخطرة الى قسمين

يشمل القسم الاول المحلات التي يجب ان تكون بعيدة عن المساكن
والقسم الثاني المحلات التي ليس من المحتم ان تكون بعيدة عن المساكن
المادة (٣) يصدر ناظر الداخلية والاشغال العمومية لائحة عمومية ترفق بأمرنا
هذا ببيان كيفية العمل بموجبه

المادة (٤) المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة او الخطرة الموجودة الآن
يستمر تشغيلها بشرط مراعاة ما نص في المادة الخامسة من اللائحة العمومية المشار
اليها آنفاً

ومع ذلك فلا بد من الحصول على الرخصة للمحلات التي تبقى على هذه الصورة
وذلك في حالة نقلها الى جهة اخرى او اذا حدث فيها تغيير يؤدي الى حصول تعديل
كلي فيما يترتب على تشغيلها من حيث الراحة والصحة والامن العام
المادة (٥) يجوز التفتيش على المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة او الخطرة
بمعرفة مندوبي الادارة المكلفين بالتحقق من مراعاة احكام اللوائح الموجودة ومن
العمل بالاحتياطات التي صدرت بها الاوامر لاجل الراحة والصحة والامن العام
واذا كان صاحب المحل اجنبياً يعلن القنصلاتو التابع اليه قبل ذلك حتى يتمكن
من الحضور عند حصول التفتيش اذا رأى نزوماً لذلك ولا يجوز ان يشمل التفتيش
المذكور الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن او للادارة ليس الا

وينتخب المندوبون للتفتيش من ضمن كبار العمال بهذه المصالح

المادة (٦) في حالة وجود مضار جسيمة تتعلق بالراحة والصحة والامن العام
يجب على اصحاب المحلات التي من القسم الاول ولو كانوا حائزين للرخصة ان يتبعوا
فيما يختص بكيفية التشغيل الاحتياطات التي تقررها جهة الاختصاص وتعتمد بقرار وزاري
وفي حالة عدم اتباع الاحتياطات في الميعاد المقرر يعاملون طبقاً لاحكام المادة
العاشرة من اللائحة العمومية

المادة (٧) كل من خالف احكام امرنا هذا واحكام اللائحة العمومية
المنصوص عليها في المادة الثالثة منه يعاقب بمقتضى احكام اللائحة المذكورة فضلاً عما

يأمر به القاضي من اغلاق او ابطال المحل بحسب نوع الصناعة وذلك على مصاريف مرتكب المخالفة

المادة (٨) يأنى كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا من الاوامر العالية واللوائح السابقة المختصة بالمحلات المقلقة للراحة او المضرة بالصحة او الخطرة

المادة (٩) على ناظر الداخلية والاشغال تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه صدر بسراي رأس التين في ١٤ محرم سنة ٣١٤ - ٢٥ يونيه سنة ٩٦

﴿ عباس حلمي ﴾

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الاشغال العمومية	رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
(فخرى)	(مصطفى فهمي)

٢٢

ترجمة لائحة عمومية

بشأن المحلات المقلقة للراحة او المضرة بالصحة او الخطرة

المادة (١) تقسيم المحلات المقلقة للراحة او المضرة بالصحة او الخطرة الى قسمين يكون طبقاً للجدول المرفق بهذه اللائحة

والمحلات التي لم تدرج بالجدول المرفق بهذه اللائحة تضاف بحسب طبقتها اذا اقتضى الحال الى احد هذين القسمين بقرارات وزارية

المادة (٢) الرخص المنوه عنها في المادة الاولى من الامر العالي الصادر في

١٤ محرم سنة ٣١٤ موافق ٢٥ يونيه سنة ٩٦ تعطى من الجهات الآتي ذكرها

اولاً - الرخص المختصة بالمحلات التي بين القسم الاول تعطى من نظارة الداخلية

ثانياً - « « « « الثاني تعطى من المحافظة او

المديرية فيما يختص بالنوعين المرموز لهما بحروف ا و ب

ومن نظارة الأشغال العمومية فيما يختص بالنوع المرموز له بحرف ج
وينبغي الحصول على رخصة خصوصية من نظارة الأشغال العمومية عن كل
قزان أو آلة بخارية يراد به استعمالها في المحلات الغير مبينة في الجدول ويمكن بلا تأخير
في الطلبات المقدمة للحصول على رخصة

المادة (٣) الرخصة التي تعطى عن المحلات التي من القسم الاول تتوضح بها
الجهة التي ستقام بها تلك المحلات مع بيان اقل مسافة يجب ان تكون بينها وبين المساكن
ويكون الامر كذلك فيما يختص بالرخص عن المحلات التي من القسم الثاني المشروط
بعدها عن المساكن

المادة (٤) يكون لجهة الاختصاص على الدوام عند اعطائها الرخص عن جميع
المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة من أى قسم كانت ان تقرر فيها
احكاماً واجراآت مخصوصة فيما يتعلق بأوضاعها الداخلية وبالاآلات المستعملة فيها وذلك
حرصاً على الاشخاص الذين يترددون على المحلات المذكورة أو يشتغلون فيها

المادة (٥) يجب على اصحاب المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو
الخطرة الموجودة وقت صدور هذه اللائحة ان يخطرأ عنها في ظرف ستين يوماً المحافظة
أو المديرية أو نظارة الأشغال العمومية حسب ما يقتضيه نوع هذه المحلات وذلك
بالكيفية المبينة في المادة الآتية

المادة (٦) ينبغي تقديم طلبات الرخص الى جهات الحكومة المنوطة باعطائها
طبقاً للمادة الثانية السابقة الذكر

وتحرر هذه الطلبات على ورقة تمغه ويبين فيها اسم ولقب الطالب وجنسيته ومحل
اقامته ونوع الرخصة والمكان المزمع انشاء المحل فيه ونوع الصناعة المقصود تشغيلها فيها
وفما يتعلق بالورش ذات الآلات المحركة يتوضح في الطلب نوع تلك الآلات وقوتها
وكيفية استعمالها

المادة (٧) كل رخصة لا يسرع صاحبها في العمل بها في بحر سنة من تاريخ
الحصول عليها تكون ملغاة فاذا اوقف تشغيل المحل في بحر السنة لا يجوز اعادة تشغيله

الا بعد اخطار جهة الاختصاص عنه

المادة (٨) لا يكون للحكومة ادني دخل في علاقات الغير مع صاحب الرخصة المعطاة لفتح وتشغيل محل مقلق للراحة او مضر بالصحة او خطر بل يكون صاحب الرخصة مسؤولاً عن كافة الاعمال التي نشأ عنها اضراراً او نحوها بسبب فتح المحل المذكور او بأي سبب آخر

المادة (٩) كل من يخالف نص المادة الاولى والرابعة والسادسة من الامر العالي والمادة الثالثة والرابعة والخامسة من هذه اللائحة يعاقب بالحبس من ٢٤ ساعة الى اسبوع وبالعرامة من عشرة قروش صاغ الى مائة قرش او باحدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز قبول الظروف الموجبة لتحقيق العقوبة وتوقيع هذه العقوبات لا يمتنع من اغلاق المحل او ابطاله بناء على الامر الذي يصدره القاضي كما نص بالمادة السابقة من الامر العالي

المادة (١٠) جميع القرارات القضائية بابطال او اغلاق محل او تبديل كيفية تشغيله ترسل للمحافظة او المديرية لاجل اعلانها لصاحب الشأن وتحتوى القرارات المذكورة على الاسباب الموجبة لها مع بيان الميعاد المقتضى تنفيذها فيه ويكون هذا الميعاد عشرة ايام على الاقل في حالة ادارة المحل بمعرفة صاحبه وعشرين يوماً في حالة وجود مستأجرين .

واذا مضى الميعاد المقرر ولم يحصل تنفيذ القرار فللمحافظة او المديرية ان تخطر المصاحبة صاحبة الشأن وهي تشفع في اثبات المخالفة في محضر يعمل عنها وبمقتضى المحضر المذكور تقدم الدعوى على مرتكب المخالفة والقاضي المستحضر بالحكم في المخالفة ان يأمر بعد التحقيقات اذا اقتضى الحال باعلان او ابطال المحل على نفقة المخالف وذلك فضلاً عن العقوبة التي تترتب عليها

وينفذ الحكم على صاحب المحل الذي عليه ان يجرى التسوية اللازمة فيما بينه وبين المستأجرين او الاشخاص المقيمين في المحلات المذكورة

المادة (١١) يجوز للاخصام والنيابة العمومية الطعن بطريق الاستئناف في

الاحكام التي تصدر باغلاق او ابطال المحلات المذكورة او بضد ذلك ورفع الاستئناف
 بطلب يقدم لقلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة ايام وهذه المدة يبدأ من يوم انقضاء
 ميعاد المعارضة اذا كان الحكم غيابياً كما هو مبين في المادة ١٥١ من قانون تحقيق
 الجنايات للمحاكم الاهلية وفي المادة ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات للمحاكم المختلطة
 ومن يوم صدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الاخصام او غيابياً بعد حصول المعارضة
 فيه ويرفع الاستئناف امام محكمة الاستئناف بواسطة قلم النائب العمومي وهي تحكم فيه
 بطريق الاستعجال ويعلن الاخصام بالحضور امامها في ميعاد ثلاثة ايام كاملة

وتكون المعارضة في احكام الاستئناف الصادرة غيابياً في ظرف الخمسة ايام
 التالية لاعلانها

المادة (١٢) تصدر النظارة ذات الشأن لوائح مخصوصة لكافة المحلات وذلك
 بعد الحصول على قرار من محكمة الاستئناف المختلطة بالموافقة عليها

ولا ينفذ الاّ الآن مفعول هذه اللائحة فيما يختص بالمحلات التي من النوع المرموز
 له بحرف (ج) الا في المدن التي تعين في قرار يصدر من نظارة الاشغال العمومية

ناظر الاشغال العمومية	ناظر الداخلية
(فخري)	(مصطفى فهمي)



﴿ جدول ببيان المحلات المقلقة للراحة او المضرّة بالصحة او الخطرة ﴾

(القسم الاول)

النوع المرموز له بحرف (ا)

الساكنات العمومية

معامل الحوامض المعدنية وعيدان الكبريت والمنحاصلات الكيماوية عموماً
 (صناعتها وتخزينها)

مستودعات الاوحال والقاذورات	معامل تشفيل امعاء الحيوانات
معامل الطوب والقرميد والفخار	» تكليس العظام
اصطناع الفحم من الحطب في الهواء المطلق	معامل القنب والكتان
معامل استخراج الفحم من المادة الحيوانية	قماين الجبس والجير
مخازن السكينة والعظام	مستودعات التبن والبوص
مخازن الجلود الخضراء والطرية	معامل تقطيع رمم الحيوانات وسمطها واذابة
مستودعات السباح وتجهيز مواد المزاحيض	شحمها ومستودعات بقايا الحيوانات
وروث الحيوانات المخصصة للسماد	زرايب الخنازير
مخازن الفسيخ	معامل الكرشة
مدابغ	

الرموز له بحرف (ب)

انواع التكوول . وعيدان الكبريت .	الالعب النارية . ومسابك الحديد
ومواد الاشتعال	والحدادة الضخمة
مخازن البترول ومعامل ترويقه	معامل ملح البارود ومخازنه
معامل الغاز ومعامل الزجاج	

» القسم الثاني «

النوع الرموز له بحرف (ا)

معامل الاسفات والقار	الحمامات العمومية
دق الصوف والمشاق	محلات الجزارة
معامل البيرة	مغاسل عمومية
معامل الشمع واذابة الشمع	معامل الحلوى

مطابخ عمومية	معامل التقطير
اسطبلات عمومية	محلات تربية الدجاج والحمم
اسطبلات ورايب البقر ومعامل اللبن	محلات تبييض المعادن
محلات مبيع الفسيخ	افران الخبازين وما شاكلها
محلات عمل المسكة	اسواق المأكولات
مراحيض عمومية ومراحيض المساجد	طواحين الجبس والدقيق والزيت
معامل الورق	معمل تكرير السكر
معامل الصابون	مصانع
ورش الحليج	

المرموز له بحرف (ب)

التخشب وغيرها من المباني الخشبية	محلات دق القش والحبوب في المدن
الحقيقية القابلة للالتهاب	شواذر الخشب
مخازن الفحم	

المرموز له بحرف (ج)

الآلات والقزانات البخارية .

٢٣

امر عال

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

المادة (١) لا يجوز نزع ملكية العقارات للمنفعة الا بأمر عال خاص بذلك

المادة (٢) يشتمل هذا الامر العالى على ما يأتى

اولا — تعيين الارض او البناء الذى تقرر اخذه مع بيان صفته ومساحته وحدوده

ثانياً — كشف باسماء الملاك المقيمة في المكافاة او في جريدة عوائد الاملاك المبينة
وبالقابهم ومجالات اقامتهم

أما العقارات الغير واردة بالمكافاة ولا بجرائد عوائد الاملاك فتبين في الامر العالي
باسماء واضعي اليد عليها والقابهم ومجالات اقامتهم

المادة (٣) يجوز ان يكون نزع الملكية شاملاً للعقارات اللازمة للمنفعة العمومية
واكل او بعض العقارات المجاورة لها اذا كان اخذها لازماً لحسن الوصول الى الغاية
المقصودة من المنفعة العمومية

المادة (٤) المباني المطلوب نزع ملكية جزء منها تشتري بأكملها اذا طلب
اصحابها ذلك

المادة (٥) ينشر الامر العالي في الجريدتين الرسميتين ويلصق في المحل المعد
للاعلانات في المديرية او المحافظة وفي المحكمة الابتدائية الموجود في دائرتها العقارات
المنزوعة ملكيتها

ثم يعان المدير او المحافظ بالطريقة الادارية صورة من هذا الامر العالي الى كل
واحد من اصحاب الملك او واضعي اليد المقيمة اسماؤهم فيه

المادة (٦) العقارات المؤجرة او التي عليها حق منفعة يصير تثبيتها عينا بحسب
ما تساوى اما التعويض الذي يستحقه المستأجر او صاحب المنفعة لغاية يوم نزع الملكية
فتقدر قيمته على حدتها ولا يجوز للمستأجر ولا لمن له حق المنفعة ان يطالب بتعويض
ازيد مما قدر له

المادة (٧) يرسل المدير او المحافظ في ظرف الاربعة ايام التي تلي اعلان
الامر العالي خطاباً الى النائب عن المصلحة او الى الشخص الذي طلب نزع الملكية والى
ذوي الشأن من اصحاب الاملاك يكافهم فيه بالحضور امامه في ميعاد قدره عشرة ايام
على الاكثر للمارسة على قيمة الثمن

المادة (٨) اذا لم تحصل معارضة فبعد الاجتماع المذكور بخمسة عشر يوماً يدفع
الثمن الى الملاك الذين حصص التسوية معهم بناء على شهادة يستحضرونها من قلم

الرهونات دالة على خلو العقار من الرهن
فاذا حصلت معارضة او كان العقار مرهوناً يودع المبلغ في خزانة المحكمة الموجود
في دائرتها العقار

المادة (٩) يحضر المدير او المحافظ عقب هذا الاجتماع كشفاً باسماء والقاب ومحل
اقامة الملاك الذين تأخروا عن الحضور او الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن
و يبين فيه العقارات المنزوعة ملكيتها من اربابها ويرسله الى رئيس المحكمة مع الامر العالى
وباقى الاوراق

المادة (١٠) فى ظرف الثلاثة ايام التى تلى يوم ورود الاوراق يعين رئيس
المحكمة واحداً او ثلاثة من اهل الخبرة بحسب أهمية المسئلة لثمين العقارات الميينة فى
الكشف المتقدم ذكره

ويفضل انتخاب اهل الخبرة من اعيان المدينة او المديرية
ويحدد الرئيس فى أمر التعيين الميعاد الذى يجب على اهل الخبرة تقديم تقريرهم
فيه ولا يجوز ان يتجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوماً

المادة (١١) لا تقبل أدنى معارضة فى أمر رئيس المحكمة
ويؤدى اهل الخبرة اليمين امامه ويعين فى المحضر اليوم والساعة اللذان تبتدى
فيهما معاينة اهل الخبرة

المادة (١٢) لا يتحتم اعلان الطرفين بأمر التعيين ولا بمحضر تحليف اليمين
انما يجب على اهل الخبرة قبل الشروع فى المعاينة بستة ايام على الاقل ان يخطرخوا
الطرفين بافادة مسجلة بالبوستة « مسوكة » حتى يتيسر لهما الحضور فى محل المعاينة
اذا ارادا

ويجب ان يرفق بالتقرير وصل البوستة عن كل افادة
وتراعى القواعد الاخرى المقررة لاعمال اهل الخبرة فى قانون المرافعات فى المواد
المدنية والتجارية

المادة (١٣) يقدر ثمن العقار فى حالة نزع ملكيته بأكمله حسب قيمته الحقيقية

كما لو كان المقصود بيعه اما اذا كان نزع الملكية قاصراً على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين الثمن الحقيقي للعقار جميعه والثمن الحقيقي للجزء الباقي منه للمالك

المادة (١٤) اذا زادت او نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب اهمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة او النقصان ولكن المبلغ الواجب اسقاطه او اضافته لا يجوز ان يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة

المادة (١٥) لا يراعى مطلقاً في تقدير الثمن زيادة القيمة التي يكتسبها الجزء المنزوعة ملكيته بسبب اعمال المنفعة العمومية

وكذلك الحال في المباني او المغروسات او التحسينات اذا ثبت ان احداثها كان بقصد الحصول على ثمن ازيد وهذا لا يمنع المالك من ازالة الاتقاض وكل ما يمكن فصله بدون اضرار بالاعمال المتقضى اجراؤها ويكون ازالة ذلك بمصاريف من طرفه والمباني والمغروسات والتحسينات التي احدثت بعد نشر الامر العالى بنزع الملكية في الجريدتين الرسميتين تعتبر انها حصلت لغرض المذكور بلا حاجة الى اقامة دليل على ذلك

المادة (١٦) يقدر رئيس المحكمة المصاريف والالتعاب المستحقة لاهل الخبرة ويرسل تقرير اهل الخبرة مع الاوراق الى المدير او المحافظ

المادة (١٧) تعان في الحال المصلحة او الشخص الذي طلب نزع الملكية بارسال ذلك التقرير وعلى المصلحة او الشخص ايداع الثمن الذي قدره اهل الخبرة في خزينة المحكمة ودفع المصاريف التي يستدعيها هذا الايداع

المادة (١٨) يصدر ناظر الاشغال العمومية لدي اطلاعه على شهادة ايداع الثمن قراراً بالاستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته

المادة (١٩) يعان هذا القرار ادارياً الى كل من اصحاب العقارات المنزوعة ملكيتها مع تكليفهم بالتخلي عنها في ميعاد عشرة ايام ومتى اتقضى هذا الميعاد تؤخذ

ولو بالقوة ولا يحول دون هذا الاستيلاء ادنى معارضة او مطالبة بأي حق على العقار ومتى كانت لهم حقوق على العقارات المنزوعة ملكيتها يعاملون بمقتضى أحكام المادة السادسة

المادة (٢٠) يجوز للطرفين الطعن في عمل اهل الخبرة بالطرق المعتادة امام المحكمة الابتدائية وذلك في خلال الثلاثين يوماً التالية لليوم الذي قدم اهل الخبرة فيه تقريرهم ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل اهل الخبرة نهائياً

المادة (٢١) اذا حصل الطعن في عمل اهل الخبرة من واحد او اكثر من الملاك وليس من المصلحة او الشخص الذي طلب نزع الملكية فيجوز لهؤلاء الملاك اخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عنها في المادة الثامنة بدون ان يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن

المادة (٢٢) اذا رأت نظارة الاشغال العمومية ضرورة الاستيلاء مؤقتاً على عقار للمنفعة العمومية فيكلف المدير او المحافظ بالممارسة مع صاحبه

فان تعذر الاتفاق يقدر المدير او المحافظ قيمة التعويض التي يقتضى دفعها ويعين مدة الاستيلاء بحيث لا تتجاوز السنتين فان لم يقبل صاحب العقار ذلك تودع القيمة في خزانة المحكمة ثم يكون تقدير التعويض بحسب احكام المادة التاسعة وما يليها وبمجرد ايداع المبلغ يؤخذ العقار ولو بالقوة ولا تحول دون ذلك اية معارضة ويجوز لصاحب العقار أخذ المبلغ المودع بدون ان يخل ذلك بما يكون له من الحقوق في الزيادة

المادة (٢٣) يجوز للمدير او المحافظ في حالة حصول غرق او قطع جسر او تخرب قنطرة وفي سائر الاحوال المستعجلة ان يأمر بالاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لاجراء اعمال الترميم او الوقاية ويحصل هذا الاستيلاء فوراً بعد ان يكون قد اجرى بواسطة مهندس المديرية او غيره من اهل الخبرة اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة الى اجراءات اخرى ثم يعين المدير او المحافظ في الثلاثة أيام التالية مدة الاستيلاء الموقت وقيمة التعويض المستحق لاصحاب العقارات

وعند عدم قبولهم بهذا التعويض تراعي احكام المادة السابقة
المادة (٢٤) يجوز للمدير او المحافظ عند ما تدعو المنفعة العمومية ان يصدر
قراراً بتمديد مدة الاستيلاء الموقت المنصوص عنه في المادتين الثانية والعشرين والثالثة
والعشرين الى ما بعد السنتين ولغاية ثلاث سنين مع تقدير التعويض بنسبة
التعويض السابق

اما اذا كان الاستيلاء لازماً لمدة تزيد عن ست سنين فنزع الملكية ان لم يتم
الاتفاق بالممارسة

المادة (٢٥) العقار الذي حصل الاستيلاء عليه مؤقتاً يعاد بنفس الحالة التي
كان عليها وقت أخذه وكل تلف يجعل لصاحبه حقاً في التعويض عنه واذا أصبح العقار
بسبب التلف غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصاً له فتلتزم الحكومة بمشتراه ودفع
القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه

المادة (٢٦) كلما دعت الحال لمعاينة اهل الخبرة لتقدير قيمة التعويض المستحق
عن الاستيلاء الموقت وجب عليهم ايضاً تقدير قيمة العقار واثبات ذلك في تقريرهم
المادة (٢٧) لا تجوز الممارسة عند نزع ملكية العقارات التي يمتلكها القصر او
المحجور عليهم او الغائبون او المحلات الخيرية

ولا يجوز في هذه الحالة للاوصياء او القيم او النظار استلام ثمن العقارات الذي قدره اهل
الخبرة او صدر به حكم الا باذن خصوصي من جهة الاختصاص اما اذا كان العقار وقفاً
لا يجوز بيعه فيدفع ثمنه في خزينة عموم الاوقاف اذا كان هذا الوقف اسلامياً والا فيسلم
الى الجهة التابع لها الوقف للتصرف به حسب الشريعة التابع اليها بحيث ان محلات
العبادة يبني بثمنها ما يقوم مقامها حسب الشريعة

المادة (٢٨) دفع الثمن بحسب أحكام المواد السابقة الى الملاك الممينة اسماؤهم
في الامر العالي يحصل به البراء التام

والمصلحة او الشخص الذي طلب نزع الملكية لا يطالب بعد ذلك من أى احد
كان وتكون العقارات المنزوعة ملكيتها حرة من كل انواع الرهن

المادة (٢٩) على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه
صدر بسرأى عابدين فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣)

٢٤

— أمر عال —

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الوفاق المعقود بين حكومتى بريطانيا العظمى
ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
اخذ رأى مجلس شورى القوانين (أمرنا بما هو آت)

المادة (١) كل من جلب الى القطر المصرى او ملحقاته رقيقا واحدا فأكثر
او اخرجه منه بطريق البحر او النهر او البر او اجتاز به القطر المذكور لاجل بيعه
يعاقب بالاشغال الشاقة من خمس سنوات الى خمس عشرة

المادة (٢) كل من احرز او اودع عند آخر رقيقا واحدا فأكثر لاجل بيعه
يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنوات الى سبع

المادة (٣) كل من باع أو اشترى رقيقا او قايض عليه او اشترك فى شىء من
هذه المعاملات يعاقب كما يأتى — اذا كان الجاني نخاسا أو سمسارا فى الرقيق يعاقب
بالاشغال الشاقة من ٥ سنوات الى ١٠

ويعاقب بهذه العقوبة كل من باع الى نخاس رقيقا او قايضه عليه
ويعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين كل من اشترى رقيقا من نخاس أو
سمسار فى الرقيق

واذا حصل البيع أو الشراء او المقايضة بين عائلة وأخرى فتكون العقوبة بالحبس
من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة وبالغرامة من ثلاثين جنيها الى خمسين أو باحدى
هاتين العقوبتين فقط

وكل من ادخل من رؤساء العائلات الى منزله بعد صدور امرنا هذا رقيقا ليس بيده تذكرة عتق بقصد الشراء أو المقايضة يعاقب بغرامة من ثلاثين جنيها الى خمسين ان لم يثبت ارتكابه لاحدى الجنايات او الجنح المبينة قبل او اشتراكه فيها

المادة (٤) يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين أو بغرامة من خمسين الى ثلثمائة جنيه مصري كل من منع معتوقا من التمتع بتمام حرية أو من التصرف بشخصه

ويعاقب بالحبس من ستة اشهر الى خمس سنوات من استعمال طرق الاحتيال أو الاكراه لمنع رقيق من الحصول على حرية او العمل بها

المادة (٥) يعاقب بالإعدام او بالاشغال الشاقة من خمس سنين الى خمس عشرة كل من جب رقيقا او اشترك في هذا الفعل

المادة (٦) يعاقب المشتركون في الجنايات والجنح المتقدم ذكرها بنفس العقوبات التي يحكم بها على فاعليها ويجوز مع ذلك تخفيض العقوبة الى نصفها

المادة (٧) من يشرع في ارتكاب الجنايات والجنح السابقة يعاقب بنصف العقوبة التي يعاقب بها مرتكبها في حالة حصولها منه بالفعل

المادة (٨) العودة الى ارتكاب هذه الافعال تستوجب الحكم على فاعليها باقصى العقوبة مع جواز ابلاغها الى ضعفها

المادة (٩) « ألفاظ الاشتراك والشروع والعودة » المستعملة في امرنا هذا يجب ان يكون مدلولها بحسب الوارد في المواد ٦٨ و ٦٩ و ٨ و ٩ و ١٣ من قانون العقوبات الاهلى

المادة (١٠) يعاقب ربان السفينة التي تنقل رقيقا معدا للبيع بغرامة يجوز ابلاغها الى عشرين جنيها وبالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

واذا ثبت اشتراك صاعب السفينة في هذا الفعل يحكم عليه بهذه الغرامة وبالحبس للمدة المذكورة وتصادر سفينته مع مشحونها

ويجوز أيضا الحكم على بحارة السفينة بعقوبة الحبس المذكورة

المادة (١١) اذا ثبت ان سفينة جهرت لنقل الرقيق فتعتبر كأنها ألجرت نقله فعلا واذا ثبت ان ربان سفينة او صاحبها عين مقدار أجرة النقل او عقد اتفاقاً مع شخص آخر لنقل الرقيق فتعتبر هذا السفينة ايضاً كأنها ألجرت هذا النقل فعلا ويجرى حكم المادة السابقة على هاتين الحالتين

المادة (١٢) يجوز للمحكمة في كافة الاحوال التي تحكم فيها بالحبس لمدة سنة او اكثر بمقتضى امرنا هذا ان تجعل الحبس مقروناً بالاشغال الشاقة

المادة (١٣) يجب على كل قادم بعائلته الى القطر المصرى ان يخبر قلم الجوازات (البسابورت) في الحال وقلم عتق الرقيق في ظرف خمسة عشر يوماً بعدد الخدم الرقيق الموجودين في عائلته

ويجب على قلم عتق الرقيق ان يسلم له تذكار عتق بقدر ما عنده من الارقاء ومن تأخر عن هذه الاخبار او اخبر بغير الحقيقة عوقب بغرامة من ثلاثين جنياً الى خمسين

المادة (١٤) على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه صدر بسراى القبة فى ٢١ يناير سنة ١٨٩٦

٢٥

امر عال

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الوفاق المعقود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

امرنا بما هو آت

المادة (١) الافعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالاسترقاق تحال على محكمة تشكل من خمسة من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية يكون منهم اثنان على الاقل من القضاة الارو باو بين

ويكون انتخاب هؤلاء القضاة في كل حالة على حدها بقرار من ناظر الحقانية يعين فيه رئيس هذه المحكمة

المادة (١٢) تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة القطر المصرى وملحقاته ما عدا الجهات التابعة لمصر في جنوبى اصوان وهوانى البحر الاحمر وسواحله المشكل له محكمة مخصوصة ولا تدخل مدينة السويس في دائرة هذه المحكمة مخصوصة ويعين ناظر الحقانية الجهة التى تنعقد فيها المحكمة

المادة (٣) اذا كانت القضية سالحة لان ترفع الى الجلسة بغير تحقيق تهيدى فتقدم فى الحال الى ناظر الحقانية وهو يعقد المحكمة فى ظرف ثمانية ايام من تاريخ وصول الطلب اليه

ويعقد ناظر الحقانية هذه المحكمة اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب قلم عتق الرقيق او بناء على طلب قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى او من يقوم مقامه فى حالة غيابه وتبين فى الطلب الجناية او الجنحة مع كافة الظروف التى حصلت فيها

المادة (٤) اذا كان الحكم فى القضية يستلزم تحقيقاً ابتدائياً فيشرع فيه حالا قلم عتق الرقيق او مندوبوه ويكون لهذا القلم ولمندوبيه كافة الاختصاصات المخولة للمورى الضبطية القضائية فى تحقيق الجنايات وفيما عدا احوال التلبس بالجناية لا يجوز لهم القبض على متهم او تفتيش اى منزل الا بترخيص من ناظر الحقانية او ناظر الداخلية او محافظ سواكن على حسب الجهة التى يجب حصول القبض او التفتيش فيها

ويجب على مندوب قلم عتق الرقيق المكلف باجراء التحقيق ان يخبر فى الحال المدير او المحافظ ويكون لكل منهما الحق فى حضور التحقيق ولكن لا يترتب على غيابهما ايقافه او عدم صحته

المادة (٥) تكون جلسات هذه المحكمة علنية والمرافعات شفاهية ولكن للمحكمة

ان تقبل تلاوة مستندات مكتوبة ويقوم أحد مندوبي قلم عتق الرقيق باثبات التهمة ويجوز للمتهمين ان يستعينوا بأحد المحامين

وتسمع اولا شهود الاثبات ثم شهود النفي وتصدر الاحكام في الجلسة نفسها ولا يجوز الطعن فيها بأي وجه وتبلغ بمجرد اصدارها الى ناظر الحقاينة لتنفيذها اما اذا كان الحكم صادراً من مجلس عسكري فيرفع الى من يكون امر بعقد المجلس

وتتبع احكام القانون العسكري فيما يختص بتأييد الحكم

المادة (٦) الافعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالاسترقاق ترفع الى مجلس عسكري اذا كان وقوعها في مواني البحر الاحمر (ما عدا مدينة السويس) وفي سواحله التابعة للقطر المصري وملحقاته وفي المنطقة البحرية المحددة في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وكذلك في الجهات التابعة للحكومة المصرية في جنوبي اصوان

المادة (٧) يشكل هذا المجلس العسكري من خمسة علي الاقل من ضباط الجيش المصري يعينهم السردار ويعين ايضاً رئيس المجلس

المادة (٨) يتبع المجلس العسكري ايضاً احكام امرنا هذا بشأن المحكمة المختصة متى امكن سريان هذه الاحكام عليه

المادة (٩) يجوز لكافة رباني السفن الحربية الانكليزية او الطرادات المصرية ان يطلبوا انعقاد المجلس العسكري المذكور وذلك علاوة على الذين نص عليهم في المادة الثالثة

المادة (١٠) الاجراءات الواجب على السفن المصرية اتباعها في مواني البحر الاحمر للخروج منها ولقيد اسماء ملاحيها وركابها تكون مطابقة لما هو مقرر في عقد مؤتمر بروسيل وتبين في ملحق حرف (ب) الذي يعتبر جزءاً مكملًا للوفاق المعقود بين

الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥

المادة (١١) علي نظار الداخلية والحقاينة والحربية تنفيذ امرنا هذا كل منهم

فيما يخصه

صدر بسراي القبة في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦

٢٦

﴿ أمر عال ﴾

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

(امرنا بما هو آت)

﴿ الباب الاول ﴾

المادة (١) يتشكل

اولاً — مجالس مديريات في كل مديرية مجلس

ثانياً — مجلس شورى القوانين

ثالثاً — جمعية عمومية

رابعاً — مجلس شورى الحكومة

—* { الباب الثاني } *—

« في مجلس المديريات »

المادة (٢) لمجلس المديرية ان يقرر رسوماً فوق العادة اصرفها في منافع عمومية

تتعلق بالمديرية انما لا تكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية الا بعد

تصديق الحكومة عليها

المادة (٣) يجب استعراج رأى مجلس المديرية في المسائل الآتية قبل الحكم

فيها وهي :

اولاً — اجراء تغييرات في زمام المديرية او زمام البلاد

ثانياً — اتجاها طرق المواصلات براً او بحراً والاعمال المتعلقة بالرى

ثالثاً — احداث او تغيير او ابطال الموالد والاسواق في المديرية
 رابعاً — الامور التي تقتضي القوانين او الاوامر او اللوائح باستمراج رأيه فيها .
 خامساً — المسائل التي تستشير فيها جهات الادارة
 المادة (٤) يجوز لمجلس المديرية ان يهدي رأيه فيما يأتي :
 اولاً — في عمليات الطرق والملاحة والري وفي كل امر ذي منفعة عامة يكون
 للمديرية شأن فيه

ثانياً — في مشترى او بيع او ابدال او انشاء او ترميم المباني والاماكن المخصصة
 للمديرية او للمجالس او للسجون او لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفي تغيير استعمال
 تلك المباني والاماكن

المادة (٥) لمجلس المديرية ان يهدي رغباته من بادئ نفسه في المسائل التي
 تتعلق بتقديم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف
 المياه ونحو ذلك

المادة (٦) لا يجوز التثام مجلس المديرية الا عند ما يطلب المدير انعقاده
 بمقتضى امر منا يتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدته

ويجب انعقاد مجالس المديرية مرة في كل سنة بالاقبل وفي اليوم المحدد لاجتماع
 مجلس المديرية يثابو المدير عليه امر الانعقاد ويحلف اعضاء المجالس المذكورة
 وينوب عنا المدير في افتتاح المجلس

والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود في مداولته وعلى باشمهندس
 المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأى معدود

المادة (٧) لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه الا
 اذا كان حاضرا فيه اكثر من نصف اعضائه

المادة (٨) الاعمال او المداولات التي تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة
 بامور ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا يعمل بها وابطال كل عمل
 او مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنبوه عنها في المادة

الثانية والخمسين من أمرنا هذا

المادة (٩) مداولات مجلس المديرية خارجا عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال ويجوز لأعضاء مجالس المديرية ان يناقضوا فيما أجراه المدير أمام ناظر الداخلية المادة (١٠) مجلس المديرية ممنوع عن مخابرة غيره من مجالس المديرية ومن تحرير او نشر محاضر او منشورات

المادة (١١) لا يجوز فض مجلس المديرية الا بأمر منا يصدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ فض المجلس المادة (١٢) تنتخب الاعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتى ذكره في الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديرية



الباب الثالث

(في تشكيل مجالس المديرية)

المادة (١٣) يكون عدد أعضاء مجالس المديرية بالكيفية الآتية

عدد

٨	لمديرية الغربية
٦	لمديرية المنوفية
٦	لمديرية الدقهلية
٦	لمديرية الشرقية
٥	لمديرية البحيرة
٤	لمديرية الجيزة
٤	لمديرية القليوبية
٤	لمديرية بنى سويف

٣	لمديرية الفيوم
٤	لمديرية المنيا
٤	لمديرية أسيوط
٥	لمديرية جرجا
٤	لمديرية قنا
٤	لمديرية اسنا

ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم

المادة (١٤) لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة وجار دفع مال مقرر على عقارات أو أطيان في نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ سنتين بالاقبل ويكون اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالاقبل

المادة (١٥) لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة الملكيين او العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجالس المديريات

المادة (١٦) لا يجوز انتخاب شخص واحد عضواً في اكثر من مجلس من مجالس المديريات

المادة (١٧) تعيين أعضاء مجالس المديريات هو لمدة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة



﴿ الباب الرابع ﴾

(في مجلس شورى القوانين)

المادة (١٨) لا يجوز اصدار اي قانون او امر يشتمل على لائحة ادارة عمومية
م لم يتقدم ابتداءً الى مجلس شورى القوانين لاختد رأيه فيه وان لم تعول الحكومة على
رأيه فعليها ان تعلنه بالاسباب التي اوجبت ذلك انما يترتب على اعلانه بهذه الاسباب
جواز مناقشته فيها

المادة (١٩) يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم
مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية

المادة (٢٠) يجوز لكل مصري ان يقدم لنا عريضة فالعرائض التي تبعث
الى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها او بقبولها
والعرائض التي تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لاجراء ما يلزم عنها واشعار
المجلس بما يتم في شأنها

المادة (٢١) كل عريضة تخص بحقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من
خصائص المحاكم او لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها

المادة (٢٢) ترسل ميزانية ايرادات ومصروفات الحكومة العمومية الى مجلس
شورى القوانين في اول شهر ديسمبر من كل سنة وللمجلس المذكور ان يبدي آراءه
ورغباته في كل من أقسام الميزانية وتبعث هذه الآراء والرغبات الى ناظر المالية الذي
يجب عليه في حالة رفضها ان يبين الاسباب الداعية لذلك انما لا يترتب على بيان هذه
الاسباب جواز المناقشة فيها

المادة (٢٣) لا يجوز لمجلس شورى القوانين ان يتذاكر او يبدي رغبة ما في
ويركو الاستانة والدين العمومي و بالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو
بمعاهدات دولية

المادة (٢٤) تعتمد الميزانية في جميع الاحوال بمقتضى أمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من كل سنة

المادة (٢٥) يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها الى مجلس شورى القوانين لبدء رأيه او ملحوظاته فيه ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل

المادة (٢٦) يلتئم مجلس شورى القوانين في اول فبراير وفي اول ابريل وفي اول يونيه وفي اول اغسطس وفي اول اكتوبر وفي اول ديسمبر من كل سنة ويكون التثامه المرة الاولى بمقتضى أمر يصدر منا واذا دعت الحال اجتماعه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر منا وتفض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر منا وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الاعضاء المندوبين المستجدين في الثلاثة شهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقاً لما هو منصوص في المادة الثانية والثلاثين اما الاعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية والثلاثين

المادة (٢٧) للنظار الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون لهم فيها رأى شوروي ولهم أيضاً في بعض المسائل ان يستصحبوا كبار الموظفين في نظاراتهم او ان يستنيبهم عنهم فيها

المادة (٢٨) على النظار ان يقدموا لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده

المادة (٢٩) لا يجوز لاحد الحضور في مجلس شورى القوانين ما عدا النظار

يستصحبونهم او يستنيبونهم عنهم



الباب الخامس

(في تشكيل مجلس شورى القوانين)

المادة (٣٠) يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان

وتكون اعضاء هذا المجلس على نوعين اعضاء دائمين واعضاء مندوبين فالدائمون يكونون اربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثنان عشر عضواً والمندوبون ستة عشر ومنهم احد الوكيلين

المادة (٣١) تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا اما تعيين الوكيلين والاعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار وتربط رواتب للرئيس والوكيلين والاعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم عن وظائفهم إلا بأمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار بمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأى ثلثي اعضائه بالاقل

واذا دعى واحد او اكثر من الاعضاء الدائمين الى منصب النظارة فيعين البديل من النظار المنفصلين وقتها

المادة (٣٢) تكون مدة توظيف الاعضاء المندوبين ست سنوات وتجوز اعادة انتخابهم على الدوام وتعطي لهم مصاريف انتقال وتخصيص الستة عشر عضوا المندوبين يكون على الوجه الآتي

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبور سعيد والاسماعيلية والعريش وواحد عن كل مديرية من الاربع عشر مديرية ينتخبه مجلس المديرية نفسها

ويكون انتخاب الاعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديريات عند تجديد

الانتخاب بالقرعة في متنتى الثلاث سنوات ينفصل ايضاً عن مجلس شورى القوانين
وينتخب مجلس المديرية احد اعضائه بدلا عنه

واحد وكيلى مجلس شورى القوانين المعينين بأمر منا يكون من الاعضاء المندوبين
المادة (٣٣) يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لتأدية الاشغال

﴿ الباب السادس ﴾

« فى الجمعية العمومية »

المادة (٣٤) لا يجوز ربط اموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات
أو عوائد شخصية فى انقطر المصرى الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وقرارها عليه
المادة (٣٥) تستشار الجمعية العمومية عما يأتى

اولا — عن كل سلفة عمومية

ثانيا — عن انشاء أو ابطال اى ترعة وادى خط من خطوط السكة الحديد مارا
ايهما فى جملة مديريات

ثالثا — عن فرز عموم اطيان القطر لتقدير درجات اموالها .

وعلى الحكومة ان تخطر الجمعية العمومية بالاسباب التى دعتها لعدم التعويل على
ما ابدته جملة من الآراء ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الاسباب لها جواز المناقشة فيها

المادة (٣٦) للجمعية العمومية ان تبدي رأيها فى المسائل والمشروعات التى
تبعثها اليها الحكومة للبحث فيها ولها ايضاً ان تبدي آراءها ورغباتها من بادئ نفسها
فى سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الامور الادارية أو المالية وعلى الحكومة اذا لم
تعول على هذه الآراء أو الرغبات ان تخطر الجمعية العمومية بالاسباب التى دعتها لعدم
التعويل عليها انما لا يترتب على الاخطار بهذه الاسباب جواز المناقشة فيها

المادة (٣٧) كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الحدود
المقررة فى امرنا هذا يكون باطلا وغير معمول به

المادة (٣٨) لا يجوز لاحد الحضور في جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن من اعضائها
 المادة (٣٩) تعقد الجمعية العمومية مرة بالاقبل كل سنتين بأمر يصدر منا
 ولنا فضاها وتعيين ميعاد انعقادها التالى ولنا أيضاً حلها
 وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات الجديدة فى مسافة ستة اشهر



﴿ الباب السابع ﴾

« فى تشكيل الجمعية العمومية »

المادة (٤٠) تشكل الجمعية العمومية

اولاً من النظار

ثانياً من رئيس ووكلى واعضاء مجلس شورى القوانين

ثالثاً من الاعيان المندوبين

المادة (٤١) يكون عدد الاعيان المندوبين ستة واربعين على الوجه الآتى

عدد

٤	من المحروسة
٣	» الاسكندرية
١	» دمياط
١	» رشيد
١	» السويس وبور سعيد
١	» العريش والاسماعيلية
٤	» مديرية الغربية منهم واحد لبندر طنطا
٣	» » المنوفية
٣	» » الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة
٣	» » الشرقية

٣	من مديرية البحيرة
٢	» » القليوبية
٢	» » الجيزة
٢	» » بني سويف
٢	» » الفيوم
٢	» » المنيا
٣	» » أسسوط منهم واحد لبندر اسسوط
٢	» » جرجا
٢	» » اسنا
٢	» » قنا

المادة (٤٢) مدة تؤظف الاعيان المندوبين هى ست سنوات ويجوز اعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى هذا اليوم ولا يجوز انتخاب احد لان يكون من الاعيان المندوبين ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة فاكثر عارفاً القراءة والكتابة مؤدياً منذ خمس سنوات بالاقـل فى المدينة او المديرية النائب عنها ويركو ومالا مقررأ على عقار او اطيان قدره الفا قرش سنوياً مندرجاً اسمه منذ خمس سنوات بالاقـل فى دفتر الانتخاب

المادة (٤٣) رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية
المادة (٤٤) محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين
المادة (٤٥) على الاعيان المندوبين أن يحلفوا فى اول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم بمن الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطار

﴿ الباب الثامن ﴾

(في مجلس شورى الحكومة)

المادة (٤٦) تبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه في امر يصدر
منا فيما بعد

﴿ الباب التاسع ﴾

(احكام وقتية)

المادة (٤٧) تنفذ احكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة
والثلاثين من امرنا هذا من اول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين

﴿ الباب العاشر ﴾

(احكام عمومية)

المادة (٤٨) لا يجوز لمجالس المديرية ولا لمجلس شورى القوانين وللجمعية
العمومية ان تتداول في امر الا اذا كان حاضراً في كل مجلس منها ثلثا اعضائه بالاقول
غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازة قانونية وتصدر القرارات بأغلبية الآراء
فيما عدا الاحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثي الاعضاء واذا تساوت الآراء فرأى
الرئيس مرجح ولا يجوز لاحد من الاعضاء ان يستنيد عنه غيره في ابداء رأيه

المادة (٤٩) اذا خلا محل احد الاعضاء في أحد مجالس المديرية او في مجلس
شورى القوانين او في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بدل له في خلال شهر واحد
لا اكثر ولا تستمر مدة توظف العضو الجديد الا حين تجديد الانتخابات العمومية

المادة (٥٠) مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية يحزر كل منها لاثحة
الداخلية وأما لاثحة مجلس المديريات الداخلية فتقرر بأمر يصدر منا فيما بعد

المادة (٥١) لا يسرى قانون او امر منا (ذكرىتو) ما لم يوقع عليه رئيس
مجلس النظر والنظر الذي يختص بنظارته ذلك القانون او الامر

المادة (٥٢) كل خلاف يحدث فى تأويل معنى احد احكام امرنا هذا يناط
فصله فصلاً قطعياً بلجنة مخصوصه تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون احدهما
ناظر الحقانية وله الرئاسة ومن اثنين من اعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من
اعضاء محكمة استئناف القاهرة

المادة (٥٣) كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والاوامر واللوائح
والعادات يكون لاغياً وغير معمول به

المادة (٥٤) على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه
و يصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه فى المدن وفى بنادر وبلاد الوجهين القبلى والبحري

صدر بسراي عابدين فى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ١٨٨٣

(الامضاء)

﴿ محمد توفيق ﴾

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظر وناظر الخارجية

ناظر الداخلية

(الامضاء) (شريف)

(الامضاء) (اسماعيل ايوب)

ناظر المالية

ناظر الحربية والبحرية

ناظر الاشغال العمومية

(الامضاء) (حيدر)

(الامضاء) (عمر لطفي)

(الامضاء) (على مبارك)

ناظر الحقانية

ناظر المعارف العمومية

ناظر الاوقاف

(الامضاء) (فخري)

(الامضاء) (خيرى)

(الامضاء) (محمد زكى)



٢٧

❖ قانون الانتخاب ❖

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على القانون النظامي المصري الصادر في هذا اليوم
« امرنا بما هو آت »

❖ الباب الاول ❖

« في من لهم حق الانتخاب وفي انتخاب المندوبين للانتخاب »

المادة (١) لكل مصري من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب بشرط ان لا يكون في حال من الاحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة في المادة السادسة . أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب

المادة (٢) على كل منتخب « بكسر الخاء » ان يعطى رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائن فيها موظفه السياسي والموطن السياسي لكل منتخب « بكسر الخاء » هو محل توطئه الذي يجري فيه مباشرة حقوقه المدنية ويجوز له نقل موطنه السياسي لدائرة انتخاب أخرى بشرط ان يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسي الحالي ومدير الجهة التي يرغب نقله اليها

المادة (٣) المنتخبون « بكسر الخاء » المعينون في وظائف مديرية لهم ان يعطوا آراءهم في دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

المادة (٤) لا يجوز لاحد من المنتخبين « بكسر الخاء » ان يعطى رأيه في الانتخاب اكثر من مرة

المادة (٥) . في الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ صدور امرنا هذا يحضر دفتر الانتخاب على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء

اما في كل ثمن من اثمان القاهرة وكل قسم من اقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبورت سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف في القاهرة والاسكندرية من مأمور الثمن او مأمور القسم بصفة رئيس ومن شيخ الثمن او شيخ القسم ومن مشايخ الحوازي وتؤلف كل مدينة من المدن الاخر من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن اربعة من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختارهم المحافظ ايضا

ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين « بكسر الحاء » المتوطنين او الساكنين في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتر

المادة (٦) لا تدرج اسماء الآتي بيانهم في دفاتر الانتخاب

أولاً — المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او بالسجن او بالنفي او بحرمانهم من حقوقهم السياسية او بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم ايضاً لارتكاب سرقة او احتيال او خيانة او انتهاك حرمة الآداب

ثانياً — المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى احكام قضائية لتقصيرهم في أداء واجبات وظائفهم او لاختلاسهم مال الميري او لقبولهم الرشوة او لتعديهم على احد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية

ثالثاً — المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

المادة (٧) يعلق دفتر الانتخاب في كل بندر وفي كل بلد وفي كل مركز المديرية أما في مدينتي القاهرة واسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب في مكتب كل ثمن او قسم وفي ديوان الضبطية ويعلق في مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش في ديوان المحافظة

ويكون تعليق الدفتر المذكور في كل سنة من اول يناير الى غايته

المادة (٨) اذا ترا آى لای مصرى انه اهل درج اسمه في دفتر الانتخاب
فله ان يطالب درجه كما انه لكل منتخب (بكسر الخاء) مدرج اسمه في دفتر الانتخاب
ان يطلب درج اسم كل مصرى لم يدرج اسمه غدرًا ورفع اسم كل شخص درج
اسمه بدون حق

وتقدم هذه الطلبات في كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه في المديریات إلى
مدير الجهة وفي مدينتى القاهرة والاسكندرية الى مأمور الضبطية وفي باقي المدن الميينة
في المادة الخامسة الى المحافظ

ويجمل في كل مديرية دفتر لقيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطي
بها وصلات لاربابها

وكل منتخب (بكسر الخاء) صارت المعارضة في درج اسمه بدفتر الانتخاب يصير
اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنوه عنها في المادة الآتية بدون مصاريف وله ان ييدي
ملاحظات في ذلك

المادة (٩) يحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف في المديریات من المدير
بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتجان بالقرعة السرية وفي مدينتى
القاهرة والاسكندرية من مأمور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين من اعضاء المحكمة
الابتدائية في كل منهما وفي المدن الميينة في المادة الخامسة من المحافظ بصفة رئيس ومن
اثنين من اعيان المدينة ذوى الاملاك يختاران من ضمن المنتخبين (بكسر الخاء)
المندرجة اسماءهم في دفتر الانتخاب

وتحكم كل لجنة في الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارت من
كل سنة والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة بأغلبية الآراء تعلن لأربابها كتابة
في محلات اقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الادارة في الثلاثة ايام التالية لصدورها
واذا لم تحكم احدى اللجان في أحد الطلبات المحالة عليها او ابت ذلك فيعتبر هذا
رفضًا للطلب المذكور

ويجوز لأرباب الطلبات ان يستأنفوا قرارات اللجان امام محكمة الاستئناف المقيمين

في دائرة اختصاصها في الثانية ايام التالية لتاريخ اعلانهم بها
أما في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان او اباتها الحكم في الطلب فيضاف على
هذا الميعاد ثلاثة ايام ويسرى من تاريخ ١٥ مارث ويسرى مفعول قرارات اللجان
لحين ما تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي
عن الحضرة الخديوية

المادة (١٠) يبعث بصورة من دفاتر الانتخاب مخنوماً عليها من الذين حرروها
سواء كانوا مشايخ او لجان وبالمحضر المثبت استبقاء اجراءات النشر في اليوم نفسه الى
مدير الجهة عن المديرية او الى مأمور الضبطية عن مدينتي القاهرة والاسكندرية او
الى المحافظ عن باقي المدن الميمنة في المادة الخامسة للتوقيع عليها منهم وتكون تلك الدفاتر
مستديمة ولا يجوز اجراء تبديل فيها الا في وقت تعديها السنوى المنوه عنه في المواد
السالفة وعلى المدير او مأمور الضبطية او المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقاً لقرارات
اللجنة او لاحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات

وصورة اخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشايخ او للجان بعد ان يصححوها
حسب التصحيحات التي يعلنهم بها المدير او مأمور الضبطية او المحافظ

المادة (١١) عند تعديل الدفاتر في كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ او
اللجان اسماء المصريين الذين يتحقق لهم انهم حازوا الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف
منها اولاً — اسماء من توفوا — ثانياً — اسماء من فقدوا الصفات المطلوبة

المادة (١٢) لا يجوز لاحد الاشتراكات في الانتخاب ما لم يكن اسمه مندرجاً
في دفتر الانتخاب

المادة (١٣) ينتخب « بفتح الحاء » من كل تمن من اتمان القاهرة ومن كل
قسم من أقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن الميمنة في المادة الخامسة ومن
كل بندر او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى مندوب للانتخاب ووظائفه
هي المقررة في المواد الاتية

المادة (١٤) يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المعينة في أمر

اجتماع المنتخبين « بالكسر » بدون التفات لعدد الآراء التي اعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء نسبية

ويناط أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين « بالكسر » ذوى معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون « بالكسر » الحاضرون وأعضاء هذه اللجنة ينتخبون احدهم رئيساً لهم

وتعین شروط الانتخابات وكيفية اجرائها بنشور من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع فى الانتخابات انما ينبغى فى ذلك اتباع مانص فى الباب الآتى ويجوز دائماً لناظر الداخلية ان يعين فى اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأي معدود و يتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة (١٥) على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين ان يتحرروا صحة اجراء انتخاب المندوبين فى دوائرهم واذا ترااى لهم لزوم اعادة الانتخاب فعليهم ان يأمرؤا بذلك حالاً مع ذكر الاسباب التى انبني عليها الغاء الانتخاب الاول

المادة (١٦) عند صدور الامر او المنشور المنصوص عنه فى المادة الآتية يجب على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين ان يعطوا الى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتماد موضحاً فيها اسم ومحل اقامة كل منهم وذکر محل ويوم وساعة انتخاب اعضاء مجالس المديریات وبمقتضى هذه التذكرة التى تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول الى المحل الذى سيتم فيه انتخاب اعضاء مجالس المديریات



الباب الثاني

« في انتخاب أعضاء مجالس المديريات »

المادة (١٧) يكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بمعرفة المنتخبين (بالكسر) المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض الى مراكز المديريات قبل الانتخاب بثانية أيام بالاقل

ويكون اجتماعهم لاجراء الانتخابات العمومية بمقتضى أمر مناول الانتخابات التكميلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدى أعضاء مجالس المديريات وظائفهم بلا مقابل

المادة (١٨) لا يجوز للمنتخبين « بالكسر » المندوبين الاشتغال بامور خلاف انتخاب أعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز لخلافهم الحضور في جمعية الانتخاب وليس لهم الحضور فيها حاملين السلاح

المادة (١٩) تناط ادارة الانتخاب في كل مديرية ببلجنة انتخاب تؤلف بحضور المدير من خمسة أعضاء ثلاثة منهم ينتخبون من ضمن المندوبين وبمعرفةهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بذلك المديرية في دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية

ويتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة لملاحظه حرية اعطاء الآراء وضبط عمالية الانتخاب

المادة (٢٠) يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب مهما كان عدد المندوبين الحاضرين وتختار اللجنة لها رئيساً وكاتباً من ضمن اعضائها وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها في آخر الجلسة

المادة (٢١) على رئيس اللجنة ان يذكر المندوبين المجتمعين بما نص في

المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء رأيهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

المادة (٢٢) المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس جمعية الانتخاب فان لم يراع ما نص في المادة الثامنة عشرة من امرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس ان ينبه بحفظ النظام فان لم يصغ اليه فله ان يغض الجلسة ويؤجلها الى ساعة اخرى وله ايضاً ان لم يبق في مكانه انفاذ القانون أن يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له دواماً ملاحظة جميعات الانتخاب والتداخل لحفظ الامن العمومي متى لزم الحال

المادة (٢٣) على الرئيس ان يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انفضاضه كل مرة يشرع في عملية الانتخاب

المادة (٢٤) ينبغي ان يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من اعضاء اللجنة على الاقل ويحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معاً واجب حال الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمله من المنتخبين «بالكسر» الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يعينه من الاعضاء ان يقوم مقامه وان غاب الكاتب موقتاً فالرئيس يعين مكانه احد الاعضاء او المنتخبين «بالكسر»

المادة (٢٥) تكون احكام اللجنة قطعية في كافة المشاكل التي تحدث حال الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص بالمادة الرابعة والاربعين من امرنا هذا وعليها ان تبين مستندات الحكم وتكون مذكراتها سرية ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

المادة (٢٦) قرارات اللجنة تكون باغلبية الآراء اذا تساوت فرأى الرئيس مرجح و يشار الى ذلك بالمحضر

المادة (٢٧) يشتمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فان خلا عن ذكرها فلا يعتبر ذلك سبباً لابطال الانتخاب

المادة (٢٨) يكون أخذ الآراء سرّاً من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة

المادة (٢٩) يتبدئ اعضاء اللجنة باعطاء آرائهم ثم ينادى احدهم كلا من المندوبين باسمه حسب المندرج في دفتر المديرية العمومي ويعطي كل مندوب رأيه عند المناداة باسمه وتعاد مناداة اسماء المندوبين الذين لم يعطوا آرائهم في اول دفعة ومن لم يعط رأيه من المندوبين لا في الدفعة الاولى ولا في الثانية فلا يمنع من اعطائه الى آخر الوقت المعين لاخذ الآراء

المادة (٣٠) على كل مندوب ينادى باسمه ان يقدم للجنة تذكرة الاعتماد التي بيده ويكون له آراء بمقدار عدد اعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله ان يحد آرائه في شخص واحد او ان يخصصها على جملة اشخاص وان اضاع تذكرته فلا يمنع من اعطاء رأيه اذا عرفت اللجنة

المادة (٣١) المندوبون الذين مجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث يقيد الكاتب آراءهم في الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة احد اعضاء اللجنة الذي يختاره المندوب وللمذكور ان يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب والعضو الذي يختاره

المادة (٣٢) الآراء المعلقة على شروط باطلة وتتداول اللجنة قطعياً في الحال في صحة او ابطال الانتخابات مع عدم الاخلال بما نص بالمادة الرابعة والاربعين من امرنا هذا

المادة (٣٣) لا يمكن الانتخاب الا يوماً واحداً انما اذا طرأت احوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره او نهوه فيمكن تأجيله الى اليوم التالي و يعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك الطريقة التي تقرها اللجنة

المادة (٣٤) متى تم اخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس انتهاء عملية الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين اعطوا آراءهم و يعلن رئيس الجلسة ذلك حالاً للجمعية ثم تفرز الآراء ويعمل بذلك بحضور يعضيه اعضاء اللجنة والمدير

المادة (٣٥) يكون تعيين الاعضاء باغلبية الآراء اغلبية نسبية واذا تساوت الآراء بين شخصين فرئيس اللجنة يقترح بينهما

المادة (٣٦) يعلن رئيس اللجنة اسماء الاعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضي جميع اعضاء اللجنة قبل انقضاء الجلسة على محضر الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة اوراق الانتخابات الى ناظر الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من اعضاء اللجنة بمطابقتها للاصل بطرف مدير الجهة

المادة (٣٧) يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير الى كل من الاعضاء المنتخبين (بالفتح) شهادة بانتخابه

﴿ الباب الثالث ﴾

« في انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين »

المادة (٣٨) ينتخب المنتخبون « بالكسر » المندوبون عن اتمان القاهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين وينتخب المنتخبون « بالكسر » المندوبون عن مدينة اسكندرية العضو المندوب للمجلس المذكور عنها وعن الست مدن الاخر المبينة في المادة الخامسة ويكون اجراء الانتخاب في ديوان ضبطية القاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان ضبطية الاسكندرية عنها وعن باقي المدن ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء اغلبية نسبية

المادة (٣٩) ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الاربع عشرة بالقرعة السرية واحداً من اعضائه ليكون عضوا مندوبا في مجلس شورى القوانين ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في انتخاب الاعيان المندوبين للجمعية العمومية ﴾

المادة (٤٠) ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن اثنان القاهرة والمنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أقسام الاسكندرية والمنتخبون (بالكسر) المندوبون عن باقي المدن المينة في المادة الخامسة عدد الاعيان المقرر في القانون النظامي لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية ويكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية كل منهما وعن مدينتي دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل منهما وعن السويس وبور سعيد في ديوان محافظة السويس وعن العريش والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

المادة (٤١) ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن الاربع عشرة مديرية الخمسة وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر في القانون النظامي لكل مديرية

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب اعضاء مجلس المديرية

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء اغلبية نسبية

﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ أحكام وقية ﴾

المادة (٤٢) أحكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من امرنا هذا تعدل في الانتخاب الاول كما يأتي

اولاً — يعلق دفتر الانتخاب في كل بلد وفي مراكز المديريات مدة خمسة عشر يوماً التالية للخمسة عشر يوماً المحددة في المادة الخامسة لتحديد دفاتر الانتخاب

ثانياً — يجوز تقديم الطلبات في الثمانية أيام التالية للخمسة عشر يوماً المحددة لتعليق دفاتر الانتخاب

ثالثاً — يحكم في هذه الطلبات في الثمانية أيام التالية للثمانية أيام المحددة لتقديمها

— رابعاً اللجنة المنوّه عنها في المادة التاسعة تؤلف في الانتخاب الاول من المندوبين المنتخبين (بالفتح) او من مأمور الضبطية او المحافظ او مدير الجهة بصفة رئيس ومن اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائرة اختصاصها

خامساً — الميعاد المضاف عليه ثلاثة ايام المنصوص عليه في المادة التاسعة للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان او اباتها الحكم في الطلب يتبدأ من اليوم التالي للثمانية ايام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها

المادة (٤٣) المدة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والاربعين من القانون النظامي لدرج الاسماء في دفاتر الانتخاب لا تراعي في الانتخابين العموميين الاولين المختصين باعضاء مجالس المديريات ولا في انتخاباتهم التكميلية ولا تراعي ايضاً في الانتخاب العمومي الاول المختص بالاعيان المندوبين ولا في انتخاباتهم التكميلية

الباب السادس

(احكام عمومية)

المادة (٤٤) كل طعن في صحة الانتخابات يقدم في الثمانية ايام لرئيس المجلس المختص به والرئيس بعد ان يعلم به اعضاء المجلس يرسله في الثمانية ايام التالية الى رئيس احدى المحاكم الآتية ذكرها

فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب احد اعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية

العمومية تحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكماً باتاً بدون مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المديرية ليحكم حكماً باتاً بدون مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

المادة (٤٥) كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والوامر واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به

المادة (٤٦) على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصري

صدر بسراي عابدين في ٢٤ جمادي الثانية ١٣٠٠ « أول مايو سنة ١٨٨٣ »
الأُمضا

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجالس النظار

شريف

ناظر الداخلية

اسماعيل ايوب

٢٨

لائحة التنظيم

الصادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٩ بقرار من نظارة الاشغال العمومية غرة ٥٤٩
بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الامر العالي الصادر في ٢٦ اغسطس
سنة ٨٩ قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هو آت

المادة (١) ادارة عموم مدن ومباني القطر المصري المشكلة بنظارة الاشغال
العمومية تستمر على القيام باداء اعمالها على حسب القواعد المقررة

المادة (٣) تؤلف مجالس التنظيم من الموظفين الآتي ذكرهم

﴿ مدينة القاهرة ﴾

- اولا — احد كبار موظفي نظارة الاشغال العمومية يعينه الناظر « رئيس »
- ثانياً — مدير اشغال المدينة المذكورة « نائب رئيس »
- ثالثاً — مندوب من طرف المحافظة
- رابعاً — أحد مهندسي التنظيم
- خامساً — مندوب من طرف مصلحة الصحة

﴿ مدينة الاسكندرية ﴾

- اولا — محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه « رئيس »
- ثانياً — مندوب من طرف مصلحة الصحة
- ثالثاً — مدير اشغال المدينة المذكورة
- رابعاً — مندوب من طرف المحافظة
- خامساً — أحد مهندسي التنظيم

﴿ مدن السويس ودمياط وبور سعيد والاسماعيلية ﴾

- اولا — محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه « رئيس »
- ثانياً — مندوب من طرف مصلحة الصحة
- ثالثاً — مهندس التنظيم
- رابعاً — مندوب من طرف البوليس

ويحضر الجلسات أحد كتاب التنظيم لاداء وظيفة كاتب سر المجلس واما باقي المدن والقرى الموجودة فيها الان مصالح تنظيم او التي ستشكل فيها تلك المصالح فيما بعد فيؤلف مجالس التنظيم في كل منها من الموظفين الآتي ذكرهم

- اولا — المدير او وكيله بالنيابة عنه « رئيس »

ثانياً -- مهندس التنظيم

ثالثاً -- مندوب من طرف مصلحة الصحة

رابعاً -- مندوب من طرف البوليس

يؤدي وظيفة كاتب سر المجلس احد كتاب التنظيم وفي غيابه مهندس التنظيم
المادة (٣) يلتزم المجلس اعتيادياً في كل خمسة عشر يوماً مرة واحدة على الاقل
ويلتزم ايضاً على خلاف المعتاد كلما تراأى للرئيس لزوم لذلك ولا تكون قراراته صحيحة
معتبرة الا اذا كان حاضراً به اغلب اعضائه وفي حالة تساوى الآراء فالطرف الذى
ينضم اليه الرئيس هو الارجح واذا غاب الرئيس فيعين المجلس احد اعضائه ليقوم مقامه

المادة (٤) على المجلس ان يقوم بالاعمال الآتية

اولاً -- تقرير خط التنظيم سواء كان على الرسومات او على الخريط العمومية

ثانياً -- ترتيب الشوارع وتعيين اسمائها اذا رأى لزوماً لذلك

ثالثاً -- تعيين عرض كل شارع

رابعاً -- تغيير ترتيب تلك الشوارع عند الاقتضاء

خامساً -- ان يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشترى الاراضى اللازمة لانشاء

الشوارع او لتوسيعها او بيع اراضي الشوارع التى تسقط من ترتيب الشوارع

سادساً -- تعيين المسافة بين المغروسات التى على جانبي الشوارع العمومية وبعضها

سابعاً -- ان يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التى يستدعيها

تنظيم الشوارع

ثامناً -- ان تعرض التصميمات التى تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها

تاسعاً -- ان يقرر ما يلزم اجراؤه نحو المباني المقتضى ترميمها حرصاً على الامن العام

ونحو المباني المخلة

المادة (٥) تعمل الخريط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما في

ادارة عموم المدن والمباني وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة هى به وتعديل تلك الخريط

كلما احدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على

الحالة الاصلية التي كانت عليها تلك الاماكن واتخذ المجلس الشروط العمومية الآتية اساساً في رسم خطوط التنظيم (ا) الازقة الغير نافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها اربعة امتار واما التي يكون نصف طولها تقريباً او جميع الابنية المقامة فيها على خط التنظيم مبنياً على عرض ثلاثة امتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل فتبقى على هذا العرض في كامل طولها (ب) كل سكة موصلة الى سكة أخرى عرضها من ٤ امتار الى ٦ يجعل عرضها ٤ امتار (ج) كل سكة موصلة الى سكة أخرى يتجاوز عرضها ٦ امتار على الاقل (د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ امتار وفي باقي المدن ٦ امتار فقط (هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية ١٢ متراً على الاقل وفي باقي المدن ثمانية امتار فقط (و) الشوارع ذات الاشجار يكون خط التنظيم فيها موازياً لصف الاشجار وعلى مسافة ٤ امتار على الاقل من ذلك الصف (ز) يعتبر الخليج المصرى المار في مدينة القاهرة شارعاً عرضه ١٠ امتار وعلى ذلك فالابنية القائمة على جانبيه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاع المقررة للطرق والشوارع (ح) خطوط تنظيم جهات الابنية المقامة على جانبي الشارع تكون مستقيمة بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطاً مستقيمة طويلة على قدر الامكان وتمتد هذه الخطوط بقدر الامكان أيضاً في وسط الابنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحداً بقدر الاستطاعة على جانبي المحور (ط) المباني المتقنة الصنعة والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذي هي عليه ولا يتناولها حكم الدخول في خط التنظيم الا عند تجديد بنائها ما لم يصدر ناظر الاشغال العمومية قراراً نظراً لاسباب خصوصية باقيا تلك المباني على خطها الاصلى « ي » اذا تكون من خطوط التنظيم عند ملتقى شارعين زاويتان حادتان فيجب قطع كل واحدة منهما تقدر متر واحد على الاقل عامودياً على خط يقسم الزاوية الى نصفين « ك » الزوايا التي تكون في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة أو اربعة امتار تقطع على متر واحد عند ما تتلاقى خطوط التنظيم بزوايا قائمة أو حادة - ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم احد الشوارع فيوقع على ذلك الرسم جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس وتدون به

العبارة الآتية « قد تقرر تنظيم شارع بجلسة مجلس التنظيم المنعقدة في »
ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه منه

المادة (٦) يقدم طلب الرخصة على ورق تمغه موقعاً عليه من الطالب أو من وكيله المفوض قانوناً مبيناً فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكنه واقامته ونوع الاعمال التي يريد اجراؤها واسم المدينة والقسم واسم الشارع ويعين فيه أيضاً بالضبط والدقة المنزل أو العقار المرغوب اجراء العمل فيه على ان الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تعفي اصحابها من القيام بأداء الاجراآت والشروط المنوه عنها بالقوانين والوامر العالية او اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لامور أخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة اما المصالح الاميرية فتعفى من دفع أى رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة ان يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الايصال اللازم

المادة (٧) تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي تصدر من مجلس التنظيم

المادة (٨) لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في أية جهة من الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينهما تحال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو ينظر في ذلك ويوافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصدارها وكيفما كانت الحال فحقوق الارتفاق العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم

المادة (٩) الرخص التي تعطى عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من الدقة والضبط ويجوز لصاحب الرخصة ان يطلب رسماً عن خط التنظيم مطابقاً للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط ان يدفع الرسوم المقررة ويجب ان يبين في الرخصة النقط الثابتة اللازمة لاقامة حائط الوجهة ويجوز ان يشترط فيها على صاحبها ان يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها والا

يكلف بدفع أي رسم على ذلك ومتى ادرج هذا الشرط الاخير في الرخصة يعتبر شرط من الشروط الاساسية فيها فاذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته وجوبا ولا يعمل بها وعليه أيضا ان يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه مترا واحدا فوق الارض ويجب ان يصير اجراء هذا الكشف بمعرفة مهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة ايضا ولا يعمل بها ويحكم عليه قاضي المخالفات بتوقيف البناء

اما المهندس الذي يكون أجرى الكشف فيحرر عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون ان يدفع شيئا عن ذلك
واما الاسوار التي تكون من سياجات نامية فيجب ان تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم

وكل من اراد البناء على شارع مغروس أشجاراً فلا يجوز له نقل اية شجرة منها لتسهيل الوصول الى الابواب المتسعة التي تمر منها العربات

واذا شرع واحد في اقامة بناء يجب عليه أن يراعى ليس فقط خط التنظيم بل والاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز الخارجات وأما الاراضى التي حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فتحاط باسوار تبني على خط التنظيم
المادة (١٠) مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدور أمر عال باعتماده يسوغان للحكومة ان تنزع شيئاً فشيئاً بالطرق القانونية الاراضى المبين بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالي المشار اليه لايجوز اقامة أى بناء على الاراضى اللازم نزع ملكيتها

المادة (١١) لايجوز احداث بروزات في وجهات المنازل خلاف البروزات الآتي بيانها

اولا في السفلى الى القاعدة

س متر

٥٥ . . في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فما دون

س	متر	١٥	٠٠	في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة امتار
ثانياً	في الاكثاف او الاعمدة وجلسات الشبابيك			
س	متر	٠٥	٠٠	في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فما دونه
١٠	٠٠	في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة امتار		
ثالثاً	في البليكونات والماوردات التي تقام على ارتفاع اربعة امتار ونصف على			
الاقل عن سطح ارض الشارع ويراد بهذا السطح السطح الاعلى لوزنة الاساس				
س	متر	٠٠	٠١	في الشوارع التي عرضها ستة امتار فما فوقه
٥٠	٠٠	في الشوارع التي عرضها اقل من ستة امتار		
ولا يجوز الترخيص ببناء ماوردات على وجهات المنازل الكائنة في صدر الازقة				
المسدودة				

رابعاً ما يبرز في وجهات الدكاكين لا يتجاوز قط مقدار بروزه عشرين سنتيمتراً
ويدخل فيه بروز الزخرفة على اختلاف انواعها

خامساً تحسب البوارز من سطح حائط الواجهة من فوق السفلى

المادة (١٢) يصير ازالة ما يبرز عن المباني من مساطب وسلام خارجة ودرج
والا تستثنى من ذلك الا المباني التاريخية والدينية والمباني المتقنة الصنعة الى ان يحدد
بناء وجهاتها على خط التنظيم

المادة (١٣) تهدم العقودات او الاسبطة المقامة فوق الطرق العمومية شيئاً
فشيئاً كلما اعتراها خال وكذلك متى هدمت احدى المباني المستندة هي عليها ويصير
ايضاً هدمها متى ظهر خال باحدى الحيطان التي تحملها ولا يجوز قط من الآن فصاعداً
اقامة شئ منها فوق الطرق العمومية

المادة (١٤) قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم يبلغها مهندس التنظيم
الى المحافظ او المدير لينفذها ويذكر في هذه القرارات الاسباب الداعية لاصدارها ويعين

فيها التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويحدد لذلك ثمانية أيام على الأقل اذا كان صاحب المنزل ساكناً فيه وخمسة عشر يوماً اذا كان المكان مؤجراً فاذا مضى الاجل المحدد بالقرار ولم يباشر في اجراء الهدم يتعين على المحافظة او المديرية اخطار مصلحة التنظيم بذلك وهي تحرر محضراً عن تلك المخالفة وتقام الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر ثم يحكم قاضى المخالفات بالغرامة المقررة قانوناً ويأمر ايضاً بعد التحقيق اذا كان هناك لزوم له باجراء الهدم على مصاريف مرتكب المخالفة . اما تنفيذ الحكم فبعد استيلاء الاجراءات اللازم اتخاذها نحو الاجانب يقع على صاحب الملك نفسه الذى عليه ان يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف بينه وبين المستأجرين او غيرهم من المقيمين فى المنزل

المادة (١٥) المأمورون المناط بهم اثبات وقوع المخالفات هم المهندسون ومديرو مصالح التنظيم ومندوبو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون أحدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب الملك واذا كان غائباً تلتصق النسخة المذكورة على حائط المنزل

المادة (١٦) اولاً كل عرض يقدم الى قلم التنظيم يدفع عليه حال تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ

ثانياً : تدفع الرسوم الآتى بيانها قبل تسليم الرخص الى اربابها وذلك علاوة على الرسم المقرر المذكور آنفاً « ا » رسم نسبي قدره قرشان صاغ عن رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل متر من طول الواجهة الكائنة على الطريق العمومي « ب » رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ من رخصة تعلية حائط او تعلية بناء مقام على خط التنظيم « ج » رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن رخصة اجرا ترميمات او تعديلات في فتحات وجهة او سور كائن على الطريق العمومي « د » رسم قدره قرش واحد صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصي باعتبار كل متر طولي من الواجهة « هـ » رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عملها لفوات ميعاد السنة الواحدة المنوه عنه بالمادة الخامسة من الامر العالى

لائحة السجون

(القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٧ يولييه سنة ٩٧)

الباب الاول

« في المسجونين الذين يكونون تحت التحقيق »

بند (١) يجب تفتيش من يراد ايداعه السجن فينزع ما يوجد معه من الاسلحة والآلات والدخان والنقود وكل ما حظر دخوله السجن

بند (٢) يجب استحمام كل من يراد ايداعه السجن بالمحل المعد لذلك الا اذا رأى المأمور انه لا لزوم له او قرر الطبيب بعدمه لاسباب صحية

بند (٣) يجب استعمال الطرق اللازمة لازالة ما يوجد مع المسجونين من الامراض الجلدية والادران وما ينشأ عنها

بند (٤) تنزع من المسجون الملابس الرثة والقذرة التي يخشى منها عدوى المسجونين عند قبوله بالسجن وتبخر بالغلي او آلة التطهير و يعطى صاحبها بدلها من السجن

بند (٥) عند حضور اى مسجون للسجن يلزم ان المأمور او المستخدم الذي يستلمه يتحقق جيداً من اوصافه ويظابق بينها وبين ما هو مسطور بأمر الحبس الوارد مع ذلك المسجون وهذا لا يستدعي تجريده من الملابس او فعل شيء معه يسأمة الطبع ويجب قيد تلك الاوصاف بدفتر المسجونين الذين يكونون تحت التحقيق حسب

الواضح بأمر الحبس

بند (٦) النقود التي توجد مع المسجون يأخذها المأمور وتفيد بالدفتر المعد لها بالسجن تحت الصرف منها في حاجاته كالاغذية والملابس والفرش واللوازم الاخرى

الضرورية بحسب ما يحتاج ويكون مشترى تلك اللوازم من ككتين (مخزن) السجن وتسديد ثمنها يكون على حسب جدول الاثمان الموجود بالسجن

بند (٧) كل مسجون يرغب ان يحضر غذاءه من عنده فعليه ان يخبر المأمور بذلك وهو يحدد له الاوقات التي يلزم احضار الاغذية فيها بحيث تكون قابلة للتفتيش بمعرفة مستخدمي السجن

بند (٨) اذا كان المسجون عاجزاً عن احضار اغذيته ولوازمه فتصرف له الاغذية المينة بجدول نمرة وحصيرة وغطا

بند (٩) يوضع المسجونون المذكورون باود متفرقة كل واحد بمزل عن الآخر وایس لهم ان يجتمعوا او يخاطب بعضهم بعضاً ولا ان يكونوا مع المحكوم عليهم اذا سمحت محال السجن بذلك

بند (١٠) يكلف هؤلاء المسجونون بتنظيف اودهم والطرق والحوش والمساعدة في نقل المواد البرازية

بند (١١) للمأمور ان يصرح المسجون بناء على طلبه ومراعاة لعوائده وحالة معيشته اذا سمحت محال السجن

اولا — ان يقيم في اودة مخصوصة ويوجد فيها سرير او مفروشات او اشياء اخرى نظير قيامه بدفع عشرة قروش صاغ يوميا

ثانيا — ان يترىض وحده منفردا عن باقي المسجونين

ثالثاً — انه يكون عنده ادوات منزلية حسب طلبه وبمصاريف من طرفه

رابعاً — انه يعين له المأمور احد المسجونين ليقوم مقامه في نظافة السجن وغيرها مما لم يكن متعودا عليه وذلك نظير قيامه بدفع خمسة قروش صاغ يوميا

بند (١٢) زيارة الاقارب والاصحاب للمسجونين تكون مرة واحدة في كل اسبوع (يوم الجمعة) بحضور احد مستخدمي السجن ولا تتجاوز مدة الزيارة نصف

ساعة الا اذا كان باذن خصوصي من المفتش العمومي او المدير او المحافظ

بند (١٣) للمحامي الذي تولى الدفاع عن المسجون ان يزوره في كل وقت

بتصريح من النيابة وليس من الضروري ان تكون هذه الزيارة بحضور احد مستخدمي السجن وانما يجب ان تتخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على المسجون وعدم ادخال شئ من الممنوع دخوله في السجن

بند (١٤) يصرف للمسجونين الورق وأدوات الكتابة الضرورية التي يترأى للمأمور لزومها لاجل ان يكتب بها المسجون الخطابات لاصحابه او ما يلزم لقضيته بشرط ان يطلع المأمور علي ما يصدر منه من كل مكتوب وما يرد اليه قبل ان يسلم له
بند (١٥) مصرح لمن يريد من هؤلاء المسجونين بقراءة الجرائد او اشياء أخرى بمصاريف من طرفه بتصريح من المأمور

بند (١٦) لا يكره هؤلاء المسجونون على العمل الا فيما يختص بنظافة اودهم او غيرها وان سمحت حالة ترتيبات السجن بأن يشتغلوا في المهنة التي كانوا يتعاطونها قبل سجنهم فتعطى لهم التسهيلات اللازمة والارباح الناتجة من الشغل يستبعد منها ما يكون قد صرف في غذائه الذي يقرر بمعرفة تفتيش عموم السجن والباقي على ذمته

بند (١٧) على اولئك المسجونين ان يخضعوا للقوانين المختصة بالنظام الداخلي التي تسن للمحكوم عليهم بالحبس او السجن

بند (١٨) الاحوال المخولة للمسجونين المنصوص عنها المواد السابقة لا تمنع مأمور السجن من اخذ الاحتياطات للحفاظ الكافي على المسجونين المتهمين في قتل او سطو او جنايات كبرى واجب ان تثبت تلك التحفظات الضرورة والاسباب التي دعت لها في دفتر الحوادث لاجل علم المدير او المحافظ او المفتش بها



﴿ الباب الثاني ﴾

(في المسجونين المحكوم عليهم بالحبس او بالسجن)

﴿ الفصل الاول ﴾

(في دخول المسجونين السجن)

بند (١٩) يجب تفتيش كل مسجون قبل ادخاله السجن وان يؤخذ ما معه من الاسلحة والآلات او النقود او الدخان او ما مائل ذلك ويضبط لجانب الحكومة
بند (٢٠) يجب استحمام كل مسجون عند قدومه للسجن الا ان يأمر الطبيب بغير ذلك

بند (٢١) يكشف الطبيب على المسجون حين حضوره السجن او بعده بوقت يسير

بند (٢٢) اذا وجد المسجون عند حضوره مصاباً بأمراض جلديه ناشئة عن الادران فيجب اتخاذ الطرق اللازمة لعلاجها لقطع اثره

بند (٢٣) يرصد اسم المسجون وسنه في دفتر السجن ومقاسه ومقدار وزنه وعلاماته الخصوصية وهيئته العمومية وما يكون اخذه في الدفتر ضرورياً وبناء على طلب البوليس تؤخذ المقاسات (الانتروبومترية) وصورته الفتوغرافية

بند (٢٤) يجب على مأمور السجن او من ينوب عنه بعد قبوله المسجونين بالسجن ان يتلو عليهم بوجه الاختصار قوانين السجن فيما يختص بسلوك المسجونين ومعاملتهم

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في الملابس والمفروشات)

بند (٢٥) يصرف لكل مسجون من السجن الملابس المقررة وهو ملزم

لبسها وليس له ان يكون معه اى شيء لم تصرفه له المصلحة ويجب ان تغسل ثيابه واشياؤه المختصة به ثم تطهر فى اقرب وقت قبل حفظها او يصير اتلافها اذا دعت الحالة لذلك

بند (٢٦) لا تحفظ ملابس المسجون المحكوم عليه باكثر من سنة فاذا كانت لا تصلح للاستعمال فتعدم والا فترسل لاقارب المسجون بمصاريف من عنده او يصير تصريفها بأى صفة اخرى

بند (٢٧) يصرف لكل مسجون المفروشات الكافية المقررة وفي فصل الشتاء يصرف له ملابس ومفروشات زيادة وكذلك فى الاحوال الخصوصية التى يرى الطبيب لزوم ذلك فيها

﴿ الاغذية ﴾

بند (٢٨) يصرف لكل مسجون المقدار الكافى من الاغذية بنسبة درجة الشغل الصناعى المنوط به كالمبين بجدول الاغذية ولا يزداد على الاغذية المقررة للمسجون الذى ليس فى الشفخانة الا باذن كتابى من الطبيب — والمسجون الكسلان المتصف بسوء السير والسلوك لا يصرف له الا الغذاء المعين لامثاله فقط

﴿ محال المسجونين ﴾

بند (٢٩) يعزل المسجونون المحكوم عليهم بثلاثة اشهر فأقل فى مكان على حدتهم ولا يختلطون بالمسجونين الآخرين ليلا ولا فى اوقات الشغل هذا ان سمحت محال السجن بذلك

بند (٣٠) المحكوم عليهم باكثر من ثلاثة اشهر يعزلون عن باقى المسجونين اذا سمحت حالة السجن بذلك والا يعاملون بالتطبيق بالبند ٤٦

بند (٣١) اذا كانت اود الانفراد لا تكفى لوضع المسجونين على حسب الترتيب المذكور فبقدر الامكان يوضع بها ذور الاحكام الجزئية حتى يكونوا بمعزل عن ارباب المدد الكبيرة

بند (٣٢) ان لم يكن مضر من اختلاط المسجونين ببعض لعدم كفاية محال السجن فلا يجوز وضع اقل من ثلاثة في أودة واحدة اما الاحداث الذين يكون عمرهم اقل من اربعة عشر سنة فمن الضروري ان يكونوا دائما بمعزل عن الاكبر سنا

« النظافة »

بند (٣٣) تلاحظ بالدقة نظافة اجسام المسجونين وملابسهم ومفروشاتهم وكل ما يستعملونه وكافة محال السجن

بند (٣٤) يلزم استحمام كل مسجون مرة واحدة في الاسبوع في فصل الشتاء ومرتين في فصل الصيف او اكثر اذا ترا آى للمأمور بذلك باشارة من الطبيب وان يصرف لهم المقدار الكافي من الصابون والملابس النظيفة

بند (٣٥) يجب على كل مسجون ان ينظف اودته والادوات المصروفة له من ملابس ومفروشات ويجب عليه ايضاً كنس وتنظيف الطرقات والمماشى والمحلات الاخرى التى يؤمر بتنظيفها

« التشغيلات »

بند (٣٦) ينقسم تشغيل المسجونين الى ثلاثة انواع كالاتى

(النوع الاول)

نقل المواد البرازيه
تشغيل الطامبه وجلب المياه

الطحن
الحفر ونقل الاتربة
تكسير الاحجار

(النوع الثاني)

البناء	وزن وتنسيق الحبوب
نحت الاحجار	كنس الحيشان
تشغيل البطانيات	تصليحات وترميمات
» الاقمشة القطنية	النجارة
» الجوالات	تشغيل الاحبال
» المقاطف	تنظيف الصوف وفل الاحبال القديمة
» الفخار	أشغال يدوية اخرى خلاف نقل المواد
» الطوب الاحمر	

﴿ النوع الثالث ﴾

الحياطة	تنظيف الاراضى المنزرعة من الاعشاب
غزل الصوف دوباره وخيط	الغريبة
اشغال خفيفة بالجنيئة	اشغال يدوية خفيفة
بند (٢٧)	على كل مسجون سواء كان منفردا او مع آخرين ان يشتغل في الاشغال التى عينها له المأمور بحسب درجته اذا لم يكن ذلك بسبب مرض ثبت بالكشف الطبي
بند (٢٨)	لا يجوز تشغيل المسجون فى ملاحظة اشغال السجن اوفى خدمة مسجون آخر محكوم عليه
بند (٢٩)	تشغيل المسجونين ايام الجمع والاعياد يكون فى اعمال خدمة السجن الضرورية جدا

﴿ علامات ﴾

بند (٤٠) يقدر شغل كل مسجون بعلامات فاذا اكتسب المسجون العلامات

المبينة بعد بحسب اخلاقه وسيره واجتهاده ينقل الى درجة اعلى من درجته ويكتسب بعض امتيازات

بند (٤١) مدة الشغل المقررة لكل مسجون هي ست ساعات يوميا والعلامات التي تعطى اليه في المدة المذكورة تكون كالمبين بعد

(١) ثمان علامات لمن يشتغل اشغالا صعبة ومستمرة في هذه المدة

(٢) سبع علامات لمن يشتغل في هذه المدة اقل اجتهادا من الاول

(٣) ست علامات لمن يشتغل في هذه المدة بحالة متوسطة ومتابعة

بند (٤٢) اذا لم يعتن المسجون في شغله أو يكون سيره ردياً تسحب منه

بحسب درجة الذنب بعض علامات مما يكون اكتسبها وحينئذ يفقد بعض الامتيازات التي اكتسبها بشغله

بند (٤٣) في ايام الجمع والاعياد وفي ايام عطلة المسجون بالاستتالية عن

الشغل بسبب المرض تعطى له علامات بنسبة حالة اجتهاده ايام الاسبوع الماضي

بند (٤٤) ينحبر المسجون من وقت الى آخر عن العلامات التي يكتسبها

﴿ ترتيب الدرجات ﴾

بند (٤٥) يلزم ان كل مسجون يدخل في جميع او بعض الفرق الآتية حسبما

تسمح به مدة حكمه

عدد

١٠٩٥ يتحصل عليها مدة التجربة

٢١٩٥ يتحصل عليها وهو بالدرجة الثالثة بعد التجربة

٢١٩٥ يتحصل عليها وهو بالدرجة الثانية ثم ينقل بعدها بالدرجة الاولى

بند (٤٦) عند دخول المسجون السجن يجب وضعه في أودة انفرادية اذا

كانت محلاته تسمح بذلك حتى يتحصل على علامات عدد ١٠٩٥ اما اذا كانت

المحلات غير كافية للانفراد فيختلط من المسجونين المنفردين من يكون متحصلا منهم

على علامات اكثر من غيره

بند (٤٧) المسجونون الذين يكونون تحت التجربة وفي الدرجة الثالثة يشتغلون في الاشغال الميينة في النوع الاول

بند (٤٨) المسجونون الذين يكونون في الدرجة الثانية يشتغلون في الاشغال الميينة في النوع الثاني فقط

(المادة ٤٩) المسجونون الذين يكونون في الدرجة الاولى يشتغلون في الاشغال الميينة في النوع الثالث فقط

﴿ العقوبات ﴾

بند (٥٠) يعدّ المسجون مخطئاً اذا وقع منه امر او اكثر من الامور الآتية :

- (١) الخروج عن طاعة اوامر مأمور السجن او أي مستخدم به
- (٢) عدم احترام أي ضابط بالسجن او مستخدم به او اي زائر
- (٣) التكاسل في الشغل وعدم الاعتناء به والتوقف عنه
- (٤) الشتم او التلفظ بالفاظ خارجة عن حد الآداب
- (٥) قلة الحياء بالفعل او الاشارة
- (٦) تهديده لآخر
- (٧) الغناء او التصفيير او احداث غاغة او مشغولية المسجونين بدون لزوم
- (٨) تركه اودته او النقطة المعين فيها او محل شغله بدون اذن
- (٩) اتلاف اي محل من محال السجن او اي صنف من الاصناف المصرح له باستعمالها

(١٠) احداث ضرر او ايجاد وساخة بأي محل من المحلات

(١١) ايجاد اصناف من الممنوعات معه

(١٢) أخذه شيئاً من مسجون آخر او اعطاؤه اليه بدون اذن

(١٣) رفضه الاوامر والقوانين الموجودة بالسجن او اهماله في اطاعتها

(١٤) اتيانه امراً مضاداً للنظام او الترتيب المعمول بأي صفة كانت

(١٥) شروعه في اى عمل من الاعمال السابقة

بند (٥١) اذا وقع من اى مسجون امر من الامور التى توجب عقابه فله أمور السجن ان يعاقبه بعقوبة او أكثر من العقوبات الآتية :

- (١) وضعه بأودة مظلمة او مستضائة مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام
 - (٢) اعطاؤه الاغذية الميمنة بجدول اغذية العقوبات مدة لا تتجاوز الثلاثة ايام
 - (٣) وضعه فى اودة انفرادية اذا كان من الدرجة الاولى او الثانية مع صرف الاغذية العادية اليه مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً
 - (٤) تنزيله من درجة عالية الى اقل منها او توقيف الامتيازات المختصة بالدرجة التى هو فيها مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً
 - (٥) توقيف نقله الى درجة أعلى من التى هو فيها مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً
- بند (٥٢) فى حالة العصيان او الهيجان او الاغراء عليهما صراحة او الافعال الاعتسافية ضد موظفي السجن او مستخدميه وكذلك كسر النوافذ او خلافها عمداً يعمل عن ذلك تقرير يقدم للمدير او المحافظ وهو بعد التحقيق اللازم يجازى المسجون الذى يحصل منه ذلك بعقاب او أكثر من هذه العقوبات
- (١) تنزيله من الدرجة التى هو فيها الى ادنى منها مع حرمانه من الامتيازات المتعلقة بها

(٢) ارساله الى سجن طره مدة لا تتجاوز الستة اشهر بعد اعتماد الداخلية

بند (٥٣) اذا تكررت التعديات والتهديدات من مسجون ذهب موظفى السجن او الهجوم بحالة خطيرة على احد المسجونين فللمدير او المحافظ ان يعاقبه بجلده لغاية اثني عشر جلدة ثم اذا تكرر منه ذلك يجوز ابلاغ الجراء الى اربع وعشرين جلدة بعد اعتماد نظارة الداخلية ذلك الا فى الاحوال المستعجلة فيمكن تنفيذ العقوبة واحاطة الداخلية علماً بذلك

بند (٥٤) اذا تجاوز عمر المسجون اربع عشرة سنة فتكون عقوبته البدنية الجلد بالتيلة او بالزخمة وان لم يتجاوز فيكون بالزخمة فقط وعدد الجلدات التى تقرر

- للمسجون الذى لا يتجاوز الرابعة عشرة لا تزيد عن اثنتى عشرة جلدة
 بند (٥٥) يدرج امر تنفيذ العقاب البدنى بالدقتر المعد لذلك ولا ينفذ الا
 بحضور الحكيم وهو يقرر صحياً بتحمل المسجون العقوبة او عدمه
 بند (٥٦) لا يتقرر عقاب للمسجون الا بعد عمل تحقيق يؤخذ فيه اقواله
 واقوال الشهود ودفاعه عن نفسه
 بند (٥٧) اذا حدث من المسجون هيجان او اظهر عدم الاطاعة فللمأمور
 ان يضعه فى الحديد مدة لا تزيد عن اربع وعشرين ساعة ويمكن ابلاغها الى ثمانية
 ايام باعتماد الداخلية
 بند (٥٨) تنفيذ أى عقوبة او حرمان أى مسجون لا يكون الا بمعرفة المأمور
 او من ينوب عنه فقط

— ❦ — الباب الثالث ❦ —

« فى الزيارات والمواصلات »

- بند (٥٩) اذا مضى على المسجون ثلاثة اشهر من مدة عقوبته وكان سلوكه
 محموداً واشغاله مرضية يصرح له بمكاتبة اقاربه وذويه وان يزوروه بالسجن
 بالكيفية الآتية :

(١) مسجونو الدرجة الثالثة دفعة واحدة كل شهرين

(٢) » » » الثانية » » شهر

(٣) » » » الاولى » » اسبوع

- بند (٦٠) كل مسجون لم تتوفر فيه الشروط الموضحة قبل لا يجوز له المخاطبة
 مع احد اقربائه والزيارة الا بمقتضى اذن من المدير او المحافظ او مفتش عموم السجون
 أما المسجونون المترحلون لسجن عمومى فيجوز لهم المخاطبة مع اقر بائهم وذويهم وزيارتهم
 لهم حال تعلقهم

المادة (٦١) الخطابات المرسلة من والى المسجونين يجب اطلاع المأمور عليها

وان وجد بها موانع فلا ترسل ولا تسلم اليهم

المادة (٦٢) كل امر ذي بال له علاقة بالمسجون يبلغ اليه في أى وقت بواسطة

المأمور

المادة (٦٣) اذا كان للمسجون الحق في الزيارة وحرّم منها بأي سبب كان

فمن الضروري ان يبين المأمور ذلك في دفتر الحوادث مع الاسباب الموجبة للحرمان

المادة (٦٤) اذا اشتبه مأمور السجن في زائر فعليّه ان يفتشه بغير حضور أى

مسجون وان أبى التفتيش يمنع عن الدخول في السجن وتبين كافة أسباب المنع في دفتر

الحوادث

المادة (٦٥) لا تكون زيارات المسجونين الا في المحل المعد لذلك الا اذا أمر

المدير او المحافظ او المفتش العمومي بغير ما ذكر في أحوال خصوصية وتكون دائماً بدائرة السجن

المادة (٦٦) تكون الزيارات دائماً بحضور أحد مستخدمي السجن

المادة (٦٧) لا يصرح للزائر بدخوله السجن الا بعد أخذ اسمه وصفة قرابته

واتصاله بالمسجون

« الترحيلات والافراج »

بند (٦٨) قبل الشروع في الترحيل أو الافراج عن مسجون يكشف عليه بمعرفة

الطبيب ولا يصرح بالترحيل الى سجن آخر أو الافراج عنه الا اذا قرر الطبيب خلو

المسجون من الامراض التي تمنعه من ذلك ولا يفرج عن مسجون يكون مصاباً بمرض

خطر او حاد مالم يقرر الطبيب ان الافراج عنه لا يترتب عليه ضرر او يطلبه هو او اهله

او ذويه

بند (٦٩) عند ترحيل مسجونين الى سجن آخر ترسل معهم أوامر الحبس

أو صورها والقرارات الطبية الشاملة لحالتهم الصحية مدة سجنهم وبالجملة كافة الاوراق

المنظمة بهم

بند (٧٠) الافراج عن المسجونين يجب أن يكون في وقت الظهر من اليوم المستحق الافراج عنهم فيه وإذا كان يلزم تسليم المسجون للبوايس لأجراآت قانونية، مثل مقاس أو خلافه قبل الافراج ينحصر البوايس قبل بوقت كاف لاتمام الاجراآت المذكورة

بند (٧١) إذا كان المسجون محبوساً بعيداً عن حدود المديرية أو المحافظة التي ارتكب فيها الجريمة فعند الافراج عنه يعاد للبلد التي ارتكب فيها الجريمة بمصاريف من تفتيش السجون والمسجون المفرج عنه يترحل لبلده الأصلية المولود فيها متى وافق المدير أو المحافظ على ذلك أو كان موجوداً بأحد السجون العمومية ووافق على ترحيله لها المفتش العمومي بحيث يمكنه حال وجوده فيها أن يتحصل على تعيشه بسير حسن

بند (٧٢) إذا توفي أى مسجون فيجب اشعار النيابة الصادر من محكمتها الحكم عليه عنه في الحال والمديرية أو المحافظة التابع لها بلده التي ولد فيها وفي أحوال خصوصية عند اللزوم اخطار البوايس عنه بمكتب (الانتروبومترية)

بند (٧٣) إذا تلفت ملابس المسجون بالاستعمال ولم يكن قادراً على جلب ثياب خلافاً فيعطي له قميصان ولباسان وجلاية ولبدة أو طاقة

﴿ في المذنبين المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة ﴾

بند (٧٤) تسري ايضاً على المذنبين المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة جميع النظامات السارية على المسجونين فيما يختص بقبولهم او ملبوساتهم او اماكنهم وحالة النظافة وترتيباتهم ومخاطباتهم والافراج عنهم

بند (٧٥) الاغذية التي تعطى للمذنبين تكون حسب جدول الغذاء كل بحسب درجة الشغل الموجود فيه

بند (٧٦) تنقسم الاشغال الى ثلاثة انواع كالاتي

(النوع الاول)

اشغال شاقة بكافة انواعها بالحدود { اشغال محاجر اللغم مدة عشر ساعات
 » » » » بسواكن في اليوم
 والمذنبون يكونون دائماً مقيدين في حديد

(النوع الثانى)

اشغال محاجر مدة ثمان ساعات في اليوم
 تكسير زلط ونحت احجار — طحن الغلال — حفر ومثال اتربة — نقل مواد
 برازية — اشغال ورشة الحدادين — تشغيل طلمبة المياه (مدة الشغل عشر ساعات
 في اليوم)

والمذنبون يكونون في حديد اخف من حديد النوع الاول

﴿ النوع الثالث ﴾

الطاحن — الخياطه — النجارة — الحدادة — الخبز — الطبخ — البنا —
 تشغيل المقاطف — اشغال جنائين وزراعة « مدة الشغل ثمان ساعات في اليوم »
 والمذنبون يكونون موضوعين في حديد أقل من النوع السابق

﴿ علامات ﴾

بند (٧٧) المقرر لكل مذب في كل يوم من أيام مدة الحكم ست علامات
 بند (٧٨) يعطى المذب على اجتهاده في اشغاله العلامات واذا تحصل على
 العلامات المقررة في مدة حكمه بسبب اجتهاده وحسن سيره فليتمس له من الحضرة
 الفخيمة الخديوية العفو الكريم

بند (٧٩) العلامات التي تعطى للمذب تكون كالاتي

- (١) ثمان علامات في اليوم اذا اشتغل شغلا صعباً ومتتابعاً باجتهاد حتى يتم المقرر عليه
 (٢) سبع علامات في اليوم اذا اشتغل اقل من السابق
 (٣) ست « « « « بحالة متوسطة مع الاجتهاد ويكون تقدير
 شغل المذنب باعتبار شغل ثمان ساعات بالمقطوعة
 بند (٨٠) اذا لم يعين المذنب في الشغل او كان سيره رديئاً او متكاسلاً
 تسلب منه بحسب درجة الذنب بعض علاماته التي اكتسبها
 بند (٨١) في أيام الجمع والاعياد والايام التي يكون فيها المذنب بالاسبتياله
 يعطى له علامات بنسبه حالة اجتهاده في ايام الاسبوع الماضي

﴿ ترتيب ﴾

- بند (٨٢) يتعين على كل مذنب ان يدخل في الدرجات الآتية بحسب ما
 تسمح به مدة حكمه

التجربة لحين ما يكتسب عدد ٢١٩٠ علامة

الدرجة الثالثة لحين « « ٢١٩٠ في الدرجة عينها

« الثانية « « ٢١٩٠ « ذات الدرجة وبعدها ينقل

للدرجة الاولى

- بند (٨٣) اذا سمحت حالة محلات السجن فيوضع المذنب في اودة منفردة

مدة الليل لحين ما يكتسب عدد ١٠٩٥ علامه

- بند (٨٤) المذنب الذي يشتغل تحت التجربة او في الدرجة الثالثة يشتغل

في اشغال النوع الاول

- بند (٨٥) المذنب الذي يكون في الدرجة الثانية يشتغل في اشغال النوع الثاني

- بند (٨٦) المذنب الذي يكون في الدرجة الاولى يشتغل في اشغال النوع الثالث

- بند (٨٧) المذنب المحكوم عليه مؤبداً يشتغل عشر سنين والمحكوم عليه بمدة

خمسة عشر سنة فأكثر يشتغل خمس سنين وذلك في جهتي سواكن والحدود بصرف

النظر عن الدرجات الموجودين فيها

بند (٨٨) كل مذنب يتوقف عن الشغل او يعصى او يقاوم تقرر له عقاب بدني لا يتجاوز ستاً وثلاثين جلدة باعتماد من مقتش عموم السجون (انظر بندي ٥٢ و ٥٣)
بند (٨٩) كل مذنب يتجاوز عمره الستين سنة يعامل اسوة المسجونين المحكوم عليهم بالسجن او الحبس

﴿ الباب الدابع ﴾

﴿ في نوال المسجونين عفو الحضرة الخديوية ﴾

بند (٩٠) عند اقتراب عيد الفطر من كل عام يقدم مقتش عموم السجون كشفاً بالمذنبين او المسجونين الذين يترأى لهم انهم يستحقون عفو الحضرة الفخيمة الخديوية بما احرزه من حسن السلوك والاخلاق اثناء السجن شاملاً للانواع الآتية
اولاً — المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة او بالسجن المؤبد وقضوا مدة عشرين سنة من سجنهم

ثانياً — المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة او بالسجن المؤبد وتجاوز عمرهم السبعين سنة ويكونون قد قضوا خمسة عشر سنة من سجنهم

ثالثاً — المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة او بالسجن المؤبد وبهم عاهات جسيمة لا تبرا ويكونون قد قضوا خمسة عشر سنة من سجنهم

رابعاً — المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن المؤقت ويكونون قد قضوا ثلاثة ارباع العقوبة المحكوم بها عليهم

خامساً — المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن المؤقت ويكون سنه يتجاوز السبعين سنة او يكون بهم عاهات جسيمة لا تبرا

على تفتيش عموم السجون تنفيذ هذه اللائحة



فهرست

صحيحة	صحيحة
٦١ انقطاع المرافعة وتركها	٢ المقدمة
٦٢ في رد القضاة عن الحكم	٣ حق اقامة الدعوى
٦٣ في اسباب رد القضاة عن الحكم	٤ اختصاص المحاكم
٧٠ الطعن في الاحكام - في المعارضة	٥ محاكم اول درجة
٧١ في الاستئناف	٦ رفع الدعوى امام المحكمة الجزئية
٧١ مواعيد الاستئناف	١٠ معافاة الفقراء من الرسوم القضائية
٧٢ طلب الاستئناف	١٢ ابطال المعافاة
٧٢ التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي اصدرته	١٥ حضور الاخصام أو وكلائهم
٧٦ في التنفيذ	١٦ الاحكام
٧٨ في الكفالة	٢١ الاحكام الصادرة في غيبة احد الاخصام
٨١ في التنفيذ بطريق الحجز على مال المدين لدى غيره من المنقولات وفي الحجز على ذلك تحفظيا	٢٢ حاف اليمين
٨٥ فرع فيما يجوز حجزه وما لا يجوز	٢٥ التحقيقات وكيفية اجرائها بواسطة الشهود
٨٩ في التنفيذ بحجز المفروشات المقررة والاعيان المنقولة وبيعها	٣٠ أهل الخبرة
٩٤ في الاسترداد	٤١ في الكشف على الاعيان الثابتة
٩٧ في بيع المنقولات	٤٥ في تحقيق الخطوط
١٠٠ حجز وبيع الايرادات المقررة والسندات وسهام الديون	٥٢ دعوى التزوير
١٠٩ في القسمة بين الغرماء	٥٣ تقديم دعوى التزوير
	٦٠ في الدعاوى الفرعية والدعاوى التي تقام من المدعى عليهم على المدعين في اثناء الدعاوى الاصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوى غير المتداعين

صحيفة	صحيفة
١١٥ في أقسام الدائنين	١٧٤ في الكمبيالات
١١٧ في الامتيازات العمومية في المنقول والعقار	١٧٩ في البروتستو
١٢٣ في التنفيذ ببيع العقار	١٨١ في اشهار الافلاس
١٣٢ في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الي بعض	١٨٨ في تعيين الوكلاء للدائنين واستبدالهم
١٣٤ في دعوي الغير باستحقاق العقار	١٩٥ في تحقيق الديون التي على المفلس
١٣٧ في اعادة بيع العقار بالمزايدة	١٩٨ في تأييد الديون
١٣٧ في بيع عقار المفلس والقاصر	٢٠٠ في الصلح واتحاد الدائنين
١٤٠ بيع العقار اختيارياً وبيعه بطريق المزاد	٢٠٨ في قفل اعمال التفليسة بسبب عدم كفاية مال المفلس
١٤٣ في الاجراءات التحفظية	٢١٨ في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على الدائنين
١٤٦ في اختصاص الدائن بعقار مدينه لحصوله على دينه	٢٢٣ اجراءات متنوعة
١٥١ في عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعاً رسمياً	٢٢٩ أوامر متنوعة
١٥٩ في إعطاء الصور	٢٣١ صور عرائض مختلفة
١٦٠ في تحكيم المحكمين	(قانون التجارة البحري)
(قانون التجارة)	٢٣٣ في سفن التجارة وغيرها من المراكب البحرية
١٦٦ في الاعمال التجارية	٢٣٤ في حجز السفينة وبيعها
١٦٩ في البيع	٢٤٧ في السيكورتاه البحرية وفي مشارطتها وفيما تعمل عليه
١٧١ صورة عقد البيع	٢٥٠ في عقد استخدام قبطان السفينة
١٧٣ في الرهن	

صحيفة	صحيفة
٢٧٢ في دفع قيمة الكمبيالة	٢٥٦ في استخدام ضباط السفينة وملاحيها
٢٧٣ فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات	واجبرهم
٢٧٥ في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الاوراق التجارية	٢٦١ صورة سند ايجار السفينة
٢٧٥ في سقوط الحق في الدعوى في مواد الاوراق التجارية بمضى الزمن	مجموعة
٢٧٥ في اشهار الافلاس	(المواعيد القانونية)
٢٧٦ في رفع الاختتام وفي الجرد	« القاتون المدني »
٢٧٦ في تحقيق الديون على المفلس	٢٦٦ في حق الانتفاع
٢٧٦ في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم	٢٦٦ في التملك بوضع اليد
٢٧٧ في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس	٢٦٦ في الشفعة في العقار
(قانون المرافعات)	٢٦٧ في مضي المدة
(قواعد عمومية)	٢٦٧ في الدعوى بطلب تكملة عن البيع بسبب الغبن الفاحش
٢٧٨ في رفع الدعوي وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمراكزها	٢٦٨ في بيع الوفا
٢٧٨ في الاحكام	٢٦٨ في المعاوضة
٢٧٨ في الدفع بطلب الميعاد	٢٦٨ في ايجار الاشياء
٢٧٩ في التحقيقات	٢٦٩ في ايجار الاشخاص وأهل الصنائع
٢٧٩ فيما يتعلق بأهل الخبرة	٢٧٠ في التوكيل
	٢٧٠ في الرهن العقاري
	٢٧٠ في اثبات الحقوق العينية
	(قانون التجارة)
	٢٧٢ في الشركات
	٢٧٢ في قبول الكمبيالات
	٢٧٢ في قبول الكمبيالة بالواسطة

صحيفة	صحيفة
٢٨٠ فيما يتعلق بدعوى التزوير	٢٩١ في توزيع ثمن البيع على حسب
٢٨٠ في انقطاع المرافعة وتركها	درجات الدائنين
٢٨٠ في المعارضة	٢٩٢ في مخاصمة القضاة
٢٨١ في الاستئناف	٢٩٢ في الاجراءات التحفظية
٢٨١ في التماس اعادة الحكم بالمحكمة	٢٩٣ في عرض الدين على الدائن وايداعه
التي اصدرته	ان لم يقبله ايداعاً رسمياً
٢٨٢ في التنفيذ	٢٩٤ في تحكيم المحكمين
٢٨٢ في التنفيذ بطريق الحجز	قانون تحقيق الجنايات
٢٨٣ في تنفيذ حجز المفروشات والاعيان	(في اجراء التحقيق بالنيابة العمومية)
المنقولة وبيعها	(وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية)
٢٨٤ في حجز وبيع الايرادات المقررة	٢٩٥ في الصلح في مواد المخالفات
والسندات والاسهم والديون	٢٩٦ في تعيين قاضي التحقيق
٢٨٦ في القسمة بين الغرماء	٢٩٦ في الاثبات بالبينة..
٢٨٧ في التنفيذ ببيع العقار وفي الاجراءات	٢٩٧ في الطرق والاجراءات الاحتياطية
المتعلقة بنزع الملكية	التي يلزم اتخاذها بحق المتهم
٢٩٠ في دعوى الغير باستحقاق العقار	٢٩٨ في قفل التحقيق وفي الاوامر التي
٢٩٠ في ما يتعلق بطلان الاجراءات	تصدر بعدم وجود وجه لاقامة
٢٩٠ في بيع العقار بالمزايدة على ذمة	الدعوى وفي الاحالة
الراسى عليه المزااد الاول	٢٩٩ محكمة المخالفات
٢٩١ في بيع عقار المفلس والقاصر	٣٧٠ في محكمة اول درجة للجنح
٢٩١ في بيع العقار اختيارياً وفي بيعه	٣٩٩ في الاستئناف في مواد الجنح
بطريق المزااد لعدم امكان قسمته	٣٠١ في الاجراءات التي تحصل قبل
بغير ضرر	انعقاد الجلسة

ضحيقة	ضحيقة
٣٩١ في الاستئناف في مواد الجنايات	٣٠٢ في طرق الطعن غير الاعتيادية
٣٩٢ في الاحكام التي تصدر من أول	٣٠٣ المجرمون الاحداث
درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم	٣٠٣ في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

(في اللوائح والذكريات)

١

٣٠٥	تعريف الرسوم القضائية في المحاكم الاهلية
-----	--

٢

٣٢١	لائحة المحامين أمام المحاكم الاهلية
-----	-------------------------------------

٣

٣٢٩	لائحة المحاكم الشرعية
-----	-----------------------

٤

٣٤٧	لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية
-----	--

٥

٣٥٩	لائحة المجالس الحسينية
-----	------------------------

٦

٣٦٤	لائحة المجالس الحسينية التنفيذية
-----	----------------------------------

٧

لائحة الشفعة

٣٧٧

٨

لائحة المحلات العمومية

٣٨٢

٩

لائحة تلقيح الجدري الجديدة

٣٨٩

١٠

لائحة تعاطي صناعة الطب

٣٩١

١١

لائحة اختصاص عمد ومشايخ البلاد

٣٩٣

١٢

قانون القرعة العسكرية

٤٢٠

١٣

لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية من وضع مهمات

٤٥٣

وبضائع فيها وما شاكل ذلك

١٤

لائحة إيداع الجراد

٤٥٨

١٥

أمر عال بتشكيل المحكمة المخصوصة

٤٥٩

١٦

لائحة التنظيم

٤٦١

١٧

لائحة نقاشى الاختام

٤٦٥

١٨

لائحة زراعة الحشيش

٤٦٧

١٩

قرار وزارى عن البسابورتات

٤٦٩

٢٠

لائحة تلقيح الجدرى القديمة

٤٧٠

٢١

لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة العمومية

٤٧٢

٢٢

٤٧٤ قرار وزارى تابع لللائحة المذكورة

٢٣

٤٧٩ أمر عال بخصوص نزع ملكية العقارات

٢٤

٤٨٥ أمر عال في النخاسة والاسترقاق

٢٥

٤٨٧ أمر عال في محاكمة النخاسين

٢٦

٤٩٠ القانون النظامي

٢٧

٥٠٢ قانون الانتخاب

٢٨

٥١٣ لائحة التنظيم الجديدة

٢٩

٥٢١ لائحة السجون

